

مجلة
المنتدى الجامعي
للدراستات الإنسانية والتطبيقية

منشورات كلية الآداب بني وليد

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي معتمد من الناشر.

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر أعضاء هيئة التحرير بالمجلة .

رقم الإيداع: 2012/446
دار الكتب الوطنية طرابلس
العدد الواحد والعشرون
مارس 2018م

أسعار المجلة

سعر النسخة الواحدة محلياً	سعر النسخة الواحدة خارجياً	الاشتراك السنوي محلياً	الاشتراك السنوي خارجياً	
5 دينار ليبي	5 دولار أمريكي	9 دينار ليبي	9 دولار أمريكي	للطلبة
7.5 دينار ليبي	10 دولار أمريكي	12 دينار ليبي	18 دولار أمريكي	الأفراد
15 دينار ليبي	20 دولار أمريكي	25 دينار ليبي	35 دولار أمريكي	الهيئات والمؤسسات

المشرف العام
د. عبدالقادر موسى الغول

هيئة التحرير
رئيس التحرير: د. الهمالي مفتاح الهمالي بن شكر
مدير التحرير: د. شعبان دخيل سعيد بن سكيب

أعضاء هيئة التحرير
د. فتحي إبراهيم أحمد
د. محمد سليمان الزروق
د. الشارف محمد ضو
د. مختار رحيل شقاف
أ.موسى مفتاح موسى

أسس وقواعد النشر بالمجلة:

1. نشر البحوث والدراسات العلمية والمتخصصة، التي تراعي قواعد النشر المتبعة علمياً وعالمياً، من جودة الموضوع وأصالة الأفكار ووضوحها وترابطها ورصانة الطرح ودقة النتائج وسلامة المنهج والتوثيق العلمي، والخلو من الأخطاء اللغوية والنحوية بما في ذلك الأخطاء المطبعية.
2. أن يسهم الموضوع في إثراء المعرفة وتنمية الفكر العلمي.
3. أن تكون البحوث مبتكرة وأصيلة، ولم يسبق نشرها في مجلة أو كتاب أو قدمت للنشر في مطبوعة أخرى وغير مستلة من رسالة أو أطروحة علمية.

النظام الداخلي للمجلة:

1. تصدر المجلة باللغة العربية كما أنها تنشر بحوث مكتوبة باللغة الأجنبية.
2. تكون المجلة محكمة وفق المعايير العلمية المعمول بها في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية المعترف بها.
3. تصدر المجلة نصف سنوية.
4. تعنى المجلة بنشر البحوث والدراسات الإنسانية والتطبيقية على السواء.

شروط شكلية للمجلة:

1. يقدم الباحث ثلاث نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورقة بقياس (A4) مع إرفاق نسخة على اسطوانة مدمجة (CD).
2. لا يزيد عدد الصفحات في البحث المقدم عن 30 صفحة.
3. تحتفظ المجلة بحقها في إجراء التعديلات الشكلية في المواضيع المراد نشرها دون الإخلال بجوهرها كما تحتفظ بحقها في نشر المادة وفق سياسة المجلة.
4. لا يحق لأصحاب الدراسات والبحوث استرجاعها سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.
5. أن البحوث المكتوبة باللغة العربية تكتب بخط Arabic Simplified أما البحوث المكتوبة باللغة الأجنبية تكتب بالخط المعروف باسم New Times Roman.
6. أن يكون حجم الخط على النحو الآتي: • بنط 16 داكن للعناوين الرئيسية. • بنط 14 داكن للعناوين الفرعية. • بنط 14 للمتن. • بنط 14 للمستخلص بخط مائل. • بنط 11 للهوامش.
7. أن تكون الهوامش على النحو التالي: • أعلى وأسفل 2.5 سم. • أيمن 3 سم. • أيسر 2.5 سم.
8. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة، للتقييم العلمي واللغوي من قبل أساتذة مختصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري.
9. يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقيمين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك، دون أخذ الإذن المسبق من الباحث، ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.
10. يتعهد الباحث كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة نشر أخرى، إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.

11. تلتزم المجلة بإشعار الباحث بوصول عمله، وإحالاته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ الاستلام.

12. تخطر المجلة الباحث بصلاحيته عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.

13. تعلم المجلة الباحث في أي عدد سيتم نشر بحثه.

14. يحصل الباحث على نسخة واحدة من المجلة حيث نشر بحثه أو دراسته.

15. يكتب الباحث اسمه الرباعي ودرجته العلمية ووظيفته، وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

16. لهيئة التحرير الحق في عدم نشر أي عمل يتعارض مع سياسة المجلة وأهدافها.

الإشارة إلى المراجع:

عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث أسفل الصفحة بأرقام متسلسلة، مع مراعاة أن يكون ترقيم كل صفحة بشكل مستقل.

على الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي:

أ- في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، الطبعة، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

ب- في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، وعنوان البحث، اسم الدورية، ورقم المجلد، والعدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

الهوامش التوضيحية:

يقتصر استخدام الهوامش لشرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن أو بهدف تسليط الضوء عليها.

قائمة المصادر والمراجع:

يراعى في كتابة قائمة المصادر والمراجع، كتابة المصادر أولاً، ثم المراجع العربية، ثم الأجنبية، على أن تتضمن ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في بحثه، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً.

المراسلات: ترسل البحوث على العنوان الآتي: رئيس تحرير المنتدى الجامعي للدراسات الإنسانية والتطبيقية. هاتف: 0925878971 - 0915878971 - أو البريد الإلكتروني

: www.almuntada2017@gmail.com - أو مكتب المجلة بكلية الآداب -

جامعة بني وليد - بني وليد ليبيا.

الافتتاحية

بسم الله العلي العظيم الذي بفضله تتم الصالحات، والحمد لله الذي به تحيا الموجودات، ولولاه لما كانت هناك كائنات، والصلاة والسلام على من نوره فاق المخلوقات .

أما بعد أيها القارئ العزيز يسرني ويسعدني أن أقدم بين أيديكم ثمرة جهود علمية، بدأت بالباحث الكريم الذي سهر وتعب ليدلو بدلوه في بحر العلم والمعرفة، عله ينهل منه ما يطفئ لهيب الجهل، مروراً بالسادة أعضاء هيئة تحرير المجلة المحترمين، الذين واصلوا الليل بالنهار حتى يقدموا لكم هذا الجهد عله يكون صرحاً في سماء المعرفة، ناهيك عما قدمه المخرج من تنظيم وترتيب ليتمكن القارئ الكريم من تتبع الكلمات والجمل بسلاسة ويسر.

تعدّ المجالات العلمية حلقة وصل بين الباحثين، لما تقدمه من معلومات وبيانات واحصاءات وآراء، كما أنها تعدّ سلسلة من سلاسل التطوير التقني والعلمي من خلال ما تجود به عقول وأقلام السادة الباحث في مختلف العلوم والفنون، ناهيك عما تقدمه من معرفة علمية تراكمية تسهم بشكل كبير في تنوير المجتمع، ونشر المعرفة والثقافة العلمية، الأمر الذي ساهم في تطوير الأفراد والمؤسسات.

أن أي عمل لا يخلو من تقصير أو سهو أو نسيان، وهذه طبيعة العقل البشري المتعرض دوماً لكل أوجه النقص والقصور، فيا عزيزي القارئ وأنت تتصفح هذا العدد من المجلة، ولاحظت ما يستوجب التنبيه أو الإشارة والتنويه فلا تبخل علينا بجميل نصح من شأنه أن يجعل العمل أفضل، وتمكن فريق العمل من أداء واجبه على الوجه الأكمل، ونكون لك من الشاكرين، وأخيراً لا يسعنا إلا أن نشكر القارئ المحترم، والباحث الكريم الذي أختار مجلتنا من بين عدد من المجالات لا تقل عنها قيمة علمية وأدبية، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء هيئة تحرير المجلة والسيد المخرج والسيد المدقق اللغوي.

رئيس تحرير المجلة

المحتويات

	الافتتاحية
10	محاولات فرنسا الاحتفاظ بإقليم فزان بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1955م د_ مصباح ياقّة السوداني
22	عبد الحميد بن باديس أحد رواد الفكر العربي في الجزائر 1889 - 1940م أ_ بسمة خليفة الطاهر
41	السياسات الاقتصادية لإفريقيا بعد الاستقلال جمهورية مالي أنموذجاً د. الصادق أبوعجيلة أبوغنيمة
61	روما والتجارة الشرقية في البحر الأحمر حميدة عويدات القماطي
76	الإسكندر المقدوني سنوات قليلة وإنجازات كبير د. عادل عمران زايد
101	مدينة زوارة في كتب الرحلات العربية في العصر الحديث د_ علي مفتاح ابراهيم منصور
118	اتجاهات طلاب الإعلام في الجامعات الليبية د_ صفية بن مسعود
135	الفكرة التصميمية بين الاحتياجات الوظيفية وخيال المصمم أ_ إبراهيم عبد السلام المخلوفاي
161	تقنية البريق المعدني د_ إيمان محمد د_ نجوى علي د_ نزهات مفتاح البوعيشي
173	القدرة الموسيقية على مفهوم الذات لدى الأطفال د_ رمضان ابودريالة أ_ عبد السلام محمد سالم
188	الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية قديماً وحديثاً أ_ مصطفى ازنييم اعظيم الصويعي
209	مظاهر سمو القواعد الدستورية د_ عبدالفتاح انبيه جمعة أ_ فتحية محمد دخیل
229	نظرة تقويمية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية د_ طارق عبد الله المنقوش

محاولات فرنسا الاحتفاظ بإقليم فزان بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1955م

د. مصباح ياققة السوداني
جامعة بني وليد _ كلية التربية
قسم التاريخ

المقدمة

يعد إقليم فزان أحد أقاليم ليبيا التاريخية الثلاثة والتي تشمل إلى جانبه إقليم طرابلس وإقليم برقة، يقع هذا الإقليم في الجنوب الليبي بين الجزائر وتونس غرباً، وتشاد والنيجر جنوباً، وإقليم برقة شرقاً وإقليم طرابلس شمالاً، وقد اختلفت المصادر في مساحته فتورد بعضها أن مساحته تبلغ ثمانمائة ألف كيلو متر مربع⁽¹⁾، نجد البعض يورد أن مساحته تبلغ خمسمائة وواحداً وخمسين ألف كيلو متر مربع⁽²⁾، وربما يرجع هذا الاختلاف بسبب ما يطرأ على وضعية الحدود الإدارية في الفترات التاريخية المختلفة، فضلاً عن تداخل هذا الإقليم مع إقليمي طرابلس وبرقة بسبب تشابه البيئة الصحراوية وعدم وجود موانع طبيعية كالجبال تفصل بين الأقاليم الثلاثة.

وسكان الإقليم هم خليط من القبائل العربية والتبو والطوارق، يعيشون في مدن وقري وواحات متناثرة يعتمدون في حياتهم اليومية على الزراعة وخاصة زراعة النخيل، أما الرحل منهم فكانوا يعتمدون على تربية الحيوانات وخاصة تربية الإبل.

احتل إقليم فزان من قبل إيطاليا عام 1930م حيث حكم حكماً عسكرياً مباشراً طوال ثلاثة عشر عاماً، لم يعرف خلالها الإقليم فترة وجوده إدارة مدنية، بل كان هناك حاكم عسكري يحكم الإقليم يساعده مجموعة من الضباط، ومجموعة من الموظفين الليبيين يعملون في وظائف صغيرة.

الاهتمام الفرنسي بفزان :

يعود الاهتمام الفرنسي بالجنوب الليبي تحديداً بفزان إلى فترات طويلة بدأت مع احتلال فرنسا لعدد من الدول الإفريقية الواقعة جنوب ليبيا كتشاد والنيجر، وكذلك ارتبط بالاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م

(1) راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953م، ص 20.
(2) محمد رجائي ريان، العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943م - 1955م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع، 1989م .

ولتونس عام 1881م، حيث رأت فرنسا في الجنوب الليبي امتداداً لمستعمراتها تلك، والسيطرة عليه يؤمن حركة التجارة الفرنسية، كما أن منطقة غدامس وغات يعدان منفذاً رئيسيان لتجارة الصحراء والسودان، والسيطرة عليهما يعد مهماً لتأمين الحدود الجزائرية التي كانت ملجأً للقبائل المعادية للوجود الفرنسي في الجزائر⁽¹⁾.

عمدت فرنسا أول الأمر إلى معرفة أحوال الجنوب الليبي عن طريق إرسال بعثات استكشافية لجمع المعلومات، والتعرف على أوضاع المنطقة والسكان، والوقوف على إمكاناته الاقتصادية والبشرية،⁽²⁾ بعد أن قامت بتسوية خلافاتها مع منافستها في تلك المنطقة بريطانيا حيث عقد بين الطرفين اتفاق في 21 مارس 1899م⁽³⁾، تنازلت بهوجبه فرنسا لبريطانيا عن منطقة بحر الغزال ودارفور، في مقابل أن تطلق يدها في المنطقة شمال وشرق بحيرة تشاد، وبذلك أصبح الجنوب الليبي مفتوحاً أمام النفوذ الفرنسي، غير أن الأطماع الفرنسية في الجنوب الليبي تأجلت بسبب الاحتلال الإيطالي لليبيا حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. الاحتلال الفرنسي لفزان

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء والمحور عام 1939م بدأ الليبيون في المهجر يكثفون الاتصالات فيما بينهم من أجل اتخاذ موقف من الظروف الدولية الجديدة يخدم قضية بلادهم، وقد تمخض عن تلك الاتصالات عقد لقاءات بين عدد من الشخصيات الليبية في مصر منها مؤتمر فكتوريا في أكتوبر 1939م تمخض عنه تفويض السيد (محمد إدريس السنوسي) للتفاوض مع الحكومة البريطانية شرط أن يعود في قراراته إلى لجنة استشارية انتخبت أعضاها أثناء عقد المؤتمر⁽⁴⁾، ثم عقد بعد ذلك مؤتمر (جاردن سيتي) في القاهرة في أغسطس 1940م تم

(1) عطية المخزوم الفيتوري، فزان وقضية الحدود، مجلة البحوث التاريخية، العدد 2، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1989م، ص 162 - 163.

(2) يحي أبو عريز، اهتمامات الفرنسيين في جنوب الجزائر والصحراء، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس العدد 2، 1981م، ص 361.

(3) مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، ط 1، 1992م، ص 237.

(4) محمد فؤاد شكري، ميلاد ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها 1945 - 1947م، القاهرة، 1957م، ص 104.

خلاله اتخاذ مجموعة من القرارات من أهمها خوض غمار الحرب إلى جانب بريطانيا مقابل تخليص بلادهم من الاستعمار الإيطالي⁽¹⁾.

وعلى حسب رواية السيد (عثمان الصيد) رئيس وزراء ليبيا الأسبق في مذكراته فقد جرت اتصالات أخرى بين السيد (إدريس السنوسي) والجنرال (ديغول) قائد ما يعرف بقوات فرنسا الحرة عرض فيها الأخير التعاون من أجل طرد الإيطاليين من ليبيا، الأمر الذي جعل السيد إدريس السنوسي يرسل السيد (أحمد سيف النصر) الذي كان مقيماً مع آلاف الليبيين مابين تشاد والنيجر، وطلب منه تشكيل جيش ليتعاون مع قوات فرنسا الحرة لدخول فزان، وبالفعل استجاب السيد (أحمد سيف النصر) لطلب السيد (إدريس السنوسي) وقام بتجنيد عدد كبير من المهاجرين الليبيين من أبناء القبائل الليبية المتواجدة هناك بعد أن سلحتهم ودربتهم قوات فرنسا الحرة في تشاد⁽²⁾.

بعد أن أصدر (الجنرال) ديغول أوامره للقوات الفرنسية بالتحرك من تشاد بقيادة (لوكلير*) نحو الجنوب الليبي بدأت العمليات العسكرية بداية عام 1941م حيث قامت القوات بالهجوم على مشارف مدينة مرزق، وتم تدمير مهبط للطيران الإيطالي، وفي طريق عودة تلك القوات دمرت مركزاً إيطالياً في تراغن، وبالتنسيق مع قوات بريطانية قادمة من مصر عبر الصحراء تم الزحف على مدينة الكفرة وبعد عدة معارك مع القوات الإيطالية المتواجدة هناك تمت السيطرة على مدينة الكفرة، ورفع العلم البريطاني والفرنسي عليها في مارس 1941م⁽³⁾.

استمرت محاولات (لوكلير) التوغل في الجنوب الليبي عن طريق الغارات الجوية على المواقع الإيطالية، حتى وصلت الأخبار بتقدم الجيش الثامن البريطاني وتجاوزه منطقة العقيلة واقتربه من إقليم طرابلس فأمر قواته بالتقدم شمالاً والزحف نحو فزان، حيث استطاعت قواته السيطرة على إقليم فزان في 12 يناير 1943م.

(1) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، د. ت، ص 200.

(2) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، أعدها للنشر طلحة جبريل، الرباط، ط 1، 1996م، ص 27.

* لوكلير قائد القوات الفرنسية في الجنوب الليبي وهو من أحدث قواد العالم سناً لأنه لا يكاد يناهز الأربعين آنذاك، وهو الذي تولى تنظيم الغارات الجوية على المخافر الإيطالية في جنوب ليبيا بأسراب من الطائرات، انظر: الأهرام، العدد 20918، 10 يناير 1943م، ص 2.

(3) جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م، ص 368 - 369.

لقد طبقت فرنسا بعد احتلال الإقليم مباشرة إدارة عسكرية مستمدة أصولها مما كان مطبقاً في تونس والجزائر، حيث قسمت السلطات الفرنسية إقليم فزان في البداية إلى خمس مناطق وهي سبها، الشاطي، مرزق، غات، غدامس، وكل منطقة من هذه المناطق يحكمها ضابط فرنسي يسمى (المتصرف)، وتم تعيين ضابط برتبة كبيرة في منصب (والي الإقليم) ومركزه سبها⁽¹⁾، وقد عين لهذا المنصب العميد (ديلانج) وكان تابعاً أثناء الحرب للقائد العام لقوات فرنسا الحرة في إفريقيا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شرعت فرنسا بتقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقسام إدارية هي، فزان ويحكمها حاكم عسكري يعينه وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية الفرنسي، وهو يرأس القوة العسكرية بالإضافة إلى مسؤولية الإدارة، ويرتبط بالحاكم العام في الجزائر، وكان هذا الحاكم يقوم بإعداد الميزانية وتسيير الاقتصاد، وحفظ الأمن والنظام، ويساعده في مهمته ثلاثة ضباط للشؤون الإسلامية، وقد قُسم إقليم فزان إلى فروع إدارية وهذه الفروع قسمت هي الأخرى على مجموعة من المديريات⁽²⁾.

أما القسم الإداري الثاني، فهي غات وقد كانت قبل الاحتلال تتبع القطرون سياسياً، ثم ضمتها السلطات الفرنسية إلى (جانت) التي كانت تحت الحكم الفرنسي وألحقت المنطقة كلها بالإدارة العسكرية الفرنسية المباشرة لإقليم جنوب الصحراء الجزائري، وبذلك تكون غات قد فصلت عن فزان، وأصبح لها مركزاً سياسياً خاصاً.

أما القسم الإداري (غدامس) فعلى الرغم من أنها كانت طوال تاريخها تتبع طرابلس إدارياً، وإنها فصلت عنها بعد احتلالها مباشرة في 12 يناير 1943م وضمت إلى الحاكم الفرنسي في جنوب تونس ومركزه قابس، وقد تعاقب على حكم غدامس عدد من الفرنسيين وهم على الترتيب، دي بزالك، نوطريل، رينو، براك، سوفلي، قودار، مورفو، بلنيس، ايمووهو آخرهم⁽³⁾.

(1) آمال السبكي، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة والجامعة العربية 1943-1952م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 12.

(2) محمد رجائي ريان، الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي، مجلة البحوث التاريخية، العدد 1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1990م، ص 117.

(3) بشير قاسم يوشع، ملامح الإدارة العسكرية الفرنسية في غدامس 1943-1954م، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، العدد 5، ص 91.

لقد هدف الفرنسيون من هذا التقسيم على فصل (غات وغدامس) عن إقليم فزان وإحاقهما بالقيادة العسكرية في جنوب تونس أو جنوب الجزائر، وهذا يوضح المطامع الفرنسية القديمة في هاتين المدينتين ورغبة فرنسا في ضمهما بشكل نهائي إلى الأراضي الخاضعة في تونس والجزائر في حالة تسوية سياسية تحررها من السيطرة على إقليم فزان.

وفي عام 1950م أنشئ نظام انتقالي في الإقليم، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر في 21 نوفمبر 1949م، وبذلك أصبح الحاكم الفرنسي مقيماً فرنسياً، وطلب من رؤساء القرى والقبائل أن يعينوا ممثلين عنهم، ثلاثة عن كل المديريات السبع عشرة، وسبع من المناطق الأخرى ومجموعهم 58 عضواً، وقد اجتمعوا في سبها في 12 فبراير 1950م وانتخبوا بالإجماع (أحمد سيف النصر) رئيساً لإقليم فزان، ويساعده مابين ثلاثة وستة من المستشارين المساعدين وجمعية استشارية⁽¹⁾.

لقد عملت السلطات الفرنسية في إقليم فزان على فرض عزلة كاملة على الإقليم وسكانه، وفصله عن باقي التراب الليبي، فرضت رقابة صارمة على تنقل الأفراد، فكل فزاني يرغب في الذهاب إلى طرابلس أو برقة لابد له من الحصول على تصريح مكتوب من الإدارة الفرنسية⁽²⁾، كما حرمت سكان الإقليم من التبادل التجاري مع طرابلس وبرقة، حيث فرضت رسوم جمركية على البضائع القادمة منها في الوقت الذي سمحت فيه بدخول البضائع الفرنسية أو التي تأتي من مستعمراتها، كما فرضت عملة خاصة بالإقليم هو (الفرنك الجزائري)⁽³⁾ وهي خطوة خطيرة أراد منها الفرنسيون ربط إقليم فزان بإدارتها في الجزائر وحرمانه من التعامل مع بقية أجزاء الوطن.

ولتعميق انفصال الإقليم عن الوطن منعت الإدارة الفرنسية قيام الأحزاب والجمعيات، وفرضت رقابة صارمة على دخول الكتب والجرائد خوفاً من تسلي الأ أفكار والتوجهات التي تنادي باستقلال ليبيا ووحدة أراضيها، والتي أصبحت في تلك الفترة رائجة في إقليمي طرابلس وبرقة⁽⁴⁾.

(1) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966م، ص 129.

(2) محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص 28.

(3) فلاديمير كراكشاف، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943-1951م، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية، 1951م، ص 6.

(4) محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص 29.

موقف الفرنسيين من القضية الليبية ومحاولتهم الوصاية على إقليم فزان:

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945م حتى بدأت الدول الكبرى (بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا - الاتحاد السوفيتي) في بحث مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ومن ضمنها ليبيا، وقد سعت فرنسا خلال تلك المؤتمرات للحفاظ على نفوذها في جنوب البلاد، حيث طالبت في مؤتمر لندن الذي عقد في سبتمبر عام 1945م بمجموعة من المطالب نذكر منها استرجاع الأراضي الواقعة بين غدامس وغات من جهة، وغات وتومو من جهة أخرى ، وهي أراضي سبق وأن تنازلت عنها فرنسا لإيطاليا، وفق اتفاقية وقعت بين الطرفين في 12 سبتمبر 1919م، واسترجاع الأراضي الواقعة إلى الشمال من جبال تبيستي وايندي التي سبق وأن تنازلت عنها فرنسا لإيطاليا في يناير 1935م، كما طالبت بضم غدامس وغات لحكومة الجزائر، وإلحاق جميع أراضي فزان بحكومة الجزائر العامة بدعوى أن فزان هي نقطة التقاء أفريقيا الفرنسية الشمالية بمستعمرة تشاد الفرنسية، وتعديل الحدود التشادية الليبية، وذلك بضم منطقة السارة ضمن الحدود التشادية، وإعطاء فرنسا منفذ في المنطقة الغربية على البحر المتوسط لمستعمراتها⁽¹⁾.

ولما انتهى المؤتمر من دون الوصول إلى اتفاق حول مصير ليبيا، عقد مؤتمر آخر بباريس في 25 ابريل 1946م والذي شهد تضاربا في الآراء بين الدول الكبرى، فنجد فرنسا ترفض الاقتراح البريطاني المتضمن استقلال ليبيا، لأنه في رأيها سيشجع الدول المغاربية بالمطالبة بالاستقلال⁽²⁾، بينما نجدتها تؤيد المقترح السوفيتي الذي يتضمن وضع ليبيا تحت الوصاية الجماعية لمدة عشر سنوات ، لأنها ترى فيه البقاء على الوضع الراهن، وهذا يحافظ على نفوذها في الجنوب الليبي.

أمام عجز المؤتمر في الوصول إلى اتفاق اجتمعوا مرة ثانية في باريس في يوليو من العام نفسه غير أنهم فشلوا مرة أخرى في الوصول إلى تسوية، الأمر الذي جعل المندوب الأمريكي يقدم مقترحاً وافق عليه الجميع تمثل في تنازل إيطاليا عن سيادتها على ليبيا وارتيريا والصومال الإيطالي، وأن يؤجل البت في مصير هذه المستعمرات لمدة سنة حتى تتفق جميع الأطراف.

(1) محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م، ص 197.

(2) كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949 - 1957م، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م ، ص 49.

في العاشر من فبراير 1947م عقد مؤتمر الصلح بين الدول الكبرى وإيطاليا، تضمن تنازل إيطاليا عن جميع مستعمراتها في ليبيا وارتيريا والصومال⁽¹⁾، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق خلال مدة سنة من توقيع الاتفاق يحول الأمر إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة، كما اتفقت الدول الأربع بضرورة مراعاة رغبات السكان ومصالح الدول الأخرى التي يهتمها الأمر⁽²⁾.

لقد قدم الفرنسيون اقتراحاً أثناء المؤتمر يتضمن أن يوضع إقليم فزان تحت الحكم الفرنسي المباشر على الطريقة المتبعة في الصحراء الجزائرية، وقيام إمارة عربية في طرابلس ترتبط بفرنسا بمعاهدة، بينما تقسيم بريطانيا إمارة في برقة تدور في فلكها، غير أن المؤتمر لم يلتفت لهذا المقترح⁽³⁾.

وتنفيذاً لمقررات مؤتمر الصلح وصلت لجنة التحقيق لليبيا في السادس من مارس 1948م وغادرتها في 20 مايو من العام نفسه، زارت خلالها الأقاليم الثلاثة، وقد حاولت الإدارة الفرنسية عند زيارة إقليم فزان التأثير على مسار عمل اللجنة، فحاولت توجيهها باختيار الأماكن التي تزورها والشخصيات التي تقابلها، غير أن إصرار أهالي فزان على الاستقلال أحبط مخططات الإدارة الفرنسية، على الرغم من أن التقرير النهائي للجنة قد أشار إلى أن هناك مجموعة من أهالي فزان من يريد استمرار الإدارة الفرنسية⁽⁴⁾. وبعد انتهاء لجنة التحقيق عملها، وتقديم تقريرها لوزراء الخارجية ظل الخلاف سيد الموقف بين الدول، حيث سعت كل منها للحفاظ على مصالحها في ليبيا من دون النظر لمطالب الليبيين الذين يطالبون بحرية بلادهم واستقلالها.

وبفضل الدول الكبرى في التوصل لحل يرضي كل الأطراف، قرر الوزراء إحالة القضية الليبية لسكرتير الأمم المتحدة، وذلك وفق ما نصت عليه معاهدة الصلح مع إيطاليا.

(1) نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، 1958م، ص 165.

(2) مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات المصرية الليبية 1945-1969م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م، ص 55.

(3) نازك زكي، ليبيا والغرب 1945 - 1957م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول مشروع ايزنهاور، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1981م، ص 262.

(4) محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، 39.

الموقف الفرنسي من القضية الليبية داخل الأمم المتحدة :

ما إن بدأت الأمم المتحدة مناقشة القضية الليبية في (ليك سكس) في أبريل عام 1949م حتى سعت فرنسا إلى عرقلة أي قرارينادي باستقلال ليبيا، فأعلن مندوبها في تلك الجلسة (إن ليبيا بأقاليمها الثلاثة برقة - طرابلس - فزان، أقاليم فقيرة عاجزة عن إعانة نفسها أو حكم ذاتها، وترى فرنسا أن إيطاليا أنسب الدول التي تتحمل مسؤولية الوصاية باعتبارها من الدول التي لها الحق الشرعي في إدارتها)، غير أن هذا المقترح رفض من قبل بريطانيا⁽¹⁾. مع تقديم الوفود الأخرى للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والهند مقترحات أخرى متضاربة لم تستطع الجمعية العامة الاتفاق حول القضية الليبية.

في هذه الأثناء ظهر إلى العلن اتفاق بيغن سفورزا الذي عقد بين وزير خارجية بريطانيا (ارنست بيغن)، ووزير خارجية إيطاليا الكونت (كارلو سفورزا)، وقد تضمن وضع برقة تحت وصاية بريطانيا ووضع طرابلس تحت الوصاية الإيطالية، ووضع فزان تحت الوصاية الفرنسية⁽²⁾، غير أن هذا الاتفاق الذي يحقق لفرنسا ما تصبو إليه واجه عاصفة من الرفض داخليا وخارجيا مما أدى إلى سقوطه⁽³⁾.

وفي الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1949م عرضت القضية الليبية مرة أخرى حيث قدمت عدة مقترحات تفاوتت بين الاستقلال الفوري، أو الاستقلال بعد فترة انتقالية، وبعد عدة جلسات ومناقشات حملت تناقضات وتضارب بين الدول الكبرى، أصدرت الأمم المتحدة في 21 فبراير 1949م قرارها رقم (289)، الخاص باستقلال ليبيا في مدة لا تتجاوز الأول من يناير 1952م⁽⁴⁾.

وبهذا القرار تلاشت آمال الفرنسيين في الحصول على الوصاية على إقليم فزان، ليبحشوا من جديد عن طرق أخرى تحفظ لهم مصالحهم في هذا الإقليم.

(1) سعد البهنيسي، خفايا القضية الليبية، القاهرة، 1953م، ص 56 .

(2) سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط2، 1969م، ص 92 .

(3) طرابلس الغرب، العدد 1798، 12 يناير 1949م .

(4) انجيلوا ديل بوكا، الايطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ج 2، 1995م، ص 514 .

استغلال فرنسا العجز المالي لتحقيق مصالحها في فزان :

بعد أن فشلت فرنسا وغيرها من الدول الغربية في الحصول على الوصاية بسبب خلافاتها، وتضارب مصالحها، وإصرار الليبيين على استقلال بلادهم، بدأت هذه الدول تسعى للحفاظ على نفوذها، فاتخذت من مسألة العجز المالي، والوضع الاقتصادي الصعب التي مرت به البلاد، سبيلاً لتحقيق مآربها، حيث قامت الحكومة الفرنسية بالضغط على الحكومة المؤقتة، التي نشأت بعد صدور قرار الاستقلال، فعقدت معها اتفاقاً في ديسمبر 1951م مماثلاً لاتفاقيات وقعتها الحكومة المؤقتة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، سمحت بموجبه للقوات الفرنسية البقاء في فزان مقابل تعهد بتغطية العجز في ميزانية الإقليم للفترة الواقعة من أول أبريل 1952م وحتى مارس 1953م، وتقديم مساعدات مالية مباشرة لضمان سير العمل في الأقسام الإدارية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اشترطت فرنسا تعيين موظف فرنسي يحق له الاتصال برئيس الوزراء ووزير المالية، يكلف بالشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بفزان، وتبلغ قيمة تلك المساعدات حوالي 163 ألف جنيه ليبي، وهو مبلغ زهيد مقابل النفوذ المالي والسياسي والعسكري الذي يمنح للفرنسيين في إقليم فزان⁽¹⁾. وقد تعهدت فرنسا من جانبها بتقديم المساعدات المالية والفنية للحكومة الليبية، والجدول التالي يوضح قيمة المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة الفرنسية لليبية من عام 1951م وحتى عام 1959م والقيمة بالدولار الأمريكي⁽²⁾.

السنة	53/52	54/53	55/54	56/55	57/56	58/57	59/58
قيمة المساعدات	610.000	280.000	280.000	280.000	658.000	280.000	364.000

وفي 12 نوفمبر 1952م طلبت الحكومة الفرنسية من الحكومة الليبية عقد معاهدة تحالف على غرار تلك التي يجري التفاوض على توقيعها مع بريطانيا، وقد ردت الحكومة الليبية على ذلك بمذكرة مكتوبة وافقت خلالها على تواجد قوات فرنسية في فزان مع اعتراضها على بعض الامتيازات والصلاحيات التي طالبت بها الحكومة الفرنسية.

(1) سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، دار المعرفة، القاهرة، 1964م، ص 147.

(2) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، أبريل 1960م، ص 31.

وفي 11 أغسطس 1955م عقدت معاهدة صداقة جديدة تتألف من 11 مادة تنظم العلاقة العامة بين الدولتين، واتفاقية تعاون اقتصادي تتألف من 11 مادة تنظم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتنمية التبادل التجاري بينهما، ومقدار مساهمة فرنسا المالية في الميزانية الاتحادية الليبية، واتفاقية حسن جوار تتألف من أربعة فصول و22 مادة، تنظم الأمن على الحدود وتجارة القوافل، واتفاقية ثقافية تتألف من 6 مواد لتنمية العلاقات بين البلدين في ميدان التعليم⁽¹⁾.

لقد نصت الاتفاقية في المادة الأولى منها بضرورة جلاء القوات الفرنسية من فزان في مدة لا تتجاوز 30 نوفمبر عام 1956م، وفي المادة الخامسة نصت على تسليم القوات الفرنسية المطارات التي بحوزتها وهي (سبها وغات وغدامس) للحكومة الليبية، مع إعطائهم حق استخدامها والهبوط فيها لمدة خمس سنوات في مطار سبها ولمدة سنتين في مطارات وغدامس بعد إشعار الليبيين بذلك⁽²⁾.

الخاتمة :

لقد كان الاهتمام الفرنسي بإقليم فزان مبكراً، اقترن الوجود بالاستعمار الفرنسي على حدود الإقليم في الدول جنوب الصحراء وفي الشمال الأفريقي، وقد حال الاستعمار الإيطالي لليبيا عام 1911م من دون تحقيق هذا الهدف.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجدت فرنسا فرصتها السانحة للانقضاض على الإقليم فاحتلته وحكمته عن طريق إدارة عسكرية، حاولت بشتى الوسائل فصله عن باقي الوطن وضمه لمستعمراتها في تونس والجزائر.

وعندما أعلنت الأمم المتحدة استقلال ليبيا عملت فرنسا على البقاء في فزان وذلك عن طريق عقد اتفاقية مع الحكومة الليبية مقابل معونة مالية كانت البلاد في أمس الحاجة إليها.

ونتيجة لرفض الشعب الليبي هذا التواجد الاستعماري وبعد مفاوضات مضنية مع الحكومة الليبية، عقدت معاهدة تحالف مع فرنسا عام 1955م أخرجت على أثرها فرنسا من فزان على مضض.

(1) عباس رشدي العماري، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، د.ت، ص 126.

(2) سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1970م، ص 145.

ستظل فرنسا تنظر إلى إقليم فزان منطقة نفوذها ستسعى للدخول له كلما سنحت الظروف لذلك لما يمثله من عمق استراتيجي لمستعمراتها السابقة والتي تدور في فلكها إلى وقتنا هذا، بالإضافة لما ينعم به الإقليم اليوم من ثروات نفطية ومعدنية ومائية .

مراجع البحث :

وثائق منشورة :-

- 1- تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ابريل 1960م.
- 2- فلاديمير كاراكتشاف، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1944-1951م، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية 1951م .
- 3- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، الطبعة الأولى، 1992م .
- 4- محمد عثمان الصيد رئيس وزراء ليبيا الأسبق، محطات من تاريخ ليبيا، أعدها للنشر طلحة جبريل، الرباط، ط 1، 1996م .

المراجع :

- 1- آمال السبكي، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة والجامعة العربية 1943-1952م، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت
- 2- انجيلوا ديل بوكا، الايطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس، الجزء الثاني، 1995م.
- 3- تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ابريل 1960م
- 4- جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م.
- 5- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953م.
- 6- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط 2، 1969م.
- 7- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1970م.
- 8- سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، دار المعرفة، القاهرة، 1964م.
- 9- سعد البهنيهي، خفايا القضية الليبية، القاهرة، 1953م.

- 10-عباس رشدي العماري، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، د.ت.
- 11- كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949 - 1957م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م .
- 12- مجدي رشاد عبدالغني، العلاقات المصرية الليبية 1945- 1969م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م.
- 13- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، د. ت .
- 14- محمد فؤاد شكري، ميلاد ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها 1945 - 1947م، القاهرة، 1957م.
- 15- محمود الشنيطي ، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.
- 16- نازك زكي، ليبيا والغرب 1945 - 1957م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول مشروع ايزنهاور، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1981م.
- 17- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، 1958م .
الدوريات :
- 1- الأهرام، العدد 20918، 10 يناير 1943م.
- 2- طرابلس الغرب، العدد 1798، 12 يناير 1949م.
- 3- عطية المخزوم الفيتوري، فزان وقضية الحدود، مجلة البحوث التاريخية، العدد 2، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1989م.
- 4- محمد رجائي ريان، العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943م - 1955م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع، 1989م .
- 5- يحي ابو عزيز، اهتمامات الفرنسيين في جنوب الجزائر والصحراء، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس العدد 2، 1981م .

عبد الحميد بن باديس

أحد رواد الفكر العربي في الجزائر 1889 - 1940م

بسملة خليفة الطاهر

جامعة طرابلس _ كلية الآداب

قسم التاريخ

المقدمة

تميز النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الميلاديين بظهور حركة إصلاحية ويقظة فكرية عامة، قادها علماء ومفكرون امتازوا بالمزاوجة في برنامجهم الإصلاحي بين الأصالة والمعاصرة، والتقليد والحداثة، والتشدد والاعتدال.

فلم يتميزوا بالقطرية؛ بل تعدوها إلى الإقليمية، فمدوا جسور علاقاتهم إلى كل الاقطار العربية والإسلامية، وحاولوا التصدي والتحدي لكل المؤثرات السلبية، والتحديات المحلية والغربية، وهدفوا إلى تحويل الجمود الفكري الذي هلهل الاستعمار أركانه، فسيطر على عقول الناس فترة من الزمن.

كما رفعوا شعار الإسلام والأمة والوطن واتخذوا من الوسطية أساساً لنشر أهدافهم العلمية والدينية، هذا وقد استفادوا من حداثة العصر فكيفوها مع توجهاتهم ومخططاتهم السياسية والدينية، والثقافية، فلم تكن من عشرة تقف أمام تقاربهم بما هو مقيد من الحضارة الغربية ولا يتنافي مع المبادئ الإسلامية.

العوامل التي أدت إلى ظهور شخصية عبدالرحمن بن باديس :

كان الوضع في الجزائر إثر سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي 1830م، الأثر المباشر في ظهور ابن باديس، ولا سيما بعد أن أخلت دولة الاستعمار بعهودها القاضية علي حرية السكان، وبأشرت علي الفور بتنفيذ سياسة المذابح الجماعية فيما بين 1830 - 1834م، مما خلق الواقع الراهن في البلاد، والذي أفقد التوازن، وأوجد التنظيمات المتنحرة، واقتضت الضرورة للعمل من أجل لمُ الشّتات، ووحدة الوطن لتحقيق القضية الأهم ألا وهي الاستقلال⁽¹⁾.

لقد حفزت سياسة الذبح - بقصد القضاء علي سمات المجتمع العربي في الجزائر ومقوماته، وتدهور أوضاعه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية - الجزائريين إلى المزيد من بذل الجهد

(1) أحمد توفيق المدني، الجزائر، دار الطباعة للنشر، المطبعة العربية، 1350 هـ، ص 48.

للاستمرار في المقاومة بكل ما أوتوا من إمكانيات وقوة، فلم يقتصر رفضهم علي التملل السلبي، أو علي انتفاضات معارك التحرير الأولى منذ 1830م، بل أولي الجزائريون اهتماماً أكبر للظروف التي تمس واقعهم، فتنهبوا إلى التأثيرات الخارجية، كأفكار الجامعة الإسلامية، وإلى ما افترته الحرب العالمية الأولى من متغيرات فكرية وسياسية، فكانت بذوراً للنهضة الجزائرية سلبياتها وإيجابياتها، ومنها حركة المحافظين والنخبة، وحزب الشباب الجزائري 1912م، بزعامة الأمير خالد، والحزب الليبرالي 1920م، برئاسة ابن التهامي، وفيدرالية نواب مسلمي الجزائر في 1924م، ونجم شمال افريقيا، بزعامة مصالي الحاج في 1926م، وجميعها كان انعكاساً للوضع السياسي في الجزائر حتي 1931م، تاريخ تأسيس جمعية علماء المسلمين بزعامة ابن باديس، واقعاً يوضح نهج وآلية الجمعية في تأدية مهامها العلمية في ظل المتغيرات والتحديات والمشكلات القطرية، والإقليمية، والدولية، والعالمية⁽¹⁾.

لم يكن ظهور ابن باديس وجمعيته محض الصدفة، وإنما كان ثمرة زرع بذرها مصلحو أواخر القرن التاسع عشر من أمثال (محمد عبده - وجهال الدين الأفغاني، فضلاً عن دور الصحافة العربية الإصلاحية في الجزائر في أوائل القرن العشرين في تحضيرها الرأي العام لتمثيل الحركة الإصلاحية ومنها جريدة الجزائر، الفاروق، ذو الفقار، والاقدم وغيرها. محيطه ونشأته:

كان ظهور ابن باديس استجابة للتحديات المفروضة علي الساحة السياسية الجزائرية، ولد ابن باديس في 5 ديسمبر 1889م، بقسنطينة من عائلة عريقة، تعود بأصولها إلى بني زيري، ففي المحيط الفاضل بدأ خطواته الأولى في التعليم، فحفظ القرآن الكريم في مسقط رأسه وفقاً للمناهج التقليدية، وتعلم اللغة والأدب وأصول العلوم الإسلامية علي يد الشيخ حمدان لونيسي وتأثر به، وكان من اتباع الطريقة التيجانية الصوفية⁽²⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977م، ص- ص، 14- 18، أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية دراسة وتاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م، ص 58.

(2) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1978م، ص ص، 196-199.

تاقت نفسه لانتهاال المزيد من العلم، ووجد في والده (محمد المصطفي) خير مشجع للمضيء علي درب العلم والمعرفة، وترددت دعوة أبيه بأصدائها في نفسه فمضى إلى تونس حيث منارة العلم الإسلامي في جامعة الزيتونة فتأثر بأساتذته هناك وخاصة " الطاهر بن عاشور " من أتباع الحركة السلفية(*) الإصلاحية الداعية للعودة إلى مبادئ الإسلام الأولى⁽¹⁾.

كما ترشدت أفكاره بالإصلاحيين من علماء البلاد من أمثال : الشيخ مجادى، وابن سماية، وابن علي مختار، وبأفكار محمد عبده الذي زار الجزائر سنة 1905م، فقد أدانوا ممارسات الطرق الصوفية الخاطئة، ونددوا بإدارة الاحتلال ومن تدخلاتها في الشؤون الدينية والإسلامية⁽²⁾.

بعد أن تشرب العلم ودرسه علي يد شيخ أفاضل أدرك أنه بلغ المرتبة التي تؤهله للانتقال من عالمه النظري إلى العالم العملي، ومن الجمع والتحصيل إلى العطاء والإقامة للإفادة بما علم وتعلم، وكان لابد له قبل هذا التحول من أداء فريضة الحج، فتوجه في 1912م، بعد حصوله علي الشهادة العلمية إلى الديار المقدسة في الحجاز، وزار خلال رحلته مصر والشام ليعود بعدها إلى الجزائر في 1913م، بقسنطينة مستقراً في مسجدها الشهير " الجامع الأخضر"⁽³⁾.

ومما لا شك فيه أن استعدادات ابن باديس البيئية والجسمية، والفكرية، والتي ضاعفتها الوضعية الجزائرية الخاصة في تلك الفترة، قد جعلته مهياً لتلقي التيارات الفكرية التي كانت تسيطر على المشرق والتأثير بها، وعلى الرغم من تأثره بمدارس الإصلاح الديني المشرقية أثناء دراسته في الزيتونة خلال زيارته البلاد العربية، فقد استطاع أن يقدم إضافات عملية أكثر منها نظرية، فجاءت برامجه وإسهاماته كنتيجة تحليلية للظروف الخاصة التي تمر بها الجزائر فيما بين الحربين العالميتين.

(*) انتشرت الحركة السلفية الإصلاحية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الشرق الأدنى ومصر، انظر أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 201.

(1) بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، ط2، دار النقاش، بيروت، 1983م، ص ص، 17_20.

(2) بسام العسلي، المرجع نفسه، ص 25.

(3) المرجع نفسه، ص ص، 42، 43.

نشاطاته:

أولاً: مع التدريس:

إشرعودته إلى الجزائر امتهن في البداية من 1913 - 1925م، البرنامج التعليمي والتثقيفي والتنشيطي، وذلك قبل ان يوجه دعوته للإصلاح الديني السائد في البلاد، وفي ذلك خلاف لما شاع بين المؤرخين على أنه "أباً الحركة الدينية الإصلاحية في الجزائر" ⁽¹⁾.

انتهج نشاطاً تربوياً عاماً، اعتمد على الشمولية في علوم جامعة ما بين المدنية والدينية، وموجهاً لكل فئات المجتمع وإشكاله، فباشّر نشاطه في الجامع الكبير بقسنطينة، شرع في إلقاء الدروس للامة من كتاب الشفاء للقاضي بياض، وكانت دروسه ثورة علي البدع والخرافات، ونبد العصبيات المذهبية والحزبية، فكانت عاملاً أيقظ الناس من ما آلت إليه حالة شعبهم من استعمار وجهل ⁽²⁾.

فقد أصبح " الجامع الأخضر " بعد أن تولي التدريس به ابن باديس مركزاً ثقافياً للإصلاح الإسلامي والتعليمي اللذين تابرعليهما من 1913م، حتي وفاته 1940م، ويعد المركز الأول الذي انطلق منه التعليم الإصلاحي في الجزائر بعد الجامع الكبير في 1913م، وقد قسم دروسه إلى قسمين : الأول الكهول والشيخ والثاني الشباب وكانت دروسه عامة في تفسير القرآن، وشرح الحديث، والفقه، والتاريخ، والعلوم العربية والأخلاقية ⁽³⁾.

كما كانت دروسه متواصلة في حلقات تبدأ من صلاة الفجر حتي بعد صلاة العشاء، ولا تتوقف إلا في أوقات الصلاة، كما كان للأطفال نصيب من دروسه، يعلمهم من الساعة الثامنة صباحاً حتي الساعة السادسة مساءً العلوم الدينية والعربية، متدرجاً معهم حسب مستوياتهم بما في ذلك أولئك الذين يدرسون بالمدارس الفرنسية، ومن الساعة السادسة مساءً حتي الساعة التاسعة مساءً يعلم كبار السن، ثم الشباب، ففي كل أوقاته ومع كل فئاته مثل المعلم الذي ينهض بأعباء التدريس في مدارس مختلفة تأتي إليه بدلاً من أن يذهب إليها في تواصل يومي من دون كلل أو ملل ⁽⁴⁾.

(1) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 43 _ 44.

(2) صالح خرفي، صفحات من الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973م، ص 70.

(3) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 96 _ 97.

(4) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 60.

أشتمل منهجه علي التنوع ففيه فسر القرآن، وشرح الحديث، ودروس العروة الوثقى، ومقامات الحريري، وكتابات الموطأ، وديوان المتنبي في الشعر 915 - 965، وآمالي القالي في الأدب، ومقدمة ابن خلدون، في التاريخ والاجتماع، والاندلسي، في الفقه.

ومن الملاحظ: أنه ببرنامج هذا جمع في فلسفة مميزات التربية والتعليم ما بين النظري والتطبيقي، وبين الفكر والعقل وقد عبر عنها بقوله: ⁽¹⁾ "العلم قبل العمل، ومن دخل العمل بغير علم لا يأمن على نفسه من الضلالة" ⁽²⁾.

كما أعطي دروساً عامة بمسجد "سيدي قموش" بقسنطينة، ونظم بمقر الإغاثة الإسلامية في المدينة نفسها دروساً مسائية ببرنامج تعليمي ينص علي التعليم باللغتين العربية والفرنسية، مما يؤكد شمولية برنامجه الإصلاحي ⁽²⁾.

ويبدو أنه قد أدرك طبيعة المعركة التي يخوضها، فما كان عليه إلا الشمول في عمله واستنفار كل القوى المتوفرة، وصهرها في بوثقه المعركة المصيرية، وظهر ذلك واضحاً في مقولته وهو يوجه حديثه إلى الشيخ أحمد توفيق المدني قال فيها: ⁽³⁾ "سواء أطل مقامك في الجزائر أم قصر، وسواء إن اهتديت إلى كفاح سياسي، أو أخفقت فهذا واجب عيني قد وضعه القدر فوق عاتقك..... فإنما ضربت بسهم صائب في أي ميدان، كان نضالك شرفاً، وكان جهادك محموداً" ⁽³⁾.

وقد امتد نشاطه إلى أبعد من القسنطينة ليشمل المدن الجزائرية الأخرى، كسطيف، ومنطقة القبائل الكبرى، ووهران، وتلمسان، والمدن الشرقية والجنوبية من البلاد، فكان يلقي في كل واحدة منها دروسه الأسبوعية، وقد حرص علي السفر لها ليلاً بعد الانتهاء من دروسه بالجامع الأخضر ليضفي علي عمله الاستمرارية ⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة أن مدخل التعليم والتثقيف الذي ركز عليه ابن باديس مدخلاً أساسياً في عملية المواجهة الحضارية التي وعها وعاشها من معاناة وانحطاط الواقع الاجتماعي والتأخر والجمود الذي تعانيه الجزائر خاصة والعالم العربي عامة، وكله كان مبرراً كافياً له في تأجيل العمل

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 65.

(2) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 99.

(3) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 55.

(4) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 97-98.

السياسي الثوري الهادف إلى الاستقلال التام وسيادة الدولة الوطنية، فإنه لم يهمل جانب السياسة والثورة في مواجهة الاستعمار، ولكنه رأى بأنه أولوية الرد علي التحدي الحضاري الغربي هو شن الحملة العلمية وتحرير العقل، والتفسير العقلاني الجديد للقرآن الكريم.

وبالتالي انطلق بأفكاره من خلال قوله المشهور: ⁽¹⁾ «إنني أرى حالة البلاد والجهل سائداً، والبدعة قائمة، والاحتلال مخيماً، فإذا بهذه القلة الصالحة من الطلبة الذين يرتادون دروساً، تبث الفضيلة، وتنهى عن الفحشاء والمنكر وتبين امام الناس سبيل الخير والصالح» ⁽²⁾.

وبناءً علي ما تقدم فقد اعتمد في وسيلته الثانية لنشر برنامجه التعليمي والتثقيفي علي فتح المدارس.

ثانياً:- فتح المدارس الحديثة والنوادي الكشفية.

حرص ابن باديس علي فتح المدارس باللغة العربية، وكانت موزعة علي مختلف مناطق البلاد، ومنها مدرسة التربية والتعليم في قسنطينة في 1925م، ومدرسة الشبيبة الإسلامية في المدينة نفسها في 1927م، ومدرسة الإصلاح الجزائرية في غرداية في 1929م، والمدرسة العربية، ومدرسة السلام في العاصمة في 1929م، وبمجهوداته تحصل علي ترخيص رسمي بفتح تلك المدارس ⁽²⁾.

وعندما أدرك ابن باديس أن خطوات التقدم العلمي كانت تسير ببطء، بادر هو ورفاقه إلى العمل علي إنقاذ التعليم من الجهل والأمية إلى الحداثة والتقدم، فأنشأ بمساعيه وجمعياته نحو 170 مدرسة أولاً، ثم وصلت إلى 1000 مدرسة، وكانت مدارس ابتدائية، وثانوية وعالية، ضمت كل منها نحو 150 ألف طالب، بالإضافة إلى الكتاتيب التي انتشرت في أنحاء البلاد، وقد تم إرسال الطلاب لمواصلة تعليمهم الجامعي في جامعات الدول الإسلامية المجاورة، كما أعفت الجمعية البنات من مصروفات التعليم وتعليمهن مجاناً، أما البنون فلا يعفي منهم إلا غير القادرين، كما أنشئت لجنة من أعضاء جمعيته للتربية والتعليم تعني بالطلبة، وتساعد المحتاجين منهم من الصندوق المالي المخصص لهذه المهمة، وكان يمول من تبرعات الاسخياء التي شجعهم أعمال ابن باديس وإصلاحاته علي التبرع لصالح الطلاب، فقد وجهت اللجنة عنايتها إلى التعليم في المساجد

(1) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 97-99.

(2) تركي رابح، عبد الحميد بن باديس، المطبعة العربية للطباعة والنشر، الجزائر، 1985 م، ص 135.

فكما لا مسجد من دون صلاة، فكان لا مسجد من دون تعليم، ووضعت برنامجاً شاملاً لتعليم أصول الدين والثقافة العربية للصغار والمبتدئين، لاستكمال ثقافة من درسوا باللسان الفرنسي، وأرسلت الوعاظ إلى القرى والمناطق الداخلية للتوجيه والإرشاد ونشر الوعي الديني بينهم⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن التعليم وفقاً لفلسفته يحمل النظري والتطبيقي، فقد كان يسعى من وراء فلسفته تلك إلى خلق عناصر شبابية فعالة في المجتمع، وعليه فقد نص قانون جمعيته التي أسسها في 1931م، علي أن يكون هدفها نشر الأخلاق الفاضلة، والمعارف العربية والفرنسية أيضاً، وحرص علي ألا يتخرج المتعلمون من مدارسهم إلا بعد إتقانهم الصنائع والحرف اليدوية حتي لا يكونوا عالة علي المجتمع.

كما أدرك ابن باديس أدرك غياب الطريقة والمناهج الحديثة في التعليم البدائي والحديث فسعى في إصلاحه، وكان وجمعيته من المتحمسين للإصلاح وبدل الجهد، وحرصوا أن تكون مدارسهم علي الطراز الحديث في الطريقة والمنهج، فأكثر- فيما بين 1934 - 1947م - وهو ضمن برنامج جمعيته "جمعية العلماء المسلمين" من فتح المدارس والمعاهد، ومنها معهد ابن باديس الثانوي في 1947م، بقسنطينة، وأن يواصل الطلاب تعليمهم مجاناً في جامعات فاس، وتونس، والشرق الأوسط، فكان مجموع المدارس في هذه الفترة ما يقرب من 194 مدرسة تضم 700000 سبعمائة ألف طالب⁽²⁾.

لقد آمن مفكرنا بإيجابية القوة الشبابية، وبمدي مساهمتها في برنامج الإصلاح، إذا ما حظيت بالعناية ووجهت توجيهاً صحيحاً فهو من قال: "... الشباب في الجزائر كافة، وخاصة الذي لم تدنسه تعاليم فرنسا، ولا يزال مادة أولية خاماً، وإذا ما نحن تناولنا بالدعوة الإصلاحية من جعلنا منه دعاة صالحين، يحشون علي الخير... يفتحون امام الشعب أبواب الحياة السعيدة التي تصدها فرنسا بكل ما ملكت من حول وطول"⁽³⁾.

ومن أقواله أيضاً: "نعم إن خدمة الإنسانية في جميع شعوبها عليها من جميع أوطانها واحترامها في جميع مظاهرتفكيرها، ونزعاتها هو ما نقصده ونري إليه ونعمل علي تربية نفوس الناشئة... وخدمتها مباشرة

(1) تركي رابح، عبد الحميد بن باديس، المطبعة العربية للطباعة والنشر، الجزائر، 1985 م، ص 135.

(2) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 63-64.

(3) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 96.

ونفعها دون واسطة فوجب التفكير في الوسائل الموصلة إلى تحقيق هذه الخدمة وإيصال النفع⁽¹⁾.

كما أيقن مفكرنا بأهمية الحركة الكشفية في برنامج التوعوي والاستيعابي للفئة الشبابية، وبقيادته وتحت إشرافه فتح المراكز الثقافية والكشفية كمنظمات لجماعات القوة الفتية، واشهرها نادي الترقى بالجزائر العاصمة في 1927م، أسسه من قبل الأغنياء من الأهالي، واعتمد في تسييرها علي من صادقوا علي برنامج بقصد النهوض الاجتماعي والأخلاقي بينهم وباختلاف طبقاتهم ومستوياتهم، وتحولت الجمعيات فيما بعد في فرنسا إلى خلايا حية عالمة في نظام جبهة التحرير في فرنسا في 1954م، كما أهتم بالأنشطة الموسيقية والفنية والمسرحية والرياضية⁽²⁾.

ثالثاً: الصحافة:

لقد كان لمرحلة تعليمه أثر واضح في تكوين شخصيته الثقافية، فهو كمعظم رواد الصحافة في القرن التاسع عشر قد تأثر بالأفكار الإصلاحية، فلم يكن طارئاً علي الصحافة، بل كان أحد ابرز الاعلام المعرفية الإعلامية في العقود الأخيرة في ذلك القرن⁽³⁾.

إن الخلفية الفكرية لمصلحنا هي التي منحتة الفرصة بأن يبدش عهداً صحفياً جديداً، بأسلوب إصلاحي تعبوي للنهوض بفكر الناشئة الذي أنساه التعليم الفرنسي لغته، وتاريخه، ومجده وقطع له من كل شيء إلا منه، وهذا ليس بالمصادفة له، ولا سيما انه قد تزود بسلاح الكتابة الصحفية وهما⁽⁴⁾ العلم والمعرفة، وبالتالي لم تقدم له انتقادات، أو ما يقلل من نشاطاته الإعلامية والأدبية، أو ما يبعدها عن الفتن الصحفي⁽⁴⁾.

فنراه قد أدرك أن للكلمة أهميتها فأصدر جريدة المنتقد في 1925م بقسنطينة، وفي أعمدتها باشر بنشر أفكاره الإصلاحية، وكانت صحيفة الشباب الجزائري الناهض، وجمعت حولها الأعلام الإصلاحية الشبابية المثقفة والعائدة من الجامعات العربية والإسلامية⁽⁵⁾ الزيتونة، الأزهر، الشام⁽⁶⁾، وعملوا لسعادة الأمة، وإن الوطن قبل كل شيء، وهموا علي خطة واحدة، وهي الإصلاح الداخلي أولاً في سبيل إصلاح شامل، فوجهت

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 335.

(2) صالح خرفي، المرجع السابق، ص ص، 77-79.

(3) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 99.

(4) صالح خرفي، المرجع السابق، ص ص، 80-91.

الصحيفة للإصلاح الديني ومحاربة البدع والخرافات، ويبدو من عنوانها أنها لانقاد المجتمع من أفكار التغريب والتصوف⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية قد تخوفت من الفئة المثقفة، وقدرت قيمة الإعلام في تعبئة الرأي العام، وأدركت قوة هذه الأداة في تحريض العامة ضدها، وأنها أحد أهم منابر التصدي لوجوده، فقامت بمنعها من الصدور، ابتداءً من عددها الثامن عشر، ولا سيما بعد أن شعرت بتصاعد لهجت التيار الوطني بها، إلا أن المصلح الجزائري لم يأب لإيقافها، وبعد ثلاثة عشر يوماً فقط أصدر منشوراته الدورية الأسبوعية فيما بين 1925 - 1939م، وأهمها⁽²⁾ الشهاب، والشهيد⁽³⁾، ولكننا نلتمس التعديل في سياسته الإعلامية، فالمتصفح للشهاب في عشرينيات القرن الماضي، يلاحظ علي غلافها صحيفة حرة وطنية، وتعمل لسعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية، وإن القارئ لا يجد في أعمدتها ما يشير للثورة مباشرة، كما أن ابن باديس عمد إلى استغلالها في نشاطه التعليمي ليشمل أكبر عدد من المتعلمين فخصص في افتتاحياتها لنشر مختارات من دروسه في التفسير، والحديث تحت عنوان⁽⁴⁾ "مجالس التذكير".

ولم يكتثر رائدنا بقرارات التعطيل، فلم ينتظر ورفاقه طويلاً من أعضاء جمعياته، فأصدر أربعة صحف فيما بين 1934 - 1935م، برئاسته بمدينة قسنطينة وهم⁽⁵⁾ السنة النبوية، الشريعة، الصراط السوي، والبصائر⁽⁶⁾، وحاول إقناع المسئولين الفرنسيين بأنها لنشر العلم والتهذيب، وتعليم الجزائريين لغتهم ودينهم، وأنها بعيدة كل البعد عن السياسة⁽⁷⁾.

أن الممعن للنظر في شعارات جرائده وصحفه، يجدها مطابقة لمنهجه الإصلاحية، وتقلبات الظروف، فنراه يحاول أن يوفق ما بين مشاريعه الإصلاحية النهضوية، وتهديدات السياسة الفرنسية، وفي موقفه هذا تكتيك دبلوماسي يضمن من ورائه اطمئنان فرنسا لنشاطاته ولا صدارته، وبالتالي عدولها عن إيقاف صحفه، فنلاحظ لم يكن له خطاب سياسي التأثير ضد الإدارة الفرنسية مباشرة في هذه المرحلة، بل وجهت جميعها نحو العلم والثقافة والإصلاح وهي هذه القاعدة الأساسية لمنطلق زعيمنا، فخاطب الفكر الشعبي، ولربما كان ذلك تقديراً منه بأن

(1) عبدالرحمن سلوادي، عبد الحميد بن باديس مفسراً، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 م، ص 204.

(2) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 36 - 38.

(3) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 90.

الجزائريين لم يرتقوا لمستوي الاستيعاب السياسي إلا بعد تعليمهم وتشقيفهم.

كان نزول ابن باديس الميدان الصحفي لتقديره بأن الفترة محتاجة فيها الحركة الوطنية الجزائرية لشد الأزر ومواجهة الاحتلال واعلامه، فالثقافة أقوى تأثير في تحويل وتغيير الفكر الجزائري، وهذا ما يعكس شخصية من يقف وراء صدورها والذي يعد رمزاً من رموز النهضة الجزائرية في مرحلة أحوج ما تكون فيها بلاده في حاجة لمثل هذه الكوادر الإعلامية⁽¹⁾.

وفي الإطار ذاته فقد تميزت لغة المقال الصحفي عنده بسلاسة الأسلوب، وسهولة الألفاظ ومعانيها، فلا غرابة من صاحب العلم والمعرفة من أن يصدر ديواناً شعرياً يظهر فيه فهمه لقضايا الوطن والسياسية فكان له خطابات وأشعار تمثل نشاطاته الفكرية والأدبية ومن أهمها :

1 - شعب الجزائر مسلم :

شعب الجزائر مسلم..... وإلى العروبة ينسب
من قال حاد عن أصله..... أو قال مات فقد كذب⁽²⁾

2 - وجاء في قصيدته الثانية التي ألقاها في حفل مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة :

أشهدي يا سما..... وأكتبي يا وجود
إننا للحمي..... سنكون الجنود
فنزيحها ليلاً..... ونفك القيود⁽³⁾

3 - واختتم خطابه التاريخي في الجلسة الختامية للمؤتمر الثاني لجمعية في سنة 1937 م :

أشعب الجزائر روعي الفدى.....لما من عزة عربيــــــــة
بنيت على الدين أركانها..... فكانت سلاحاً على البشرية
خلدتم بمهاربكم خلدت..... مهدي الديار الأبدية⁽⁴⁾

(1) عبدالرحمن سلوادي، المرجع السابق، ص ص 205-206؛ صالح خرفي، المرجع السابق، ص 95.

(2) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 99.

(3) المرجع نفسه ، ص 99.

(4) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 99.

رابعاً:- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

بعد مرور عشرين عاماً اكتسبت حركة ابن باديس الإصلاحية قدرتها وقوتها، وتجاوزت التحديات المتتالية وقد مكنها حذر الانتقال من المستوى الفردي إلى الجماعي والمتكامل، ومن العمل السري إلى العلني، فقرر توصيه دعوة للعلماء والاجتماع بهم في نادي التراقي بكل طوائفهم ومذاهبهم بغية تحقيق الهدف المنشود ألا وهو وحدة وطنية جزائرية تقوم علي معالجة قضايا المجتمع علي الأسس والمبادئ الإسلامية السامية⁽¹⁾.

لقيت دعوته استجابة قوية من قبل العلماء وجماهير المسلمين في منتصف 1931م، ونتج عنها تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسته، وضمت في عضويتها ثلاثة عشر عالماً من بينهم مبارك الميلي، وتوفيق المدني الذي ألف كتاب الجزائر 1931م، حمل غلافه شعار الجمعية، الإسلام ديننا، والجزائر وطننا، والعربية لغتنا، وبهذه الشعارات أوجدت الجمعية مفاهيم جديدة وطن، وشعب، وأمة جزائرية، وكان هذا انعكاساً لآلية عملها في المرحلة التالية⁽²⁾.

ومن الملاحظ بأن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد مثلت الفاصل بين ماضي الجزائر تحت وطأة الاستعمار، وحاضرها الذي يلمح بنهضة إسلامية عربية تجري في الأفق، وتكون أساساً لمستقبل الحرية والاستقلال في الجزائر، كما يعد تأسيسها، حدثاً تاريخياً وتحولاً جذرياً للأوضاع الدينية والعلمية والاجتماعية والأخلاقية في الجزائر.

هدفت جمعياته إلى جانب العلم والتثقيف للقضاء علي الطرق الصوفية^(*) والزوايا الدينية الأخرى، والتي خلقت عدم التوازن الديني بسبب تمسكها بزواياها وبما تمثله من سلطة روحية؛ والجدير بالذكر إن

(1)أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص 198.

(2) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 88.

(*) تكونت الطرق الصوفية في المغرب العربي في بعض الرباطات الجهادية التي أقامها العلماء والقادة لحماية الثغور والممرات الاستراتيجية، وعرفت هذه الرباطات باسم الزوايا، وسميت باسم مؤسسها الأول، وكانت مركزاً للتعليم والوعظ والإرشاد، كما كانت مكاناً للحشد العسكري ولأبناء المناطق المجاورة، وبعد الاحتلال الفرنسي ظهرت طرق صوفية جديدة، اتخذت تسميات عدة منها الرحمانية والقادرية، بالإضافة إلي الشاذلية، والزبانية، والعيساوية، والسنوسية، والعلوية، وغيرهم، ينظر أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحى في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت، ص، 56-59.

الاصلاحيين عبروا مبكراً عن وطنية معتدلة، ووفقاً لشعاراتهم، فقد اعتمد ابن باديس المرجعية الدينية المعتدلة كأساس لنهجه الإصلاحية، تقوم علي اسلام وسطي خال من البدع والخرفات، فندد بالطرق الصوفية، وباتباع الزوايا المتشدة ممن استغلوا أصحاب العقول البسيطة من سكان الريف لاتباعهم طريقتهم دون وازع أو رادع، فهو لم ينكر التصوف الحقيقي القائم علي قواعد العلم والتقوي، وإنما المبني علي البدع والخرافات، وقد كتب في ذلك مقالاً في 1927م، تحت عنوان ⁽¹⁾ ⁽²⁾ لا ينكر التصوف الحقيقي.

فهو من قال ⁽³⁾ الاسلام هو دين الله، ويجب أن يكون أيضاً دين الإنسانية لما فيه من سمو، فهو دين يكبر العقل ويمجده، ويدعو إلى تطبيق جميع أعمال الحياة على أحكام المنطق، ويستنكر استبعاد الإنسان لأخيه الإنسان، كما يستنكر الطغيان في جميع مظاهره وأشكاله، والإسلام ديمقراطي في كل شيء، فهو لا يقبل بالاستبداد مطلقاً، وهو دين إحقاق الحق لكل انسان عادل منصف ⁽⁴⁾.

وصفوة القول بسياسة الاعتدال التي أظهرها مصلحنا قد خالف أصحاب العقائد المتشدة، وكان سبباً استغلها معارضوه في شن حملته ضده، فتقربوا من الإدارة الفرنسية لضرب الإصلاحيين الداعين إلى الاستقلال والإصلاح، وممن أظهروا الاتجاه المعاكس للعرقية والجهوية والتشدد، والدعوة لايجاد شخصية جزائرية موحدة ومتجانسة علي أساس الدين والثقافة.

فقد دخلت بعض الفرق كالتيجانية في خدمة الاستعمار فشجعت علي الخرافات والبدع، وتغذية دعوات الجهل خاصة في القري والمناطق الداخلية مما نضر عدد من المثقفين بالفرنسية من الدين الإسلامي، ومهد لاستيعاب الأفكار الإلحادية، فكان بعضهم مسلمين في الظاهر جاهلين لأموال دينهم الحنيف ⁽⁵⁾.

ويمكن القول إن الواقع الديني المتخبط في الجزائر ألهم مؤسس الجمعية أن تكون رسالتها تصحيح المسار المتزعزع، بقصد القضاء علي

(1) صالح خرفي، المرجع السابق ن ص - ص، 97 - 99.

(2) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 60.

(3) لورشر د ب ستودارد، حاضر العام الاسلامي، ترجمة عجاج بونھض، ج1، المطبعة السليمة، القاهرة، 1929 م، ص 51.

المفاهيم الدينية الخاطئة لبعض أصحاب النفوس الضعيفة وهذا لا يتأتى إلا ببرنامج التعليمي والتثقيفي.

لقد كانت دعوته وجمعيته ونشاطاته وإصلاحاته مقلقة للاستعمار وأعوانه من الطرقيين ورجال الدين، والذين لم يألّفوا لغته وبرنامجهم فسعوا إلى عرقلته خشية علي زوال نفوذهم المادي والمعنوي، وكان أول اصطدام بهم في حركته الإصلاحية الصوفية ومشايخها " الطريقة العلوية " وزعيمها أحمد بن عليوة 1934م، بسبب مبادئها الباطنية في مذهب الحلول ووحدانية الوجود، وتحالفها مع القوي الاستعمارية، وفي الإطار نفسه قاموا بإطفاء انارة المساجد التي يدرس فيها، وإبعاده عن إلقاء الدروس، وكان ذلك تحريضاً من مفتي قسنطينة " ابن موهوب في 1939م "، كما حاولت فرنسا وكعاداتها بث الفرقة بين أعضاء الجمعية، ودعم المنشقين لإقامة تنظيم منفرد ومستقل، كما فضلت فكرة التهم على الاسلام واستنقاصه، والنيل من تعاليمه السمحة⁽¹⁾.

ويبدو أن برنامج ابن باديس الاصلاحى لم يقلق فرنسا وأعوانها الطرقيين فحسب، بل اقلقل أيضاً يهود قسنطينة، فشعروا بخطورة إصلاحاته، ففي سنة 1934م، أقدم أحدهم على استفزاز المسلمين عندما مر بالجامع الأخضر، فشتهم والرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، مما نتج عنه صراع دموي بين المسلمين واليهود في المدينة دام أسبوعاً كاملاً، وقتل فيه (27) سبعة وعشرون يهودياً، وأطلق عليه " مجزرة قسنطينة " وقد عجزت فرنسا رغم تدخلها من أجل إيقاف الصراع، وتوسلت إلى ابن باديس ونائبه ابن جلّول للتدخل لتهدئة الموقف⁽²⁾.

ولابد من التوقف قليلاً عند مجزرة قسنطينة فهي لا تمثل الحقد اليهودي على المسلمين فحسب، وإنما تبرز أهمية الدور الذي كان يضطلع به الجامع الأخضر وإمامه ابن باديس، في نشر الإصلاح وإحياء الوازع الديني ضد الخطر الذي يهدد الإسلام، كما ازدادت مكانة ابن باديس وتعظيم شأنه بين أبناء الشعب الجزائري، مما جعل فرنسا تفضل التهدة على المجابهة في ظروف غير مناسبة لها، والاستعانة بابن باديس نفسه.

ومن اللافت للنظر أن مفكرنا استخدم الحنكة والحكمة في ردود أفعاله تجاه من ناصبوه العدا، فأظهر حيالهم سياسة التسامح بقصد استقطاب وضم كل الأوساط المعادية والمعارضة له، كما بين قدرته على

(1) صالح خرفي، المرجع السابق، ص 30 - 35.

(2) صالح خرفي، المرجع السابق، ص 75.

معايينة حالة الجزائر وظروفها في تلك الفترة، والتي من شأنها أن تضعف من الروح الأصلية والإرادة القوية، مما أوجب علي رائدنا ما يجب فعله تمشياً مع الواقع المفروض بالمسايرة والتهدئة والتواطؤ أو غرض البصر، فقد أظهر مزاجاً معتدلاً مع خصومة الطريقين إلى حد أنه كان يزور بعضهم في زواياهم، حيث زار في 1931م، زاوية الشيخ ابن طكوك في الغرب الجزائري، وأقام عندهم ليلة ووجد منهم ترحيباً له ولوعظه وإرشاده التربوي⁽¹⁾.

كما دعا الكتاب الجزائريين إلى الابتعاد عن الخلافات في المسائل الدينية والتعصب الحزبي والديني، والترفع عن سوء القول والكلمات البديئة فهو من قال: ⁽²⁾ «أقلعوا عن المباشرة، والمشاتمة، والمغامرة، الملامزة ... وأسلخوا في المناظرة طريق القرآن الكريم بياناً لقول الخصم بدون تعرض لشخصيته وإقامة للحجة التي يرده عليه مع حسن السلوك والقصد في الوصول إلى الحقيقة»⁽²⁾، والحق انه يبين الاصلاح الحقيقي الذي دعا اليه الكتاب لتصويب مواطن الفساد ومشاكل الفتنة.

مواقفه :

بعد نجاح الانتخابات الفرنسية في 1936م، وتشكيل حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ⁽³⁾ «ليون بلوم»، قابلها ابن باديس بحركة شعبية انتهت باجتماعهم لأول مرة في تاريخ الجزائر من نفس العام ضم كافة النواب والشيوخ والمجاهدين، وبرئاسته اتفق المجتمعون علي المطالب التالية ⁽³⁾ «إلغاء القوانين والقرارات الاستثنائية بالجزائر، وإلغاء الولاية العامة للجزائر تابعة لفرنسا مباشرة، وأن تكون الهيئة الانتخابية واحدة يشترك فيها المسلمون والاوربيون، وأن يكون للمسلمين نوابهم يمثلونهم في فرنسا، والاستقلال للدين الاسلامي واعتبار اللغة العربية لغة المدارس»⁽³⁾.

والجدير بالذكر أن المصلح الجزائري (ابن باديس) قد اتهم وجمعيته بأنهم من مناصرة التجنيس، إلا أنه قد أكد الرفض القاطع لهذه الفكرة، فبعد تأسيسه جمعية العلماء المسلمين في 1931م، طالب الدعاة باستقلال الدين وإدخال اللغة العربية كلغة رسمية، وتعظيم الوعي الديني، وأحبطت الأساليب الطرق الهدامة، واتجه التيار الاسلامي نحو العودة إلى

(1) محمود قاسم، المرجع السابق، ص ص، 45-46.

(2) تركي رابح، المرجع السابق، ص 42.

(3) بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص، 119-120.

كتاب الله وسنة رسوله الكريم، وتوثيق عرى الأخوة بين طبقات الشعب الجزائري وفي كل بواديه وحواضره.

ويبدو ان هذا الاتهام بعيداً عن توجه مصلحنا، ولعل تخميننا في محله، ولا أدل علي ذلك من قوله المشهور: ⁽¹⁾ «إن الشعب الجزائري ليس فرنسياً، ولا يريد ان يكون فرنسياً، وحتى لو أراد فلا يستطيع أن يكون فرنسياً، لأنه بعيد كل البعد عن فرنسا بلغته وعاداته وأصوله وديانته، وان التجنيس الذي هو في الحقيقة اختيار جنسية غير إسلامية للمسلمين، ينطوي علي التنكر للشرائع المقدسة التي تنظم حياة المسلمين، وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية» ⁽²⁾.

وفي تقديرنا إن التحول من دعاة التجنيس إلى المطالبة بالاستقلال كان في الأصل مسألة تأجيليه مؤقتة، ضمن بها الدعاة بناء أرضية صلبة يستطيعون بها مجابهة التحديات ورفض النظريات الاستعمارية، وقد دللوا على ذلك في اجتماعهم في 1936م، فأكدت مطالبهم على عروبة الجزائر وتمتع الجزائريين بحقوق الشخصية الإسلامية، فكانت تمثل شروط الدعاة التي لا تنازل عنها.

ومن مواقفه أيضاً عندما سافر على رأس وفد لتمثيل المؤتمر الإسلامي في 18 يونيو 1936م، هدد الوفد من قبل مدير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية بقوله: ⁽³⁾ «إن لدي فرنسا مدافع طويلة»، فأجابه ابن باديس وبشجاعة قوة قائلاً: ⁽⁴⁾ «إن لدينا مدافع أطول».

وعندما صادف احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم قسنطينة في سنة 1937م، وأرادوا إشراك الأهالي في احتفالاتهم، أصدر ابن باديس منشوراً في 28 ديسمبر 1937م، وباسمه طالب من الناس بمقاطعة الاحتفال فاستجاب له شعبه، وخاب أمل الفرنسيين ⁽⁵⁾.

كما سافر برئاسة وفد جزائري إلى فرنسا، وطلب من الحكومة ⁽⁶⁾ «لدأبيه» بتنفيذ مرسوم 1907م، والقاضي بفصل الدين عن الدولة ولا سيما بأنه المخرج الحقيقي للجزائر، الذي أوجب الضغط عن حكومات فرنسا المتعاقبة، والإكثار من إرسال الوفود إليها لتحقيق ذلك، واختتم خطابه أثناء اجتماعه بالعلماء قائلاً: ⁽⁷⁾ «وأنا أقول لكم في هذا اليوم لم يبق لنا إلا أخذ الأمرين لا ثالث لهما، إما الموت أو الشهادة في سبيل الله منتصرين النصر الذي وعد الله به عباده المؤمنين» ⁽⁸⁾، وفي كلمة خالدة له

(1) صالح خرفي، المرجع، ص 79 - 90.

(2) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 121-122.

ألقاها علي جميع العلماء جاء فيها: ⁽¹⁾ «لو اتخذ العلماء علي حقهم كما اتخذ غيرهم علي باطلهم لسعدت الأمة ونجت من بلاء كبير» ⁽²⁾.

ويبدو من خلال الخطاب الشجاع والكلمة الخالدة، أن برنامجه الإصلاحية التثقيفي، يعد مرحلة تمهيدية لمرحلة فاصلة قادمة، يتذوق فيها الشعب الجزائري طعم الاستقلال والحرية، فكان تصريحاً واضحاً للشورة وحمل السلاح وقد آن للنداء المؤجل تنفيذه، فكان مسابراً للظروف الدولية والمحلية، ومجدداً للمفاهيم الإصلاحية، ومصححاً للأفكار الخاطئة، وآن الأوان من أن يكون للامة وحدتها وعروبته، وأطلق مقولته في سنة 1938م، قائلاً: ⁽³⁾ «لقد تعربت الأمة الجزائرية طبيعياً، اختياراً صادقاً فهي في تعريبها نظيره بإسماعيل جد العرب الحجازيين، فقد كان من العرب لما شب من مهدهم ونطق بلسانهم...» ⁽⁴⁾، وفي ذلك اعتزازاً بالعروبة وسلالاتها وانحدارها الشريف، شعار الجميع الاسلام، العروبة، والجزائر ⁽⁵⁾.

وفاته :

ويجدر بالباحثين والقراء أن يتسألوا عم مدي تأثير هذا المصلح في نفوس الناشئة وتلاميذه خاصة والجزائر عامة، فهو من اتجه نحو تأكيد مبادئ ثابتة وأساسية، وبدأ من الفرد إلى المجتمع، والحق ان الإجابة عن هذا التساؤل تظل مقرونةً بوفاته وما أحدثته من فراغ عميق في أوساط العلماء المصلحين، وبين أعضاء نادي التراقي، وأسفهم الشديد علي رحيل زعيمهم وزعيم الإصلاح في الجزائر، ولم يكن الأسى والحزب قد أصابا علماءه ورفاقه فقط، بل شمل كل طبقات الشعب.

فكانت وفاته موضوع تمحورت حوله كتابات الصحافة الإسلامية بالجزائر، حيث كتبت جريدة الوفاق في 9 مايو 1940م ⁽⁶⁾ «كان ابن باديس رجل الوطن الوحيد، وهو الجزائر، وصاحب فكرة واحدة وهي الإسلام» ⁽⁷⁾، وأردفت ذات الجريدة بتعليق في مقال آخر عن دوره الديني فقالت: ⁽⁸⁾ «أما على المستوي الديني فكان يمثل الباعث الجديد للجزائر، والذي أصبح انهيار الإسلام فيها يمثل الصورة الحقيقية لنكبة العالم الإسلامي» ⁽⁹⁾.

وفي تعليق آخر كتبه ابن حبيلس في جريدة «لورابيل» ⁽¹⁰⁾، والتي لخص فيها الأفكار الرئيسية لفلسفة ابن باديس في تحرير الشعوب من

(1) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 121-122.

(2) المرجع نفسه، ص 130.

(3) محمود قاسم، المرجع السابق، ص 76.

(4) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 143.

الاستغلال الأجنبي قائلاً: "كان لابن باديس فكرة صحيحة، وهي أن الحكم النهائي لأي شعب لا يمكن أن يكون إلا من شعب متنور، وبرنامج العمل في التجديد، ويقتضيه الرئيسية هي التعليم"، وأضاف صاحب المقال "قد رحل في أخرج الظروف، ووطنه في حاجة ماسة إليه، وخصومة يعلمون مدي خسارة العالم الإسلامي" (1).

كما تغني بمواقفه الشعراء فجاء في قصيدة الشاعر الجزائري محمد "تحية واهداء".

هذا ابن باديس يحمي الحق متنداً
كذلك يفتد الشمل الأماثل
عبد الحميد رعا الله من بطل
بماضي الشكيمة لا يلوين تهويد
عليك وأن قصدت في كليمي
تحية ملؤها بشروتهيل (2).

كان ذكرى وفاته 16-4-1940م، تاريخاً حياً تحتفل به الجزائر تخليداً لرائد النهضة الجزائرية، ومقدماً للأمة منهجاً وطريقاً، ومؤسساً لثورة فكرية، كانت نقطة البداية لثورة التحرير الكبرى التي اندلعت بعد (15) عاماً من وفاته 1954م، وتكللت بالنصر والاستقلال 1962م (3).

وجملة القول: أن موته ترك فراغاً عميقاً في صفوف الحركة الوطنية، وبين الجماهير الإسلامية، للزعيم المخلص والوطني الغيور على دينه وشعبه، ووقفت فرنسا نفسها على حقيقة الأثر الذي تركته شخصية المصلح الجزائري، وسجلت تقريرها انطباعات الشعب، وأدركت أن فكرته ليست مجردة، بل متجسدة، حيث واصل زعماء الجمعية في قسنطينة من الورثة الحقيقيين لها ولأيدولوجيتها، والعمل بها وبتقنياتها، فترك ورثة للكلمة والمنهج السليم أكملت حركته ومن تم حركة تحرير الوطني التي حققت الاستقلال الأكبر والمنشود.

(1) المرجع نفسه ، ص ص، 144-149.

(2) صالح خرفي، المرجع السابق، ص ص، 76-77.

(3) صلاح أحمد هويدي، دراسات في تاريخ العرب الحديث، عن الدراسات والبحوث الانسانية الاجتماعية، 2004 م، القاهرة، ص 264

الخاتمة :

تميزت الحركة الإصلاحية التي تبناها ابن باديس عن غيرها من الحركات الإصلاحية في المشرق والمغرب العربيين، فهي الأقرب إلى النفوس والعقول على حد سواء، واستلهمت منهجاً من قوله تعالى: ((إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))، كنتيجة طبيعية للبيئة الجزائرية الاستعمارية التي أفرغت العقلية العربية من التفكير والتنوير والتعليم.

كما صورت إنجازاته وإسهاماته وجمعياته ودعوته نحو النهضة والرقي، الإصلاح بشقيه النظري والتطبيقي، ونبذ الأوضاع الطرقية والاستعمارية، فبمنهجه ارتقي بالجزائريين في حدود جزائرية، إسلامية، عربية، إنسانية، ثقافية، تاريخية، ودعت كل نصوصه وأقواله إلى التغير التعليمي والاجتماعي والإنساني، وركزت إصلاحاته على العقل أولاً، وعلى العقائد ثانياً، كأساس لإصلاح الفرد نفسه وبناء فضائله وخصاله، ونجح من خلال مؤسساته ومناراته العلمية ولو بصورة جزئية في إخراج المجتمع الجزائري من دائرة الثقافة الاستعمارية.

كما أنه وفق في الجمع بين الاتجاهين التربوي والسياسي فأسهم بإسهامات ثابتة، فالإصلاح كان شاملاً ومتواصلاً عنده بدون انقطاع، واتبع سياسة مزدوجة في مهادنة إصلاحية مع الاستعمار كلما اقتضت الضرورة، كما أنه أصاب في اختيار وسائل إصلاحه وأساليبه وأدواته التعليمية، والدينية، والأدبية، والصحفية، فعمل على إقامة البناء دون الهدم، فخرجت مدرسته الباديسية عشرات الآلاف من الطلبة المزودين بالعلوم والمعارف الدينية والحديثة، وبالمبادئ الوطنية والقيم الروحية.

هذا وقد وظف كل إمكانياته الفكرية والدينية والأخلاقية لتربية الأمة، وتكوين جيل قادر على النهوض بالمسؤولية التاريخية لمواجهة التحدي وكل من يقف في طريق رقيهم وتقدمهم.

وتبقى تجربته الإصلاحية وجمعياته صفحة خالدة من صفحات الجزائر التاريخية، فلا حدود زمنية ولا جغرافيا لقيمتها وأهميتها، أثرت ومازالت تؤثر في الأمة الإسلامية العربية وجديرة بالدراسة والفحص والبحث.

المصادر والمراجع:

- 1 - أرسلان شكيب، تعليق علي حاضـر العالم الإسلامي، تأليف لورثروب ستودارد، ترجمة : نجاح بونهض، ج1، المطبعة السليمة، القاهرة، 1925م.
- 2 - الخطيب أحمد، الثورة الجزائرية، دراسة وتاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1978م.
- 3 - الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت.
- 4 - العسلي بسام، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفاس، بيروت، 1983م.
- 5 - المدني توفيق أحمد، الجزائر، المطبعة العربية، 1380 هجري.
- 6 - خرافي صالح، صفحات من الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973م.
- 7 - رابح تركي، عبد الحميد بن باديس، المطبعة العربية للطباعة والنشر، الجزائر، 1985 م.
- 8 - سعد الله أبوالقاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، 1978م.
- 9 - سعد الله أبوالقاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط2، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977م.
- 10 - سلوادي عبدالرحمن، عبد الحميد بن باديس مفسراً، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 م.
- 11 - مراد علي، الإصلاح الإسلامي في الجزائر من 1925 - 1940م، باديس، موتوب، 1967م.
- 12 - هويدي أحمد صلاح، دراسات في تاريخ العرب الحديث، الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2004م.

السياسات الاقتصادية لإفريقيا بعد الاستقلال " جمهورية مالي أنموذجاً "

د. الصادق أبوعجيبة

جامعة الزيتونة

المقدمة

تعد فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة ، بل ربما كانت الأولى في هذا المجال إذا ما قورنت بالدول الاستعمارية الأخرى مثل بريطانيا وإيطاليا والبرتغال، تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها الأفريقية نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها على الدول الفرنكوفونية في المجالات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، كانت لهذه السياسة مرتكزاتها المهمة تهدف لإبقاء هذه الدول في حالة تبعية لها بعد منحها الاستقلال .

حيث تركزت مصالح فرنسا الاقتصادية في دولة مالي منذ استعمارها في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة ، وعن موارد أولية لتنمية صناعاتها المدنية مع إهمالها لصناعة البلاد المحلية خاصة إذا علمنا أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه الموارد داخل أراضيها .

أما المساعدات العسكرية فكانت على هيئة مؤسسات ، وتقديم أسلحة مجانية ، وبرامج لتدريب الجنود الماليين داخل كلياتها العسكرية ، والمنح الدراسية العسكرية ، الأمر الذي لا يشجع دولة مالي على الاتجاه نحو مصادر أخرى غير فرنسا في المجالات الاقتصادية والعسكرية، لكي تظل مربوطة ربطاً محكماً بالتبعية المطلقة ، وهذا ما تسعى إليه فرنسا لتبقى مالي مدينة لها تفرض عليها ما تشاء.

فعندما قبلت فرنسا بمطالب مستعمراتها في غرب أفريقيا والتي تعد مالي جزءاً منها والمتمثلة في الاستقلال التام سحبت فرنسا موظفيها وخبراءها لتضع هذه الدول حديثة الاستقلال غير قادرة على إدارة شئونها بنفسها .

أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في دولة مالي إلى ظهور مالي الحديثة حيث اعتمدت هذه الدولة حديثة الاستقلال في هذه الفترة نظام الحزب الواحد كآلية لبناء الدولة، وكانت الأحزاب هي التي ناضلت ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، وبعد الاستقلال تحولت إلى نظام الحزب

الواحد، وأخذت توسع قواعدها من خلال استقطاب مختلف شرائح المجتمع كخطوة أساسية لبناء الدولة الجديدة.

وعلى الرغم من عنف معركة الاستقلال السياسي التي خاضتها تلك الأحزاب فأنها ليست سوى معركة صغرى لا تقارن بالمعركة الكبرى التي تتطلب تعبئة وتعاوناً أكثر فعالية بين الدول حديثة الاستقلال من أجل تعزيز استقلالها الاقتصادي، وانتزاع حقوقها من الدولة التي كانت تستعمرها، فعملت دولة مالي بعد استقلالها على تغيير سياستها تجاه فرنسا عندما عزم رئيسها على استغناء بلاده عن أي معونة فرنسية معلناً خروجه من منظمة العملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي) رفضاً للهيمنة الفرنسية، فبناءً على هذه السياسة التي انتهجها رئيس مالي قطعت فرنسا عن حكومته كل معونة وسحبت موظفيها وفنييها من البلاد .

هذه الموقف الاستقلالي الذي اتخذته حكومة مالي الجديدة قد أضرب بالبلاد ، لأنها لا تملك القدرة على إدارة شئونها بنفسها لعدم توفر الخبرات اللازمة لها حيث حرصت فرنسا عند استعمارها للبلاد على أن لا يكتسب أبناءها تلك الخبرات، لكي تبقى في حالة من التبعية الاقتصادية المطلقة لها.

إن حصيلة الحكم الاستعماري الذي ورثه عهد الاستقلال لا يمكن دولة مالي المستقلة من إحراز أي تقدم اقتصادي تستكمل به استقلالها السياسي إلا بتصفية الاستعمار الجديد الذي يربط بين الدولة حديثة الاستقلال، والدولة التي كانت تسيطر عليها بجعل الأخيرة صاحبة المكانة الأولى في تقديمها كافة المساعدات إلى الأولى، وليس هناك من طريق يسرع بالبلاد لإنهاء ذلك الاستعمار إلا بإتباع قوانين التنمية الاقتصادية التي تشمل على النشاط التجاري والإصلاح الزراعي ، وتأمين المشروعات والبنوك، وتنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية، والدول العربية التي ساعدتها على الاستقلال. إلى جانب توفر المساعدات من الدول الغربية من دون قيود استغلالية، وبكثير من التعاون الإقليمي. فالحكومة الجديدة هي المسؤولة على توفير رؤوس الأموال ، وتشغيل هيئة الموظفين الفنية بإخضاعهم لدورات تدريبية للعمل في الخطط والمشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وبالتعاون المتبادل بين الدول الأفريقية سيقوي من قبضة حكومات هذه الدول في مقاومتها للتهديدات الخارجية.

أما الهدف من وراء هذه الدراسة فبسبب عوامل كثيرة يقف على رأسها عاملا الجوار الجغرافي ، والتاريخ الإسلامي المشترك كمحاولة للتعرف على هموم هذه الدولة الأفريقية ، من خلال طرح قضاياها الاقتصادية أمام القارئ حيث تتمثل تلك القضايا في التالي :

معرفة السياسات التي اتبعتها فرنسا فترة احتلالها لمالي، لكي تبقى الأخيرة في حالة من التبعية الاقتصادية، والتي لازالت تعانيها حتى اليوم .

معرفة الجهود التي بذلتها جمهورية مالي من أجل نيل استقلالها التام، وذلك بالتخلص من التبعية الاقتصادية لفرنسا، ووضع حد لهذا النوع من الاستعمار الجديد ، وما أثار الصراع الذي دار بين حكومتي مالي الأولى والثانية على أزمة البلاد الاقتصادية .

التعرف على نوعية المساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية لمالي ، ولماذا لم تحصل على دعم جيرانها من دول أفريقيا الغربية ، وما كان لهذه المساعدات من آثار سلبية على المصالح الفرنسية في البلاد.

استخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي باستخدام أدوات البحث التاريخي من خلال فهم النصوص ومقارنتها واستقراءها، مع الاعتماد قدر الإمكان على النصوص التاريخية القريبة من الحدث، بالإضافة إلى المنهج التحليلي كلما أمكن ذلك .

جغرافية مالي:

تكمن الأهمية الجغرافية لدولة مالي في التأثير الذي يقوم به موقعها على الأحوال السياسية والاقتصادية، حيث يطلق مصطلح إقليم مالي على المنطقة التي تحدها النيجر وبوركينا فاسو من الشرق ، والنيجر من الجنوب الشرقي، وجمهورية غينيا وساحل العاج من الجنوب، والجزائر من الشمال، والسنغال وموريتانيا من الغرب، وغينيا بيساو من الجنوب الغربي⁽¹⁾ .

كما كان لموقع مالي دور في تفعيل النشاط الاقتصادي بها لا سيما توافر المعادن والتي تعد واحدة من أهم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمنطقة ، كما أن وجود نهر النيجر في جنوب البلاد البالغ طوله (4200 كم) الذي يبدأ في غينيا وينتهي إلى نيجريا حيث يخترق مسافة (1800 كم) في أراضي مالي وحدها مشكلاً عصب الحياة وشرائها

1 _ يعقوب دوكوري ، جغرافية مالي، المكتبة الإسلامية، باماكو، ط1، 1991م، ص 13 .

الأساسي في البلاد من حيث الزراعة، وصيد الأسماك ، وكونه معبراً مائياً مهماً للنقل⁽¹⁾ . كما تكمن أهمية الموقع الجغرافي في التعرف على المكانة التي شغلتها جمهورية مالي ، والذي أشر على دورها الجهادي في محاربة الفرنسيين.

تزيد مساحة مالي عن 1,000,240 كم² ويبلغ عدد سكانها 5,14 مليون نسمة. عاصمتها باماكو، وتتكون مالي من ثماني مناطق وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد فيعيش فيها أغلبية السكان المعروفة بمنطقة نهر النيجر بسبب مرور النهر بها .

استولت فرنسا على مالي أثناء الزحف على أفريقيا أواخر القرن التاسع عشر، وجعلتها جزءاً من السودان الفرنسي .

نالت السودان الفرنسية - التي سميت بعد ذلك باسم الجمهورية السودانية وهي ليست جمهورية السودان الحالية - استقلالها في سنة 1960م مكونة مع السنغال اتحاد مالي⁽²⁾ الذي ما لبث أن انحل عقده بعد عام في أعقاب انسحاب السنغال، فاطلقت الجمهورية السودانية على نفسها اسم جمهورية مالي. ثم بعد ذلك أي: بعد فترة طويلة من حكم الحزب الواحد حصل انقلاب في تلك الجمهورية سنة 1991م أدى إلى كتابة دستور جديد وإنشاء دولة مالي كدولة ديمقراطية متعددة الأحزاب.

اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، لكن توجد أكثر من 40 لغة أفريقية تستخدم على نطاق واسع أيضاً من قبل الجماعات العرقية المختلفة. يستطيع حوالي 80% من سكان مالي التواصل بلغة البامبارا، وهي لغة التواصل المشترك ولغة السوق. كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية، بجانب لغات محلية أخرى. ويتحدث العرب اللغة العربية، ولكن الطوارق يتحدثون لغة تماشك البربرية .

يُعد الإسلام الديانة الأولى في مالي إذ يعتنقه حوالي 90% من السكان، بينما تشكل المسيحية 5% . ففي القرن التاسع الميلادي نشر التجار المسلمون البربر والطوارق الإسلام جنوباً في غرب أفريقيا. كما انتشر الإسلام في المنطقة من قبل أتباع الطرق الصوفية. ربط الإسلام أهالي

1_ Niger Lamage, dun Fleure, ericse llato, Plage, Paris, 2005, p. 11

2_ وقع هذا الاتحاد عندما اجتمع في السابع عشر من يناير عام 1959 ممثلو السنغال ، داهومي (بنين الحالية) ، السودان الفرنسي (مالي الحالية) ، فولتا العليا (بوركينا فاسو الحالية) وجميعهم آنذاك خاضعون للحماية الفرنسية .

سكان منطقة السافانا في غرب أفريقيا من خلال الاعتقاد بإله واحد. مدن تمبكتو وجاو وكانو التي سرعان ما أصبحت مراكز للتعليم الإسلامي، ويرجع السبب في اعتناق جميع القبائل المالية للدين الإسلامي إلى جهود المرابطين القادمين من بلاد المغرب.

وضع مالي الاقتصادي أثناء منحها الاستقلال :

عندما تمكنت فرنسا في عام 1892 من فرض سيطرتها على معظم مناطق غرب أفريقيا والتي تعد مالي جزءاً منها أطلقت فرنسا على تلك المناطق مصطلح (المجموعة الفرنسية)، والتي تضم كل من السودان الفرنسي (مالي الحالية)، داهومي (بنين الحالية)، فولتا العليا بوركينا فاسو الحالية، السنغال، النيجر، موريتانيا، غينيا، وسيراليون وساحل العاج⁽¹⁾.

وبذلك اعتبرت فرنسا نفسها الممثل السياسي لجميع شعوب هذه المجموعة والأكثر من ذلك أن علم فرنسا هو علم المجموعة، واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، والعملة النقدية هي الفرنك، ولم يكن للأفارقة الذين ينتمون لهذه المجموعة أي دور سياسي في هذه المرحلة بإدارة الأمور. إن سياسة فرنسا الاستعمارية حرصت منذ البداية على ألا يكتسب أبناء هذه المستعمرات والتي تعتبر مالي جزءاً منها الخبرة الفنية اللازمة في كافة المجالات حتى تظل مصدراً مهماً للخامات اللازمة للصناعة بأسعار رخيصة، وأسواقاً لتصريف الفائض من إنتاج فرنسا⁽²⁾ الأمر الذي جعل دولة مالي في عهد الاستعمار مجرد ملحقات لإشباع حاجة الصناعة الفرنسية، وحاجة الاستهلاك الغذائي للمواد الخام، وقد استمرت هذه الحالة في عهد الاستقلال مما جعل البلاد تعاني ألواناً من التبعية الاقتصادية المرتبطة تماماً بالتبعية السياسية كما في باقي بلدان أفريقيا الفرنكوفونية⁽³⁾.

1 _ بيش، ر، فذ: أساليب السيطرة الأوروبية ومؤسساتها، تاريخ إفريقيا العام، م7، اليونسكو، 1990م، ص324.

2 _ إسماعيل حلمي محروس: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ج2، 2004م، ص692.

3 _ يعني بها في هذه الدراسة دول أفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية (دول الجماعة الفرنسية) وهي مالي، السنغال، بنين، بوركينا، ساحل العاج، سيراليون، النيجر، وأصل الكلمة مشتق من مقطعين (فرنكو) (fRANCO) من فرنسا، وفون (Phone) من صوت. ينظر: سليمان سيبي: كتابات المستشرقون حول أفريقيا الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الجماهيرية، 2006، ص77.

ومن ثم كان طبيعياً أن تكون عقبة نقص الموظفين الإداريين المتدربين، وعدم وجود مصادر رأس المال المحلية التي يمكن بواسطتها إقامة مشروعات وطنية عائقاً أمام مطالب الماليين في ممارسة نشاطهم التجاري بعد الاستقلال، فرأس المال الوطني ضروري للقيام بأي نشاط اقتصادي، ودولة مالي تعاني من قصور رأس المال الذي يمكن استغلاله في النهضة الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها تلجأ لعلاج النقص إلى القروض الفرنسية وهذه تتيح للأخيرة فرصة إحكام قبضتها من جديد على البلاد حيث أصبحت هذه القروض والمعونات عبئاً عليها أكثر من أن تكون عاملاً مساهماً في عمليات التصنيع .

وجدت فرنسا في الأزمة الاقتصادية حجة قوية لتبرير تدخلها سياسياً في شؤون البلاد بعد الاستقلال، وليس خافياً أن المصالح الإستراتيجية هي السبب الحقيقي وراء اندفاع فرنسا وإصرارها على أن تكون حاضرة بقوة في قلب الأزمة، رغم خطورة التدخل، ورغم ضعف دعم دول الجوار لها إلا أن الخبراء والمؤرخين في ذلك الوقت يعتبرون هذا التدخل هو الأهم إذ كان سيساعد على تحجيم تلك الأزمة فعندما أصر رئيس الحكومة المالية على استقلال بلاده استقلالاً تاماً عن فرنسا، وخروجه من منظمة العملة (الفرنك الفرنسي) قطعت فرنسا عنه كل معونة، وسحبت خبرائها الفنيين، وفرضت حصاراً سياسياً واقتصادياً على بلاده، وعندئذ تدهورت الأمور في البلاد حتى عجزت الحكومة أشهراً عديدة عن سداد أجور العمال، ونزلت قيمة فرنك مالي. من هنا أصبحت الأزمة الاقتصادية من أشد الأزمات التي اعترضت خطط جمهورية مالي نحو التنمية بعد الاستقلال، حيث تتفرع تلك الأزمة بدورها إلى مشكلات عديدة تلتقي جميعها عند حقيقة مهمة وهي أن البلاد ستبقى في حالة تبعية اقتصادية (دائمة للمستعمر الفرنسي إذا عجزت عن تجاوز هذه الأزمة، ويمكن إرجاع أسباب تزايد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في جمهورية مالي بعد الاستقلال إلى تردي الأوضاع المعيشية، وعجز الحكومة في تجاوزها على الرغم من غنى البلاد بالمعادن الثمينة كاليورانيوم والمنجنيز والبوكسيت، ومرد تلك الأسباب إلى افتقار البلاد للخبرات الفنية للقيام بإدارة الأعمال بعد الاستقلال، لأن فرنسا بعد اعترافها باستقلال دولة مالي سحبت فنييها وخبرائها وأطباءها بعدما منعت أبناء البلاد من اكتساب الخبرة، لكي تبقى في حالة من التبعية لفرنسا حتى بعد منحها الاستقلال . فالإدارة الفرنسية حولت اقتصاد مالي

إلى اقتصاد أحادي الجانب ، وعملت على توجيهه لخدمة مصالحها الخاصة (ومنعها من الاتجار مع الدول الأخرى إلا عن طريقها، كما فعلت مع باقي الدول الفرنكوفونية حيث أهملت الدولة المستعمرة تطور الصناعة باستثناء القطاعات التي تزود صناعاتها بما تحتاجه فقط، ولم يكن هناك أثر لأي تصنيع حقيقي، كما فرضت فرنسا على مستعمرتها مالي تخصص ضيق أصبحت بمقتضاه لا تزرع إلا محصولاً واحداً أو محصولين".

إن هذا الموقف الذي وجدت فيه الحكومة الجديدة عشية استقلالها قد أضرب بالبلاد بتعرضها لتلك الأزمات الأمر الذي دفعها للعودة ثانية إلى منظمة الفرنك الفرنسي بعد انضمامها لنشاط دول الفرنكوفون، وأعلنت تجديد اتفاقية العمل بينها وبين فرنسا وبالتالي فقد استمرت معونة الفرنك الفرنسي للفرنك المالي كما كان فترة الاستعمار.

إن حصيلة الحكم الفرنسي الذي ورثه عهد الاستقلال لا يمكن دولة مالي المستقلة أن تحوز أي تقدم اقتصادي إلا بتصفية الاستعمار الجديد ، وليس ثمة طريق يسرع بالبلاد لإنهاء ذلك الاستعمار إلا بكثير من الاعتماد الذاتي، وذلك باتباع مبادئ معينة لقوانين التنمية الاقتصادية التي تشمل التصنيع والإصلاح الزراعي، وخلق قطاع الدولة والتخطيط الاقتصادي، وتأمين المشروعات والبنوك ، وتنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية إلى جانب توفر المساعدات غير المشروطة من الدول الغربية، وبكثير من التعاون الإقليمي في نظام التكامل الاقتصادي. بذلك تكون سياسة مالي الاقتصادية بعد الاستقلال قائمة على التعاون مع الدول الاستعمارية عندما لاحظ رئيس حكومة مالي المستقلة موديبوكيتا أن اقتصاد بلاده يعتمد في المقام الأول على الأسواق الأوروبية، كما كانت تجارته في الغالب معتمدة على الشركات الفرنسية⁽¹⁾ حيث أخذت هذه الشركات في الفترة التي أعقبت الاستقلال تتحد فيما بينها لتشكيل عدداً قليلاً من الهيئات الاحتكارية المتحكمة ، ولما كانت هذه الشركات تتحكم في تجارة الصادرات والواردات على السواء وتحدد الأسعار، لا بالنسبة للسلع المستوردة فحسب إنما أيضاً بالنسبة للصادرات التي ينتجها المالئون ، فإن الأرباح التي تراكمت من هذا النشاط كانت تذهب إلى خزائن تلك الشركات ، وليس إلى جيوب المواطنين، يضاف إلى ذلك أنه لم تكن توجد أية ضرائب تقريباً على الأرباح ، ولا لوائح أو تعليمات تفرض

1_ زاهر رياض ، استعمار القارة الأفريقية واستقلالها، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1966م . ص 34.

على تلك الشركات أن تستثمر جزءاً من أرباحها لصالح السكان المحليين أو أن تدفع مبالغ أكبر نظير ما حصلت عليه من امتياز لذا فإن نشاط هذه الشركات لم يسفر عن أي نفع أو فائدة لأصحاب الأراضي الأصليين⁽¹⁾.

محاولات تجاوز الأزمة :

إذا كانت الستينات من القرن العشرين بالنسبة لجمهورية مالي تمثل حقبة الاستقلال السياسي، فإن السبعينات منه هي حقبة تعميق الاستقلال السياسي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، والبحث عن سبل التعاون الوثيق بين الدول المستقلة حديثاً، عن طريق تجميع إمكانياتها وتكثيف جهودها المشتركة للتوصل إلى استثمار أفضل لمواردها، وإكمال سيطرتها على مواردها الطبيعية لإقامة اقتصاد وطني، وتحقيق التنمية لتكون أساساً للاستقلال الاقتصادي⁽²⁾.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات التي أقلقته بال الحكومة المالية الجديدة في اندفاعها نحو الاستقلال الاقتصادي نتيجة لتلك الأزمة الحادة التي منيت بها إلا أن الحكومة الجديدة بقيادة موديبو كيتا عملت منذ البداية على إعادة توجيه اقتصادها وإبعاده عن النواحي السلبية التي اتسمت بها علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا⁽³⁾، وما بذله من مجهودات ضخمة لإنعاش اقتصاد البلد في كافة المستويات حيث حقق خلال السنوات التي تلت الاستقلال العديد من الإنجازات والخطوات التي ساعدت البلاد على تحرير اقتصادها من التبعية الفرنسية. فمن المعروف أن اقتصاديات دول غرب أفريقيا تتميز بظاهرة هيمنة القطاع الزراعي، وهذا حال دولة مالي بالطبع حيث تمثل الزراعة الحرفة الرئيسية في البلاد وذلك لوجود مشروع نهر النيجر⁽⁴⁾ الذي يعد أهم إنجاز حققه المستعمر الفرنسي ولو وظيف هذا المشروع على الوجه المطلوب لغطى احتياجات غرب أفريقيا

1_ كيتا، المأمون بابا : قضايا أفريقية (التحديات الحالية والمستقبلية)، ج1، القاهرة، 1993م، ص 58.

2_ سيد نوفل، العلاقات العربية الأفريقية، المعهد الوطني للإدارة والتنمية والإنماء، ج3، بيروت، 1966م، ص 198.

3_ عبد العزيز رفاعي، الحركة القومية في أفريقيا أصولها. نشأتها. تطورها ص 190.

4_ أسس هذا المشروع الزراعي سنة 1932 م في مدينة (سيجو المالية)، وذلك بعد إرغام السكان على العمل لسقي دلتا النهر من أجل الحصول على القطن والأرز، ينظر: يحي، فوفانا عبد الله الحاج عمر: جغرافية مالي الطبيعية، رابطة الطلبة الماليين بجمهورية مصر العربية، 1996م، ص 43.

من المحصول الغذائي ، لأن الهدف منه جعل (مالي) مخزناً لتمويل دول غرب أفريقيا المختصة بزراعة القطن والفلو السوداني في دولة مالي⁽¹⁾.
لذا بدأ (كيتا) عمله على دراسة مشروعات الري لري أكبر مساحة من الأراضي وتشغيلها للزراعة ، إذ يستوعب هذا القطاع حوالي 80% من القوى العاملة، ونسبة 45% من إجمالي الناتج المحلي ، حيث تشغل الأرض الزراعية 4% من المساحة الكلية للبلاد التي تقدر بـ 1,2 مليون كم⁽²⁾. وعلى الرغم من سيادة هذا القطاع إلا أنه لم يسد احتياجات التنمية ، وحاجة الغذاء اليومي للمجتمع المالي وذلك لجهل أفراد هذا المجتمع بطرق استخدام التقنية الحديثة التي احتكرها المستعمر الفرنسي لموظفيه، إضافة إلى فشل برامج الإصلاح الزراعي التي اتبعتها البلاد بعد الاستقلال، كما أن نظام السوق الذي أدخلته الشركات الفرنسية من أسباب تدني هذا القطاع وما آل إليه من آثار سلبية تمثلت في هجرة الشباب من الأرياف إلى المدن⁽³⁾.

كما عملت الحكومة على استحداث المؤسسات لتكون بديلة للتنظيمات التقليدية والمؤسسات الموروثة عن الاستعمار، ولتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والسيطرة على كافة مفاصل الدولة، والعمل على توسيع نطاق القطاع العام ودعمه في مجالي التجارة والصناعة ، ولتحقيق ذلك أنشأت الحكومة شركات النقل الحكومية، وأممت مكتب النيجر، وهو مركز لإنتاج السلع الزراعية ، كما عملت على إنشاء الشركات والمصارف التي تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي كطريق لتحقيق استقلالها الاقتصادي ، فأنشأت لهذه الغرض مصرفين : مصرف التنمية الشعبي الذي افتتح في يونيو من عام 1960م، وفرعه الرئيسي في باماكو العاصمة وقد بلغ رأسماله فور إنشائه عشرة ملايين من الفرنكات، أما المصرف الثاني الذي أنشأته الحكومة الجديدة فهو بنك مالي للتسليف والإيداع، ولرسم سياسة التطور الاقتصادي للبلاد أنشأت الحكومة الوطنية مجلس الائتمان وهدفه ضمان سير الاستقلال الاقتصادي مع الاستقلال

1 _ عبد الله إسحاق ميغا : تأثير الفرنكوفونية في التيار الإسلامي في غرب أفريقيا (مالي نموذجاً)، ماجستير غير منشورة ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ليبيا، 2005، ص 230.

2 _ ريموند فروسك: تنمية المجتمعات المتخلفة، ت (أحمد قاسم)، القاهرة، 1964م، ص 117.

3 _ Briton, H.L Power and Politics in Africa, London 1974. P.203.

السياسي، وصيغ المساعدات التي تستخدم في مشروعات التطوير بالطابع الشعبي حتى لا يكون لها مظهر الجهاز الأجنبي الذي يعمل في البلاد بعد استقلالها. مع تثبيت النقد لإنعاش رؤوس الأموال المستثمرة، وضبط الأرباح التي يحققها تداول الأوراق المالية مع الحد من دور الوسطاء في حركة هذه الأوراق، والعمل على رفع الوعي الادخاري للأفراد، وتوسيع نطاق مكاتب الادخار الملحقة بمكاتب البريد في كل أنحاء البلاد⁽¹⁾.

ولمواجهة الصعوبات التي تؤدي للتضخم والاستياء بين السكان خاصة بين فئتي المزارعين والتجار أدخلت الحكومة الجديدة عملة نقدية محلية اسمها فرنك مالي التي يمكن تقديمها كمثال للتأثير الفرنسي في الاقتصاد المالي كالتالي: فقبل الحرب العالمية الثانية كانت المستعمرات الفرنسية تحتفظ بعملاتها الخاصة على أن يكون سعرها مرتبطاً بقوة الفرنك الفرنسي، وبعد الحرب جرى تبسيط هذا النظام بتوحيد عملات المستعمرات في منطقة المحيط الهادي، وتم توحيد جميع العملات الأخرى فكانت معظمها في أفريقيا فيما يعرف بفرنك المستعمرات الفرنسية في أفريقيا (C.A.F)، حيث كان كل مصرف مشارك يفتح حساباً لدى وزارة الخزانة الفرنسية يودع فيه ما يمتلكه من عملات أجنبية مع وجود ضمان قابل للتحويل من خلال قواعد تسمح بالسحب على المكشوف من هذه الحسابات عند الاقتضاء مما جعل لفرنسا القدرة على المساومة الاقتصادية باستعمال سلاح النقد ضد الدول الأفريقية التابعة لمنظمة الفرنك الفرنسي، والتي لا تستطيع إنجاز أية عملية دفع خارجي دون الموافقة المسبقة من وزير الاقتصاد والمال الفرنسي الشخص المؤهل قانونياً لصرف المبالغ بالعملة الأجنبية التي تحتاجها هذه الدول لتشتري من خارج منطقة الفرنك الفرنسي، فبمرمجل هذه العلاقة الاقتصادية والسياسية يمكن لفرنسا أن توطد قبضتها على منطقة نفوذها الفرنكوفونية⁽²⁾.

ولإيقاف هذه السياسة الاستعمارية، عملت حكومة مالي الجديدة فور استقلالها السياسي على إصدار هذه العملة لارتباطها بسيادة الدولة، فهذا الرئيس المالي (موديبو كيتا) يتحدث أمام المجلس الوطني في هذا الخصوص عندما قال: إن استقلال العملة جزء لا يتجزأ من الاستقلال

1 _ باجندا، ب. ام: أفريقيا من الاستقلال إلى التحرر إلى الثورة، (ت) (محمود حسين)، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، ليبيا، 1992م، ص 178.

2 _ كيتا، المأمون بابا: قضايا أفريقية، مرجع سابق، ص 185.

الوطني⁽¹⁾، فخطت الجمهورية إلى إصدار عملتها في يونيو من 1962م، حيث كانت هذه العملة تعادل العملة الفرنسية في النصاب، إلا أنها لم تستطع أن تشق طريقها نحو التنمية الاقتصادية للبلاد بسبب التباين السياسي والاقتصادي بين الحكومتين المالية، والفرنسية الأمر الذي اضطرت من خلاله الأولى إلى عقد اتفاقيات مع الثانية في فبراير 1967م مما أدى إلى انخفاض قيمة الفرنك المالي بقيمة 50%، وأصبح الفرنك الفرنسي الواحد يعادل مائة فرنك مالي⁽²⁾. ولإنعاش اقتصاد البلاد عملت الحكومة على تعميم الطرق الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان، ومضاعفة إنتاجها في إطار اشتراكي خاصة بعد أن قامت العديد من الدول الاشتراكية بتقديم الدعم للحكومة المالية فالاتحاد السوفيتي قام بتوسيع نطاق مكتب النيجر، والجيولوجيون السوفييت ساعدوا في التنقيب عن الرخام والذهب والحجر الجيري لصناعة الأسمت، كما قام هذا الاتحاد ببناء مركز للتدريب المهني، والصين الشعبية بنت لمالي مصنعاً للنسيج والكبريت والسجائر وتكرير السكر، وأسهمت ألمانيا بمصنع لل فول السوداني كل ذلك أدى إلى تنوع اقتصاديات البلاد خاصة من المحاصيل الزراعية بعد أن كانت تعتمد على محصول الفول السوداني فقط إبان الحقبة الاستعمارية.

هذا وقد حققت الحكومة الجديدة بفضل اتحاد شعبها وإخلاص رئيسها تقدماً ملحوظاً في برامج التنمية الاقتصادية الذي سعت إليه الحكومة منذ استقلالها حيث ظهر ذلك واضحاً من خلال عمليات الاستيراد من آلات وأدوات وأنواع مختلفة من السماد لإصلاح التربة فقد تم إصلاح الآف من الهكتارات.

من هنا بدأت جمهورية مالي الحديثة تصدر منتجاتها، وتستورد احتياجاتها عن طريق دخولها ميدان التجارة الخارجية كخطوة لضمان نجاح تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ استقلالها، وهذه المرحلة تتطلب ضرورة إنشاء شركة للاستيراد والتصدير تكون تحت إدارة الدولة، هدفها تسويق منتجات البلاد التي تجمعها الشركات الخاصة والعامة والجمعيات التعاونية في المناطق الريفية، وتكون

1_ نقلاً عن: فاسليف، سافليف: موجز تاريخ أفريقيا، ت (أمين شريف)، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 2001م، ص 144.

2_ حامد عثمان: المسلمون في العالم قضايا وتحديات، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ج1، 1991م، ص 215.

الشركة مؤسسة عامة ذات شخصية تجارية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي تحت إشراف وزير التجارة والصناعة، وللشركة وحدها حق البحث عن أحسن الأسواق للتعاقد على أي إجراء تجاري، والبحث عن احتياجات البلاد من مواد التموين واستيرادها، وتنظيم أسس التبادل التجاري، وتموين المصالح الحكومية وكافة مؤسسات ومصانع الدولة، وإمداد الجمعيات التعاونية الصناعية والزراعية، ومؤسسات التضامن بكل مستلزماتها من المواد الخام للتصنيع إضافة لمادة الأخشاب، والبذور اللازمة لتحسين وتطوير الزراعة في البلاد وذلك من أجل النهوض بالصناعات المحلية، ولوضع هذه الخطوات موضع التنفيذ اهتمت الحكومة بتحسين طرق المواصلات، وإنشاء السكك الحديدية التي كان الهدف منها في فترة الاستعمار خدمة مصالح الاستثمارات الأجنبية للمستوطنين الفرنسيين، حيث اقتصر امتدادها في تلك الفترة على مراكز إنتاج المحاصيل الزراعية التصديرية كالقطن وال فول السوداني والأرز في باماكو ومدينتي سيجو، وموبتي دون وصولها إلى المناطق الأخرى من البلاد⁽¹⁾ عملت الحكومة على تحسينها لحاجة البلاد إلى إيجاد نوع من الترابط والتكامل بين شبكات المواصلات في الداخل فيما بين مدنها، وفي الخارج أي بينها وبين جيرانها من الدول المجاورة لها لخدمة التقدم والتنمية الاقتصادية التي تعتمد علي وسائل النقل السريعة والرخيصة، وخاصة في قطاعي الإنتاج والتصدير، كما عملت الحكومة على إقامة الجسور والأرصفة التي تساعد على تقدم النقل النهري خاصة بعد توقيع حكومة مالي الجديدة اتفاقياتها مع دول الجوار في مجال الملاحة النهرية كاتفاقية منظمة نهر السنغال والتي نصت على إقامة وحدة اقتصادية وسياسية مع الدول المطلة عليه، واتفاقية نهر النيجر الموقعة في أكتوبر من عام 1963م، والتي انبثقت منها منظمة نهر النيجر بحضور تسعة دول مطلة عليه وهي مالي، وغينيا، ساحل العاج، بنين، بوركينا، تشاد، النيجرونيجريا ونصت على حرية الملاحة في مياه هذا النهر، فهي نواة طيبة لخلق تعاون اقتصادي إقليمي بين دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية على الرغم من محاولات فرنسا الاستعمارية للوقوف في وجه هذا التعاون، لكي تبقى تلك الدول في حالة

1_Panikker, K. M : The Afro . Asian States and Their problems, without date p. 80.

من التبعية المطلقة وتكون ضعيفة في حالة غياب الوحدة والتعاون فيما بينها لمحاربة هذا النوع من الاستعمار الجديد.

المساعدات الإقليمية ودورها في تنشيط الاقتصاد في مالي :

عندما منحت فرنسا الاستقلال الذاتي لدول المجموعة الفرنسية والتي تعد مالي جزءاً منها ظهرت في منطقة أفريقيا الغربية - التي تضم دول هذه المجموعة - اتحادات إقليمية للحد من تبعيتها للدول الاستعمارية وذلك بالتعاون المشترك بينها خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية، حيث ظهرت هذه الاتحادات نتيجة للاتصال العنصري والفكري بين زنوج العالم الجديد الذين تعهدوا فكرة الوحدة الأفريقية في مهبها، وبين زنوج غرب أفريقيا الذين اقتبسوا عنهم الفكرة بعد ذلك، وكان أولى تلك الاتحادات من الناحية التاريخية والتي تعد بداية لعدد من المحاولات الاتحادية اتحاد غانا وغينيا عام 1958م فقد جاءت فكرة هذا الاتحاد نتيجة للحالة الاقتصادية الصعبة التي وجدت غينيا نفسها فيها بعد منحها الاستقلال الذاتي عن المجموعة الفرنسية بأن سحبت فرنسا من غينيا بعد منحها الاستقلال كافة المعونات المالية والاقتصادية والفنية، وكان موقف غانا عرض مساعدتها على جارتها المأزومة بأن منحت لغينيا عشرة ملايين جنيه⁽¹⁾. على الرغم مما ذكر فأن الاتحاد فشل بسبب تأثر غانا بالتراث البريطاني، وغينيا بالتراث الفرنسي إضافة إلى البعد الجغرافي بين الدولتين بوجود ثلاث دول بينهما وهي ليبيا ساحل العاج، وسيراليون.

إلا أن أهم الاتحادات التي شهدتها دول غرب أفريقيا اتحاد مالي والسنغال 1959م المعروف في تاريخ غرب أفريقيا الحديث باسم (اتحاد مالي) الذي كان سبب منح فرنسا لدول المجموعة الفرنسية الاستقلال التام بدلاً من الاستقلال الذاتي، في العام التالي اخفق الاتحاد بسبب التباين السياسي والاقتصادي بين دول الاتحاد فمالي كانت ترى اتباع سياسة التوجيه الاقتصادي تحت إشراف الدولة، بينما كان السنغال من أنصار النظام الفري أو الاقتصاد الحر، وقد فسر الرئيس السنغالي ليبولد سنجور فشل هذا الاتحاد عندما قال (لقد أردنا نحن دول المجموعة أن نعمل

1_ محمد حسن حسنين : الاستعمار الفرنسي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ط3، د. ت، ص 441.

بسرعة أكثر مما يجب مستندين على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسي لا على حقائق إقليمية⁽¹⁾.

إن سبب إخفاق كافة الاتحادات الاقتصادية والسياسية بين دول غرب أفريقيا يرجع لعدم التنوع في المستوى الاقتصادي بين هذه الدول، واتجاهها بعد الاستقلال لتنافس كل منها الأخرى في الزراعة البدائية الجديدة بالأسواق العالمية، وفي الصادرات المعدنية، واستقلال أنظمتها عن بعضها بعد فشل محاولاتها الاتحادية الأمر الذي جعل هذه الدول حديثة الاستقلال في حالة من التبعية للدول التي كانت تستعمرها ما لم تجد طريقاً آخر للمساهمة في النهوض باقتصادها والحد من التبعية المطلقة التي كانت عليها، فقد رأت لا سبيل من ذلك إلا بتقوية علاقتها مع الدول الإقليمية.

بعد رفض مالي للمساعدات الأمريكية والإسرائيلية، لجأت إلى مصر لتساعدها في كافة المجالات، وعلى الرغم من قدم العلاقات بين البلدين حيث ترجع جذورها إلى العصور الوسطى، إلا أنها تطورت بعد الاستقلال، بأن عملت مصر على دعمها لجمهورية مالي بعد إدراكها بأهمية البلاد الإستراتيجية، ومكانتها الدينية قدمت كافة مساعداتها بغية تخليصها من الهيمنة الاستعمارية⁽²⁾.

فعشية استقلال مالي توجهت حكومتها الجديدة إلى توثيق علاقتها مع مصر لاكتسابها الخبراء والفنيين وخريجي الجامعات في مختلف التخصصات على عكس دول غرب أفريقيا التي تركها الاستعمار بعد منحها الاستقلال دون أن يكون لها الكوادر الفنية من الوطنيين لتسيير شئونها لكي تبقى معتمدة على خبراء الدول التي كانت تستعمرها، وقد مكن هذا الوضع لمصر أن تلبي احتياجات تلك الدول من خبراء وفنيين وقت الضرورة⁽³⁾. وقد حدث ذلك مع دولة مالي بعد استقلالها حيث سحبت فرنسا منها جميع أطبائها ولم يكن في البلاد غيرهم كما سحبت خبراءها في المجالات الأخرى، فعرض رئيس الجمهورية في ذلك الوقت موديبوكيتا

1_ نزيه ميخائيل: النظم السياسية في أفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1967م، ص 112.

2_ أحمد القرعي: الأفروعربية، المكونات، الواقع، مجلة قضايا عربية، السنة السادسة، العدد السادس، أكتوبر، 1979م، ص 171.

3_ وجد العديد من الفنيين المصريين في أماكن كثيرة من أفريقيا، ففي الحرب الأهلية التي دارت بنجيريا أرسلت إليها مصر 300 طبيب دفعة واحدة.

هذا الأمر الذي تعرضت له بلاده في مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في أديس أبابا سنة 1963م، فأعلنت مصر على الفور أنها سترسل الخبراء والأطباء لسد الفراغ الناتج عن خروج الفرنسيين بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبالفعل وصل الخبراء المصريون بعد أيام من توقيع الاتفاقية كبداية لعلاقة فنية بين الحكومتين.

وفي عام 1961م عقدت اتفاقية بين الحكومتين تحصلت بموجبها جمهورية مالي على قرض بقيمة ستة مليون جنيه مصري أسهم في إقامة فندق عالمي في العاصمة باماكو، وفي رصف الطريق، وقد أبدى جمال عبد الناصر تحفظاً أمام الرئيس كيتا قبل الاتفاق على هذا القرض، لأنه كان يفضل أن ينفذ القرض في مشروعات إنتاجية يمكن من عائدها تسديده، ولكن كيتا أوضح أهمية الفندق بالنسبة لجمهورية مالي حيث كانت معظم الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ترى ضرورة وجود فندق عالمي في عاصمتها لتأكيد سيادتها واستقلالها، ولإستضافة رجال الأعمال، ولعقد المؤتمرات التي يحضرها الرؤساء ووزراء الخارجية⁽¹⁾، كما كانت فكرة إنشاء الطرق ضرورياً من وجهة نظر كيتا، لأن فرنسا أهملت البنية التحتية في البلاد خاصة شبكة الطرق اللازمة لنقل المحاصيل الزراعية.

ولتفيد هذا القرض اتفقت الحكومتان المالية والمصرية على تعديل قيمة القرض سنة 1963م من 6 ملايين جنيه مصري إلى 6 ملايين جنيه إسترليني⁽²⁾ وقد بدأت عمليات التشييد على يد مهندسين مصريين، وعندما أطيح بالنظام المالي على أثر انقلاب 1968م، ساءت أحوال البلاد الاقتصادية وعجزت الحكومة الجديدة عن دفع مرتبات الموظفين عدة أشهر، أدى ذلك إلى توقف العمل بالفندق فترة لعدم توفر العملة المحلية لدى حكومة مالي للصرف على أجور العمال المحليين والأعمال المحلية، وتحسباً لارتفاع تكلفة المشروع أكثر لتوقف العمل لفترة طويلة. تم الاتفاق مع الحكومة الجديدة على أن تقدم مصر لمالي سلع استهلاكية من الإنتاج المصري بقيمة ما يلزم المشروع من النقد المحلي خصماً من القرض على أن تقوم الحكومة المالية بتصريف هذه السلع عن طريق

1 _ Stride, G: Pepoie and Empires of west Africa. London .1978. P.165

2 _ محمود عيسى: العلاقات العربية الأفريقية (دراسة في أبعادها المختلفة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، مصر، د. ت، ص 558.

الجمعيات الاستهلاكية التي تديرها الدولة وتستخدم حصيلة بيع هذه السلع في الإنفاق المحلي لاستكمال المشروع⁽¹⁾.

وبناءً على هذا الاتفاق أغرقت أسواق جمهورية مالي بالمنتجات الاستهلاكية المصرية من معلبات وأثاث معدنية وماكينات خياطة وأجهزة تكييف هوائي، وغيرها من المنتجات المصرية التي اهتمت الحكومة بتسويقها.

كما عملت حكومة مالي الأولى برئاسة موديبوكيتا على تقوية علاقاتها مع دولة المغرب الأقصى حيث دخل البلدان في عمليات تجارية عن طريق تبادل المعلومات لمعرفة وتقييم أسواق البلدين لإيجاد شراكة مزدوجة لتنمية العلاقات بين الجمعيات المهنية ورجال الاقتصاد في البلدين بواسطة تبادل المعلومات حول تنظيم التجارة الداخلية، والسياسة المتبعة في تنشيط الأسواق التجارية، كما أبدى المغرب استعداداه لتقديم خبراته في ميدان البنيات التحتية خاصة في مجال إنشاء وإصلاح الطرق والسدود، ورغبة جمهورية مالي في مساندة المغرب لها لدى البنك الإسلامي للتنمية خاصة في تمويل بناء سد مدينة كوساي، وطريق سكاكو، وقنطرة باماكو، وطلب خبرة المغرب في مقاومة التلال الرملية عن طريق استقبال تقنيين في وزارة التجهيز وتنظيم تدريبات حول المياه والطرق بإرسال خبراء مغاربة إلى جمهورية مالي، وفي إطار سعي المغرب لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دولة مالي أنشأت فروعاً لمصارفها في مالي حيث حصل مصرفها التجاري على حصة تزيد على 50% في بنك إنترناسيونال في مالي، كما اشترت شركة اتصالات المغرب المملوكة للدولة شركة (ماليتال) المالية، وشركات مماثلة في دول أفريقية أخرى كالسنغال وساحل العاج وسيراليون وبوركينا فاسو، وكشفت شركة المكتب الشريف للفوسفات عمليات التنقيب عن الفوسفات التي تقوم بها في شرق مالي، ولدى مالي موارد طبيعية أخرى يمكن للشركات المغربية أن تتطلع لاستخراجها مثل الذهب، واليورانيوم⁽²⁾، وهذه الأمور على قدر من الأهمية من جهة تمتين العلاقات وزيادة سبل التعاون بين البلدين، وصناعة النفوذ المغربي في منطقة الساحل من جهة أخرى، ولتعزيز التعاون

1_ زاهر رياض: مصر وأفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1976م، ص 274.

2_ الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي: مج11، إقليم الصحراء الكبرى، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية الإسلامية، 1999م، ص521.

نظمت الحكومتان جلسات ولقاءات بين رجال الأعمال والاقتصاديين ودراسة المناطق الاقتصادية الممكن استثمارها، وفي كافة القطاعات الزراعية والصناعية وحتى الحيوانية، كما يشغل كل من اتصالات المغرب والمكتب الوطني للماء والكهرباء جهوداً متضافرة في الاستثمار والتنمية الشاملة بدولة مالي، ولتحقيق هذا التعاون تم تنظيم رحلات دراسية للمسؤولين الماليين للاستفادة من خبرة المغاربة في ميدان القروض الصغرى ولتدريب الصناع الماليين.

أما عن الدور الليبي في دعم جمهورية مالي بعد استقلالها فعلى الرغم من عدم وقوع دولة مالي على الحدود الليبية، واعتماد الأولى في تجارتها الخارجية على الدول المحيطة فإن ميزة ليبيا بالنسبة لجيران تلك الدول هي توفر رأس المال الذي يمكنها من القيام بمشاريع البنى التحتية اللازمة للنقل السريع الأمر الذي يؤكد العامل الجغرافي في العلاقات ليبيا مع مالي⁽¹⁾. حيث يوجد مشروع اتفاقية ثلاثية لتنظيم النقل البري للبضائع والعبور بين ليبيا- النيجر- مالي، كما اتفقت الدولتان على توقيع اتفاقية عمل بينهما بشأن استخدام اليد العاملة حيث نصت هذه الاتفاقية على أن تلبي مالي متطلبات ليبيا من اليد العاملة وفقاً لإمكانيات الأولى واحتياجات الأخرى ولتنفيذ هذا الاتفاق يقوم مكتب التنسيق المالي التابع لسفارة ليبيا بجمهورية مالي بتنسيق واستخدام اليد العاملة المالية بالتعاون مع المكتب الوطني لليد العاملة بجمهورية مالي في إطار قانون العمل المالي، ويختص مكتب التنسيق باتخاذ إجراءات العمال الماليين المراد تشغيلهم في ليبيا حيث تتولى سفارة مالي بليبيا مهمة تسهيل وحل مشكلات العمال الماليين بالتنسيق مع الجهات الليبية المختصة، فيتم تشغيل العامل المالي بمقتضى عقد استخدام فردي مكتوب بينه وبين صاحب العمل محرر باللغة العربية واللغة الفرنسية.

كما اتفق الطرفان على أن يعامل العمال الماليون معاملة العمال الليبيين، مع تحمل صاحب العمل نفقات سفر العامل من جمهورية مالي إلى مكان العمل بليبيا، ومن مكان العمل إلى جمهورية مالي بعد انتهاء مدة العقد، مع عرض النزاعات بين العامل وصاحب العمل على الجهات القانونية

1 _ سالم البرناوي : العلاقات العربية الأفريقية (دراسة حالة العلاقات الليبية- الأفريقية)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005م، ص 106.

الليبية المختصة في شئون العمالة الوافدة، كما نص الاتفاق على أحقية العمال الماليين بتحويل أموالهم إلى بلادهم بعملات قابلة للتحويل⁽¹⁾.

هكذا خطت جمهورية مالي خطوة سريعة نحو التنمية والتحرر الاقتصادي الذي يقوم عليه الاستقلال السياسي، حيث إن موارد هذه البلاد من شأنها أن تجعل منها تأثير قوي في العالم.

وعلى الرغم من هذا التقدم الذي شهدته البلاد خلال حكومة مالي الأولى، وما تحقق خلالها من توازن في ميزانية الدولة فجلبت شهرتها الإقليمية والدولية حتى أقامت معها معظم دول العالم علاقات صداقة معها. فإن لكل نظام مساوئه إلى جانب محاسنه وبطبيعة الحال كان من مساوي هذا النظام أن معظم مبادئه غير ملائمة مع السلوكيات السائدة في الجمهورية لتعارضها مع عاداتها وتقاليدها، فضلاً عن سوء علاقة الحكومة الجديدة مع رؤساء القبائل الذين لهم تأثير في اقتصاد البلاد لامتهان أبناء القبائل لكافة الحرف الاقتصادية⁽²⁾.

وبتلك الخلافات تردت أوضاع البلاد الاقتصادية والسياسية ترتب عليها دخول البلاد في سلسلة من الانقلابات العسكرية التي شلت حركة الاقتصاد فارتفعت ديون البلاد، وعجزت الحكومة عن دفع مرتبات موظفيها، فظهرت حركات الاحتجاج والاضرابات التي عمت أنحاء البلاد مطالبة الحكومة بقبول تعددية الأحزاب، وإصلاح حال البلاد.

الخاتمة:

يمكن في نهاية هذا البحث أن نستخلص النتائج التالية :

- أن تاريخ مالي الحديث يبدأ منذ انضمامها للمجموعة الفرنسية، والتي عرفت في التاريخ الأفريقي الحديث بـ (الجماعة الفرنسية).
- تعد دولة مالي من الدول الحبيسة التي ليس لها حدود على البحر الأمر الذي جعلها تعاني من أطماع فرنسا فيها من جهة، ووقوعها بهذا الموقع الحبيس تحت رحمة دول المخرج في حق المرور وحق الطريق من جهة أخرى.

1 _عُشر على نص هذا الاتفاق بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، أرشيف القانون الدولي والمعاهدات، طرابلس، الجماهيرية.1

2 _إدريس سيدي : حياة موديبوكيتا، مكتبة لا رماتن، باريس، 1996م، ص 22.

- إن بقاء دولة مالي تحت التبعية الفرنسية بعد الاستقلال سببه سياسة فرنسا أثناء استعمارها للبلاد بألا يكتسب أبناء مستعمراتها الخبرة اللازمة للإدارة شؤون بلدانهم.
- عدم اعتماد دولة مالي بعد استقلالها على دول الجوار لعدم وجود تباين بينها وبين هذه الدول في المستوى الاقتصادي.
- جاءت مساعدات الدول الإقليمية لدولة مالي كمحاولة منها لتخليصها من الهيمنة الفرنسية بعد استقلالها إدراكاً من هذه الدول بمدى أهمية البلاد الإستراتيجية، ومكانتها الدينية.

المراجع:

- (1) القرعي، أحمد : الأفروعربية، المكونات، الواقع، قضايا عربية، السنة السادسة، العدد السادس، أكتوبر، 1979م.
- (2) البرناوي، سالم : العلاقات العربية الأفريقية (دراسة حالة العلاقات الليبية . الأفريقية)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005م.
- (3) حسنين، محمد حسن : الاستعمار الفرنسي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط3، د. ت.
- (4) عثمان، حامد : المسلمون في العالم قضايا وتحديات، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ج1، 1991م.
- (5) عيسى، محمود: العلاقات العربية الأفريقية (دراسة في أبعادها المختلفة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، مصر، د. ت .
- (6) دوكوري، يعقوب : جغرافية مالي، المكتبة الإسلامية، باماكو، ط1، 1991م.
- (7) رفاعي، عبد العزيز: الحركة القومية في أفريقيا أصولها . نشأتها . تطورها، المكتبة العالمية للتوزيع، الفجالة، 1962م.
- (8) سيسي، إدريس : حياة موديبوكيتا، مكتبة لارماتن، باريس، 1996م.
- (9) سيسي، سليمان : كتابات المستشرقون حول أفريقيا الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الجماهيرية، 2006م.
- (10) محروس، إسماعيل حلمي : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ج2، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2004م.

- (11) ميغا، عبد الله إسحاق : تأثير الفرنكوفونية في التيار الإسلامي في غرب أفريقيا (مالي نموذجاً)، ماجستير غير منشورة ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ليبيا، 2005م.
- (12) كيتا ، المأمون بابا : قضايا أفريقية (التحديات الحالية والمستقبلية، القاهرة، 1993م.
- (13) نوفل، سيد : العلاقات العربية الأفريقية، المعهد الوطني لإدارة والتنمية والإينماء، بيروت، لبنان، ج3، 1966م.
- (14) يحي، فوفانا عبد الله الحاج عمر: جغرافية مالي الطبيعية، رابطة الطلبة الماليين بجمهورية مصر العربية، 1996م. نوفل، سيد : العلاقات العربية الأفريقية، المعهد الوطني لإدارة والتنمية والإينماء، ج3، بيروت، 1966م .

ثانياً: المراجع العربية :

- (1) باجندا، ب. ام : أفريقيا من الاستقلال إلى التحرر وإلى الثورة ، ت (محمود حسين) ، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها ، ليبيا ، 1992م
- (2) فروسك، ريموند: تنمية المجتمعات المتخلفة، ت (أحمد قاسم)، القاهرة، 1964م.
- (3) فاسليف، سافليف: موجز تاريخ أفريقيا، ت (أمين شريف)، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 2001م.
- (4) ميخائيل، نزيه : النظم السياسية في أفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1967م.
- ثالثاً : الموسوعات
- (5) الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي : مج11، إقليم الصحراء الكبرى، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية الإسلامية، 1999م
- رابعاً : المراجع الأجنبية :

- (1) -Niger Lamage, dun Fleure, ericse llato, Plage, Paris, 2005,.
- (2) Panikker, K. M : The Afro . Asian States and Their problems, without date
- (3) Stride, G: Pepoie and Empires of west Africa. London . 1978..

روما والتجارة الشرقية في البحر الأحمر

حميدة عويدات القماطي

جامعة المرقب - كلية الآداب والعلوم

قسم التاريخ

المقدمة

موضوع هذه الورقة هو روما والتجارة الشرقية* في البحر الأحمر** خلال الفترة الممتدة من عام 30 ق.م حتى عام 305 م، وتأتي أهميته في كونه مرحلة مهمة من مراحل تطور التاريخ الاقتصادي للعالم القديم. خاصة أن علمنا بأن منطقة البحر الأحمر قد حظيت بأهمية خاصة في سياسة الرومان الاقتصادية، حيث تعدّ من أهم مناطق العبور التجاري بين الإمبراطورية الرومانية، والمناطق الواقعة على البحر الأروثري (وهو مصطلح كان يستخدم في العصور القديمة في إشارة إلى البحر الأحمر الحالي). وقد اتسعت شبكة المبادلات التجارية بين المناطق الواقعة على البحر الأحمر وبين الإمبراطورية الرومانية لتشمل سلعاً وبضائع متنوعة، كانت تنقل عبر موانئ عديدة، شكلت فيما بينها طريقاً تجارياً مهماً بالنسبة للرومان، كان يربطهم بمدن الشرق، وكان أيضاً يتمتع بعدد من المميزات الاستراتيجية.

تأتي في مقدمتها بعد هذا الطريق عن نفوذ البارثين، وكذلك قلة تكلفة نقل السلع المارة به، وأيضاً سرعة الرحلات، بالإضافة إلى كونه

* التجارة الشرقية: مصطلح يشير إلى السلع التجارية التي كان يتم تبادلها بين بلدان حوض البحر المتوسط، وبين البلدان الواقعة على البحر الأحمر، وكان لهذه التجارة طرقاتاً مهمة تسير عبرها، أهمها في العصر الروماني هو طريق البحر الأحمر لأنه الأكثر أمناً، والأسرع، والأقل في تكاليف النقل عن الطرق البرية الأخرى، وطريق البخور الذي يصل بين بلاد العرب وساحل البحر المتوسط، ويتفرع منه طريق عند البتراء يذهب إلى مصر، وطريق آخر باسم طريق الحرير يأتي من شمال بلاد الصين، مار ببلاد الفرس، والبحر الأسود ومنه إلى ساحل بحر إيجة وشرق أوروبا.

** كان الاغريق والرومان يطلقون على المسطح المائي الذي يمتد من الخليج العربي إلى سواحل الصومال، ويشمل البحر الأحمر، اسم البحر الأروثري" وهي لفظة يونانية تعني (الأحمر)، للمزيد ينظر: عبد المنعم عبد الحليم سيد، البحر الأحمر، وظيفته في العصور القديمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 م، ص 12-13؛ حاتم الطحاوي، " البحر الأحمر في المصادر البيزنطية القرن السادس الميلادي"، في مجلة كلية الآداب، العدد 55، جامعة الزقازيق، 2010، ص 73-75.

الأكثر أمناً على التجارة والتجار. هذا، وتشير المصادر التاريخية إلى أن روما كانت تستورد كميات كبيرة من السلع من بلاد العرب، والهند، والساحل الشرقي لإفريقيا. وكان الكثير من هذه السلع سلع رفاهية، كانت تطلب من جانب الطبقة الأروستقراطية المترفة.

وفقاً لذلك، تطمح هذه الورقة إلى تناول موضوع روما والتجارة الشرقية في البحر الأحمر من منطلق الفكرة البدهية التالية إن المنطقة السالفة الذكر كانت قد أخذت مكانة مركزية ومفصلية في مخططات روما الاستراتيجية في منطقة العالم القديم. فروما هدفت إلى فرض سيطرتها المطلقة على التجارة الشرقية، والتخلص من الوسطاء العرب وغيرهم الذين كانوا يشكلون حلقة الوصل بينها وبين تلك التجارة وسوف يتم ذلك عبر المحاور التالية:

- 1- سياسة روما تجاه البحر الأحمر وأثرها على حركة التجارة فيه.
- 2- أسباب ازدهار تجارة الإمبراطورية الرومانية مع مناطق البحر الأحمر.
- 3- السلع التي تستوردها روما من جنوب شبه الجزيرة العربية.
- 4- السلع التي تستوردها روما من الهند والصين وبعض المناطق في الشرق الأقصى.
- 5- أسعار السلع الشرقية.

سياسة الرومان تجاه البحر الأحمر وأثرها على حركة التجارة فيه:

كان الرومان يدركون جيداً الأهمية التي يعتليها البحر الأحمر كطريق لعبور التجارة الشرقية القادمة من الهند، والصين، وكذلك من ساحل أفريقيا الشرقي. وبما أن تجار ممالك جنوب العرب كانوا يعملون دور الوسيط بينها وبين تلك التجارة، وكانوا أيضاً يجنون الأرباح الطائلة والثروات من ورائها، لهذا سارعت روما في اتخاذ قرارها الساعي إلى التخلص من الوسطاء العرب، ودعم وجودها، والتوسع في المنطقة وضم منطقة البحر الأحمر لمجالها الحيوي⁽¹⁾.

انطلق الإمبراطور أوكتافيانوس الذي حمل لقب أوغسطس (Augustus) (30 ق.م - 14 م) عقب استيلائه على مصر عام

1_Sidebotham, S. E, Roman Economic Policy in Erythra Thalassa 30 B.C-217A.D , Leiden, Brill, 1986,P.139

30 ق.م⁽¹⁾، نحو البحر الأحمر في محاولة منه للسيطرة على حركة التجارة فيه ومن ثم الوصول إلى منابع التجارة الشرقية من دون وجود وسطاء تجاريين يقتسمون المكاسب مع إمبراطوريته. وكان الدافع الرئيس لهذا التحرك أيضاً هو التخلص من المنافسة التجارية التي كانت تشكلها الإمبراطورية البارثية، فالمصادر التاريخية تشير جود خلافات سياسية بين روما والإمبراطورية البارثية⁽²⁾، التي كانت تقوم بدور الوسيط التجاري عبر طريق الحرير الذي يربط منطقة الشرق الأقصى بالمدن التجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾.

في البداية عمل أوغسطس على معالجة الكثير من المشكلات والصعاب التي كانت تعيق حركة الرومان وتوسعهم في البحر الأحمر، لعل أهمها أعمال القرصنة التي كانت تقوم بها بعض الجماعات في هذه المنطقة⁽⁴⁾، كما أن احتكار بلاد العرب الجنوبية لعملية التجارة في البحر الأحمر وكذا التجارة الشرقية، قد مثل خطراً حقيقياً وعقبة في توجهات أغسطس ومخططاته التوسعية، لهذا تم إرسال عدد من الحملات العسكرية كان من بينها حملة إيلوس جالوس (Gallus Aelius) تآني الولاية الرومان على مصر على بلاد العرب الجنوبية عام 25 ق.م، والتي شكلت واحدة من أهم الخطوات التي قام بها الإمبراطور أوغسطس في سبيل سيطرة الرومان على طريق البحر الأحمر، وتنشيط التجارة الشرقية، ولكن الحملة لم تنجح في تحقيق هدفها الرئيس، وكان نصيبها الفشل⁽⁵⁾.

1_Dio Cassius, Roman History, LI, 19, 6 Trans.by cary,E,L.C.L,London,1955; ECK, W, Age of Augustus, oxford, 2007, P.43.

2_ حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة محمد نور الدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013 م، ص ص 292-293؛ هيثم عبد الكاظم جواد النوري، "العلاقات الفرثية الرومانية (247ق.م-226م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2007 م، ص ص 70-78.

3_ مراد يحيى عبده الخليلي، "طريق الحرير في الحضارة النبطية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2014 م، ص ص 43-49.

4_Warmington, E.H, the Commerce Between The Roman Empire and India, London, 1974, PP.14-17.

5_ حسن أحمد حسن الابيارى، "المواطنون الرومان المقيمون في مصر منذ الفتح الروماني حتى صدور مرسوم أنطونيوس في عام 212 م (داسة وثائقية)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 1993 م، ص 194.

ثم أرسل أوغسطس حملة أخرى بقيادة ولى عهده الأمير جايوس قيصر (Caesar Gaius) في حدود عام 20 ق.م⁽¹⁾، هنا، يلاحظ أنه لا توجد أي معلومات واضحة في المصادر التاريخية حول نتائج هذه الحملة، إلا أن رشاد بغدادي يشير إلى أن حملة جايوس قيصر قد أدت إلى تدمير ميناء عدن الذي كانت له أهمية فائقة في العصور القديمة بفضل موقعه الاستراتيجي⁽²⁾.

استمر الأباطرة الرومان بعد أوغسطس في مواصلة الاهتمام بطريق تجارة البحر الأحمر، وتحجيم دور القوي التجارية الأخرى المنافسة لها، فقام الإمبراطور تراجان (Trajan) 98-117 م، بغزو مملكة الأنباط وضمها للإمبراطورية الرومانية عام 106 م⁽³⁾، وشيد طريقاً جديداً من سوريا حتى البحر الأحمر⁽⁴⁾. كما قام أيضا بوضع أسطول حربي فيه لمطاردة القراصنة، والقضاء على الاضطرابات التي قام بها العرب ضد الرومان، كما عمل (تراجان) على إعادة حفر القناة القديمة التي كانت تصل بين النيل والبحر الأحمر⁽⁵⁾.

وأكمل هادريان (Hadrian) 117-138 م سياسة تراجان التي كانت ترمى إلى جعل منطقة البحر الأحمر وحدة اقتصادية واحدة، وربطها

1_ سترابون، الكتاب السادس عشر من جغرافية سترافون (سترابون) وصف بلاد ما بين النهرين وفينيقيا وشبه الجزيرة العربية، ترجمة محمد المبروك الدويب، جامعة قاريونس، 2006 م، ص 22-24؛ سلامة النعيمات، " حملة اليوس جالوس على جنوب الجزيرة العربية من خلال جغرافية سترابون"، مجلة المنارة، العدد 1، 2000 م، ص 102 – 105.

2_ رشاد بغدادي، " حول حملة جايوس قيصر العسكرية وتدمير ميناء عدن"، المحلة العلمية للاتحاد العام للثواربين العرب، العدد 4، 2003 م، ص 18 – 31.

3_ محمد إسماعيل النصرات، " تاريخ الانباط السياسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002 م، ص 179؛ شعبان علي أبروراس، " الأنباط وعلاقتهم بالإمبراطورية الرومانية (30ق.م-106م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، 2004 م، ص 113.

4_ ضياء محمود يوسف، " المعالم الرومانية على طول القطاع الشمالي لطريق تراجان الجديد"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2010 م، ص 641، جاين وراين بورسوك، الانباط الولاية العربية الرومانية، ترجمة آمال محمد الروبي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006 م، ص 131.

5_ مصطفى كمال عبد العليم، " تجارة الجزيرة العربية في مصرفي المواد العطرية في العصرين اليوناني، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الثاني، جامعة الملك سعود، الرياض، 1984، ص 208.

بطريق تجارى عبر القناة التي تصل بين النيل والبحر الأحمر، وصولاً إلى منطقة البحر المتوسط حيث تقع الولايات الرومانية، كما قام بتعبيد طريق هادريان الذي يربط موانئ البحر الأحمر المصرية بمدينة أنتينوبوليس (Antonaepolis) (قرية شيخ عبادة)، وقد اكتمل هذا الطريق قبل وفاته⁽¹⁾، كما قام بتحويل جزء كبير من تجارة طريق البخور إلى الموانئ المصرية على البحر الأحمر⁽²⁾.

ظلت التجارة الشرقية عبر البحر الأحمر مزدهرة طوال فترة حكم سبتيموس سيفيروس (Severus Septimius) (193-211م)، وكراكلا (Caracall) (211-217م)، ولكن بعد عصر كراكلا بدأ التراجع والتدهور يحل بهذه التجارة، ووقعت في يد الوسطاء مرة ثانية، ويمكن تفسير ذلك بأن بوادر الضعف والانهيأ بدأت تدب في الإمبراطورية الرومانية مع بداية القرن الثاني الميلادي، ولم يعد بإمكانها التدخل العسكري المباشر لحفظ نفوذها في البحر الأحمر، أو حتى حماية تجارتها بشكل عام⁽³⁾.

ومع وصول الإمبراطور دقلديانوس (Diocletianus) (284-305 م) للحكم ازداد وضع الإمبراطورية سوءاً، وفقدت روما سيطرتها على المنطقة، ولم تعد قادرة على دعم وجودها، أو إرسال حملات عسكرية لمجابهة، والقضاء على المشاكل والاضطرابات التي تحصل هناك. نتيجة لذلك، فقدت روما مكانتها كقوى اقتصادية كبيرة كانت تتحكم في طريق البحر الأحمر، والتجارة الشرقية التي كانت تتم عبره⁽⁴⁾.

أسباب ازدهار تجارة الإمبراطورية الرومانية مع مناطق البحر الأحمر:

اتبعت روما منذ عهد الإمبراطور أوغسطس سياسة اقتصادية اتسمت بحرية ممارسة النشاط التجاري، ولكنها تتم تحت رقابة الدولة، فهي قد تدخلت بصورة مباشرة في تحديد أسعار السلع المستوردة⁽⁵⁾.

1_ محمد السيد عبد الغنى ، لمحات من تاريخ مصر تحت الرومان ، المكتب الجامعى ، الاسكندرية ، ص ص 115 – 121

2_ Sidebotham, S.E, op. Cit, pp. 156-158.

3_ Sidebotham, S.E, op. Cit, pp.163-172.

4_ سيد أحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والأثار 30ق.م – 642 م، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997 م، ص ص 51 – 56 .

5_ سيد أحمد علي الناصري، " الرومان والبحر الاحمر"، مجلة الدارة، العدد2، الرياض، 1981، ص32: منيرة الهمشييري، النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس 284- 305 م ، هيئة الكتاب، القاهرة، 1999 م، ص157.

ومن جانب ثان، عملت روما على الأخذ بمبدأ حرية التجارة، ولكنه كان مرتبطاً بفرض رقابة صارمة على النشاط التجاري، وطرق النقل. فكان كل التجار، والمشتغلين بالنقل يمنحون رخصة للعمل عن طريق عقود من الدولة، التي تقوم بمراقبة أعمالهم أيضاً⁽¹⁾، كما رأت الحكومة الرومانية أنه يلزم لدعم حرية التجارة دعم العملة الرومانية ذاتها، وذلك لترسيخ مصداقية التجار الرومان ولتسهيل العمل التجاري، ولتيسير عملية جمع الضرائب، والرسوم التجارية⁽²⁾.

أسهمت هذه السياسة التي اتبعتها الإمبراطورية في ازدهار التجارة الشرقية لمدة مائتي عام، حيث فضل التجار الشرقيون التعامل بعملية تحميمها الدولة الرومانية، وذات مصداقية كبيرة في المعاملات التجارية⁽³⁾.

إلى جانب ذلك، قامت الإمبراطورية بعدد من الإجراءات العسكرية والإنشائية، هدفت من ورائها إلى تسهيل أعمال النقل التجاري عبر الصحراء الشرقية، وتأمين السفن التجارية المستخدمة لطريق البحر الأحمر التجاري⁽⁴⁾. فسارعت عقب احتلالها مصر بفترة قصيرة في الشروع بعمل إصلاحات في الطرق التي تعبر الصحراء الشرقية إلى الموانئ المصرية الواقعة على البحر الأحمر⁽⁵⁾، هذه الإصلاحات شملت أيضاً حفر الآبار، وبناء المحطات، والابراج لخدمة مستخدمي هذه الطرق، وقد كان للجيش الروماني دور بارز في هذا ازدهار التجارة الشرقية وذلك عبر القيام بعمليات الإنشاء، والصيانة، وحفظ الامن⁽⁶⁾.

1 _ رستوفنزف، المرجع نفسه، ص 361.

2 _ سيد أحمد علي الناصري، المرجع السابق، ص 56.

3 _ م. ب. تشارلزورت، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة رمزي عبده جرجس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999 م، ص 157.

4 _ سليمان حزين، المشرق العربي والشرق الأقصى علاقتهما التجارية والثقافية في العهود الاغريقية الرومانية والبرانية والعربية، ترجمة عبد الغني سعودي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009 م، ص 156.

5 _ ناقتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني 30 ق.م - 284م، ترجمة آمال الربوي، عين للدراسات، القاهرة، 1997، ص 156: عبد اللطيف فايز على محمد، " النقل والمواصلات في مصر في العصر اليوناني والروماني: دراسة وثائقية من خلال الأوراق البرية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلون، 2006 م، ص 154.

6 _ روجيه جوانت داجنت، تاريخ البحر الأحمر من موسى حتى بونابرت، ترجمة نصر الدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013 م، ص 150.

كما ساعد على ازدهار هذه التجارة أيضا ازدياد الطلب على السلع الشرقية في مدن الامبراطورية المختلفة، خاصة في مدينة روما، حيث كانت هذه السلع تمثل أهمية خاصة بالنسبة للطبقة الأروستقراطية المترفة. وليس هذا وحسب، بل إن السلع الشرقية أضحت من ضرورات الحياة لسكان المناطق الحضرية في كل الإمبراطورية الرومانية، وصارت تجارة الشرق مع الإمبراطورية مورداً رئيسياً للثروة التي فاضت على التجار، وخزانة الإمبراطورية⁽¹⁾.

ويذكر سترابون (Strabo) أن تجارة روما البحرية عبر البحر الأحمر مع الشرق عن طريق مصر تضاعفت عما كانت عليه في عصر البطالمة⁽²⁾، وقد قدرها سترابون بأكثر من مائة وعشرين سفينة⁽³⁾، في حين يقدر بليني (Pliny) حجم تجارة الإمبراطورية مع الشرق بنحو مائة مليون سيستريوس⁽⁴⁾، ويقدر أيضاً حجم التجارة مع الهند فقط بنحو خمسين مليون سيستريوس⁽⁵⁾، كما اشتهى الامبراطور تيبيريوس (Tiberius) من أن المجوهرات الثمينة، والملابس الفاخرة التي كان يرتديها الرومان وتخصصهم وحدهم، قد صارت تلاقى رواجاً بين الشعوب الأخرى في بلاد العرب، والشرق الأقصى، وأصبح الأهالي هناك يتزينون بها⁽⁶⁾.

السلع التي تستوردها روما من جنوب شبه الجزيرة العربية:

كانت اهم سلعة يتم استيرادها من بلاد العرب الجنوبية هي البخور، الذي كان يستخدم في أغراض مختلفة أهمها الطقوس الدينية في المعابد، وكذلك في صناعة العطور، والعقاقير الطبية. كما استورد الرومان مواداً

1_ رستوفنزف، مرجع سابق، ص 230.

2_ وهيب كامل، استربوان في مصر القرن الأول قبل الميلاد، دار الانجلو المصرية، القاهرة، 1953 م، ص ص 71-72؛ رجب سلامة محمد، " كاتب القرية في مصر العصر الروماني دراسة وثائقية في نظم الإدارة المحلية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1997 م، ص 81.

3_ Strabo, Geography, II, 5, 12. Trans. by Jones, H.L, L.C.L, London, 1916.

4_ Pliny, XII, 4.84 .

5_ Ibid, .VI, 26. 101.

6_ Tacitus, Annals, III, 53, Trans. By Jackson, J., L.C.L, London, 1962.

أخرى مثل المر، واللؤلؤ⁽¹⁾، والأحجار الكريمة⁽²⁾ والعقاقير الطبية⁽³⁾، والسكر، وأربعة أنواع مختلفة من حب الهيل ذو الحبة المستطيلة⁽⁴⁾. السلع التي تستوردها روما من الهند والصين وبعض المناطق في الشرق الأقصى:

تنوعت قائمة واردات الإمبراطورية من الشرق الأقصى من الهند وسيريلانكا والصين، واتسعت لتشمل حيوانات، وسلع نباتية، فقد استورد الرومان كلاب الصيد، والببغاوات⁽⁵⁾، والطواويس⁽⁶⁾، وحيوانات برية مثل السنوريات كالنمور والأسود والتي كانت تستخدم في الاحتفالات الخاصة بالمصارعة، وغيرها⁽⁷⁾، كما كان يتم جلب الرقيق من الهند، للعمل في بيوت ومزارع الرومان⁽⁸⁾.

علاوة على ذلك استورد الرومان أنواعا مختلفة من النباتات العطرية التي كانت تستخدم في صنع العقاقير المتنوعة، والجلود الصينية، والاصباغ، والملابس، والعاج⁽⁹⁾، وعطر الناردين⁽¹⁰⁾. وتعد الجواهر، والأحجار الكريمة مثل اللؤلؤ، والفيروز، وحجر الأزورد الأزرق، والعقيق.. وغيرها، من أهم السلع التي حرص الرومان على اقتنائها، وأنفقوا الكثير من أموالهم للحصول عليها⁽¹¹⁾، يشير كتاب الدليل إلى أن هذه السلع كانت

1 _ Pliny, XII, 19.35; Casson, L, The periplus maris Erythraei Textwith Introduction Translation, and commentary, Princeton, 1989, P. 79

2 _ Ibid, VIII, 58.117.

3 _ Ibid, XII, 19.35.

4 _ Ibid, XII, 29.50.

5 _ قامت النخبة الرومانية بتربية الحيوانات الشرقية كحيوانات أليفة للعرض والترفيه، وكان المفضل منها الببغاء الهندي الأخضر، الذي يتلقى تدريبات على الكلام بجمل بسيطة باللغة اللاتينية، للمزيد ينظر: Pliny, X, 85; martial, Epigrams, III, 62, XI, 70, Trans. by, Shackleton, D.R, L.C.L. Landon, 1993.

6 _ Clumella, no Agriculture, VIII, 8, 10, Trans by forster. E.S, L.C.L, London, 1960

7 _ Martla, VIII, 2.

8 _ Sidebotham, S.E, op Cit, PP. 20-24.

9 _ Pliny, XII, 16.32.

10 Casson, L, op.Cit, P. 87.

11 _ محمد السيد عبد الغني، شبه الجزيرة العربية ومصر والتجارة الشرقية (دراسة وثائقية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999 م، ص52.

تجلب من الهند وسيلان، وتستخدم غالباً في صناعة العقود، والأساور، وغيرها من الحلي⁽¹⁾.

وفي السياق ذاته، استورد الرومان كميات كبيرة من التوابل من الهند، مثل القرفة، وحبوب كبش القرنفل⁽²⁾، واللفل الذي أصبح عنصراً مهماً في النظام الغذائي الروماني، وانتشر الطلب عليه في منطقة البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾. وعلى سبيل المثال أيضاً، استورد الرومان كذلك خشب الأنبوس، وخشب الساج، ومادة القطن الخام، والملابس القطنية كذلك⁽⁴⁾، إلى جانب الذرة هندية عالية الجودة⁽⁵⁾، والأرز، وحبوب السمسم، ونبات الصبر الطبي⁽⁶⁾. كما تعامل الرومان تجارياً مع جزيرة سيلان منذ عصر الإمبراطور أوغسطس حتى بداية القرن الثالث الميلادي، وكانت أغلب البضائع السيلانية تأتي عبر الهند، ولعل أهمها: اللؤلؤ، وأصداف السلاحف⁽⁷⁾، والأرز، والعسل والزنجبيل، وبعض الحيوانات من القيلة والنمور والتي كانت تستخدم في احتفالات المصارعة وغيرها⁽⁸⁾.

السلع التي تستوردها روما من موانئ ساحل شرق أفريقيا:

مثل ساحل أفريقيا الشرقي منطقة حيوية ذات أهمية فائقة في النظام التجاري داخل الإمبراطورية الرومانية، ويعود ذلك إلى جودة وتنوع المواد الخام التي كانت تستوردها روما من هناك. هذا، وتمتد قائمة السلع

1_ يذهب أحد الباحثين إلى أن هذا الدليل هو لمؤلف مجهول، ربما يكون مصرياً - يونانياً، كتب في منتصف القرن الأول الميلادي، وجاء بناءً على خبراته الشخصية، وقيامه بالرحلة ذاتها، ووصفه ما رآه من خلال مشاهدته بدقة، فيبدو أنه كان تاجراً كتب من أجل التجار، وليس لغرض وصف السواحل والموانئ، والمدن التجارية التي تقع على سواحل البحر الأحمر. فقد ذكر تفصيلات التجارة في البحر الأحمر، ومواعيد الرحلات التي تتم بين موانئ سواحل البحر الأحمر، للمزيد ينظر: أحمد صالح العبادي صالح العبادي، "اليمن في المصادر اليونانية والرومانية 48 ق.م-100 م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2004 م، ص ص 57-63.

2_ Pliny, XII, 17.32.

3_ راؤول مكلاوغن، مرجع سابق، ص ص 274-276.

4_ Casson, L, .op. Cit, P. 87.

5_ Pliny. Ibid, XVIII, 10.55.

6_ Ibid, XXXV, 27.46.

7_ Casson, L, Ibid, P. 51.

8_ Sidebotham, S. E, op. Cit, P.32.

تشمل حيوانات مختلفة مثل السلاحف، ووحيد القرن، والفيلة وعاجها⁽¹⁾، والقردة⁽²⁾، والتوابل والصمغ⁽³⁾، والقرفة، والمر، والعبيد⁽⁴⁾، والأخشاب، والعطور، وريش النعام⁽⁵⁾، فضلاً عن الرخام الطبيعي⁽⁶⁾، والذهب⁽⁷⁾.

أسعار السلع الشرقية:

يعطي (بليني) أسعاراً لبعض السلع الشرقية، فيباع البخور العالي الجودة بستة دينارات للبوند الواحد*، تم الأقل جودة ثمنه خمسة دينارات، والأقل بثلاثة دينارات للبوند الواحد. والمريباع بأسعار مختلفة تبدأ من ثلاثة دينارات إلى خمسين ديناراً، والفضل يباع كذلك بأسعار مختلفة بحسب نوعه، وحجمه فالطويل منه يبلغ سعره نحو خمسة عشر ديناراً للواحد، وذو اللون الأبيض يبلغ سعره سبعة دينارات، والأسود أربعة دينارات⁽⁸⁾. الأمر كذلك ينسحب على لوح القرفة الصينية بأنواعه المختلفة وأسعاره التي تتراوح ما بين خمسة دنائير، وخمسين ديناراً للبوند⁽⁹⁾.

كما يباع حب العمال بأنواعه الأربعة بحوالي ثلاثة دينارات للبوند⁽¹⁰⁾، والزنجبيل يباع ثمنه ستة دينارات، وأجود العطور تباع بمائة دينار للبوند⁽¹¹⁾، وأقل أنواع الناردین جودة يباع بأربعين ديناراً للبوند، وعشب القرفة منه نوع بعشرة دينارات للبوند⁽¹²⁾.

1 _ سليمان بن عبد الرحمن الذبيبي، الحملة الرومانية الأولى على جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2015 م، ص46.

2 _ Casson, L, op. Cit, P 51.

3 _ Ibid, pp. 54-55.

4 _ Ibid, pp.54-57.

5 _ لطفي عبد الوهاب وآخرون، مرجع سابق، ص ص 32-33.

6 _ ول ديورانت، قصة الحضارة، قيصر والمسيح، ترجمة محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1963 م، ج 2، مج 3، ص 323.

7 _ محمود إبراهيم السعدني، معالم تاريخ روما القديم، دار نهضة الشرق القاهرة، 1997 م، ص 159.

* البوند مقياس روماني للأوزان يساوي تقريباً 443 جرام.

8 _ Pliny, XII, 14.28.

9 _ Ibid, XII, 29.50.

10 _ Plin, XII, 26.42.

11 _ Ibid, XII, 42.92.

12 _ Ovid, fasti, I.171, Trans. By Frazer, J.G, L.C.L, London, 1959; _ Petronius, Satyicon, 55 Trans. By Heseltine, m, L.C.L,

من خلال كل المعلومات التي سبق ذكرها، نلاحظ أن أهمية التجارة الشرقية بالنسبة للإمبراطورية الرومانية كانت بلا شك تتركز في كونها قد جلبت الرفاهية للطبقات المترفة، وصارت السلع الشرقية من توابل وجواهر، ومواد نباتية وحيوانات برية ... وغيرها دليلاً على البحبوحة الاقتصادية التي مرت بها روما خلال هذه الفترة. فالأغنياء لم يترددوا في دفع الأموال الطائلة في سبيل الحصول تلك السلع، في حين كان حجم الخزانة العامة في روما ورصيدها من الأموال يتضاعف، ويتزايد بفضلها.

الخاتمة:

أوضحت الدراسة أن الرومان كانوا على علم بأهمية الموقع الاستراتيجي للبحر الأحمر كطريق للعبور الآمن والسريع وقليل التكلفة. ترتب على السيطرة الرومانية لطريق التجارة الشرقية إنهاء احتكار بلاد العرب الجنوبية والانباط للوساطة التجارية بين الشرق والإمبراطورية الرومانية، الأمر الذي أدى إلى زيادة موارد الخزانة الرومانية من عوائد وأرباح التجارة الشرقية.

ألقيت الدراسة الضوء على حجم التبادل التجاري الكبير والنشط الذي تم بين الإمبراطورية الرومانية، وبلدان البحر الأحمر، مما أبرز العلاقات التجارية والدبلوماسية التي قامت بين الجانبين خلال القرون الأولى للميلاد.

نتج عن المعاملات التجارية التي تمت بينهما إلى تقدم العلوم الجغرافية والثقافية والفكرية نتيجة لاختلاط التجار وتنقلهم بين الشرق والغرب مما زاد من دمج الشعوب وتعارفهم في العالم القديم.

قائمة المصادر والمراجع: -

أولاً: المصادر

- 1) أورو سيوس، تاريخ العالم، ت: عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.
- 2) سترابون، الكتاب السادس عشر من جغرافية سترابون (سترابون) وصف بلاد ما بين النهرين وفينيقيا وشبه الجزيرة العربية، ت: محمد المبروك الذويب، جامعة قاريونس، 2006.
- 3) Ammianus marcellinus, Trans. by Rolfe, J, C., L. C. L, London, 1935.

Londno, 1925; Jurenal, Satire, V, 67-74, Trans.by Ramsay, G. G, L.C.L. London, 1928; Martial, XI, 27 ; Pliny, XIII, 3; IX, 54.

- 4) Clumella, no Agricuture, Trans by forster, E.S, L.C. L, London, 1960.
- 5) Dio Cassius, Roman, History, Trans by Cary, E, L.C.L, London, 1955.
- 6) Juvenal, Satire, Trans.by Ramsay, G.G, L.C.L, London, 1928.
- 7) Martial, Epigrams, Trans. by Shackleton, D.R, L.C.L, London, 1993.
- 8) Ovid, fasti, Trans. by frazer, J. G, L.C.L. London, 1959.
- 9) Petronius, Satyicon, Trans. by Heseltine, m, L.C.L, London, 1925.
- 10) Pliny, Notural History, Trans. by. Rackham, H, L.C.L, London, 1961.
- 11) Casson. L, The Periplus Maris Erythraei Text Wlth Introduction, Translation, and Commentary, Princeton, 1989.
- 12) Strabo, Geography, Trans by Jones, H.L, L.C.L, London, 1916.
- 13) Suetonius, Trans. by Rolfe, J. C, L.C.L, London, 1913.
- 14) Tacitus, Annals, Trans by Jackson, J, L.C.L, London, 1962.

ثانيا: المراجع.

- 15) جاين وراين بورسوك، الانباط الولاية العربية الرومانية، ت: آمال محمد الروبي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006.
- 16) حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية أوغسطس، ت: محمد نور الدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.
- 17) راؤول مكلاوغلن، روما والشرق البعيد طرق التجارة القديمة إلى الأراضي الجزيرة العربية والهند والصين، ت: فهد بن مطلق العتيبي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض ، 2014.
- 18) رستوفنزف، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة زكى علي، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1957.
- 19) روجيه جوانت داجنت، تاريخ البحر الأحمر من موسى حتى بونابرت، ت: حسن نصرالدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

- (20) سليمان حزين، المشرق العربي والشرق الأقصى علاقتهما التجارية الثقافية في العهود الاغريقية/ الرومانية والإيرانية/ العربية، ت: عبد الغني سعودي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
- (21) سليمان بن عبد الرحمن الذيب، الحملة الرومانية الأولى على جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2015.
- (22) سيد أحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والاثار 30 ق.م-624م، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- (23) عبد المنعم عبد الحليم سيد، البحر الأحمر وظهيره في العصور القديمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- (24) لطفي عبد الوهاب وآخرون، تاريخ الإسكندرية وحضارتها منذ أقدم العصور، الإسكندرية، 1963.
- (25) م. ب. تشالزورث، الإمبراطورية الرومانية، ت: رمزي جرجس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
- (26) منيرة الهمشيري، النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلدنوس 284-305م، هيئة الكتاب، القاهرة، 1999.
- (27) محمد السيد عبد الغني، شبه الجزيرة العربية ومصر والتجارة الشرقية (دراسة وثائقية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- (28)، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1999.
- (29) محمود إبراهيم السعدني، تاريخ الرومان، معالم تاريخ روما القديم، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1997.
- (30) نافثالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني 30 ق.م-284م، ت: آمال الروبي، عين للدراسات، القاهرة، 1997.
- (31) ول ديورانت، قصة الحضارة، ج2 من مج3، قيصر والمسيح، ت: محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1963.
- (32) وهيب كامل، استرابون في مصر القرن الأول قبل الميلاد، دار الانجلو المصرية، القاهرة، 1953.
- ثالثا: المراجع الأجنبية.

33) Eck, W, The Age of Augustus, oxford, 2007.

34) Mclaughin, R, The Roman Empire and Indian Ocean the Ancient world Economy and The Kingdoms of Africa, Arabia and India.

35) Sidedbotham, S.E, Roman Economic Policy in Erythrae Thalassa 30B. C- 217A.D, Leiden, 1986.

36) Warmigton, E.H, The Commerce Between The Roman Empire and India, 1974.

رابعاً: المقالات.

37) حاتم الطحاوي، "البحر الأحمر في المصادر البيزنطية القرن السادس الميلادي"، مجلة كلية الآداب، العدد 55، جامعة الزقازيق، 2010.

38) رشاد بغدادي، "حول حملة جايوس قيصر العسكرية وتدمير ميناء عدن"، المجلة العلمية للاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد 4، 2003.

39) سيد أحمد علي الناصري، "الرومان والبحر الأحمر"، مجلة الدارة، العدد 2، الرياض، 1981.

40) سلامة النعيمات، "حملة اليوس جالوس (Aelus Gallus) على جنوب الجزيرة العربية من خلال جغرافية سترابون"، مجلة المنارة، العدد 1، 2000.

41) محمد عبودي إبراهيم، "سترابون يتحدث عن ايليوس جالوس على بلاد العرب"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مج 39، الإسكندرية، 1992.

42) مصطفى كمال عبد العليم، "تجارة العربية في مصرفي المواد العطرية في العصرين اليوناني والروماني"، دراسات تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الثاني، جامعة الملك سعود، الرياض، 1984.

خامساً: الرسائل العلمية.

43) أحمد صالح العبادي، اليمن في المصادر اليونانية والرومانية 48ق.م-100م، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2004.

44) حسن أحمد الأبياري، المواطنون الرومان في مصر منذ الفتح الروماني حتى صدور مرسوم أنطونيوس في عام 212م (دراسة وثائقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 1993.

- (45) رجب سلامة محمد، كاتب القرية في مصرفي العصر الروماني دراسة وثائقية في نظم الإدارة المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1997.
- (46) شعبان علي أبوراس، الانباط وعلاقتهم بالإمبراطورية الرومانية (30ق.م-106م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، 2004.
- (47) ضياء محمود يوسف، المعالم الرومانية على طول القطاع الشمالي لطريق تراجان الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2010.
- (48) عبد اللطيف فايز علي محمد، "النقل والمواصلات في مصرفي العصر اليوناني والروماني" دراسة وثائقية "من خلال الأوراق البريدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، 2006.
- (49) محمد إسماعيل النصرات، "تاريخ الانباط السياسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002.
- (50) مراد يحيى عبده الخليلي، "طريق الحرير في الحضارة النبطية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2014.
- (51) ميثم عبد الكاظم جود النوري، "العلاقات الفرثية الرومانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2007.

الإسكندر المقدوني

سنوات قليلة وإنجازات كبيرة (336-323 ق.م)

د. عادل عمران زايد

جامعة طرابلس _ كلية الآداب

قسم التاريخ والآثار

المقدمة

تعد شخصية الاسكندر المقدوني الأكبر من الشخصيات المهمة في التاريخ القديم التي كان لها دور بارز في بناء مقدونيا وتبوءها مركز الريادة على بقية المدن الإغريقية ؛ وقيادة الأخيرة نحو التخلص من السيطرة الفارسية في مرحلة أولى؛ ثم تكوين إمبراطورية كبيرة مترامية الأطراف ضمت ممتلكات وإرث الفرس في بلاد الشرق القديم في مرحلة ثانية.

هذه الإنجازات وغيرها تحققت في عهد الاسكندر المقدوني الذي تولى حكم عرش مقدونيا بعد اغتيال والده فيليب الثاني ، ولم يتجاوز عمره وقتذاك العشرين ربيعاً ؛ وتمكن من القضاء على الثورات المناوئة لحكمه التي تزعمتها مدينة طيبة ؛ وحافظ على وحدة بلاد الإغريق تحت زعامة مقدونيا ؛ وتمكن من تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف في سنوات قليلة لتحقيق حلم كل المدن الإغريقية الرامي إلى التخلص من سيطرة الفرس ، وتعقبهم في بلاد الشرق .

يكتسي البحث في فترة تولي الإسكندر المقدوني حكم مقدونيا أهمية خاصة ، ولاسيما أنها شهدت تطورات مهمة كان لها تداعياتها ليس على مقدونيا فحسب ، بل طالت بلاد الإغريق والشرق القديم ؛ ففي هذه المرحلة بدأت تتشكل بذور حضارة جديدة عرفت لاحقاً عقب وفاة الاسكندر المقدوني بالحضارة الهلينية (Hellenistic) وهي مزيج من تلاقح / تزواج حضارة الإغريق بالحضارة الشرقية فأنتجت لنا حضارة مميزة كان لها طابعها الخاص الذي ميزها عن غيرها من الحضارات القديمة⁽¹⁾ .

1 _ غربال ، محمد شفيق ، تكوين مصر، ترجمة محمد شفيق غربال ؛ محمد رفعت ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1957، ص 59 - 67؛ قليني ، جيورجيو ، الهلينية ، ترجمة حسن بن منصور، منشورات زرياب ، الجزائر، 2004، ص 9.

ترتكز إشكالية البحث على طرح موضوع الإسكندر المقدوني : سنوات قليلة وإنجازات كبيرة 336-323 ق.م من خلال التركيز على نشأة الاسكندر وتكوينه الفكري والعسكري ؛ والوقوف على مقومات مقدونيا غداة توليه الحكم ؛ وسياسته تجاه بقية المدن الإغريقية ؛ ودوره في توحيد بلاد الإغريق ومحاربة الفرس ؛ ومعرفة أسباب وأهداف توسعه في الشرق ؛ وتتبع مراحل سيطرته ؛ وتداعيات ذلك كله على الاسكندر وإمبراطوريته التي تكونت في بضعة سنين لم تتجاوز العقد ونيف .

أما عن المنهج المتبع في هذا البحث فهو المنهج التاريخي التحليلي المعتمد على تفسير المادة العلمية وتحليلها قصد الوصول إلى بعض الحقائق التاريخية المتعلقة بالمرحلة قيد البحث .

وقد حدد الإطار المكاني بمجال مقدونيا في عهد الاسكندر الأكبر مع عدم إغفال توسع مقدونيا خارج نطاق مجالها الحدودي والقاري الذي قامت عليه وتكوين الامبراطورية المقدونية. أما الإطار الزمني فيمتد منذ تولي الاسكندر الأكبر عرش مقدونيا حوالي 336 ق.م حتى وفاته حوالي 323 ق.م.

وفق هذا الطرح ، قسم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور رئيسة وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع. فالمحور الأول الذي يحمل عنوان نشأة الاسكندر وتكوينه الفكري والعسكري يركز على تتبع بداية نشأة الاسكندر وتعليمه ودور معلمه أرسطو في تكوينه الفكري ؛ والوقوف على مدى قوة وذكاء الاسكندر وبراعته في مجال قيادة الجيش المقدوني ؛ بينما يتصدى المحور الثاني لتولي الاسكندر الأكبر حكم مقدونيا ودوره في توحيد جهود الإغريق في محاربة الفرس ؛ ويعالج المحور الثالث دوافع حملة الإسكندر على بلاد الشرق ؛ أما المحور الرابع والأخير فيركز على حملة الإسكندر على بلاد الشرق 334-323 ق.م

نشأة الاسكندر وتكوينه الفكري والعسكري:

يبدو من المهم بمكان التعرف على البدايات الأولى لنشأة الاسكندر الأكبر التي كان لها بكل تأكيد دور مهم في تشكيل شخصيته وتوجهاته السياسية والعسكرية والفكرية لاحقاً عقب توليه عرش مقدونيا وتكوينه إمبراطورية مترامية الأطراف في زمن وجيز لم يتجاوز العقد ونيف ؛ والسؤال هنا : من هو الإسكندر ؟

ولد الإسكندر الأكبر (Alexander the Great) في بيلا (Pella) عاصمة مقدونيا سنة 356 ق.م⁽¹⁾ ، ويعود نسبه لملك مقدونيا فيليب الثاني (Philip)؛ وأمه أولمبياس (Olympias) أخت إسكندر ملك أيبروس⁽²⁾. وحسب ما ذكره مؤرخ سيرة الإسكندر الإغريقي بلوتارخوس (Plutarchus) أنه ينحدر في أصوله من أبيه إلى هيراقليس / هرقل (Heracles)؛ ومن والدته إلى إيكوس (Aeacus) من ناحية نيوبتوليموس (Neoptolemus)⁽³⁾؛ حتى يصل في نسبه إلى أخيليوس (Achilles) بطل طرواده في إلياذة هوميروس⁽⁴⁾.

ومن هنا يمكن تأكيد حقيقة أصول الإسكندر الذي ينحدر من أسرة مالكة كانت لها مكانتها ونفوذها القوي المؤثر ليس على مقدونيا فحسب بل على بلاد الإغريق؛ ومن ثم فقد كان لعراقة حسبه ونسبه أثره في تكوينه الفكري والعسكري وفي توجهاته السياسية وفي شخصيته عموماً بوصفه ملكاً مقدونياً وقائداً للإغريق حمل على عاتقه حماية مصالحهم والذود عنهم ضد أي تدخل أو اعتداء خارجي؛ وما الصراع المقدوني الفارسي إلا دليل على ذلك.

نشأ الإسكندر بالقصر في كنف أبيه وأمه مع أبناء الأمراء والقادة وكبار الدولة، ولا شك كانت تربيته خاصة لأنه سيصبح عندما يكبر ويشهد عوده وريثاً لملك أبيه، وهذا ما جعل الملك فيليب الثاني يستدعي لتربيته وتعليمه الفيلسوف أرسطو، لأنه كان يعي حقيقة ذكاء وشجاعة ابنه الذي جُبل منذ نعومة أظفاره على ركوب الخيل وممارسة رياضة الفروسية؛ ولنا في قصة الاسكندر والجنود الأسود بوكيفالوس (Boukephalas) التي أوردها المؤرخ بلوتارخوس أن نتصور

1_ وييرن، فوكس، الاسكندر الأكبر، سلسلة أعلام ومشاهير، إشراف رؤوف سلامة موسى، دار ومطابع المستقبل بالفجالة؛ مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، الاسكندرية؛ بيروت، د. ت، ص 5.

2_ سارة، خليل، تاريخ الوطن العربي في العصور الكلاسيكية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ط2، 2006-2007م، ص 43.

3_ Plutarchus, Demosthenes and Cicero Alexander and Caesar, With an English Translation By : Bernadotte Perrin, 1967. II, 1, L.C.I.; ترجمة Alexander بلوتارك (فلوطارخوس)، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق: الاسكندر : جرجس فتح الله، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010م، مج 3، ص 1255؛ Plutarch, The Life of Alexander the Great, <http://www.idph.net,P.1>.

4_ وييرن، فوكس، المرجع السابق، ص 11.

مدى شجاعته وإقدامه ؛ ومفادها أن الإسكندر تمكن من كبح جماحه وامتطاء صهوته بعد أن عجز كل الفرسان المقدونيون بما فيهم الملك فيليب نفسه من ترويضه وكسرجهاحه مما حدا بوالده الملك فيليب الثاني إلى معانقته بعد أن ترجل من على ظهر جواده مخاطباً إياه قائلاً: "أبحث لنفسك يابني عن مملكة أخرى تليق بك ، فإن مقدونيا أصغر من أن تتسع لك" (1) .

ولا يمكن الركون لبعض الأحكام والتفاسير التي تشكك في تأثير التعليم على تطور شخصية الإسكندر حيث يرى عبد الحليم حسن أنه من الصعب معرفة ماذا علم أرسطو الإسكندر ولا ماذا كان الإسكندر ميالاً لتعلمه منه ، وأضاف أنه لا يوجد سند حقيقي لمزاعم بعض المؤرخين المحدثين بأن الفيلسوف كان له نفوذ أدبي على تلميذه الملكي ، أو أنه غرس فيه مشاعر مثالية أو عاطفية مُحبة للهلينية ؛ واستند في إعطاء تفاسيره تلك على مفهوم المدينة الدولة (Polis) التي يراها معلمه أرسطو الصيغة المثالية للحكومة لم يكن له أي أثر محسوس على رؤية وتطلعات الإسكندر السياسية ، كما أستند على عدم أخذ الإسكندر بنصيحة أرسطو التي تقضي بمعاملة سكان البلاد المغلوبة من غير الإغريق معاملة العبيد ، والتي لم تكن في نهج وسياسة الإسكندر التوسعية ، وخلص إلى أن أرسطو كان أكثر توفيقاً في جعل تلميذه يقدر قيمة الأدب الإغريقي، وعلى وجه الخصوص أشعار هوميروس ، وأن يهتم باستقصاء غرائب النباتات والحيوانات؛ ولكن رغم كل هذه الاهتمامات؛ إلا أنها لا تشير بالضرورة إلى تشرب الاسكندر للحضارة الإغريقية تماماً ؛ لأن ثقافته الإغريقية بحسب تعبيره كانت على ما يبدو سطحية ومحدودة⁽²⁾ .

وإذا ما حاولنا إخضاع مثل هذه الاحكام والتفسير للنقد والتحليل يتبين لنا أنها وأن أكدت على محدودية بعض الأفكار التي تشرها الإسكندر من مؤذبه أرسطو ؛ ونعني بذلك تلك الأفكار المتعلقة بمفهوم المدينة الدولة ومعاملة الشعوب المغلوبة كعبيد التي لم تؤثر فيه ؛

1_ Plutarchus, Demosthenes and Cicero Alexander and Caesar, VI. 2-VII.1, L.C.L.; Plutarch, op.cit, P.4; بلوتارك (فلوطارخوس) ، المصدر السابق ، مج 3، ص 1259 .

2_ حسن ، عبدالحليم محمد ، الشرق الأدنى فى العصر الهلينستى ، دار الثقافة العربية ، 2002-2003م، ص 21.

ولكن لا يعني ذلك إنكار مسألة تعلم الإسكندر وحبه وشغفه بطلب العلم ؛ والتأكيد على مسألة محدودية وسطحية ثقافته الإغريقية ؛ وبحسب شهادة بلوتارخوس كان الاسكندر شديد الشغف بالعلم ؛ ومولعاً بجميع أنواع المعارف ومحباً لقراءة جميع أنواع الكتب⁽¹⁾؛ وهذا ما أكدّه المبشرين فاتك في معرض حديثه عن الإسكندر ونظرائه من أبناء الأمراء بقوله " وكان كثير التلاميذ من الملوك وأبناء الملوك وغيرهم منهم : ثاوفرسطس ، وأذييموس ، والسكندروس الملك (الاسكندر المقدوني)، وأرميوس ، وأسخوليوس ، وغيرهم من الأفاضل المشهورين بالعلم ... والحكمة المعروفين بشرف النسب..."⁽²⁾؛ وفي رسائل أرسطو لتلميذه الكثير من المعلومات المهمة التي تبين مدى أهمية حب العلم منها " اعلم أن العلم زين الملوك ، ودليل ذلك أن يسلم الناس من جورك ويحمدونك وتسلم آخرتك"⁽³⁾ ، وقد بادل التلميذ معلمه نفس الشعور تجاه العلم قائلاً : " لولا العلم ما قامت الدنيا ، ولا استقامت المملكة..."⁽⁴⁾ ، "أما بعد فإني راغب في المشورة ، طالب للزيادة في المعرفة ، أعرف مجدها ، وأجتهد في الاختصاص بمنافعها ، ليس تثنييني عن ذلك رغبة أظن أنني أنا لها ، ولا قضية أتوهم بلوغها"⁽⁵⁾ .

إن شجاعة الإسكندر وقوة شخصيته من بين أبرز الأسباب التي دعت فيليب الثاني لجعله ولياً للعهد ولهذا استدعى أرسطو لتعليمه لغرض الاستفادة من الثقافة والعقلية العلمية اليونانية ؛ وشهرة أرسطو كانت تقوم في علومه الغزيرة في مجالات الطب، والسياسة ، والقانون ، والتاريخ الطبيعي ، والتربية والتعليم ؛ وهو خبير في الأخلاقيات والأحكام⁽⁶⁾ ، وقد عبر الإسكندر عن مكانة معلمه ومؤدبه أرسطو ومنزلته عنده التي فاقت

1_ Plutarchus, Demosthenes and Cicero Alexander and Caesar, VII.4; VIII.3, L.C.L; بلوتارك (فلوطارخوس) ، المصدر السابق ، مج 3، ص 1260 .

2 _أبو الوفاء الميثري بن فاتك ، مختار الحكم ومحاسن الكلم ، تحقيق عبد الرحمن بدوي، ط2، (د.ن) ، 1980، ص 183.

3 _المصدر نفسه ، ص 193.

4 _المصدر نفسه، ص 243.

5 _المصدر نفسه، ص 250.

6 _سارة ، خليل ، تاريخ الوطن العربي في العصور الكلاسيكية ، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، 2008 - 2009م ، ص 44.

في تعظيمها مكانة والده فيليب الثاني بقوله: "إن أبي هو الذي وهبني الحياة ، لكن أرسطو هو الذي علمني كيف أحيا"⁽¹⁾.

ويرى مفيد العابد أن الإسكندر تلقى تربية خاصة لم يحصل عليها من قبله أي ملك مقدوني ففي سن الثالثة عشرة تولى تعليمه الفيلسوف الكبير أرسطو (384-322 ق.م) واستمد الإسكندر صفاته من مصادر ثلاث؛ فقد ورث عن أبيه الجلد والحزم والمهارة ؛ كما ورث عن أمه تأجيج العواطف وسرعة الانفعال والغضب ؛ وكان لتعاليم أستاذه أرسطو أثرها الواضح في نضوج تفكيره واتساع أفقه ليتجاوز نطاق تفكير أرسطو وأستاذه أفلاطون ولاسيما فيما يتعلق بنظرتهم للمدينة الدولة (Polis) التي تروج لفكرة سيادة الإغريق على الشعوب المغلوبة التي يجب أن تخضع لسيطرتهم وتنزل منزلة العبيد⁽²⁾ . وهذا ما لم نلمسه في سياسة وتوجهات الاسكندر المقدوني الرامية لتقبل الآخر من الشعوب التي دانت لسيطرته (الفرس - المصريين - الفينيقيون - البابليون ... الخ) ، وعمل على احتوائهم واحترام دياناتهم وعاداتهم وتقليدهم في لباسهم ومصاهرتهم إذ أنه تزوج هو وقادته من ملكات فارسيات ، واعترف بزواج جنوده من آسيويات ؛ وهذا ماميز سياسة الاسكندر المقدوني تجاه الشعوب الخاضعة لسيطرته.

وعلى الرغم من ذكاء الإسكندر وشغفه بالعلم ونبوغه فيه ، إلا أنه لم يمنعه ذلك كله من التفوق عسكرياً على أقرانه من أبناء الأمراء وكبار القادة وبرهن أيضاً على براعته في ساحات الوغى وكيف لا وهو من صنع أمجاد الإغريق ، وقد أظهر الإسكندر منذ صباه شجاعة وثقة كبيرة في النفس ، ويروى عنه أنه وافته الأنباء في عامه الثاني عشر بانتصار والده الملك فيليب في معركة كبيرة ، فتضايق قائلاً "إذا ظل أبي يكسب مزيداً من المعارك ، فلن يتبقى لي بلاد أفئتها"⁽³⁾ . وبدأت ملامح تكوينه العسكري في التشكل منذ صغره إذ أوكل له والده الملك فيليب وهو في سن السابعة عشرة بعض المهام المتعلقة بتصريف

1 _ فرح ، أبو اليسر ، الشرق الأدنى في العصرين الهلنيستي والروماني ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، 2005م ، ص 22.

2 _ العابد ، مفيد رائف ، سورية في عصر السلوقيين من الاسكندر إلى بومبيوس 333-64 ق.م : دراسة سياسية حضارية ، دار شمال للطباعة والنشر ، دمشق ، 1993م ، ص 15 - 16.

3 _ فرح ، أبو اليسر ، المرجع السابق ، ص 22.

الأمر في مقدونيا في إطار تدريبه وإشراكه في الحكم ؛ وبرع في قمع تمرد إحدى القبائل جنوب بلاد اليونان التي استغلت حداثة سن الإسكندر واستولى على أرضها التي عرفت باسم مدينة الإسكندر (Alexandropolis) ، وشارك والده انتصاراته ضد المدن الإغريقية وأظهر بسالة نادرة في قيادة الفرسان في معركة خايرونيا التي دحر فيها المدن الإغريقية عام 338 ق.م⁽¹⁾ .

هكذا أسهمت طبيعة تنشأة الإسكندر وتعلمه على يد أرسطو أحد أشهر علماء وفلاسفة عصره في تكوينه الفكري وتوجهاته السياسية وتطلعاته التوسعية ، كما كان لشجاعته وإقدامه الأثر الأكبر في تكوينه العسكري الذي تجلى في تكوين إمبراطورية كبيرة مترامية الأطراف في فترة وجيزة ، وهذا ما سيتم تناوله تباعاً. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف تمكن الإسكندر المقدوني من فرض هيئته وتثبيت أركان حكمه ، والقضاء على خصومه ، والمناوئين لحكمه في مقدونيا وبقية المدن الإغريقية المتحالفة معه ضد الفرس؟

تولي الإسكندر الأكبر حكم مقدونيا:

تولى الإسكندر المقدوني/الأكبر حكم مقدونيا بصفته ولي العرش نادى به الجيش المقدوني عقب وفاة والده الملك فيليب الثاني* ولم يتجاوز العشرين ربيعاً⁽²⁾ ؛ فما هي أهم المقومات التي اعتمد عليها الإسكندر في ترسيخ حكمه في مقدونيا وفي قيادة الإغريق في حربهم ضد الفرس والتوسع في بلاد الشرق القديم ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال يجب التذكير بحقيقة مهمة تكون منطلقاً لنقاشنا المتعلق بفترة حكم الإسكندر المقدوني الذي استند على مقومات مهمة تركها له والده الملك فيليب الثاني أسهمت بكل تأكيد في دعمه وتقويته ؛ وهذا لا يعني بالضرورة إغفال حق وجهه وإنجازات الإسكندر في طرد الفرس وتأسيس الإمبراطورية المقدونية ،

1_ المرجع نفسه ، ص 22-23 .

* اغتيل الملك فيليب الثاني في صيف عام 336 ق.م أثناء الاحتفال بزواج ابنته من الاسكندر ملك ابيروس ، ولا يزال امر اغتياله يلفه الغموض . للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر: أبوبكر ، فادية محمد ، مصر زمن البطالمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2006م ، ص 54 .

2_ السيد ، محمد عبد الفتاح ، المصريون والبطالمة : أيولوجية الحكم السياسي في مصر، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 م ، ص 39

ولكن ما كان له أن يبلغ تحقيق طموحاته ومجده من دون الاعتماد على آرث والده.

ورث الإسكندر المقدوني عن والده جيشاً قوياً تمرس في ساحات الوغى على القتال ، وقادر على تحقيق النصر ، وهذا ماسهل على الإسكندر مواجهة خصومه وحماية مملكته والدفاع عن المدن الإغريقية ضد الفرس وطردهم من سواحل بلاد الإغريق ؛ ويجمع دارسو سيرة الملك فيليب الثاني على عبقريته ونبوغه العسكري الذي مكنه من تكوين جيش نظامي لم يكن له مثيل في عصره ⁽¹⁾ ، وكدليل على وجهة هذا الحكم التحديات والمشكلات التي واجهها الإسكندر غداة توليه الحكم ، ودور الجيش في القضاء عليها ؛ ولعل من أخطر تلك التحديات ثورة المدن الإغريقية بزعامة طيبة وبتحريض ودعم من أثينا التي رأت في وفاة الملك فيليب فرصة مواتية للتخلص من سيطرة مقدونيا مستغلة حادثة سن الإسكندر الذي يفتقد حسب اعتقاد ساسة تلك المدن الخبرة وذكاء ودهاء وحنكة وقوة فيليب ؛ وبالتالي سيكون الانفصال عن مقدونيا التي يربطها بها تحالفات سهل المنال في ظل حكم الإسكندر ⁽²⁾ .

وبخلاف كل التوقعات ، جاء رد الإسكندر حازماً تجاه ثورة المدن الإغريقية ، وحاصر طيبة ودخلها عنوة بعد رفضها التسليم ، وأمر بتدميرها باستثناء المعبد وبيت الشاعر بنداروس (Pindaros) وفاءً لذكراه وعائلته التي تربطه علاقات صداقة مع عائلة الإسكندر ، وقتل سكانها ومن تبقى منهم تم استرقاقهم وبيعهم في أسواق النخاسة ⁽³⁾ .

ويبدو أن الدافع وراء لجوء الإسكندر المقدوني لإستخدام سياسة الشدة والقوة المفرطة - إن جاز التعبير - مع طيبة بدلاً من سياسة اللين والاحتواء والتسامح التي أظهرها مع أثينا الملفته للانتباه بعفوه عنها لمكانتها التاريخية والحضارية في بلاد الإغريق كانت رسالة لكل المدن الإغريقية المتحالفة معه مفادها أن مصيرها سوف لن يكون مختلفاً عن مصير طيبة في حال تخادعها عنه أو نزوعها للانفصال عنه وإشارة القلاقل له ، وبالفعل فقد أشر في المدن الإغريقية مالحق بطيبة من دمار وقتل ،

1 _ سارة ، خليل ، المرجع السابق ، ص 35.

2 _ أبوبكر ، فادية محمد ، التاريخ السياسي والحضاري لمصر في عصر البطالمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 ، ص 59- 60 .

3 _ مكاوي ، فوزي ، الشرق الأدنى في العصرين الهلينستي والروماني ، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 1998 ، ص 12.

واستوعبوا الدرس وسعوا لاسترضاء الإسكندر وتجديد دعمهم له وتحالفهم معه في محاربة الفرس⁽¹⁾.

علاوة على الجيش الذي يعد الأداة الفاعلة لحماية ملك الإسكندر وتنفيذ مشاريعه التوسعية ، فقد استفاد الإسكندر من الأسس والمقومات التي بنى عليها فيليب الثاني صرح مقدونيا ، ولعل أهمها تحضير شعبه ، وتوطين قبائله ، وإنشاء المدن ، وتوطيد مملكته لتتبع مركز الريادة والزعامة على بقية المدن الإغريقية ، والسيطرة على مناجم الذهب والفضة التي ضمنت انتعاش الاقتصاد المقدوني ، وسك الدينار المقدوني الذي نال شهرة واسعة نافس بقوته الاقتصادية الدينار الفارسي والدراخمة الأثينية⁽²⁾ ، ويرى مفيد العابد أن تلك الأسس التي بنى عليها فيليب مملكته قبل وفاته قد سهلت كثيراً من المصاعب العسكرية على الإسكندر ، وأسهم فوزه أيضاً برئاسة (حلفي تساليا وكورنثا) في تيسير مهمته ، ولاسيما وأنه سار على خطى والده وعزمه على محاربة الفرس⁽³⁾ ، وهذا ما أكدده خليل سارة بقوله " أنه لولا هذه التركيبة الغنية التي وفرها فيليب لابنه الإسكندر لصعب بل لاستحال ... أن ينجز ما قام به في الفترة القصيرة التي عاشها للفتح وهي أقل من ثلاث عشرة سنة ... " ⁽⁴⁾ ، وأضاف المؤرخ نفسه أن ما ذكره من إنجازات فيليب الثاني يعد قول حق ، ولكنه لا يعبر إلا على جزء بسيط من الحقيقة ، والجزء الآخر منها وهو الأهم - حسب وجهة نظره - وبشئ من الجزم " أنه ما كان من الممكن مع وجود ذلك الجيش الفريد أن تجري الأمور كما عهدناها ، لولا عبقرية الفاتح المتعددة الجوانب ، الحربية ، الحضارية والإنسانية ... " ⁽⁵⁾ .

وإذا ما حاولنا الربط بين دور كل من الملك فيليب الثاني وولده الإسكندر في بناء مقدونيا وتوحيد بلاد الإغريق نلاحظ أن فيليب وضع الأسس القوية المتمثلة في توسيع نفوذ مقدونيا وبناء جيش قوي ، وضمان تدفق الذهب والفضة بالسيطرة على مناطق انتاجه مما يعنى انتعاش الاقتصاد المقدوني الذي كان له بالغ الأثر في تبوء مقدونيا مركز

1_ سارة ، خليل ، المرجع السابق ، ص 54-55.

2_ Nawotka. K, Alexander the Great, Cambridge Scholars Publishing, British Library Cataloguing in Publication Data, NE6 2XX, UK ,2010, Chapter I ,P. 4-5.

3_ العابد ، مفيد رائف ، المرجع السابق ، ص 18

4_ سارة ، خليل ، المرجع السابق ، ص 39.

5_ المرجع نفسه والصفحة.

الريادة بين المدن الإغريقية ؛ ومن ثم نجح فيليب في توحيد بلاد الإغريق ، وهنا يجب التأكيد على أهمية دور الملك فيليب المحوري في كل ما شهدته مقدونيا وبلاد الإغريق زمن ولده الإسكندر الذي قام باستكمال مجهودات سلفه وكللت بتكوين إمبراطورية كبيرة ، وما قصدته هنا إن دور كل من فيليب والإسكندر مكمل للآخر ، وربما طغت شهرة الإسكندر بسبب إنجازاته الكبيرة في طرد الفرس والسيطرة على مناطق نفوذهم على شخصية وشهرة ودور والده ولكن ما كان له أن يصل ويحقق كل ما يصبو إليه بتخطيطه وتدريبه وحسن قيادته وذكائه وشجاعته من دون الاستناد على ما ورثه من نجاحات سلفه .

تأسيساً على ذلك ، تمكن الإسكندر من التغلب على المشكلات التي واجهته بهمة وعزيمة لاتلين وتخلص من المتهمين باغتيال والده مع جميع المنافسين والمناوئين له بإعدامهم ، وأخضع المدن الإغريقية لسلطانه من جديد بعد تدمير متزعمة الانفصال في مدينة طيبة⁽¹⁾ ، وبذلك يكون قد رسخ حكمه في مقدونيا ، وتزعّم قيادة بلاد الإغريق ؛ ومن ثم وبدأ في استكمال مجهودات سلفه الرامية لمواجهة الفرس وطردهم من بلاد الإغريق.

دوافع حملة الإسكندر على بلاد الشرق :

على الرغم من أن المقدونيين لم يتعرضوا لأي غزو فارسي ، ولم يكن للإسكندر والده فيليب أي شأر مع الفرس⁽²⁾ ، إلا أن مقدونيا هي من حملت شعار معاداتهم والتصدي لهم ومحاربتهم ؛ ومن ثم غزو بلاد الشرق القديم ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : لماذا ناصبت وتزعمت مقدونيا في عهدي فيليب الثاني وولده من بعده الإسكندر المقدوني معاداة الفرس ؟؛ وبمعنى أوضح: ما هي دوافع غزو الإسكندر للإمبراطورية الفارسية والشرق القديم ؟

تكمن صعوبة الإجابة على هذا السؤال ليس لكونه سؤالاً يكتنفه الغموض من حيث غياب الدوافع والأسباب الواضحة لإقدام الإسكندر على هذه الخطوة المهمة فقد تعددت الآراء والتبريرات التي قدمت حول دوافع غزو الاسكندر للإمبراطورية الفارسية والشرق القديم ، ولكن لوجود بعض المعطيات المتعلقة بالأسباب تجعل من إمكانية التأويل محدودة في الاستنتاج والاعتماد عليها فمقدونيا كما أسلفنا لا تحمل شعوراً بالظلم أو القسوة على الفرس مقارنة ببقية المدن الإغريقية التي عانت من وطأة

1 _مكاوي، فوزي ، المرجع السابق ، ص 12.

2 _سارة ، خليل ، المرجع السابق ، ص 35.

التدخل والهيمنة الفارسية التي بلغت درجة (الاستعمار) لها ، كما أن فيليب والإسكندر كانا على علم ودراية مسبقة بقوة خصومهم الفرس التي تفوق في إمكانياتها وخبراتها وتجهيزاتها قوة المدن الإغريقية التي وإن وحدها فيليب وقدمت الولاء والطاعة للإسكندر فإنه على ما يبدو لا ترغب في تزعم مقدونيا لها ، وترى فيها العدو الأخطر من الفرس ، ومن ثم قد تستعين بعدوها التقليدي في سبيل التخلص من سيطرة مقدونيا ، وهذا ما لمسناه في تزعم طيبة للشورة ضد الإسكندر وبدعم من أثينا . هذه المعطيات تحيلنا إلى محاولة تتبعها وتحليلها للوصول إلى تحليل أشمل وأعم لدوافع غزو الإسكندر المقدوني للشرق القديم .

يرى كل من إيمار وأبوايه أن " الأهمية الحقيقية لحملة الإسكندر تقوم في أنها تدفع بقوة وحزم ، حركة بدأت قبلها ولكنها انحصرت حتى ذلك العهد في دائرة ضيقة ، ويعنيا بها انتشار الإغريق وحضارتهم خارج العالم اليوناني القديم ، وبانتصار مقدونيا وتزعمها للمدن الإغريقية ؛ ومن ثم التوسع على حساب الإرث الفارسي في الشرق⁽¹⁾ ، وهنا يمكن قبول فكرة مطالبة الإسكندر بالأخذ بالثأر من الفرس لكل بلاد الإغريق رغم أنه لم يطل مملكته أو يقع عليها ظلم الفرس وسياسة الهيمنة التي مست باقي مدن بلاد الإغريق ، ولكن الطلب بالثأر كان بمنزلة استجلاب لعواطف الإغريق وتقرباً منهم لحملهم على الاعتراف بالمقدونيين أنساباً لهم ضمن العائلة الإغريقية وتبديد نظرتهم الدونية لهم بوصفهم برابرة غرباء عنهم ، وفي الآن نفسه أيضاً جذب واستمالة مدن الإغريق لدعم مقدونيا اقتصادياً لضمان إعداد جيش قوي ومدرب ولتنفيذ مشاريع مقدونيا التوسعية فتوحيد المدن الإغريقية كان خطوة أولى في طريق تحقيق حلم مقدونيا الرامي لتكوين إمبراطورية كبيرة على حساب ممتلكات الامبراطورية الفارسية⁽²⁾ .

وبالنظر إلى حقيقة تباين قوة كل من مقدونيا والفرس من حيث الامكانيات الاقتصادية والاستعدادات العسكرية بما فيها إعداد الجيوش وتسليحها وقوة الاسطول البحري ، نلاحظ أن كل المؤشرات التي ذكرناها تصب في مصلحة الفرس ، وهو ما يجعل من مسألة حرب الإسكندر مجرد

1_ إيمار، اندريه؛ جانين أبوايه، الشرق واليونان القديمة :في تاريخ الحضارات العام ، ترجمة : فريد م داغر؛ فؤاد ج ابوريحان، ط2 ، منشورات عويدات ، بيروت ؛ باريس، 1981، مج 1، ص 404.

2_ سارة ، خليل ، المرجع السابق ، ص 35.

مغامرة غير مدروسة العواقب بحسب المنطق العسكري ؛ فالفرس قوة ضاربة قد تنهى أحلام الإسكندر في مهدها، وهذا يحيلنا للتساؤل لماذا تشبث الإسكندر إذاً بخيار محاربتهم ولم يتراجع رغم معرفته عن كثر لمدى قوة خصومه ، وكذلك إدراكه لعدم تجاوب كل المدن الإغريقية لمساعدته الرامية لمواجهة الفرس وطردهم من بلاد الإغريق ؟

وعلى الرغم من قرار الإسكندر استكمال مشروع والده في محاربة الفرس ، وبتكليف من تحالف عصبة كورنشا قيادة الإغريق في تلك الحرب⁽¹⁾، فإن تنفيذه تعثره صعوبات جمة حسب تقييم إبراهيم نصحي لصورة المشهد الذي رافق استعدادات الإسكندر لمواجهة المرتقبة مع الفرس ، ولعل من أهم تلك الصعوبات اعتماد الفرس على موارد إمبراطورية لانتنضب ، وسيادتهم البحرية ، مقارنة بموارد الإسكندر الضئيلة نسبياً ، وفقدانه دعم كامل المدن الإغريقية باستثناء المدن التي دخلت معه على تحالف عن مضد ، فالمدن الإغريقية لا تريد الخضوع لمقدونيا وترى فيه فقداناً لحريتها وهي لا تختلف عن الفرس ؛ وبالتالي فمن الطبيعي ألا تتفانى تلك المدن في تأييد الإسكندر والإخلاص في تنفيذ مخططاته التوسعية ، وخلص المؤرخ نفسه إلى التأكيد على خيارات مقدونيا التي استعاضت بها عنهم في مساندة الإسكندر بإمكانياتها الخاصة كونها دولة فتية قوية تمتلك جيشاً متألفاً من جنود أشداء ، ومسلحاً بأحدث الأسلحة والمعدات ، ويقوده ملك شاب طموح يجمع بين المقدرة والجرأة ، ويشد أزره عدد من القادة الذين يمتلكون الخبرة والكفاءة في ساحات القتال⁽²⁾ .

ولا تختلف وجهة نظرمفيد العابد في تفسيره لأهم الدوافع التي كانت وراء قيام الإسكندر بغزو الشرق ولأول مرة في التاريخ بجيش صغير نسبياً قياساً على جيوش منافسيه من الفرس ، ويرى في الأسس التي قامت عليها مقدونيا وماتركه له والده قد سهل عليه كثيراً من المصاعب العسكرية ووفر له الدعم الاقتصادي اللازم لدعم حملته ضد الفرس ، وأكد على أن حب الاطلاع والبحث عن المعرفة التي لطالها ردها أرسطو على مسمع تلميذه الإسكندر كانت من بين دوافع حملته الشرقية ، واستند في

السطحية ، هالة حامد ، تاريخ وحضارة مصر؛ L.C.L. ، II, 14, 4 ، 1-2; Arrian - 1_ تحت حكم البطالمة ، (د.ب.ن) ، ص 8.

2_ نصحي ، إبراهيم ، تاريخ مصرفي عصر البطالمة ، ط7، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1998م ، ج1، ص 17.

إعطاء تفاسيره تلك مرافقة حملة الإسكندر عددا كبيرا من العلماء والمتخصصين في مختلف فروع المعرفة ، في سابقة جديدة ميزت عصره عن سواه⁽¹⁾ ، ويرى في حرب الفرس حسب وجهة نظر أرسطو حرباً عادلة وإن لم يلوح إلى الإسكندر بمحاربتهم ، ولتبرير حملة الإسكندر على الشرق ، ومدى الفارق في القوة بين الإغريق والفرس التي تظهر تفوقاً واضحاً للفرس من حيث الأموال والرجال مع افتقارها لحنكة وتجربة قادتهم ذكر أن ذلك لا يقلل من قوة مقدونيا وحلفائها الإغريق وتطورهم اللافت في فنون القتال خلال النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد ، وخلص إلى حقيقة مفادها " أنه من غير المعقول منطقياً أن يقوم أي ملك مهما تبلغ درجة جراته أو تهوره بتدبير هجوم على دولة تفوقه تفوقاً هائلاً من حيث العدد والعدة ، وتسيطر على موارد ومقومات عسكرية ضخمة دون الوقوف على ما يؤكد له ولو إلى حد ما ، أنه يمكن في هذه الدولة من عناصر الضعف ما يهيئ له فرصاً معقولة للانتصار عليه ، وهذا أمر لا شك أنه توافر للإسكندر بشكل أو بآخر"⁽²⁾ . وحصر كل من عاصم حسين و مصطفى العبادي مكان ضعف الامبراطورية الفارسية في سوء الإدارة في الولايات التي كانت تسمى ساترايات (Satrapa) ، وربط بين عدم خبرة وضعفه دارا الثالث وسرعة انهيار الامبراطورية الفارسية بسبب عبقرية الإسكندر الفذة⁽³⁾ .

وحاول السعدني تقديم قراءة مغايرة لدوافع حملة الإسكندر على الشرق حيث أكد على صعوبة تفهم ما أسماه البواعث الحقيقية والنوايا الأصلية التي جعلت من فيليب الثاني يعلن الحرب المقدسة ضد الفرس وتبناها ونفذها ولده الإسكندر من بعده وكان لها تداعيات مهمة حقق من خلالها مكاسب له ولهمقدونيا وبلاد الإغريق ، وتتبع أهم الدوافع من خلال طرح تساؤلاته ومحاوله الإجابة عليها وهي لاتخرج في عمومها عما طرحته أغلب الدراسات والأعمال المعاصرة وصيغة تلك التساؤلات : هل كانت حملة الإسكندر الأكبر على الشرق تستهدف فقط تأديب الفرس

1 _ العابد ، مفيد رائف ، المرجع السابق ، ص 17-18.

2 _ المرجع نفسه، ص 19.

3 _ حسين، عاصم أحمد ، دراسات في تاريخ وحضارة البطالمة ، ط2، مطبعة العمرانية الاوفست ، الجيزة ، 1991م، ص 12؛ عاصم أحمد حسين ، المدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق ، القاهرة ، 1991م ، ص 172؛ العبادي مصطفى ، مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1999م، ص 18.

والانتقام منهم أم ماذا؟! وهل كانت حملته قومية لكل الإغريق أم أنها لاتعدو أن تكون حملة شخصية له ولمملكته مقدونيا؟! وخلص بعد عرضه لتطور العلاقات الإغريقية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وتحديدًا مع مصر إلى التأكيد على حقيقة أن حملة الإسكندر لم تكن لمجرد الانتقام من الفرس ، بل لأهداف أخرى غير ذلك ، ومن أوضحها الاحتلال والسيطرة لتحقيق أهداف ذاتية طمعاً وأمثلاً: طمعاً ، في خيرات المنطقة وثرائها ، وأمثلاً ، في تحقيق انتصارات تُخلد ذكراه ، وهنا التقت طموحاته ومصالحه مع الإغريق لتحقيق حلمهم في السيطرة على بلاد الشرق ، وأستند في إعطاء تفاسيره تلك على شهادة بلوتارخوس التي اعتبرت طموحات الإسكندر تهدف إلى بسط وإحكام سيادته على بلاد الشرق القديم⁽¹⁾ .

وهنا سقطت دعاوى وصفة الانتقام لحملة الإسكندر التي رددتها الأعمال والدراسات المعاصرة⁽²⁾ ، وتجعل من مسألة إعداد الجيوش والنفقات التي ترافق تلك الحملات وترهق كاهل السكان بالضرائب وخزينة الدولة لمجرد الانتقام ليس إلا ، فحملة الإسكندر وإن نادت بشعار محاربة الفرس والثأر منهم على ما اقترفوه من ظلم واحتلال لبلاد الإغريق، فهي لاتعدو في الحقيقة أن تكون مجرد دعوة لاستنهاض همم وعزائم الإغريق في مواجهة الفرس ؛ فالسيطرة على كنوزهم وخيرات الشرق التي لاتنضب تعد بمثابة الدافع الرئيس لحملة الإسكندر ؛ وإلا فبماذا نفسرتسامح الإسكندر واحترامه لسكان البلاد الخاضعة له بما فيهم الفرس التي تنفي صفة الانتقام عن حملته ضد الفرس . وهذا ما أكدده سيد الناصري من أن الرسالة (القومية) التي ادعى الإسكندر القيام بها من أجل الإغريق ضد عدوهم الشرقي اللدود المتمثل في الفرس الذي أذلهم وأهانهم عندما غزا بلادهم وحطم آلهتهم وسلب ممتلكاتهم ، لم تخدمهم ولم تنطل هذه الحجة إلا على عدد قليل من المدن الإغريقية التي أعماها التعصب ضد الفرس ، وأضاف المؤرخ نفسه أنه لم يكن ظهور الدعوة إلى الحملة الانتقامية ضد

1_ السعدني ، محمود إبراهيم ، تاريخ مصرفي عصري البطالمة والرومان : موضوعات مختارة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2000م ، ص 5-10.

2_ ويبيرن ، فوكس ، المرجع السابق ، ص 18: السطحية ، هالة حامد ، المرجع السابق ، ص 8: الاسكندري ، عمر ؛ أ.ج . سفدج ، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني ، ط 2 ، مكتبة مديبولي ، القاهرة ، 1996م ، ص 103 ؛ حسن ، عبدالحليم محمد ، المرجع السابق ، ص 23: الانصاري ، ناصر ، المجلد في تاريخ مصر: النظم السياسية والادارية ، ط 2 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1997م ، ص 57 .

الامبراطورية الفارسية وادعاء رد الشرف الإغريقي إلا غلاماً يحيط بالرغبة في جمع الغنائم والأسلاب ، وفتح وديان الشرق الغنية بأنهارها وشرواتها أمام المهاجرين الإغريق لحل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بلادهم بسبب كثرة الحروب والاقتتال فيما بينهم ، وتزايد عدد السكان ، وركود التجارة البحرية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط الواقعة تحت سيطرة الفرس و الفينيقيين ، ومن ثم فقد كان هناك تسابق في جني هذه الثمرة الدانية قطوفها⁽¹⁾ . وإذا كانت دوافع حملة الإسكندر تجاوزت مجرد ادعاء صفة الانتقام لتؤكد على حقيقة الرغبة في السيطرة على كنوز الفرس وخيرات بلاد الشرق ، فكيف تمكن الإسكندر من تحقيق حلمه وتداعياته ؟

حملة الإسكندر على بلاد الشرق 334-323 ق.م :

قبل البدء في الحديث عن حملة الإسكندر على بلاد الشرق لابد من التأكيد على أهمية هذه الفترة القصيرة نسبياً والتي شهدت أحداث وتطورات متلاحقة كان لها أثرها الواضح في تشكيل ورسم صورة بلاد الشرق القديم والتي تحتاج إلى قول الكثير والمجال لا يتسع هنا لتناول كل مراحل حملته بالتفصيل وإنما سيتم التركيز على خط سير الحملة وفق التسلسل الزمني بما يخدم ويوضح أهم إنجازات الإسكندر من غزوه للشرق وتداعياته في تكوين الامبراطورية المقدونية .

شرع الإسكندر عقب إخضاع المدن الإغريقية لسيطرته في مواجهة الفرس لتحقيق حلم أبيه الذي راوده ولكن موته حال دون بلوغه ، واستعان ببارمينيون (Parmenion)* في التجهيز للحملة ورافقه في قيادة الجيش ، وفي ربيع سنة 334 ق.م عبر الدردنيل بجيش قوامه ما يربو على ثلاثين ألفاً من المشاة وما يزيد على خمسة آلاف من الفرسان ، وترك قائده أنتيباتروس (Antipatros) على رأس قواته في مقدونيا لتصرف أمور الحكم ومراقبة بلاد الإغريق⁽²⁾ .

1_ الناصري ، سيد أحمد على ، الشرق الأدنى في العصر الهلينيستي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995-1996 ، ص 69-70.

* بارمينيون أحد قادة الملك فيليب الثاني أرسله إلى آسيا الصغرى سنة 336 ق.م على رأس قوة استطلاعية لتأمين خطوط سير الجيش المقدوني فاستدعاه الإسكندر كونه محل ثقة والده وقائد محنك . للمزيد من المعلومات حول بارمينيون أنظر: العابد ، مفيد رائف ، المرجع السابق ، ص 19.

2_ أبوبكر، فادية محمد ، التاريخ السياسي والحضاري لمصر في عصر البطالمة ، المرجع السابق ، ص 60-61.

مر الإسكندر على طروادة التي يحمل لها في نفسه مكانة خاصة فهي المكان الذي دارت فيه أحداث قصة أنياذة هوميروس وأبطالها الذين سطوروا ملاحم البطولة والشجاع في حرب طروادة ، حيث قدم القرابين لروح الملك برياموس ونشر الأكاليل على قبر سلفه وشبيهه أخيلئوس (Achilleus)⁽¹⁾ ، وربما حملت هذه الزيارة مغزى مهماً لا يمكن حصره فقط في إعجاب الإسكندر ببطل ملحمة الإنياذة أخيلئوس فحسب ، بل تعداه إلى اعتبار حرب طروادة تمثل مرحلة من مراحل الصراع بين الشرق والغرب التي انتهت بانتصار الإغريق وهزيمة القوة الشرقية المتمثلة في طروادة⁽²⁾ .

تمكن الإسكندر في أولى المواجهات مع الفرس من تحقيق الانتصار في معركة جرانيكوس (Granicos)* مما أتاح له السيطرة على معظم مدن ساحل ايونيا وواصل تقدمه في آسيا الصغرى⁽³⁾ ، وحقق نصره الثاني على الفرس عام 333 ق.م في معركة اسوس (Issos) (طرطوس) التي أوضحت مدى عبقرية الإسكندر العسكرية وتمكن فيها من الاستيلاء على معسكر الفرس وفر الملك الفارسي داريوس الثالث وغنم الإسكندر الكثير من الغنائم ، ولكن أبرزها وقوع زوجة وأبناء وبنات الملك الفارسي في الأسر في قبضة الإسكندر⁽⁴⁾ ، وبات الطريق مفتوحاً أمامه لتعقبه وهزيمته ، وهذا ما لم يرق به الإسكندر بل وجه أنظاره صوب الساحل الفينيقي ومصر، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا لم يرق الإسكندر بمواجهة ملك الفرس والاستفادة من تشتت قواته بعد هزيمته في الإجهاز عليه والقضاء على ملكه .

1_ Plutarchus, Demosthenes and Cicero Alexander and Caesar, XV.2, L.C.I.; مكاي ، فوزي ، 1267 بلوتارك (فلوطارخوس) ، المصدر السابق ، مج 3 ، ص 3 ، المرجع السابق ، ص 13.

2_ فرح ، أبو اليسر ، المرجع السابق ، ص 25.

* جرانيكوس نهر صغير يقع في إقليم ميسيا بآسيا الصغرى تمركزت على ضفافه قوات الملك الفارسي داريوس الثالث ، وهو المكان الذي شهد المواجهة بين الفرس وقوات الإسكندر المقدوني. للمزيد من المعلومات أنظر: بلوتارك (فلوطارخوس) ، المصدر السابق ، مج 3 ، ص 1268 ؛ أبوبكر ، فادية محمد ، التاريخ السياسي والحضاري لمصر في عصر البطالمة ، المرجع السابق ، ص 61.

3_ بلوتارك (فلوطارخوس) ، المصدر السابق ، مج 3 ، ص 1268-1271.

4_ المصدر نفسه ، مج 3 ، ص 1273-1276.

ظهرت عبقرية الإسكندر العسكرية وذهائه السياسي في عدم تعقب الملك الفارسي داريوس الثالث ؛ وهو يعي تماماً مدى ضعف موقف خصمه المتخن بالجراح وسهولة تعقبه وإحراز الانتصار عليه ، ولكنه فضل قبل مواجهته مجدداً القضاء على قوتة البحرية المتمثلة في الأسطول البحري بحرمانه من التمرکز في الساحل الفينيقي ؛ ومن ثم إبطال فاعليته في المناورة والالتفاف على قواته وتأمين ظهره من أية هجمات محتملة قد يقوم بها الفرس ضده في الساحل اليوناني⁽¹⁾ ، وقد خاطب الإسكندر قاداته بقوله "إننا لا يمكن أن نكون آمنين على أنفسنا ونحن نتقدم إلى الشرق ومثل هذه المدينة في ظهورنا"⁽²⁾ . وكدليل على وجهة هذا الحكم ومدى دراية الإسكندر وتقييمه لموقف خصمه الضعيف عقب تقدمه صوب الساحل الفينيقي رفض كل العروض التي قدمها له بما فيها الدخول في تحالف معه والاعتراف والتنازل له على كل المناطق التي سيطر عليها غربي الفرات ؛ وتزويجه إحدى بناته (ستاجيرا) والإبقاء على أبنائه كرهائن⁽³⁾ ، ويصف لنا بارمينيون موقفه من هذه العروض المغرية التي قدمت للإسكندر ورده فعله مخاطباً إياه قائلاً "لو كنت الإسكندر لقبلت العرض" ورد عليه الأخير "وكذلك كنت أفعل لو كنت بارمينيون"⁽⁴⁾ ، فالإسكندر يدرك أن إرث الفرس وأملاكهم ستؤول له وهي مسألة وقت ليس إلا ، ولهذا لا يمكن له إضاعت الفرصة وقبول الصلح مع الفرس؛ وهو ما عبر عنه صراحة في رده على ملك الفرس قائلاً "إن كل ماتظن أنك تعطيه واقع الآن بيدي ، وإنني لست راضياً بقسم من ملكك"⁽⁵⁾ . وعلى الأرجح أن يكون الإسكندر قد فكر في السيطرة على الساحل الفينيقي ومن بعده مصر ليس لتأمين قواته فحسب بل أيضاً للاستفادة من شهرة مصر كمصدر مهم للغلال يمكن استخدامها في تموين قواته بكل ماتحتاجه من المؤن⁽⁶⁾ .

1 _ المصدر نفسه، مج 3 ، ص 1276.

2 _ نقلاً عن : فرح ، ابو اليسر ، المرجع السابق ، ص 26.

3 _ سارة ، خليل ، المرجع السابق ، ص 67.

4 _ بل ، هـ ، آي درس ، مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ، تر: عبد اللطيف أحمد علي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، 1988 ، ص 38.

5 _ سارة ، خليل ، المرجع السابق ، ص 67.

6 _ نصحي ، إبراهيم ، تاريخ مصر في عصر البطالمة ، ط7 ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1998 م ، ج 1 ، ص 17-18 ؛ العبادي ، مصطفى ، المرجع السابق ، ص 18-19.

هكذا سيطر الإسكندر على مدن الساحل الفينيقي باستثناء صور التي ظلت عصية عليه طوال ما يقرب من سبعة أشهر حصار تمكن بعدها من دخولها عنوة فكان عقابه لها لموقفها ومقاومتها قاسياً بلغ حد تدمير المدينة*، ويتساءل محمد السيد عن سرمقاومة صور للإسكندر بينما سعى ممثلون من جميع المدن الفينيقية لاستقباله والترحيب به فيما عدا المدينة البائسة ويعني بها صور؟ ويرى أن الإجابة على تساؤله تكمن بوضوح في موقف صور ومقاومتها العنيفة الدموية التي كانت بمثابة اختبار حقيقي لقدرات الإسكندر الحربية، وترحيب بقية المدن بما فيها الترحيب المصري لاحقاً نظروا له بوصفه المنقذ (السوتير) من سيطرة الفرس، ويبدو حسب اعتقاد المؤرخ نفسه أن لشعب صور قوة سياسية مهمة في المنطقة استمدها من نظام دولة المدينة الذي حقق لهم قدراً من التوعية السياسية التي من خلالها عرفوا منذ الوهلة الأولى طريقة الفصل بين مفهوم الإنقاذ الحضاري القادم ومفهوم الفكر (الاستعماري) الذي حاصر أسوار المدينة⁽¹⁾، ولكن ما ذكره محمد السيد لا يستثنى بقية المدن الفينيقية التي عاصرت مدينة صور وشهدت تطورات مشابهة لتلك التي عاشتها ولاسيما مدينة صيدا وهذا ما يجعل من تأويلاته الخاصة بصور دون غيرها من المدن الفينيقية بشأن موقفها من الغزو المقدوني يكثفها الغموض وعدم الوضوح وهي تظل غير مقنعة، وربما كانت مدينة صور في تلك الفترة هي الأبرز بين تلك المدن من حيث دعم حركة التوسع الفينيقي في الحوض الغربي للبحر المتوسط وتأسيس المدن والمستوطنات الفينيقية، ولعل أشهرها قرطاج، كما أن مدينة صور التي عانت قبل ذلك من القوى والامبراطوريات التي حكمت بلاد الرافدين (الاشورية - الكلدانية...) والمصرية وكذلك الفارسية التي سيطرت عليها اسماً عن طريق دفع الأثاوات، ولكنها سرعان ما تمتنع عن ذلك بمجرد ضعف تلك القوى، ومن ثم فهي لا تريد أن تعيش مجدداً تجربة الخضوع للسيطرة، وتعي تماماً تداعيات سيطرة الإسكندر عليها سيحرمها من دورها الريادي في التوسع الفينيقي في الحوض الغربي للبحر المتوسط وبناء المستوطنات

* للمزيد من المعلومات حول حصار الإسكندر لمدينة صور وتفاصيل أخرى تتعلق بمصير المدينة عقب دخولها عنوة أنظر: بلوتارك (فلوطارخوس)، المصدر السابق، مج 3، ص 1276-1277؛ صفا، محمد أسد الله، الإسكندر المقدوني الكبير، دار النفائس، بيروت، 1985، ص 170 وما بعدها.

1_ السيد، محمد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 40-41.

؛ وهذا ما حدث عندما سقطت صور في قبضة الإسكندر تراجعت مكانتها لتحل محلها قرطاج التي حملت على عاتقها حماية مصالح المدن الفينيقية تجاه تدخل الإغريق والرومان في غربي المتوسط.

عقب سيطرة الإسكندر على الساحل الفينيقي وكانت غزاة آخر معاقله التي دخلها عنوة بعد أن حاصرها لمدة شهرين. ليكون مصيرها مشابهاً تماماً لمصير صور⁽¹⁾ ، تقدم سنة 332 ق.م صوب مصر التي دخلها دخول الفاتحين دون مقاومة، وفي ممفيس (Memphis) (منف) سلم الوالي الفارسي مازاكيس (Mazakes) العاصمة الفرعونية دون قتال وكل الكنوز والأموال التي كانت بحوزته⁽²⁾ ، ولنا أن نتساءل هنا عن الترحيب المصري بالإسكندر المقدوني الذي استقبل استقبال الأبطال الفاتحين ، وهو أمر لابد وقد لمس الإسكندر الذي أضحى بسقوط مصر في قبضته يشعر بأن حلمه سيصبح حقيقة في السيطرة على الشرق القديم .

لم يكن ترحيب المصريين دلالة عن ضعفهم أو تسليمهم بالخضوع للوافد الجديد ولا يمكن قراءة وفهم سيطرة الإسكندر على مصر دون قتال بعدم قدرتهم على مواجهته ، فالتاريخ يشهد على مدى قوة وشراسة المقاومة المصرية للهكسوس التي توجت بالقضاء عليهم⁽³⁾ ؛ وكذلك الثورات التي شهدتها مصر ضد الفرس⁽⁴⁾ ، ومن هنا يجب تفهم خصوصية الحضارة المصرية التي رأت في قدوم الإسكندر فرصة للتخلص من سيطرة الفرس على مصر التي عانت الأمرين من سوء الإدارة والتنظيم ؛ والسياسة الضريبية المجحفة التي أثقلت كاهل المصريين وأرهقت خزينة الدولة مما كان له بالغ الأثر في ضعف مصر وتراجع مكانتها ودورها الحضاري . ومن هنا يمكن تفسير الترحيب المصري بقدوم الإسكندر كمقنذ ومخلص لهم من براتن السيطرة الفارسية ؛ وفي المقابل بادل الإسكندر الترحيب المصري بإحترامه للديانة المصرية والكهنة وتقديمه القرابين في معبد الإله بتاح في منف وتتويجه فرعوناً على الطريقة المصرية⁽⁵⁾ . واستمر الإسكندر في تنفيذ سياسة التسامح والاحترام التي يمكن

1 _ العابد ، مفيد رائف ، المرجع السابق ، ص 26-27، Arrian, I,3.L.C.L.

2 _ حسين ، عاصم أحمد ، المرجع السابق ، ص 13.

3 _ جريمال ، نيقولا ، تاريخ مصر القديمة ، ترجمة ماهر جويجاتي، ط2 ، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر ، القاهرة ، 1993م، ص 241-252 .

4 _ الناصري ، سيد أحمد على ، المرجع السابق ، ص 72-73.

5 _ نصحي ، إبراهيم ، المرجع السابق ، ج1، ص 19؛ العبادي ، مصطفى ، المرجع السابق ، ص 18-19؛ حسين ، عاصم أحمد ، المرجع السابق ، ص 13.

تأكيداً عقاب اختيار موقع مدينة الاسكندرية *، وقيامه بزيارة معبد آمون في واحة سيوه حينما أظهر احتراماً شديداً للإله آمون وخاطبه كاهنه قائلاً: "أهلاً يا ابن آمون" (1)، وقد فسر المؤرخون تلك الزيارة والاهتمام الكبير من قبل الإسكندر بالآلهة المصرية تأكيداً على انتسابه الشرعي لآمون مما أكسبه صفة الشرعية في حكم مصر (2).

وما أن سيطر الإسكندر على مصر قام بتنظيم أمورها الداخلية ووضع بيد كليومينيس (Kleomenes) وهو ثري من نقراطيس الأشراف والقيادة وتحصيل الضرائب وجمعها، بدأ الإسكندر في استكمال مجهوداته الرامية للسيطرة على الشرق فغادر مصر سنة 331 ق.م متجهاً صوب بابل التي سيطر عليها بعد انتصاره في معركة جاجيميل (Gaugamela) (= تل جوميل شمالي أربيل)، وواصل تقدمه وشق جبال فارس واستولى على خزائن ملوك الفرس الممتلئة بالكنوز والأموال طيلة قرنين من الزمن، واستولى على إكباتانا (Ecbatana) عاصمة ميديا القديمة، وطارد داريوس الثالث الذي قتل على يد قادته بزعامة بارسانتس (Barsantes) في يوليو سنة 330 ق.م (3).

أسهم مقتل داريوس الثالث والهزائم المتلاحقة التي حلت بالفرس وتفرق كلمتهم في تأكيد مكانة الإسكندر بوصفه الملك الأكبر وطويت آخر صفحة من صفحات الامبراطورية الفارسية وتوسع في الهضبة

* تقع الاسكندرية على شريط ضيق من الارض محصور بين البحر المتوسط وبحيرة مريوط بالقرب من مصب الكانوبي أحد فروع النيل، وقد اختار الاسكندر الأكبر قرية راكوتيس مكاناً لبناء مدينته الجديدة التي تستمد إسمها من أسم مؤسسها؛ للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر: سترابون، الكتاب السابع عشر عن جغرافية سترافون (سترابون): وصف لبيبا ومصر، نقله عن الإغريقية: محمد المبروك الدويب، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2003م، الفقرة 6، ص 29؛ السعدني، محمود إبراهيم، أثار مصر في الفترة اليونانية الرومانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص 16؛ الشيخ، حسين أحمد، محمد عبد الفتاح السيد، المصريون والرومان (رؤية حضارية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص 348-349؛ زايد، عادل عمران، "الاسكندرية عاصمة الدولة الثقافة في العهد البطلمي"، في مجلة القلعة، كلية الآداب والعلوم، مسلاته، ع 3، ربيع 2015م، ص 496-515.

1_ فرح، أبو اليسر، المرجع السابق، ص 32.

2_ نصحي، إبراهيم، المرجع السابق، ص 32؛ العابد، مفيد رائف، المرجع السابق، ص 27؛ السيد، محمد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 40-41؛ فرح، أبو اليسر، المرجع السابق، ص 32-33؛ سارة، خليل، المرجع السابق، ص 68-69.

3_ العابد، مفيد رائف، المرجع السابق، ص 27-29.

الآيرانية وواصل تقدمه حتى بلغ بلاد الهند التي غزاها وسيطر على أجزاء كبيرة منها قبل أن يعود إلى بابل بسبب تمرد جنده سنة 323 ق.م الذين سأموا من طول الحروب والبعد عن ديارهم . وأرسل بعثة استكشافية لسواحل شبه الجزيرة العربية التي كان يمني النفس في السيطرة عليها ، ولكن داهمه المرض الذي أقعده طريح الفراش ليفارق الحياة سنة 323 ق.م⁽¹⁾ عن عمراً ناهز الثالثة والثلاثين عاماً ، وامتد حكمه اثنتى عشر سنة تقريباً ليرتك من بعده إمبراطورية كبيرة مترامية الأطراف⁽²⁾ .

الخاتمة:

هكذا تبين من خلال البحث في موضوع الإسكندر المقدوني : سنوات قليلة وإنجازات كبيرة (336-323 ق.م) كيف تمكن الإسكندر من استكمال مجهودات والده الملك فيليب الثاني في توحيد بلاد الإغريق ومحاربة الفرس والتوسع في الشرق بتوظيف كل ماورثه عنه في سبيل تحقيق حلمه بما في ذلك جيش مقدونيا القوي الذي كان من دون شك الأداة الفاعلة التي اعتمد عليها في تنفيذ مخططاته ومشاريعه التوسعية .

ورغم حداثة سن الإسكندر المقدوني فقد برهن لنفسه وللإغريق أنه قادر على قيادهم ويمتلك من المهارة والشجاعة والحكمة مايؤهله لتحقيق أهدافه ولنا في شجاعته وفروسيته التي جُبِلَ عليها منذ نعومة أظفاره وفي حزمه وصرامته تجاه طبية، وفي حكمته وصبره تجاه آثينا مايؤيد ذلك ، وقد تمكن في فترة قصيرة نسبياً طرد الفرس والتوسع في الشرق من أجل الوصول إلى كنوز وأموال الفرس التي ستدعم بكل تأكيد مجهوداته الرامية للمحافظة على قدراته الحربية والعسكرية وضمان بناء إمبراطورية قوية مترامية الأطراف . ولعل ما نقله السعدني بالاستناد على مذكره المؤرخ ديودورس الصقلي في كتابه السابيع عشر من مكتبته التاريخية مايصف صورة المشهد الذي كان عليه الإسكندر الأكبر ومكانته بقوله " أنه في وقت قصير ، قام هذا الملك بأعمال عظيمة ، وذلك بفضل فطنته وشجاعته اللتان بالغ في حجمهما وحجم أعماله ، كل

1_ العابد ، مفيد رائف ، المرجع السابق ، ص 29-36.

2_ Jacob Abbott, History of Alexander the Great, Nathaniel Cooke, Milford Housr, Streand , London , 1853, P.13
صبيحي ، أحمد محمود ؛ ضفاء عبد السلام جعفر ، في فلسفة الحضارة (اليونانية - الاسلامية - الغربية) ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، الاسكندرية ، 2000م ، ص 43.

الملوك المهزومين عبر العصور" وبصرف النظر عن ما أراد به ديودورس الصقلي من التقليل من إنجازات الإسكندر التي بالغ فيها الملوك المهزومين حسب وجهة نظره ولكن ما يهمننا هنا تأكيد على حقيقة مهمة تتعلق بإنجاز الإسكندر وشهرته وربطه بين مدة الإنجاز وحجمه الذي وصفه بالعظيم أي الكبير في وقت قصير، وهذا بالفعل ما حدث مع الإسكندر الذي حكم سنوات قليلة حقق فيها إنجازات كبيرة لعل أهمها بناء إمبراطورية سرعان ماتفككت مع وفاته المفاجئة؛ ومارافقها من ولادة حضارة جديدة هي الهلينية. وهذا الموضوع يحتاج إلى أبحاث مكثفة تتناول الإجابة عن سؤال مهم وهو: لماذا تفككت إمبراطورية الإسكندر عقب وفاته وتداعيات ذلك كله على مقدونيا وبلاد الإغريق والشرق.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- 1-Arrian, Anabasis Alexander, With an English Translation By : E. Iliff Robson, B.D. I-IV, L.C.L
- 2-Plutarchus, Demosthenes and Cicero Alexander and Caesar, With an English Translation By : Bernadotte Perrin, 1967. II, 1, L.C.L.
- 3- أبو الوفاء المبرهن فاتك ، مختار الحكم و محاسن الكلم ، تحقيق عبد الرحمن بدوي، ط2، (د.ن) ، 1980.
- 4- بلوتارك (فلوطارخوس) ، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق: الاسكندر Alexander ، ترجمة : جرجس فتح الله، ط1، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2010م ، مج 3 .
- 5- سترابون ، الكتاب السابع عشر عن جغرافية سترافون (سترابون): وصف ليبيا ومصر، نقله عن الإغريقية : محمد المبروك الدويب ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2003م .
- ثانياً: المراجع العربية والمعرية :-
- 1- أبوبكر، فادية محمد ، التاريخ السياسي والحضاري لمصر في عصر البطالمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2004.
- 2- _____ ، مصر زمن البطالمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2006م.

- 3- ايهار، اندريه؛ جانين اوبوايه، الشرق واليونان القديمة : تاريخ الحضارات العام ، ترجمة : فريد م داغر؛ فؤاد ج ابوريحان، ط2، منشورات عويدات ، بيروت ؛ باريس، 1981، مج 1.
- 4-الاسكندري ، عمر؛ أ.ج . سفدج ، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م.
- 5-الانصاري ، ناصر، المجمل في تاريخ مصر: النظم السياسية والادارية ، ط2، دار الشروق ، القاهرة ، 1997م .
- 6- بل، هـ، آي درس، مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، ت عبد اللطيف أحمد علي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1988، ص68-
- 7- جريمال، نيقولا، تاريخ مصر القديمة ، ترجمة ماهر جويجاتي، ط2، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة ، 1993م.
- 8-حسن ، عبدالحليم محمد ، الشرق الأدنى فى العصر الهللينستى ، دار الثقافة العربية ، 2002-2003م.
- 9-حسين، عاصم أحمد ، دراسات في تاريخ وحضارة البطالمة ، ط2، مطبعة العمرانية الاوفست ، الجيزة ، 1991م .
- 10-_____، المدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق ، القاهرة ، 1991م .
- 11- سارة ، خليل ، تاريخ الوطن العربي في العصور الكلاسيكية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ط2، 2006-2007م.
- 12-_____، تاريخ الوطن العربي في العصور الكلاسيكية ، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، 2008-2009م
- 13-السطحية ، هالة حامد ، تاريخ وحضارة مصر تحت حكم البطالمة ، (د.ب. ن).
- 14- السعدني ، محمود إبراهيم ، تاريخ مصرفي عصري البطالمة والرومان : موضوعات مختارة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2000م.
- 15-_____، آثار مصرفي الفترة اليونانية الرومانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008.
- 16- السيد ، محمد عبد الفتاح ، المصريون والبطالمة : أيولوجية الحكم السياسي في مصر، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 م .

- 17- الشيخ، حسين أحمد، محمد عبد الفتاح السيد، المصريون، والرومان (رؤية حضارية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
- 18- صبحي ، أحمد محمود ؛ صفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة (اليونانية - الإسلامية - الغربية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 م .
- 19- صفا ، محمد أسد الله ، الإسكندر المقدوني الكبير، دار النفائس ، بيروت ، 1985 .
- 20- العابد ، مفيد رائف ، سورية في عصر السلوقيين من الاسكندر إلى بومبيوس 333- 64 ق. م: دراسة سياسية حضارية ، دار شمال للطباعة والنشر، دمشق ، 1993 م .
- 21- العبادي مصطفى ، مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1999 م.
- 22- غريال ، محمد شفيق ، تكوين مصر، ترجمة محمد شفيق غريال ؛ محمد رفعت ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1957 .
- 23- فرح ، ابو اليسر ، الشرق الأدنى في العصرين الهلنستى والرومانى ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، 2005 م.
- 24- قليني ، جيورجيو ، الهيلينستية ، ترجمة حسن بن منصور، منشورات زرياب ، الجزائر ، 2004 .
- 25 - مكاي ، فوزي ، الشرق الأدنى في العصرين الهلينستى والرومانى ، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 1998 ،
- 26- الناصري ، سيد أحمد على ، الشرق الأدنى في العصر الهلينستى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995- 1996 .
- 27- نصحي ، إبراهيم ، تاريخ مصرفي عصر البطالمة ، ط7، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1998 م ، ج.1
- 28- وبيرن ، فوكس ، الاسكندر الأكبر ، سلسلة أعلام ومشاهير، إشراف رؤوف سلامة موسى، دار ومطابع المستقبل بالفجالة ؛ مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، الاسكندرية ؛ بيروت، د. ت.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :-

- Plutarch, The Life of Alexander the Great,
1-http://www.idph.net.
2- Jacob Abbott, History of Alexander the Great, Nathaniel
Cooke, Milford Housr, Streand , London , 1853.

- 3- Nawotka. K, Alexander the Great, Cambridge Scholars Publishing,
British Library Cataloguing in Publication Data, NE6 2XX, UK
,2010, Chapter I

رابعاً: الدوريات وامجلات العلمية :-

- 1-زايد ، عادل عمران، " الاسكندرية عاصمة الدولة الثقافية في العهد
البطلمي " ، في مجلة القلعة ، كلية الآداب والعلوم ، مسلاته ، ع 3 ، ربيع
2015م، ص496-515.

مدينة زوارة

من خلال كتابات الرحالة المغاربة في العصر الحديث

على مفتاح ابراهيم منصور
جامعة الزاوية _ كلية الآداب زواره
قسم التاريخ

المقدمة

كان لموقع ليبيا الجغرافي، على ساحل البحر المتوسط، وامتداده جنوباً نحو الصحراء، دور بارز ومميز على مر العصور في منطقة الشمال الأفريقي، فمن خلال هذا الموقع، كانت ليبيا حلقة وصل بين المشرق والمغرب، وبين دول وسط أفريقيا والدول الأوربية والمعبر للعديد من الفئات من تجار ومسافرين وفقهاء وطلبة علم ورحالة عرب صوب الأراضي المقدسة، وأوروبيين نحو وسط أفريقيا، لغرض البحث والاستكشاف والسيطرة، وذلك في فترات زمنية مختلفة، وتعد فئة الرحالة من أهم هذه الفئات التي مرت بالأراضي الليبية، فقد كانوا يزورون العديد من المدن والمواقع الواقعة على طول امتداد الطريق الساحلي الممتد من الحدود الليبية التونسية غرباً، وحتى الحدود الليبية المصرية شرقاً، حيث يلتقون بالسكان ويتزودون بما يحتاجونه من مؤن وأدلاء وحتى رجال حراسة وجمال، ومن بينها مدينة زواره، والزاوية، وطرابلس، وتاجوراء، وقصر الأخيار، وساحل حامد، والخمس، وزليتن، ومصراته، وتاورغاء، وسرت، واجدابيا، وبنغازي، وعين الغزالة، ودرنة، وطبرق، غير أن الرحالة - وخاصة العرب - كان لهم شأن آخر فقد كانوا يقضون أوقات طويلة تستغرق أياماً في تلك المدن، ثم يواصلون سيرهم صوب الأراضي المقدسة، وخلال ذلك نجدهم يكتبون على مختلف الجوانب منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والدينية، والجغرافية، حيث يقدمون معلومات دقيقة ومهمة عن طبيعة تلك المدن والمواقع وعن حكامها وعلمائها وفقهائها، وفي بعض الأحيان يجد البعض من هؤلاء سوء عند الذهاب أو الإياب فيها مستقر لهم هم وأسرهم، ومن بين الرحالة الذين مروا بالأراضي الليبية خلال تلك الفترة ابن مليح 1633، والقادر 1660م، العياشي 1663م، اليوسى 680م، الهشتوكى 1685م ابن ناصر 1709م، أبو الطيب الفاسي 1795م، السورثيلاني 1765م، الاسحاقي 1733م، وغيرهم من الرحالة.

ومن خلال الاطلاع على كتاباتهم ، يتضح أن العمران في ولاية طرابلس الغرب ، خلال تلك الفترة ينحصر ، على امتداد الساحل الشرقي ، والساحل الغربي للولاية ، الذي يعد أهم المراكز العمرانية بولاية طرابلس الغرب ، نظراً للكثافة السكانية التي يحتوى عليها ، والمناخ الجيد ، والماء الوفير ، والتربة الخصبة .

وتعد مدينة زوارة ، أحد المراكز الحضرية والعمرانية فيه ، وهي تقع في الجزء الشمالي الغربي من إقليم طرابلس ، على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، وتبعد عن طرابلس بحوالي مائة وعشرة كيلومترات ، وتبعد عن حدود الولاية الغربية مع تونس بستين كيلو متراً تقريباً ، وهي تقع بين خط عرض 32—56 درجة شمالاً وخط طول 08—12 درجة شرقاً ، في سهل رملي مملح مع منخفضات ملحية سبخية ، على ارتفاع عشرة أمتار عن سطح البحر ، وتحاذيه من الناحية الغربية كثبان رملية مكشوفة البناء ، ومن الناحية الشرقية توجد سبخات ملحية ، تعد مصدراً لاستخراج الملح منها ، أما مناخها فهي تقع في منطقة مناخ السهوب ، حيث تتأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، مما جعلها تتمتع بالعديد من الخصائص المناخية حيث نجد أن معدل درجة الحرارة السنوي من 4—19 درجة مئوية ، وأعلى درجة حرارة 26.8 درجة ، وذلك في شهر أغسطس ، وحد أدنى 8-11 درجة مئوية في شهر فبراير وفي فصل الشتاء تصل إلى درجة الصفر ، والرطوبة تتراوح من 9—75. في المائة ، وفي شهري يونيو وتصل الرطوبة إلى 3-69. في المائة ، ويبلغ معدل الأمطار في السنة إلى 238 ملميمتر ، أما الرياح فإنها تتعرض لهبوب الرياح الشمالية إلى الاتجاه الشرقي ، كما تسودها فترات جفاف تمتد من يونيو إلى أغسطس ⁽¹⁾ وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدينة طرابلس ، وخاصة من الناحية التجارية ، فقد كانت أحد مراكز تصريف إنتاج الإقليم ، وخاصة من الملح الذي ينتج بكميات كبيرة من ملاح زوارة ، بواسطة شركات أجنبية ، حيث يصدر إلى العديد من الدول الأوروبية وخاصة الجزر الإيطالية ، إضافة إلى تصريف مختلف السلع الوافدة لها من طرابلس ، ومن البحر ، ومن تونس ، وقد ساعد على ذلك الطريق الذي يربطها بمدينة طرابلس ، والممتد على طول امتداد الساحل ، ماراً بالعديد من المدن والمواقع الأمر الذي جعلها قبلة التجار

1 _ بولسير فيس ، زوارة المخطط الشامل ، استشارات هندسية ، اعداد مكتب المشاريع البلدية ، ط 2000م فاديكو وارسو بولنده ، ص 14 .

والمسافرين والرحالة، عند دخولهم الأراضي الليبية⁽¹⁾، فهذا حسن الوزان، يورد شهادة عند مروره بالأراضي الليبية، عام 1517م وزيارته لمدينة زواره، يشير فيها إلى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، بقوله: (بلدة زواره من بناء الأفارقة وتقع على البحر المتوسط إلى الشرق من جزيرة جربه سورها غير منيع)⁽²⁾ وسكانها فقراء وليس لهم عمل سوى صنع الكلس ومواد المونة للبناء وهي تباع في مملكة طرابلس، وأراضيهم قاحلة وما أكثر ما يتضايقون من غارات المسيحيين (الأسبان) عليهم وخاصة بعد أن استولى هؤلاء على طرابلس⁽³⁾ كان للمسيحيين دور في سوء الأوضاع في العديد من المدن، على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث كانوا يقومون بغارات عليها، ومن بينها مدينة زواره، بدليل قول العياشي* (أنا يوم نزولنا بها بنزل الركب بسد البحر إذا بسفن ثلاثة ظهرت من البحر ثم تتابعت إلى أن أكمل اثنتين وعشرين سفينة. وأقاموا بها دمرهم الله)⁽⁴⁾ تحدث الوزان ** عن بناء مدينة زوارة وموقعها وحالتها العمرانية السيئة

1 _ شارل فيرو، الحوليات الليبية، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط2 منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1994م، ص260-263.

2 _ الحسن الوزان، وصف افريقيا، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص258.

3 _ المصدر نفسه والصفحة .

* هو أبو سالم عبد الله ابوبكر العياشي المالكي المغربي وكنيته شرقية وينتمي العياشي إلى قبيلة عياش المغربية ولد عام 1037هـ 1627م بمنطقة ابن عياش ووالده مؤسس لزاوية تازونت وهو واحد أعلام المغرب ومن أثاره رحلته ماء الموائد رحلة العياشي . للمزيد ينظر عبد الحميد سعد زغلول وآخرون، رحلة العياشي ماء الموائد ليبيا طرابلس برقة، ط1، منشأة دار المعارف الاسكندرية، 1993م، 20. كذلك محمد عبد المنعم خفاجي، من ذخائر الكتب العربية رحلة العياشي، مجلة الهلال ديسمبر لسنة 1984م، ص91. كذلك خير الدين الزركلي الأعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج4، ط6، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، ص129.

4 _ عبد الحميد سعد زغلول، المرجع السابق، ص156.

** هو الحسن بن محمد الوزان الفاسي الغرناطي الأصل كان مولده بالأندلس عام 888هـ 1483م تقريبا وبعد ان شب انتقل مع أسرته إلى المغرب حيث استقر بمدينة فاس وبدأ تعلمه على يد العديد من العلماء والفقهاء القرويين وعلي رأسهم الامام محمد بن غازي المكناسي حيث برز نبوغه الأمر الذي جعل أساتذته يقدمونه للشهادة العدلية بفاس، كذلك ظهرت مواهبه الادبية والرياضية والفقهية الأمر الذي دفع بالسلطان الوطاسي محمد البرتغالي إلى تقريبه منه وتكليفه بمهام سياسية وتجارية لأسرته مما دفعه للقيام بالعديد من الرحلات شملت مناطق المغرب الأقصى (08-1515م) وبلاد

والمعيشية المتردية، حيث وصف أهلها بأنهم فقراء ولاعمل لديهم إلا صناعة الكلس ومواد البناء، وإن أرضهم قاحلة، والمسيحيين يشكلون خطراً على مدينتهم، بسبب غاراتهم المتكررة على المدن الواقعة على طول امتداد الساحل الليبي، وقد أثر ذلك على أوضاع المدينة الاقتصادية، أما بأن لهم صناعة واحدة قد لا يكون صحيحاً فأهل أي مدينة لهم العديد من الأنشطة الاقتصادية، فحياة السكان تتنوع من خلال التطور، ولا تقتصر على مزاوله نشاط اقتصادي محدد، ومدينة زواره من خلال موقعها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مكن أهلها من امتنان مهنة ركوب البحر لغرض الصيد، الذي ينعم بالعديد من الثروات، منها الأسماك لتوفير الغذاء، ولتحسين أوضاعهم الاقتصادية، إلى جانب الحراثة وتربية الحيوانات، إضافة إلى النشاط التجاري مع طرابلس ومن ثم نقول قد تكون صناعة مواد البناء وصناعة الكلس هي الأولى التي يزاولها أهل زوارة، ولم تكن الحرفة الوحيدة لهم أما أوضاع المدينة العمرانية المنهارة وخاصة أسوارها، فهذا تحصيل حاصل بسبب الغارات المتكررة من الأساطيل الأوروبية، مما منع أي تقدم عمراني فيها، خلال تلك الفترة، إضافة إلى ذلك أن الأوروبيين لم يألوا جهداً في اختلاق الذرائع في القيام بحصارات لطرابلس وضواحيها، كما حدثت من الفرنسيين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين⁽¹⁾ والرحالة العياشي في النصف الأول من القرن السابع عشر أورد شهادة عند مروره بالأراضي الليبية وزيارته لمدينة زوارة، متحدثاً فيها عن أمورها الاقتصادية وعن مرساها الذي يستقبل السفن وخاصة التجارية منها، بقوله: (عند برج المسلح نزل غالب الناس وفي ذلك المحل مرسى جديد ينزل به النصاري بإذن من أمير البلاد ويأخذون من سبخة

السودان (1511م) وبلاد الشرق (1517-16م) وشمال افريقيا (17-1520م). غير أن الوزان خلال رحلته الأخيرة أسر من قبل قراصنة ايطاليا الذين وهبوه للبابا ليون العاشر حيث تم تعميده وتغيير اسمه فأصبح يعرف "باليون الأفريقي" وقد عاش فتره من الزمن في روما وظل مقرباً لدي الفاتيكان إلى أن تمكن من الوصول إلى تونس في ظروف مبهمه عام 1550 حيث عاد إلى حياته الاسلامية الأولى ومن اثاره العلمية كتابه "وصف افريقيا" الذي ألفه في روما سنة 1526م أول انتاجه العلمي في ميدان. تناول عدد كبير من المؤرخين حياة وشخصية الحسن الوزان ومن أبرز ذلك ترجمته لدي محمد حجي ومحمد الاخضر في مقدمة الطبعة الاولى بكتابه "وصف افريقيا".

1 _ جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ اقدم العصور ، تعريب عبد الحفيظ الميار ، طرابلس، 1972م، ص 96 .

كبيرة بها ملح عجيب⁽¹⁾. بين العياشي من خلال شهادته المورد الاقتصادي لسكان المدينة وهو الملح، الذي يوجد بكميات كبيرة وان النصرى هم الذين يتولون استخراجها، إلا أنه لم يوضح الكيفية التي يتم استخراجها بها وبالتالي اقتضت شهادته على ماسمعه دون مشاهدة. ذلك ومعرفة التفاصيل.

فالعلاقات التجارية التي كانت بين الولاية وبعض الدول الأوروبية، وخاصة الجزائر الإيطالية والتي تمتد منذ 971م هي التي دفعت أصحاب الشركات بها إلى توقيع اتفاقية تجارية بين الطرفين، فالعديد من السفن الأوروبية، تقوم برحلات تجارية إلى مدن الشمال الأفريقي، ومن بينها طرابلس، مركز السلطة العثمانية، ومنها إلى مدينة زوارة لنقل مختلف السلع وخاصة الملح، الذي يستخرج من ملاحتها، بالرغم من تأزم هذه العلاقات في بعض الأحيان،⁽²⁾ بسبب هجمات الأساطيل الأوروبية على سواحل دول منطقة الشمال الأفريقي ومن بينها سواحل ولاية طرابلس، وقد كان التبادل التجاري، بين الولاية والدول الأوروبية، يشمل تبادل مختلف السلع حتى التي يمنع تبادلها كما أورد العياشي شهادة أخرى يبين فيها حال أسوار المدينة وأهلها يقوله: (يحيطها أسوار قبيحة متلاشية ويسكنها قوم بؤساء لا يعيشون الأمن صنع الجير والجبس ومن نقلهم الى طرابلس)⁽³⁾. أن ما أشار إليه العياشي بشأن أهل زوارة بأنهم قوم بؤساء لم يكن إلا تعبيراً عن معاناة هؤلاء السكان من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الولاية وتأكيداً على صبرهم من أجل تحصيل لقمة العيش بقيامهم بصناعة الجبس والجير، ويدل أيضاً على توفير هذه المواد بمدينتهم مما يشير إلى دورها الاقتصادي خلال تلك الفترة. أما الرحالة البوسى *عند مروره بالأراضي الليبية، قاصداً الحج عام 1680م وزيارته

1_ عبد الحميد سعد زغلول وآخرون، المرجع السابق، ص 156.

2_ اميليو منفروني، تاريخ العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا تاريخ البحرية الليبية، ترجمة ابراهيم احمد المهدي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992م، ص 25.

3_ رحلة العياشي، المصدر السابق، ص 64.65.

* هو أبو علي الحسن بن محمد بن علي بن يوسف بن داود بن بدران البوحيدي كان مولده عام 1040هـ - 1630 م، أما وفاته فقد كانت سنة 1102هـ - 1691 م وينتمي اليوسي إلى قبيلة أيت اليوسي البربرية إحدى قبائل العرب الكبرى وقد أخذ اليوسي منذ بداية حياته في التنقل بين المدن المغربية في مختلف أرجاء المغرب حتى استقر به المقام بالزاوية الدلائية عام 1060هـ - 1640 م وعلى امتداد عشرين عاماً منكباً على

لمدينة زوارة أورد شهادة بين فيها أوضاع المدينة ومواردها المائية، بقوله (وقد أصبحنا في الزوارات وسقينا الماء، وشربنا ووردنا ، وماؤهم من أطياب المياه عذب بارد، فسبحان من ما يودع ما يريد فيما يريد الله إلا هو المالك المستجيب⁽¹⁾ لم يأت البوسى بشيء جديد سوى تكراره لوجود الماء الذى يعد من أهم سبل الحياة فيها والذى جعل منها أحد المراكز الحضارية غرب مدينة طرابلس في تلك الفترة .

وفي أواخر القرن السابع عشر أشار الرحالة الهشتوكى إلى مدينة زوارة بقوله (بلد الزوارات وهى أول محل طرابلس ومنها إلى زواغة*)، ونزلنا الزوارات على الظهر، وبعدت الدار على الناس، لم يبلغ منهم أحد ما رأيت ، إلى أن أصبحنا مقيمين لعجزهم عن الرحيل وفتح الله علينا بماء حلو بارد، وتير هذه الأرض كلها طيبة⁽²⁾ .

غير أن القادري** عند زيارته للمدينة في نهاية القرن السابع عشر تحدث عن أهميتها الزراعية وأنواع مزروعاتها بقوله: (نزلنا الزوارات ، وهى قرية كبيرة ذات نخيل وماء وسواني غزيرة بأجنتها ، ومررنا ضحوة بقرية ذات نخيل تسمى الزوارات الغربية ، فيها آبار عميقة وماؤها عذب فسقينا

التعليم في ربوعها. ولم يغادرها إلا بعد خلافه مع سلطان المغرب مولاي الرشيد 1079هـ - 1663م وقد مكنته مكانته العلمية في بادئ الأمر من حصوله على تقدير واحترام سلطان المغرب الرشيد ، حيث قرّبه إلى مجالسه العلمية بحضوره لها سواء كانت بالقصر أو بالمساجد. محمد صبحي ، الزاوية الدلائية ودورها الثقافي والعلمي والسياسي ، ص 104 . كذلك. محمد الأخضر، الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية 1073 - 1311 ، ص 122 - 123 ، كذلك ينظر عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ص 28 . كذلك. خير الدين الزركلي ، الأعلام ، ص 240.

1_ محمد الحرارى عبد السلام ، ليبيا عبر الرحالين المغاربة في القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين ، ط1، ملحق رحلة البوسى ، شعبة التثقيف والاعلان ، طرابلس ، 1999م، ص 417.

* إحدى القبائل الاثني عشر التي تكون صبراته أو صبره كما تسميها الرحلة والقبائل الباقية الخطاطبة وأولاد شرف الدين وأولاد سلطان وأولاد العيسى وأولاد يحيى والغرابله والمفتاحلية وقصر العلالقه ومداhein شعبان ومداhein خرسان .

2_ محمد الحرارى عبد السلام ، المرجع السابق ، ملحق رحلة الهشتوكى، ص 425.

** هو أبو العباس احمد بن عبد القادر الحسنى الفاسى ولد عام 1050هـ- 1640م في مدينة فاس وكانت وفاته سنة 1113هـ- 1721م ومن أثاره العلمية رحلته إلى الأراضي المقدسة عام 1721م بعنوان نسمة الأسى في حجة سيدنا أبى العباس، عمر رضا كحالة معجم المؤلفين وتراجم مصنف الكتب العربية ، ج1 ، دار احياء التراث العربى ، بيروت ، ص 28 .

منها، ومررنا عند الضهر بقريّة أخرى تسمى الزورات الشرقية⁽¹⁾ أوضح القادري بأن المدينة تتكون من قسمين شرقي وغربي، وعلى غناء القسمين بالمياه وبأشجار النخيل، وبسوانيتها وبالأجنة الزاهية، التي تسر الناضرين، مما يؤكد على وجود نظام السواني الذي كان منتشراً في معظم الولايات، وعلى أن النشاط الزراعي أحد الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان في زواره، ويعتمدون عليها في الغذاء، وخاصة زراعة النخيل، الذي يعد من أهم المصادر لتوفير الغذاء. أما ابن ناصري أوائل القرن الثامن عشر 1709م أعطى لنا صورة لمدينة زوارة، تختلف عن ما أورده الرحالة قبله من خلال شهادة أوردها بقوله: (ثم مررنا ونزلنا بطرف وزدر الغربى، من الزورات الغربية وقت الزوال بنحو عشرين درجة وبها سوانى وماء عذبة باردة، والزورات تسمى الشرقية منها الزورات الكبرى، وتسمى كوط بضم الكاف وكسر الطاء المهملة، وهى قرية⁽²⁾ أضخم من الزورات الغربية، وأكبر غاية، وفى أهلها شجاعة وعزة نفس، وكانت طاعتهم للعرب مشوبة بعصيان، ومنها قرية ولولا بينهما عشرون ميلاً وهما قريتان متشابهتان، عذوبة ماء وخاج بناء ولول هذه منتهى أرض الزورات من ناحية الشرق وسميت بذلك لأن أقواماً من العرب يعرفون بنى ولول نزلوا بها، وكذلك تعرف بالقديم بأرض بنى ولول وهى أكثر بقاع الأرض ضباباً ولأهلها درية في صيدها بأشراك ينصبونها لها تميز بذلك عن غيرهم⁽³⁾ أوضح ابن ناصر في شهادته على غناء زواره بالمياه وبأشجارها المثمرة، وخاصة النخيل فهي ذات نشاط زراعي كبير، من خلال نظام السواني الذي كان معروفاً آنذاك، كذلك بين أن أهلها كانوا على دراية بصيد الضباء، من خلال شبك ينصبونها، كذلك أشار إلى أن أهلها لهم عزة نفس لا يرضون بالظلم، فقد كانوا يرفضون السياسة العثمانية التي يتبعها والى طرابلس، من متابعة الزعماء القبليين وفرض الضرائب، المختلفة التي أثقلت كاهلهم ودفعهم إلى الثورة والعصيان، رفضاً لهذه السياسة.

1_ محمد الحرارى عبد السلام، المرجع السابق، ملحق رحلة القادري، ص 407.

2_ على فهم خشيم، الحاجية من ثلاثه رحلات المنالية الفاسية رحلة ابن ناصر، دار مكتبة الفكر طرابلس 1394، ص 113.

3_ المرجع نفسه، ص ص 113_114.

إن ابن ناصر* لم تدم إقامته في مدينة زوارة إلا يوماً واحداً فكيف يمكنه فهم أن طاعتهم للعرب مشوبة بعصيان، وبالتالي -في نظري- كان من خلال استماعه لاحد الأهالي ولم يكن من خلال المشاهدة فالخلاف قد يحدث بين الأفراد عادة ولكن دون قطيعه، أما الإشارة بأن أهل زوارة علاقتهم سيئة مع العرب المحيطين بهم فقد لا يكون دقيقاً ، فالعلاقة بين الطرفين ليست وليدة اليوم بل تمتد إلى زمن الهجرات إلى منطقة الشمال الأفريقي الأولى والثانية ومن المعروف أن هذه الهجرات قد انتقلت من منطقة شبه الجزيرة العربية ثم إلى سواحل الشام ومنها إلى منطقة الشمال الأفريقي⁽¹⁾ ، كما أشار إلى القسم الغربي من المدينة بقوله (أما الزوارات الغربية فتسمى الصغرة وتعرف أيضاً بوطن بلد المرابطين ، وهى بلد ذات نخيل كثير باسق الارتفاع وماؤها في غاية العذوبة ، غير أنه قد استولى الآن الخراب على هذه القرية فليس العامر منها إلا بعض العامر، وأما هذه القرية بمقربة من قصر يسمى وزدر بكسر الواو وسكون الزاى وكسر الدال المهملة، قد امتحى رسمه وبقي اسمه، وتخرّب أكثر البناء الباقي بجوانبه، ولم يبق من أهله إلا أناس قليلون)⁽²⁾ ، لم يذكر ابن ناصر شيئاً جديداً في شهادته باستثناء ذكر لوجود قصر أمام المدينة لم يبق إلا جزء بسيط منه وهذا يعد دليلاً على انهيار أوضاع العمران بالولاية وخاصة في مدينة زوارة والذي مرده إلى السياسة المجحفة التي فرضها العثمانيون على أهل البلاد وخاصة الضرائب المجحفة التي الهدف منها تغطية النفقات وخاصة التي تنفق على الجند الانكشارية وحروب الدولة العثمانية مما دفع العديد من السكان إلى الهجرة ، والبحث عن الأمن والاستقرار وهروبا من الضرائب التي أثقلت كاهلهم، كما بين أصل التسمية ولمن

* ابن ناصر هو أبو العباس احمد محمد بن محمد ناصر الداعي الجعفري ينتمي إلى الأسرة الناصرية تامجروت ولد عام 1057هـ 1647م أما وفاته فكانت 1128هـ 1766م ومن أشار رحلته إلى الأراضي المقدسة سنة عام 1709م . هشام العلوي الفاسي، مقدمة في تحقيق كتاب التقاط الدرر ومستفاد من المواعظ والعبر من اختبار وأعيان لمائة الحادية والثانية ، تحقيق محمد لطيب القادري ، ط1، لسنة 1124هـ - 1712م - 1187هـ - 1773م منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1461هـ - 1981م، ص 198.

1_ احمد النائب الانصارى، المنهل العذب فى تاريخ طرابلس الغرب، ج2، تحقيق الطاهر الزاوى ، مكتبة الفرجانى ، ص 355 . كذلك شارل فيرو، المصدر السابق ، ص 332 .

2_ على مصطفى المصراوى ، المرجع السابق، ص 113 - 114.

تعود. وهذا الرحالة الوشيلاني* يقدم لنا شهادة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر عند مروره بالأراضي الليبية، وزيارته للمدينة تحدث فيها عن مدينة زوارة وأهميتها وعمرانها، وانها زوارتان، شرقية وغربية ولكن في واقع الحال مدينة واحدة يقوله (فمررنا بالزورات الشرقية فسقينا منها واستسقينا وماؤها عذب بارد وتسمى زوارة الكبرى وتسمى كوطى بضم الكاف وكسر الهاء المهملة وهى قرية أضخم من الزوارة الغربية، واكثر غاية وفى أهلها شجاعة وحدة نفس، وكانت طاعتهم للعرب مشوبة بعصيان ومنتهاهما قرية وولول وبينهما عشرون ميلا، وهما قريتان متشابهتان غذوبة ماء وخراب بناء وولول منتهى أرض الزورات من ناحية الشرق وسميت بذلك، لأن أقواما من الأعراب يعرفون ببنى ولول نزلوا بها وكذلك تعرف في القديم بأرض بنى ولول وهى أكثر بقاع الأرض ظباء ولأهلها درية في صيدها باشارك ينصبونها لها تميزا بذلك عن غيرهم، وأما الزورات الغربية وتسمى الصغرى وتعرف بموطن بلد المرابطين وهى قرية ذات نخل كثير شاسعة الارتفاع وماؤها⁽¹⁾ غاية العذوبة، وقد استولى الآن عليها الخراب على هذه القرية، فليس العامر إلا بعض العامر، وأمام هذه القرية بمقربة منها قصر يسمى وزر، بكسر الواو وسكون الزاى، وكسر الدال المهملة، وقد امتحى رسمه وبقي اسمه، وتخرّب أكثر البناء الذى يحف به، ولم يبق من أهلها إلا أناس قليلون، وهذا الموضع المشهور أهلّه ببيع من يجتاز به من الحجاج وغيرهم للنصارى، ولم تنزل الأركاب تحتس إذا مرت به خوفا من أهلّه، وخوفهم على سرقة الرجال، أكثر من خوفهم على سرقة الأموال، فإذا جاوزوه ولم يفقدوا أحدا هنا بعضهم بعضا بذلك، وكان هذا الفعل كثيرا فيهم شائعا دائما فيما تقدم، وأما الآن فقد قل ذلك لقلّة المارين به⁽²⁾، لم تختلف شهادة الورشيلاني عن ابن ناصر، بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن من الزمن، مما يعد تأكيداً على استمرار الأوضاع السيئة في مدينة زوارة، وكما تعكس السياسة التي كان يتبعها

* هو الحسين بن محمد السعيد الشريف الورشيلاني الجزائري ولد سنة 1125هـ-1713م أما وفاته فكانت سنة 1194هـ-1781م ومن آثاره رحلته نزهة المشتاق. ينظر ناصر الدين سعدونى، ليبيا كما وصفها رحالة معاصر لابن غلبون الحسين الورشيلاني، مجلة البحوث التاريخية العدد الأول، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزاليين، طرابلس، يناير 1982م، ص 116.

1 _ الحسن الورشيلاني، نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والاخبار، تحقيق محمد شنيب، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974م، ص 645.

2 _ الحسن الورشيلاني، المصدر السابق، 650.

العثمانيون حيال رعاياهم، والتي كانت لها آثار سلبية على أوضاع الولاية السياسية والاقتصادية والعمرانية، كما تحدث عن الأعراب الذين بجوارهم وأوضاعهم المعيشية يقوله: (ثم ضعنا من ذلك المحل فسرنا في بلاد النوايل وهى طائفة صعبة كادت أن تكون كالقبر فلا يمر عليهم أحد إلا متروع إذا سلم منهم ونحن قد وجدنا البعض منهم طاعنين فلما رأونا فرحوا بنا وصاروا يلعبون على خيولهم طلبا للدعاء واغتناما للبركة إذا سمعوا بنا في غير هذه الحجة وعلموا ببعض أحوالنا بأخبار مرابطهم وأعلام صلحائهم⁽¹⁾) والسبب في ذلك كما قلنا السياسة التي اتبعها العثمانيون حيالهم والتي أثقلت كاهلهم الأمر الذي دفعهم إلى ترك أراضيهم خوفا من دفع الضرائب عليها أو بيعها وقال (وأما في هذه فوجدناهم بعداء عن بيوتهم متميزين أشغالهم أمر الظلمة تعد عليهم بعض من ولع بالتغلب والتفرعن من هؤلاء المتمردين المذكورين، وسبب ذلك انشأت العداوة والفتنة بين النوايل* وورغمة** فإن ورغمة منتهى عمل تونس الشرقية والنوايل منتهى عمل طرابلس الغربية فلما التقى الجمعان نشأ بينهما الحروب والفتنة والأخذ والموت فانجلى النوايل من بلادهم اجلوهم من جهة المغرب وورغمة ومن نجا سبيلهم من حليفهم ومن جهة المشرق⁽²⁾) العجيلات* والزوارات وغير ذلك من حالهم فكان المرابطون أعتى أولاد مريم والحمارنه مع ورغمة فرفع لهم بعض التعدي بسبب محاربتهم أيهاهم ومحبتهم أيهاهم⁽³⁾) أوضح الورثيلاى الحالة السياسية التي تعيشها المنطقة الحدودية والمضطربة بسبب النزاع والتطاحن والتناحر بين سكانها التي تتكون من ورغمة، والحمارنه، بالبلاد التونسية والنوايل، والعجيلات، وزواره بالبلاد الليبية، وقد أدى هذا النزاع إلى آثار سلبية وخاصة الاقتصادية منها

1 _ المصدر نفسه ، ص 651.

* النوايل أحد القبائل العربية من بطون دباب جذم بنى هلال موطنهم اليوم منطقة الجميل ويتكونوا من اللحمة التالية القمايز-البحيرات-النقاظه-العكارتة-الجوجر-اليعاقب-العباسه-المجاذبه . دي اوغسطين ،سكان ليبيا ،ترجمة خليفه محمد التليسى ، ط1، دار النهضة ،بيروت ، 1975م ، ص414 .

** ورغمة احد القبائل العربية التي تقطن البلاد التونسية، المرجع السابق والصفحة .

2 _ الحسن الورثيلاى ، المصدر السابق ، 651.

* أحد المراكز العمرانية كانت في العهد العثماني تابعة لقضاء الزاوية إلا أنه تم فصلها عن الزاوية واصبحت قضاء من الدرجة الثانية ، للمزيد ينظر اغوسطين ،المرجع السابق . ص399.

3 _ الحسن الورثيلاى ، المصدر السابق ، 651.

فسوق بن قردان الأسبوعي أصبح خاليا مما أثر سلبيا على أوضاع السكان المعيشية والذي يعد مركزاً للتبادل التجاري لمختلف أنواع السلع المحلية والواردة من تونس، وخاصة اللحوم، والألبان، والصوف، والأوبار، والحيوانات، والتمور، والقمح والشعير، كما بين التحالف بين زوارة والعجيلات والنوابل ضد ورغمة، والحمارنه، اللذين كانا يشنان العديد من الغارات على أرض النوابل والمناطق المجاورة لها إلا أن الصراع لم ينته بين الطرفين، بل تفاقم وأدى إلى تدخل أطراف أخرى في الصراع حيث تحالف النوابل وأحلافها مع قبيلة ورشفانة التي كانت ذات قوة لها شأنها مما حقق رد هجوم ورغمة بنجاح وذلك عام 1782 م والذي أنهى الصراع بين الطرفين⁽¹⁾ كما أوضح الورشيلاني أهمية زوارة الاقتصادية من خلال توفر بعض المعادن بها منها الملح وكيفية استخراجها بقوله: (ثم مررنا كذلك إلى أن وصلنا إلى قصر الملح وهي صخرة قريبة منه تحمل منه السفن وملحها مفضل على سائر السباخ ومنها يمتار أهل البلاد النصرانية، وكأنه طرف من السبخة التي بتوزر وأهل ذلك الموضوع يزعمون أنهم إذا رفعوا ماء على وجهها من ملح ووصلوا إلى تراب الأرض احتفروا فيه قليلا فوجد طبقة أخرى، وكذلك إلى سبع طباق وهم يحفرون إلى الطبقة السابعة، لأن النصاري يتغالون في شرائه منهم يذكرون أن له عندهم منافع عديدة)⁽²⁾ أن هذا الوصف الذي قدمه الورشيلاني بشأن استخراج الملح لم يكن من خلال المشاهدة، ولكن كان من خلال استماعه لبعض الأهالي وبالتالي لم يكن وصفا دقيقا لعملية استخراجها. إلا أنه ذكر بأن النصاري يستغلون هذا المعدن في العديد من الصناعات الأخرى وذلك للاستفادة منه.

أما الرحالة أبو الطيب الفاسي* بعد مرور عقود من الزمن عند مروره بالأراضي الليبية عام 1727 م قاصدا الحج يقدم لنا شهادة عن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها زوارة خلال تلك الفترة عند زيارته لها بقوله: (فوصلنا قبل طلوع الفجر الزوارات الغربية عند ارتفاع النهار ونزلنا وسقينا

1 _ احمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 355.

2 _ الحسن الورشيلاني، المصدر السابق، ص 650.

* هو محمد بن الطيب بن محمد بن محمد بن موسى الشرقي شمس الدين أبو عبد الله الفاسي المغربي الشهير بابن الطيب المالكي نزيل المدينة المنورة ينتسب إلى قبيلة شراقة العربية وكان مولده بمدينة فاس عام 1110 هـ - 1698 م أما وفاته فكانت بالمدينة المنورة عام 1170 هـ - 1756 م وقد كان عند مقامه في الشرق بدعوته محمد بن الطيب الفاسي ينظر عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ص 111. كذلك انظر، الزركلي، الأعلام، ص 177.

من آبارها العذبة الباردة الصافية الفائضة ولا فيضان الأنهار واشترينا الزيت والتين وقضينا معهم بعض المصالح وسرنا حتى الزوارات الشرقية ظهرا فظللينا بها وركبنا من الجادة ظهرا⁽¹⁾ ، أكد أبو الطيب الفاسي على استمرارية غناء زوارة، بالمياه العذبة، وبأشجار الزيتون والتين، مما يؤكد على أهميتها الاقتصادية من خلال إنتاجها الزراعي الوفير الذي يعد أحد مصادر الدخل لسكانها كما تحدث عن بعض الأولياء بمدينة زوارة وأهمهم بقوله: (وزرنا من أمكنت زيارته من صالحها مثل سيدي سعيد بن صالح وسرنا حتى أتينا الزوارات الشرقية ظهرا فصلينا بها وركبنا من الجادة ظهرا⁽²⁾) وعند العودة اعطى أبو الطيب الفاسي صورة لشاطئ مدينة زوارة وجمالها الخلاب بقوله: (وبتنا بالزوارات الشرقية وضعنا يوم الثلاثاء فريضتنا ضحى بقرب الزوارات الغربية للإفطار ووصلنا العصر ببرج الملح فاديناه على شاطئ البحر الملح وجلسنا أمامه نوحده الله ونتعجب فيما يخص به من تلك الأمواج)⁽³⁾ لم يخف أبو الطيب الفاسي في شهادته إلى جمال مدينة زوارة، على ساحل البحر الأبيض المتوسط والذي انعكس على جمال المدينة وأهلها، مما جعلها تتمتع بجمال خلاب يسر الناظرين .

أما الرحلة الاسحاقى * عند مروره بالأراضي الليبية قاصدا الحج عام (1142هـ - 1732م) زار زوارة وتحدث عن أوضاع المدينة العمرانية، وأهلها وعن وضعها الثقافي خلال تلك الفترة بقوله: (ومنها نزلنا أحدي القرى المتجاورات المسماة بالزوارات وهى قرية كبيرة بها ما عذب وبها عمران كبير وهى لهذا العهد خراب إلا ما خف من العمارة ، ومن هذه القرية

1 _ على فهمى خشيم ، المرجع السابق ، 76.

2 _ المرجع نفسه ، ص 125.

3 _ المرجع نفسه ، ص 70.

* هو عبد القادر الجيلاني ويعرف بالشرقي الإسحاقى ويكنى أبا محمد وأبا الفضل وقد نعته محمد الشرقي بن محمد الإسحاقى ولد عام 1080 هـ - 1665 م أما وفاته فكانت عام 1150 هـ 1735 م وقد نشأ الإسحاقى نشأة علمية حيث تعلم العديد من المعارف والعلوم مما أهله إلى مرتبة كبار الكتاب الأمر الذي مكنه من الدخول في خدمة سلطان المغرب وارتقاؤه في الوظائف حتى أصبح وزيراً للدولة . محمد المنوني ، الجزيرة العربية في الجغرافيا والرحلات العربية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد رقم 29 لسنة ، مطابع المجمع العلمي العراقي ، 1398هـ - 1978 م ، ص 174 . كذلك ، عبد الهادي التازي ، أمير مغربي في بلاط طرابلس ، مطبعة فضالة ، المغرب ، 1145 هـ - 1731 م ، ص 103 - 107 .

الفقيه عبد الرحمان الزواري⁽¹⁾. وبالرغم من مرور عقود من الزمن، مازالت المدينة على ماهي، عليه دون تغيير، كما وصف أهلها بأنهم متمسكون بدينهم وبها العديد من الفقهاء والعلماء وخير دليل على ذلك وجود الفقيه عبد الرحمن الزواري بها، وقال: (وقريب من هذه القرية قصر يسمى في القديم وزدربكسراو وسكون الرء وكسر الدال المهمة قد أمضى رسمه وكان هذا الموضع مشهورا ببيع من يجتاز به من الحجاج وغيرهم النصاري ولم تزل الركب تحترس منهم إذا مرت بهم خوفا منهم وخوفهم على سرقة الرجال أكثر من خوفهم على سرقة الرجال فإذا جازوا عليهم ولم يفقدوا ممن معهم أحدا هنا بعضهم بذلك قلت أما اليوم فهذه البلاد كلها مأمونة من هذا فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين⁽²⁾، كما تحدث عن بيع الملح* إلى الأجانب، من زواره بقوله: (وفى هذه المرحلة جزنا على برج ولول مبنى في البحر مقدار غلوة ترسى فيه النصاري لشراء الملح)⁽³⁾ أوضح من خلال شهادته، بأن هناك تبادل مع التجار الأوروبيين من خلال تجارة الملح. التي كانت رائجة خلال تلك الفترة كما تحدث عن الزوارات الشرقية* بقوله: (وفى وقت الضحى الأعلى مررنا على الزوارات الشرقية ونخيل هاتين القريتين ليس بكثير متباعد المنابت وبهما ماء عذب أعقب الله لنا به ما كنا نشربه قبله من الملح الأجاج)⁽⁴⁾ أن توفر المياه بزوار مكن أهلها من القيام بالنشاط الزراعي من خلال زراعة العديد من المحاصيل الزراعية منها القمح والشعير إلى جانب الخضروات والأشجار المثمرة وخاصة النخيل والتين والعنب وغيرها من الأشجار المثمرة.

1 _ عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص 133.

2 _ المصدر نفسه، ص 134_135.

3 _ المصدر نفسه، ص 136.

* قديما كانت تعرف زواره بالشرقية والغربية اما اليوم فقد انتهى هذا النعت حيث اصبح اسم زواره يطلق على المنطقة الممتدة من الحدود الليبية التونسية إلى زواغه او صبراته، كما ينسب لزواره عدد كبير من رجال العلم والمعرفة في مختلف العلوم وخاصة الفقهية منها منهم الشيخ سعيد بن منصور والفقيه العدل السيد حمادي بن عمر بن ختمه وهو من اقارب احفاد المزار سیدی سعيد بن صالح وعبد الرحمن الزواري انظر التفاصيل، الإسحاقى، الرحلة، ص 136.

4 _ عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص 137.

أما الفاسي * في أواخر القرن الثامن عشر، أورد شهادة أكد فيها على ما أشار إليه الرحالة قبله بشأن زوارة والفاسي بقوله: (ومن الغد ارتحلنا مشرفين على برج الملح (الملح) مقابلين له ومن هناك تقدم من تقدم من الحجاج إلى محروسة لمحروسة طرابلس لقضاء مؤنة الركب كما تحدث عن الولي سيدي سعيد بقوله: (ومن الغد بتنا بسيدي سعيد بن صالح دخلنا لقبته على شاطئ البحر في علو وعليه دريز وأعطيه ومكتوب بغطاء الدريز هذا ضريح سيدي سعيد بن صالح وبات الركب على غير ماء) كما تحدث عن، عمرانها والأوضاع السياسية، بها يقول: (وبتنا بعد الزورات العامة على الزورات المذكورة نخيل وبناء غير منسق وبها خراب وعرب تلك النواحي يقال لهم النوايل ، لم يضاف الفاسي جديد، إلا ذكره للقاطنين حول زوارة، بأنهم يقال لهم النوايل، وهي أحادي القبائل التي تسكن المنطقة، حيث كرر ما أشار إليه الرحالة قبله، من أن زواره بها نخيل وبعض العمران والمتناشرفي أنحائها، وبها خراب وهذا يؤكد استمرار الأوضاع السيئة ، بزواره على ما هي عليه، بالرغم مرور عقود من الزمن.، وبعد استعراضنا، لما قدمه الرحالة من صور مختلفة لأوضاع زوارة، وأهميتها الاقتصادية ووضعها العمراني، وموقعها وجمالها ، على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

يمكن القول أن هذه الشهادات كانت ذات أهمية، وجاءت أهميتها من كونها في فترات زمنية مختلفة، وشاملة ومتعاقبة، وأن الرحالة كانوا شاهد عيان على العديد من الأحداث، التي مرت بها زوارة* وخاصة النزاع مع

* هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد القادر أبو العباس الفهري الفاسي ، ولد بمدينة فاس عام 1166 هـ- 1753 م أما وفاته فكانت بفاس عام 1214 هـ- 1799 م وقد بدأ الفاسي حياته العلمية بتعلمه مختلف العلوم الدينية على أيدي العديد من الفقهاء والعلماء بالمغرب حتى أصبح من كبار فقهاء المالكية بعصره ينظر خير الدين الزركلي ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ص 244 ، ينظر مجلة دعوة الحق المصادر الدين للتاريخ المغرب ، العدد 24 - 25 ، كذلك ينظر علي فهمي م ، الحاجية ، من ثلاثة رحلات ، الناصر ، المنالية ، الفاسية ، ص 7 عمار جحيدر ، الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرمانلي 1711م-1835م ، المجلة التاريخية المغربية، العدد 39 ، الرباط ، المغرب .

، ص 660.

* * فقد تعرضت بأمر من المرشد الأكبر لفرسان القديس يوحنا ومجلسه بضرورة السيطرة على بعض المواقع على الساحل الشمال الأفريقي وبعد استعراض لتلك المواقع تقرر اختيار زواره (بوسيدونيا) (PQSSIdONia). على الساحل الليبي الغربي حيث اعد الفرسان حملة عسكرية بحرية وبعد تجهيزها تجهة الى زواره وكانت مكونة من 16 سفنة والى جندي وفرقتين من الايطاليين ومن المجندين في مالطا وكانت

السلطة العثمانية ، بسبب رفضهم لسياساتها المفروضة عليهم، ومن بينها السياسة الضريبية، التي أدت في الغالب إلى هجرة العديد من أهلها، وانهيار أوضاع المدينة العمرانية ، وكما أشرنا أن مدينة زواره أحدي المدن الليبية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى الطريق الساحلي الذي يمتد من مدينة فاس إلى الأراضي المقدسة فهي المنفذ الغربي لولاية طرابلس الغرب وقد عاشت عبر تاريخها متحدية كل الصعاب من السيطرة الأسبانية عام 1510م إلى فرسان القديس يوحنا 1530م إلى الوجود العثماني 1551 م، إلى الغزو (الايطالي عام 1911 م غير أن مدينة زواره بقيت ومازالت شامخة، على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بشواطئها الجميلة، وملحاتها البيضاء وأهلها الشرفاء، وهوائها العليل، وخيراتها الكثيرة وعمرانها العامر، متحديه كل الصعاب على مر الزمن.

الحملة (بقيادة القسيس ليوني ستروتزي) والجدير بالذكر ان اولئك المتطوعين كانوا من ارقى العائلات في فرنسا ايطاليا اسبانيا وقد وصلت الحملة بعد انطلاقها من(ميناء مرسى موشتوا) بيومين وقد قسمت القوة الى ثلاثمائة سلاح القذائف وخمسمائة من المشاة سلاح الابيض وثلاثمائة وثمانية من الفرسان وقد تمكن الفرسان من التغلغل حتى مشارف زواره ولم يمض وقت قصير حتى تم احتلال زواره واسر خمسمائة من أهالي زواره الى جانب عمليات النهب والسلب .في الوقت الذي نجد فيه زواره ترفض الخضوع للعثمانيين الامر الذي دفع مراد اغا الى الانتقام من اهل زواره حيث اعد جيشا مكونا من 3600 جندا واتجه الى زواره وكان ذلك عام 959 هجرية 1552 م ونظرا لبعدها عن طرابلس وصل مراد المدينة ودخلها في الخامس من شعبان 959 هجرية اغسطس 1552 م حيث عاش فيها قتلا وتدميرا وتشريدا ونهبا للأموال واخذ كل ما هو موجود امامهم الامر الذي ادى الى فقدان المئات من اهل زواره ارواحهم وفقدان اموالهم والهجرة بعيدا بحثا عن الامن والاستقرار وبعد القضاء على غالبية اهل زواره اتجه الجيش التركي الى اسطول فرسان القديس يوحنا حيث كان رأسي على الشاطئ وجنوده على البر حيث إلتفا الطرفان في قتال الا ان القوات العثمانية تمكنت من القضاء على غالبية جنود الفرسان ولم يسلم الا من استطاع وصول الى السفن .وقد بلغت خسائر الفرسان مئتي قتيل وستين جريحا اما العثمانيين فقد بلغت تسعمائة رجل في الوقت الذي لم تحسب خسائر الاهالي المدافعين عن زواره .ينظر كوستنا برنيا، طرابلس من 1510 م الى 1850 ، تعريب خليفة محمد التليسي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1969 م، ص 65_68 .

المصادر والمراجع :

- (1) احمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، ج2، تحقيق الطاهر الزاوي ، مكتبة الفرجاني .
- (2) اميليو منفروني، تاريخ العلاقات البحرية بين ليبيا وايطاليا تاريخ البحرية الليبية، ترجمة ابراهيم احمد المهدي ، ط1 ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1992م.
- (3) بولسير فيس، زوارة المخطط الشامل ، استشارات هندسية، اعداد مكتب المشاريع البلدية، ط2000م فاديكو وارسو بولنده.
- (4) جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ اقدم العصور ، تعريب عبد الحفيظ الميار واحمد اليازدي، طرابلس، 1972م.
- (5) الحسن الورثيلاني، نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والاخبار، تحقيق محمد شنيب ، ط2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1974م.
- (6) الحسن الوزان ، وصف افريقيا ، ط2 ، دار المغرب الإسلامي، بيروت ، 1983م.
- (7) خير الدين الزركلي ، الأعلام ، ج1 ، ط6 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 م.
- (8) دي اوغسطين، سكان ليبيا ، ترجمة خليفه محمد التليسي ، ط1، دار النهضة ، بيروت، 1975م .
- (9) شارل فيرو، الحوليات الليبية ، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط2 منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1994م.
- (10) عبد الحميد سعد زغلول واخرون، رحلة العياشي ماء الموائد ليبيا طرابلس برقة ، ط1، منشأة دار المعارف الاسكندرية ، 1993م.
- (11) عبد الهادي التازي ، أمير مغربي في بلاط طرابلس ، مطبعة فضالة ، المغرب، 1731 م.
- (12) على فهم خشيم ، الحاجة من ثلاثه رحلات المنالية الفاسية رحلة ابن ناصر، دار مكتبة الفكر طرابلس 1394.
- (13) عمار جحيدر، افاق ووثائق فى تاريخ ليبيا الحديث ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، 1991م .
- (14) عمار جحيدر، الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرمانلي 1711م- 1835م ، المجلة التاريخية المغربية، العدد39 ، الرباط ، المغرب .

- 15) عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين وتراجم مصنف الكتب العربية ، ج1 ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، د_ت.
- 16) كاميليو منفاروني ، العلاقات البحرية بين ليبيا وايطاليا تاريخ البحرية الليبية ، ترجمة احمد الهادي ط 1 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1992.
- 17) كوستنا برنيا ، طرابلس من 1510 م الى 1850 ، تعريب خليفة محمد التليسي ، مكتبة الفرغانى ، طرابلس ، 1969 م .
- 18) محمد الحرارى عبد السلام ، ليبيا عبر الرحالين المغاربة في القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين ، ط1 ، ملحق رحلة البوسى ، شعبة التثقيف والاعلان ، طرابلس ، 1999م.
- 19) محمد المنوني ، الجزيرة العربية في الجغرافيا والرحلات العربية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد رقم 29 لسنة ، مطابع المجمع العلمي العراقي ، 1978 م .
- 20) محمد خليل بن غليون التذكار ممن ملك طرابلس وما بها من أخبار تحقيق الطاهر الزاوي مكتبة النور 1967.
- 21) محمد عبد المنعم خفاجي ، من ذخائر الكتب العربية رحلة العياشي ، مجلة الهلال ديسمبر لسنة 1984م.
- 22) ناصر الدين سعدوني ، ليبيا كما وصفها رحالة معاصر لابن غلبون الحسين الورشيلاني ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الأول ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزالي ، طرابلس ، يناير 1982م.
- 23) ناصر الدين سعدوني / ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لأبن غليون ، الحسين الورشيلان ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الأول ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1982 م .
- 24) هشام العلوي الفاسي ، مقدمة في تحقيق كتاب التقاط الدرر ومستفاد من المواعظ والعبر من اختبار وأعيان لمائة الحادية والثانية ، تحقيق محمد الطيب القادري ، ط1 ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1981م.

اتجاهات طلاب الإعلام في الجامعات الليبية
نحو المقررات الدراسية والتدريب والتأهيل
قسم الإعلام بكلية الفنون والإعلام
جامعة طرابلس نموذجاً
دراسة ميدانية

د_صفية بن مسعود
جامعة طرابلس_كلية الإعلام

المقدمة

أصبح تطوير التعليم في تخصص الإعلام مطلباً مهماً نظراً لما يتطلبه سوق العمل الإعلامي من عناصر مؤهلة ثقافياً ومهنيّاً لتسيير وتشغيل المؤسسات الإعلامية ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوفر نظام تعليمي مؤسسي يجمع بين الإعداد الأكاديمي والتدريب المهني الإعلامي ومن هنا فإن المسؤولية الملقاة علي كليات وأقسام الإعلام الليبية كبيرة جداً لمواكبة هذا التطور وتلبية الاحتياجات وللوصول إلي تحقيق ذلك فإن الحاجة ملحة إلي إعادة هيكلة أقسام الإعلام ومراجعة المقررات الدراسية وربطها بمتطلبات السوق الإعلامي من حيث المناهج النظرية والمناهج العلمية التطبيقية والتخلص من العبء الثقيل للمقررات الدراسية التي لا تتلاءم مع تخصص الإعلام ووضع مقررات بديلة تؤهل وتعد الإعلامي المتكامل من حيث ثقافة الخطاب الإعلامي والمتطلبات التقنية لإيصال هذا الخطاب إلى الجمهور والتركيز علي ثقافة الحفظ والتلقين والاسترجاع فقط وهنا فإن أقسام الإعلام تقع عليها مواكبة التطور ومعايشة الواقع وشورة المعلومات وتطور تقنيات الاتصال لكي تكون مخرجات هذه الأقسام تجمع بين الثقافة الإعلامية والثقافة الإعلامية الحرفية وهذه الدراسة هي محاولة لتسليط الضوء على بعض هذه الإشكاليات في دراسة منهجية علمية في محاولة للوصول إلى نتائج ومقترحات من شأنها أن تساهم في معالجة العديد من الإشكاليات لتحقيق مستوى أفضل من الإعداد الأكاديمي والمهني الإعلامي.

مشكلة الدراسة:

بما أن الجامعات تتولي الإعداد العلمي الأكاديمي من خلال كلياتها وأقسامها المختلفة ومن بينها قسم الإعلام الذي من أهدافه إعداد الكفاءات الإعلامية التي تلبي متطلبات السوق الإعلامي من خلال تدريب

العديد من المقررات الدراسية التي من خلالها يمكن التأهيل في تخصص الإعلام.

وما تطرحه هذه الدراسة يمكن صياغته في التساؤل الآتي:
هل قسم الإعلام من خلال المقررات الدراسية والبرامج التعليمية والتدريبية يمكنه تزويد المؤسسات الإعلامية بمخرجات مؤهلة تأهيلاً يتلاءم مع احتياجات تلك المؤسسات الإعلامية؟
ولتحقيق ذلك:-

ما اتجاهات طلاب قسم الإعلام نحو المقررات الدراسية وبرامج التأهيل والتدريب لممارسة مهنتهم الإعلامية بعد تخرجهم؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في:

- 1_ رصد واقع التأهيل والتدريب الإعلامي بالقسم.
- 2_ معرفة اتجاهات طلاب قسم الإعلام نحو الدراسة بالقسم.
- 3_ التعرف على آراء الطلاب واتجاهاتهم نحو مستقبل ممارسة المهنة.
- 4_ معرفة توظيف المقررات الدراسية بالقسم لمهنة الإعلام.
- 5_ معرفة آراء طلاب قسم الإعلام في محتوى التدريب العلمي.
- 6_ معرفة آراء الطلاب بالقسم حول الاستفادة من التدريب والتأهل.

أهداف الدراسة:

- 1_ التعرف على المقررات الدراسية بقسم الإعلام.
- 2_ التعرف على ربط المقررات الدراسية النظرية والتطبيقية.
- 3_ التعرف على مدى اهتمام قسم الإعلام بالتدريب .
- 4_ التعرف على تقييم طلاب قسم الإعلام للعملية التعليمية بالقسم .
- 5_ التعرف على البرامج التدريبية لقسم الإعلام .
- 6_ التعرف على المعامل والمختبرات وهل تم توظيفها لتدريس المقررات الدراسية بالقسم.

تساؤلات الدراسة:-

بعد تحديد مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها توصلت الباحثة إلى صياغة مجموعة من التساؤلات :-

- 1_ ما اتجاهات طلبة قسم الإعلام (بالفصلين السابع والثامن) نحو الدراسة بالقسم؟
- 2_ ما مدى مساهمة المقررات الدراسية في إعداد طلبة قسم الإعلام إعداداً أكاديمياً ومهنياً للقيام بمهام العمل الإعلامي من وجهة نظرهم؟

3_ ما رؤية الطلبة للتدريب الإعلامي ؟ وما الإمكانيات المتوفرة لهم ؟

5_ ما تقييم طلاب قسم الإعلام للتدريب والتأهيل بالقسم ؟

*الإطار المنهجي :

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد علي جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.⁽¹⁾

*منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي:-

يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع والحقائق ويهتم بتحديد الممارسات السائدة أو الشائعة والتعرف علي المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرائقها في النمو والتطور.⁽²⁾

ونظراً لطبيعة الظاهرة المدروسة والمتعلقة باتجاهات طلبة قسم الإعلام نحو كل ما يتعلق بدراساتهم بالقسم، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، لما يوفره من إمكانية التوصل إلى حقائق دقيقة عن الظروف القائمة ويساعد علي استنباط علاقة مهمة بين جوانب الظاهرة المدروسة.

*أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة علي استخدام الأدوات التالية:-

1_ الاستبيان:- حيث قاما بإعداد استمارة استبيان لمجتمع الدراسة والمتمثل في طلبة قسم الإعلام للفصلين السابع والثامن، حيث يعتبر الاستبيان أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع بيانات أولية أو أساسية أو مباشرة من العينة المختارة أو من جميع المضردات الدراسة، عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مقدماً وذلك بهدف التعرف علي حقائق معينة أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم.

2_ المقابلة الشخصية.

3_ الملاحظة.

1 _ محمد منير مرسى، البحث التربوي، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص 270 .

2 _ جابر عبد الحميد جابر، احمد خيرى كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 187 .

***مجمع الدراسة:**

يتمثل مجمع الدراسة في طلاب الفصلين السابع والثامن بقسم الإعلام في كلية الفنون والإعلام في جامعة طرابلس والبالغ عددهم (74) طالباً و طالبة منهم:-

(22)بشعبة الصحافة.

(22)بشعبة الإذاعة.

(30)بشعبة العلاقات العامة.

***حدود الدراسة:**

الحدود الزمانية:- تحددت فترة الدراسة خلال فصل دراسي واحد (خريف 2017)، وهي فترة توزيع استمارات الاستبيان.

الحدود المكانية:- جامعة طرابلس - كلية الفنون والإعلام قسم الإعلام.

الحدود البشرية:- طلبة قسم الإعلام الفصلين السابع والثامن لشعب (الإذاعة_الصحافة_العلاقات العامة).

الإطار المعرفي:**التعليم والتدريب الإعلامي:**

يعد التعليم الركيزة الأساسية في البنية التحتية لأي مجتمع فلا تقدم ولا مستقبل دون تعليم يعتمد علي أسس علمية تأخذ بأسباب البحث العلمي في مجالات التعليم والتربية.

فالعالم اليوم في سباق حضاري علمي مضماره البحث والتنقيب ورهانه التنمية والتقدم وتسعي جميع الأمم إلي فتح أفاق جديدة واسعة في جميع مجالات البحث لتضمن لها ولأبنائها مستقبلاً مشرقاً يتسم بالرفاهية والراحة.

وقد اهتمت هذه المجتمعات بالتربية والتعليم اهتماماً كبيراً، لتبدأ منها مسيرة التقدم العلمي وكان لبعضها ما أرادت من خلال مواجهتها تحديات العصر علي أسس علمية وتربوية سلمية تعتمد على تعميق الفكر العلمي وتنمية الاتجاهات الايجابية نحو العلم والتعليم لدي أبنائها، وأن الفرد العادي لا يدرك أحياناً ما لديه من قدرات وطاقات واتجاهات لكن حيناً توضع تلك القدرات والإمكانات في محك العمل لتكتشف حقيقة ما يمتلك الفرد من قدرات وطاقات تظهر قوتها وتزداد عند أثارها بأي موقف⁽¹⁾ وهذا ما تؤكد نظرية الأنساق المعرفية حيث تقوم علي أن التعليم

1 _ عبد اللطيف فؤاد إبراهيم، المناهج أسسها وتنظيماتها وتقويم أثارها، ط 2، مكتبة مصر، القاهرة، 1980، ص 224.

والتدريب الإعلامي يستهدفان تطوير الأنساق المعرفية للأفراد في المجالات الإعلامية المختلفة، تبدو أهمية طرح الإطار التفسيري والتدريب الإعلامي في إعداد الكوادر الإعلامية المؤهلة وذات الكفاءة في ضوء مفاهيم المنافسة والعرفية التي تسود المناخ الإعلامي الحالي في مختلف بلدان العالم.⁽¹⁾

فالتعليم الجامعي من أهم مراحل النظام التعليمي ليس فقط لأنه يقوم بوظيفة علمية بحثية وإنما بالوظيفة الاجتماعية لمؤسساته فالتعليم الجامعي يمثل إحدى المراحل التعليمية المتميزة في أي مجتمع وكذلك يمثل الاهتمام بالتعليم الجامعي أحد المظاهر المهمة للنهضة الحضارية باعتبار أن نوع من التعليم يضطلع بمجموعة من الأدوار المهمة والتي يمكن إجمالها في ثلاثة مجالات رئيسية هي: نقل المعرفة من خلال التدريس وإنتاج المعرفة من خلال الدراسة العلمية وخدمة المجتمع والبيئة.⁽²⁾

كما يكتسب التدريب أهمية بارزة، ويحظى بمكانة كبيرة، ولا سيما في التخصصات ذات لطبيعة الميدانية ولذا فإن مزيداً من الاهتمام بالتدريب وبرامجه يسهم في رفع كفاءة العناصر المستفيدة منه، يوصف ذلك يتعلق بالتنمية البشرية التي ترتبط في الأعم الأغلب بسياسات إستراتيجية شاملة وممتدة التأثير، وإذا كان التدريب في كثير من الأحيان يوظف في خدمة تنمية القدرات البشرية الذاتية سواء كانت قدرات عقلية مهارية جسدية أو ملكات معنوية فإنه بذلك يمثل استثمار ناجحاً في الموارد البشرية العائدة المتحقق منه يفوق بكثير تكلفة حيث أنه يعمل إحداث تغيير في الاتجاهات أو تعديل السلوك بشكل ينعكس على الأداء بكفاءة عالية بحيث يصبح لدى الأفراد القدرة على الاستجابة لكل التطورات والمتغيرات السريعة التي تحدث من حولهم والتعامل مع كل جديد مستحدث في مجال عملهم.⁽³⁾

ولذا فالتدريب بمفهومه العام، هو: عملية تعديل ايجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية

1 _ محمد الطنوبي، نظريات الاتصال، مكتبة و مطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2001، ص 60.

2 _ احمد الفنيش، وآخرون، التعليم العالي في ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998، ص 6.

3 _ مساعد بن عبد الله المحيي، اتجاهات الطلاب نحو البرامج التدريبية في أقسام الإعلام بالملكة السعودية وأفاقها المستقبلية، مجلة البحوث الإعلامية، الدورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، يناير، 2002، ص 250.

أو الوظيفية، وهدف إكساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه والاتجاهات الصالحة للعمل والسلطة والأنماط السلوكية والمهارات الملائمة والعادات اللازمة من أجل رفع مستوى كفايته في الأداء وزيادة إنتاجه بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل، وظهور فاعليته مع السرعة والاقتصاد في التكلفة، وفي الجهود المبذولة وفي الوقت المستغرق.

كما إن التدريب يظل منظومة متكاملة علي مستوى مكوناتها وعناصرها الأساسية وعلي مستوي تكاملها مع كافة الأنشطة الأخرى المرتبطة بالتنمية والموارد البشرية، كما أنه أحد أوجه العملية التعليمية بوصفه عملية تعليم وتعلم لها سماتها الخاصة التي تتسم بالجمع بين الجانب العملي والعلمي إذا هو وسيلة علمية عملية تهدف إلي رفع كفاءة العنصر البشري من خلال صقل قدراته وتنمية مهاراته وتغيير اتجاهاته وتزويده بالمعلومات، لضمان تحقق التوازن الحقيقي المنشود بين الأهداف التدريبية من ناحية، والنتائج التدريبية المتحققة من ناحية أخرى.⁽¹⁾ حيث يسهم البناء المعرفي للفرد بجانب البناء الوجداني في بناء الاتجاهات والاتجاهات تؤثر بالتالي في سلوك الأفراد.

وتقوم نظريات التوازن المعرفي في مجموعها علي عدد من الفروض الأساسية تتلخص في التالي:-

أولاً: يحدد الفرد اتجاهه نحو الأشخاص أولاً الأشياء بطريقة منطقية في إطار البناء المعرفي للفرد عن هؤلاء الأشخاص أو هذه الأشياء وبالتالي يأتي السلوك متفقاً مع الاتجاه المحدد منطقياً وهذا جوهر التوازن.

ثانياً: يؤدي الإدراك المعرفي عن العلاقات بين الأشخاص والأشياء في إطار اتجاه الفرد نحوهما يؤثر هذا الإدراك في قيام حالة من التوازن أو الانسجام أو عدم التوازن تؤثر في دعم الاتجاه أو تغييره.

ثالثاً: تؤدي حالة عدم التوازن إلي نشوء حالة من الضغط أو التوتر أو القلق التي تؤثر علي الفرد فيحاول أن يخفف أو يتجنب هذه الحالة من خلال تغيير اتجاهه إيجابياً أو سلبياً بتأثير تعديل إدراكه المعرفي عن الأشخاص أو الأشياء أو الانسحاب من الموقف الاتصالي نهائياً.⁽²⁾

1 _ محمد جمال مرعي، التدريب والتنمية القاهرة، عالم الكتب، 1993، ص 36.

2 _ محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000 م، ص 200.

ونظراً لأن حقل الإعلام يحتاج إلى كوادر قادرة على فهم الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة وقادرة على إقامة العلاقات الارتباطية بين الأحداث المختلفة محلياً وإقليمياً ودولياً، ومن ثم تبدو أهمية إعداد هؤلاء الكوادر ليكونوا قادرين على نقل الواقع الاجتماعي إلى الجماهير بدرجة عالية من الثقة والوضوح والمهنية ومن هنا يشير الباحثون في نظرية الإنسان المعرفية إلى أهمية تقديم برامج تعليمية وتدريبية للأفراد وتساعدهم على إنشاء انساق معرفية تمكنهم من تخزين المعلومات الواردة إليهم من العالم الخارجي أو الواقع الاجتماعي وتمكنهم من تمثيل تلك المعلومات والربط بينها في أطو تفسيرية مطورة تجعل الواقع جلياً دون غموض وعندما يتمكن الإعلاميون من تطوير تلك الأنساق عبر التعليم التدريب تصبح لديهم القدرة على الاضطلاع بوظائف الإعلام التثقيف والتعليم للجماهيرية باختلاف تضييفاتهم وشرائحهم.

عرض وتحليل النتائج :

جدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى الدراسي :

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
السابع	35	47%
الثامن	39	53%
المجموع	74	100%

يتضح من نتائج الجدول السابق أن المستوى التعليمي للفصل السابع بنسبة 47% في حين كانت نسبة الفصل الثامن 53% ، ومن الملاحظ ارتفاع مستوي الثامن على السابع وهو أمر يحدث لاعتبارات كثيرة من بينها على سبيل المثال إيقاف القيد لبعض الطلاب ، وتأخر بعض الطلاب في إنجاز مشاريع التخرج لأكثر من فصل .

جدول رقم (2) يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للعمر :

العمر	التكرار	النسبة
20-18	5	7%
24-21	55	74%
25 فما فوق	14	19%
المجموع	74	100%

تظهر نتائج هذا الجدول إنخفاضاً كبيراً في نسبة من تتراوح أعمارهم بين 18-20 ويبدو ذلك متوقعاً وفق المستوى العمري المتوقع

للطالب عند دخوله للجامعة ، وظهرت نسبة الذين تتراوح أعمارهم من 21 - 24 النسبة الأعلى 80% لانهم يمثلون المستوى العمري الطبيعي للطلاب بينما ظهرت نسبة من يزيد عمرهم على 25 لتأخرهم في الدراسة أو إخفاقات وتكرار الرسوب .

جدول (3) يبين توزيع أفراد العينة وفق التخصص :

التخصص	التكرار	النسبة
صحافة	22	30%
راديو وتلفزيون	22	30%
علاقات عامة	30	40%
المجموع	74	100%

تظهر نتائج هذا الجدول تقارباً شديداً لتوزيع أفراد عينة البحث على التخصصات لقسم الإعلام وفقاً للمعايير التي حددها المجلس العلمي للقسم في تحديد التوازن المطلوب للشعب بالقسم ، ويعد ذلك جانب من المصادقية في التعبير عن اتجاهات الطلاب نحو التدريب .

جدول (4) يبين المواد الدراسية الأكثر أهمية لقسم الإعلام :

المقررات الدراسية	التكرار	النسبة
المواد النظرية	21	28%
المواد العملية	38	52%
يوجد تساوي بينهما	15	20%
المجموع	74	100%

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة يفضلون المواد العملية على المواد النظرية بنسبة 52% في حين أن نسبة 28% جاءت للمواد النظرية لأهميتها في تكوين الثقافة المعرفية للمتخصصين في الإعلام كما جاءت نسبة 20% للتساوي بينهما لأهمية المواد النظرية والعملية للمتخصص في الاعلام .

جدول (5) يبين المقررات الدراسية الحالية التي يفضل إلغاؤها من الدراسة بالقسم :

المقررات الدراسية التي يفضل إلغاؤها	التكرار	النسبة
أسس التكوين	5	7%
علم الجمال	5	7%
النظم السياسية	7	9%
الإحصاء	5	7%
التذوق الموسيقي	8	11%
النقد الفني	5	7%
إقتصاديات الإعلام	4	5%
إدارة مؤسسات	1	1%
إعلام دولي	2	3%
إعلام ليبي	2	3%
اللغة العربية	2	3%
اللغة الإنجليزية	2	3%
علم الاجتماع	2	3%
الإعلان الإرشادي	3	4%
الصورة الذهنية	2	3%
كتابة علاقات عامة 2	3	4%
تصميم مطبوعات	4	5%
إعلام وإقناع	1	1%
مصطلحات	1	1%
تصوير متحرك	1	1%
رأي عام	1	1%
وكالات الإعلان	1	1%
لا إجابة	7	9%
المجموع	74	100%

جدول (6) يبين المواد الدراسية الجديدة التي يرى أفراد عينة الدراسة إضافتها للقسم :

المقررات الدراسية التي يفضل إضافتها :	التكرار	النسبة
المؤتمرات الصحفية	4	5%
الصحافة الإلكترونية	5	7%
التجارة الإلكترونية	3	4%
كتابة السيناريو	5	7%
الفلسفة	2	3%
الترجمة الإعلامية باللغة الإنجليزية	5	7%
الإعلام الإسلامي	2	3%
التربية الإعلامية	3	4%
الوسائط المتعددة	5	7%
قاعة بحث	5	7%
تحليل الخطاب الإعلامي	3	4%
المناظرة	5	7%
الدعاية والحرب النفسية	4	5%
المؤثرات الصوتية والخدع التلفزيونية	5	7%
تقنيات وجماليات الصوت	4	5%
الصحافة الإذاعية (لكل الشعب)	3	4%
الإلقاء الإذاعي (لكل الشعب)	4	5%
القانون المدني والتجاري	4	5%
الجريمة الإعلامية في الفقه الإسلامي	3	4%
المجموع	74	100%

جدول (7) يبين اهتمام قسم الإعلام بالتأهيل والتدريب :

إهتمام قسم الإعلام بالتأهيل والتدريب	التكرار	النسبة
نعم	31	41%
إلى حد ما	29	39%
لا	14	19%
المجموع	74	100%

تظهر النتائج أن نسبة 41% من أفراد العينة يرون اهتمام قسم الإعلام بالتأهيل والتدريب خاصةً بعد منح معهد صحافة الحرب والسلام بالاتحاد الأوروبي المختبر الإعلامي لقسم الإعلام بينما جاءت نسبة 19% من رأي أفراد العينة عدم الاهتمام بالتدريب لقلة الإمكانيات والمعدات وهذا ما يتوافق مع رأي أفراد العينة كما هو في الجدول رقم 8 .

جدول (8) يبين الأسباب التي ترجع إلى عدم الاهتمام بالتدريب :

النسبة	التكرار	الأسباب بعدم الإهتمام بالتدريب
14%	2	عدم توظيف المقررات الدراسية النظرية والعملية
21%	3	التركيز على المقررات النظرية فقط
36%	5	عدم توفر المختبرات والمعامل اللازمة للتدريب
14%	2	عدم مراعاة خصوصية قسم الإعلام في قبول الطلاب
14%	2	عدم عقد شراكة بين القسم والمؤسسات الإعلامية الصحفية والإذاعية
100%	14	المجموع

تشير نتائج الجدول إلى أن الأسباب التي ترجع إلى عدم الإهتمام بالتدريب جاءت النسبة الأعلى 36% عدم توفر المختبرات والمعامل اللازمة للتدريب ،بينما تلتها 21% التركيز على المقررات النظرية مما يعطي توافق بين نتيجتين بينما توافقت في النسبة 14% باقي الأسباب.

جدول (9) يبين إشكاليات التدريب من وجهة نظر عينة الدراسة

النسبة	التكرار	إشكاليات التدريب
32%	32	عدم وضع خطة ثابتة ومحددة للتدريب
43%	44	نقص المعدات والأجهزة للتدريب
20%	20	عدم الاستعانة بمدرسين حرفيين
5%	5	أخرى تذكر
100%	101	المجموع

* أعطى للمبحوث اختيار أكثر من إجابة .

تشير النتائج إلى وجهة نظر عينة الدراسة في إشكاليات التدريب جاءت النسبة الأعلى 43% نقص المعدات والأجهزة للتدريب وهذا ما يتوافق مع نتائج الجداول السابقة وجاءت بنسبة 32% عدم وضع خطة ثابتة ومحددة للتدريب للاستفادة القصوى مما هو متاح حالياً .

جدول (10) يبين وجهة نظر طلاب قسم الإعلام في التدريب

وجهة النظر في التدريب	التكرار	النسبة
يتصف التدريب بالجدية ويلبي الإعداد الإعلامي	22	24%
عدم وجود لائحة داخلية تنظم التدريب والتأهيل	32	36%
عدد المعدات والأجهزة غير كافية للتدريب	32	36%
أخرى تذكر	4	4%
المجموع	90	100%

* أعطى للمبحوث إختيار أكثر من إجابة .

تشير نتائج الجدول السابق بأن وجهة نظر طلاب قسم الإعلام في التدريب جاءت بنسبة 36% عدم وجود لائحة داخلية تنظم التدريب والتأهيل، ومثلها عدد المعدات والأجهزة غير كافٍ للتدريب، وهذا ما يتفق مع نتائج الجداول السابقة .

جدول (11) يبين تقييم طلاب قسم الإعلام بسير العملية التعليمية

تقييم سير العملية التعليمية	التكرار	النسبة
القاعات الدراسية مزدحمة أكثر من الحد المعقول	15	12%
القاعات الدراسية غير مهيئة وغير ملائمة من حيث التشويش والضوضاء	33	26%
قلة الوسائط التعليمية ووسائل الإيضاحية بأغلب القاعات	18	14%
لا يتوفر بالقسم مختبرات ومعامل تدريب كافية تتناسب مع أعداد الطلاب	18	14%
بعض أعضاء هيئة التدريس لا يمتلكون ثقافة الحوار مع الطلاب	18	14%
لا يحدد بعض الأساتذة ساعات مكتبية لمراجعة الطلاب	13	10%
بعض الأساتذة لا يهتمون بالإرشاد الأكاديمي بالطلاب	12	9%
المجموع	127	100%

* أعطى المبحوث إختيار أكثر من إجابة .

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن تقييم أفراد العينة لسير العملية التعليمية جاءت النسبة الأعلى 26% بأن القاعات الدراسية غير مهيئة وغير ملائمة من حيث التشويش والضوضاء بينما توافقت بنسبة

14% بينهما جاءت النسبة الأقل 12% بأن بعض الاساتذة لايهتمون بالإرشاد الأكاديمي ويتضح من هذه النتائج أن جزء هاماً من متطلبات نجاح العملية التعليمية غير متوفر من حيث القاعات الدراسية المناسبة والمجهزة .

جدول (12) يبين رأي أفراد العينة في أسلوب التدريس المتبع بالقسم

أسلوب التدريس	الطلاب	التكرار				
		موافق	%	لا رأي	%	لا أوافق
أسلوب المحاضرة بشكلها التقليدي أفضل أسلوب لتوصيل المعلومات	6	10 %	3		16	
أسلوب المحاضرة مع إتاحة فرصة للنقاش	30	50 %	-		-	
تفتقد الدراسة للقسم للقيام بالزيارات الميدانية للمؤسسات الإعلامية	24	40 %	5		-	
الاستعانة بالوسائل الإيضاحية البصرية أثناء المحاضرات	25		1		1	
الاعتماد على المحاضرة والكتب أو المذكرات المقررة فقط	13		2		13	
القيام بتطبيقات عملية ضمن المقررات الدراسية	60		4		10	
أخرى تذكر						

جدول (13) عينات من التطبيقات التدريبية والأعمال المنجزة لطلاب
شعبة الإذاعة الفصل الدراسي خريف 2016/2017

نوع العمل الإذاعي	اسم العمل	إعداد الطالب	الحلقات	متطلب المقرر	أستاذ المقرر
برنامج مسموع	حياة مواطن	ذكرى بن هائلة	5	تطبيقات في الإذاعة	أ.علي العماري
برنامج مسموع	الإثنين الرياضي	أية الجعفري	7	تطبيقات في الإذاعة	أ.علي العماري
برنامج مسموع	بالليبي	عبد السلام بوطو	7	تطبيقات في الإذاعة	أ.علي العماري
برنامج مسموع	طريق الهداية	عبد الرزاق أبو خريص	5	تطبيقات في الإذاعة	أ.علي العماري
برنامج مسموع	إعلام وفنون	إبراهيم شيبان محمد قريرة	3	أسس الإنتاج الإذاعي	أ.علي العماري
برنامج مسموع	إعلام وفنون	ماجد النبواني عبد العزيز فاندي	3	أسس الإنتاج الإذاعي	أ.علي العماري
برنامج مسموع	إعلام وفنون	رانيا الجربي عائشة البوشي حنين الشقندي	3	أسس الإنتاج الإذاعي	أ.علي العماري
برنامج مسموع	إعلام وفنون	محمد الصفيير محمد السائح	3	أسس الإنتاج الإذاعي	أ.علي العماري
برنامج مسموع	إعلام وفنون	محمود البوزيدي عز الدين الشاوش علي القذافي	3	أسس الإنتاج الإذاعي	أ.علي العماري
برنامج مرئي	دار الفقيه حسن	معتز الخريف	1	إنتاج البرامج الوثائقية	أ.علي العماري
برنامج مرئي	جامع الناقة	علي المليان	1	إنتاج البرامج الوثائقية	أ.علي العماري
برنامج مرئي	تقنيات الإستديو	أكرم إبراهيم	1	إنتاج البرامج الوثائقية	أ.علي العماري
برنامج مرئي	شعبة الإذاعة	مروة البوعيشي	1	إنتاج البرامج الوثائقية	أ.علي العماري
برنامج مرئي	كلية الفنون والإعلام	ذكرى الزايري	1	إنتاج البرامج الوثائقية	أ.علي العماري
برنامج مرئي	المخرج بشير الضاوي	ندى نصر سلطانة خليفة	1	إنتاج البرامج الوثائقية	أ.علي العماري
برنامج مسموع	يوميات طالب جامعي	أحمد عاشور محمد فتحي	2	الدراما الإذاعية	أ.علي العماري
برنامج مسموع	يوميات طالب جامعي	مروة البوعيشي محمود البوزيدي	2	الدراما الإذاعية	أ.علي العماري
برنامج مسموع	يوميات طالب جامعي	مسرة القباعي	1	الدراما الإذاعية	أ.علي العماري
تقارير إذاعية	متنوعة	عدد الطلاب (21)	21	تقنيات الإستديو	أ.علي العماري
إستطلاعات	متنوعة	عدد الطلاب (21)	21	تقنيات الإستديو	أ.علي العماري

جدول (14) عينات من التطبيقات التدريسية والأعمال المنجزة لطلاب
شعبة الصحافة الفصل الدراسي خريف 2016/2017

نوع العمل	اسم العمل	إعداد الطالب	العدد	متطلب المقرر	أستاذ المقرر
صحيفة	أخبار الجامعة	أيمن قريرة	1	صحافة متخصصة	د. صفية خليفة
تحقيق صحفي	على الرصيف	أحمد سعيد		التحقيق الصحفي	د. صفية خليفة
تحقيق صحفي	زواج القاصرات	مرام محمد	//	//	د. صفية خليفة
مقابلة صحفية	مع محمد أبو القاسم	محمد رقص		التحقيق الصحفي	د. صفية خليفة
صحيفة	الجامعة نور	أيمن قريرة أحمد سعيد		الصحافة المتخصصة	د. صفية خليفة
تحقيق صحفي	بحجة الأكل أصبحت فريسة	حنين محمد		التحقيق الصحفي	د. صفية خليفة
مقابلة صحفية	هند شوبار	أحمد سعيد		المقابلة الصحفية	د. صفية خليفة
تحقيق صحفي	أكسجين بيئة	حنين محمد		الصحافة المتخصصة	د. صفية خليفة
صحيفة أدبية	شهوة قلم				
صحيفة	عميد الكورة الليبية	أنعام عزوز		الصحافة المتخصصة	د. صفية خليفة
مقابلة	المحامية فطوم أبو غولة	حنين محمد		المقابلة الصحفية	د. صفية خليفة
مقابلة	عميد الكلية	رويدا غيث		المقابلة الصحفية	د. صفية خليفة
تحقيق	المفروض والواقع	رويدا غيث		التحقيق الصحفي	د. صفية خليفة
صحيفة	سبورت رياضة	دانية فرارة		صحافة متخصصة	//
صحيفة	الحرم الجامعي	نسرين وأمانى ورنا ودانيا		صحافة متخصصة	//
مقال	نحن إخوة في الوطن	أحمد جمعة		المقال الصحفي	أ. سميرة العجيلي
تقرير صحفي	حوار الصخيرات	أحمد جمعة		التقرير الصحفي	أ. ريم العماري
صحيفة	روافد أدبية	راوية دخيل		الصحافة المتخصصة	د. صفية خليفة
مقابلة	مع أ. علي العماري	إسراء خيرى		الصحافة المتخصصة	د. صفية خليفة
صحيفة	وحي القلم	نسرين سليمان		الصحافة المتخصصة	د. صفية خليفة

جدول (15) عينات من التطبيقات التدريسية والأعمال المنجزة لطلاب
شعبة العلاقات العامة الفصل الدراسي حريف 2016/2017

نوع العمل	اسم العمل	إعداد الطالب	العدد	متطلب المقرر	أستاذ المقرر
نشره	المختبر الإعلامي	عبد العظيم الصويري		تصميم مطبوعات 2	أ.رمزي أبو كتياف
صحيفة	رونق	شيماء عبد الكريم		تصميم مطبوعات 1	أ.رمزي أبو كتياف
صحيفة	الإبداع	عبد البديع قمبيج		تصميم مطبوعات 2	أ.رمزي أبو كتياف
صحيفة	عين على الحقيقة	أشرف القط		تصميم مطبوعات 1	أ.رمزي أبو كتياف
صحيفة	الحقيقة	سند الشوشان		تصميم مطبوعات 1	أ.رمزي أبو كتياف

*المقترحات والتوصيات:

- 1_ ضرورة الاهتمام بالقاعات الدراسية المناسبة وتجهيزها وفق احتياج المقررات، خاصة العملية.
- 2_ توصي الدراسة بتوفير المعدات وأجهزة التدريب والمعامل.
- 3_ مراعاة المستويات العمرية لدى الطلاب عند الدخول للجامعة، لأنه يشكل انعكاسا مهما على مستويات التحصيل.
- 4_ مراعاة إدماج الجوانب التطبيقية العملية في المقررات التي يدرسها الطلاب.
- 5_ ضرورة اهتمام المجالس العلمية في الأقسام بتحديد التوازن بين المقررات ومتطلباتها.

*المراجع:

- (1) احمد الفنيش، عمر التومي الشيباني، فوزية أبو وحيد، محمد هاشم فالوقي، الأمين شقليلة، الصغير باجمي: التعليم العالي في ليبيا دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998.
- (2) جابر عبد الحميد جابر، احمد خيرى كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- (3) عبد اللطيف فؤاد إبراهيم، المناهج أسسها وتنظيماتها وتقويم أثارها، ط 2، مكتبة مصر، القاهرة، 1980.
- (4) محمد الطنوبي، نظريات الاتصال، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2001.
- (5) محمد جمال مرعي، التدريب والتنمية القاهرة، عالم الكتب، 1993.
- (6) محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000.
- (7) محمد منير مرسى، البحث التربوي، عالم الكتب، القاهرة، 1993.
- (8) مساعد بن عبد الله المحيى، اتجاهات الطلاب نحو البرامج التدريبية في أقسام الإعلام بالمملكة السعودية وأفاقها المستقبلية، مجلة البحوث الإعلامية، الدورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، يناير، 2002. 9. المحكمين:
- 1_ أ.د عابدين الشريف : أستاذ إعلام بالجامعات الليبية .
- 2_ أ.د عمران المجدوب : أستاذ إعلام بالجامعات الليبية .
- 3_ د. إبراهيم إشتيوي: أستاذ إعلام بالجامعات الليبية .

الفكرة التصميمية بين الاحتياجات الوظيفية وخيال المصمم

أ. إبراهيم عبد السلام المخولفي

جامعة طرابلس - كلية الفنون والاعلام

المقدمة

إن الجمال المعماري متعة من المتع التي أنعم الله بها علينا، والمباني تحيط بنا وتملأ حياتنا؛ فإذا استطعنا الاستمتاع بتذوق جمالها نكون قد أضفنا إلى متع حياتنا وخففنا من أعبائها¹ ويعتقد الباحث بأن ما يجعل الناس يستمتعون بتذوق جمال المباني هو الأفكار التصميمية الشكلية واللونية بالتالي الجمالية التي صممت عليها، كما أن التخفيف من أعباء حياتنا يرجع إلى مدى مراعاة المصمم للأسس والمعايير التي صممت عليها هذه المباني، ومدى مراعاته وتقديره لأسلوب الحياة اليومي وعادات المستعملين لهذه المباني.

ولعل من أهم ما يؤرق المصممين ممن لهم علاقة بالكتلة الخارجية للعمارة بشكل عام وتصميمها الداخلي بشكل خاص، إضافة إلى حل المشكلات البيئية والمناخية ومشكلات الطاقة وكيفية توفير حياة مرفهة وغيرها هو مشكلة الفكرة التصميمية، وكيفية استنباط الأشكال الجديدة والأفكار الفريدة التي يلفتون بها انتباه المستعملين للفرغ الداخلي بحيث تحظى بإعجابهم من الناحية الشكلية واللونية وتتلهم طريقها إلى عقولهم وتلبي احتياجاتهم من الناحية النفسية أيضاً وحيث إنه لا يخفى على أحد أهمية ذوق الزبون (المستعمل للفرغ) في هذه الناحية وكيف يحقق له المصمم رغباته وذاته؛ فقد تعددت جهود العاملين والباحثين في هذا المجال؛ فمنهم من اعتمد نسقاً أو نمطاً معيناً ومعروفاً لتلبية أذواق المستعملين وكسب ثقتهم وذلك باتباع الأساليب التصميمية المعروفة - كالطراز الحديث أو الطرز الكلاسيكية المشهورة وغيرها - وذلك لعلمه بإعجاب واستلطف فئة معينة من الناس لهذا الطراز أو ذاك، أو لكونه دارجاً في فترة معينة (Moda)؛ ومنهم من لجأ لاستخدام الطفرات الغريبة في مجال التصميم - إن جاز التعبير - وذلك للفت الانتباه وإثارة الفضول وتحريك نزعة اللعب والمرح في النفوس الشابة وما تنطوي عليه من حب للتجربة والمغامرة، وسواء أكان هذا أم ذاك؛ فإن لكل

1_ ستن إيليراسموسن، الإحساس بالعمارة، دارقابس للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2008 م، ص 7.

مصمم أسلوبه الذي يعتبر علامة دالة على شخصيته، وبما أن شخصية الإنسان بشكل عام والمصمم الفنان بشكل خاص هي شخصية مركبة لدرجة لا يمكن لأحد التكهن بدقة بما يفكر فيه شخص آخر؛ فإن لكل مصمم أسلوبه لاستيحاء واستلهام أفكاره والتي لا شك أنها تتأثر بمجموعة من العوامل التي سنتعرض لها لاحقاً.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من المعاناة الشخصية للباحث، والتي لمسها أيضاً في تعامله مع المتخصصين في مجال التصميم الداخلي وفروعه من مهندسين وطلاب وأساتذة وغيرهم؛ فمن أهم المشكلات التي تواجه المصمم في هذا المجال هي كيفية الوصول إلى فكرة تصميمية جديدة تبهر المستعملين للفراغ الداخلي وتحوز إعجابهم؛ إضافة لتلبية احتياجاتهم النفسية وتحقيقها بسلاسة تامة؛ وكل ذلك؛ مع مراعاة قواعد وأصول المهنة في مثل هذا النوع من التخصصات، ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع؛ وذلك لدراسة الوسائل المختلفة التي قد يلجأ إليها بعض المصممين في خلق أفكارهم التصميمية وحتى يكون العمل في شكله النهائي ملاصقاً لحياة الأشخاص المصمم من أجلهم؛ وحائزاً على إعجابهم؛ بحيث يكون تحفة فنية جمالية وبنفعية في الوقت نفسه.

تساؤلات البحث:

منذ فجر التصميم والمهندسون في مختلف المجالات يفاجئوننا كل يوم بتصاميم رائعة (ومنها أيضاً ما ليست كذلك، فهم يقومون أحياناً ببعض الحركات الغريبة أو الطفرات التصميمية- (كما في الملحق رقم 3 الذي يبين مجموعة تصاميم لكراسي غريبة الشكل)- فقط ليقولوا لنا: "لقد فكرنا في ذلك ولم تسبقونا إليه"؛ ولعل هذا مما يؤدي إلى علو صيحات متكررة من بعض اليائسين بأنهم لم يتركوا لنا شيئاً.. إلا أن الأفكار ما زالت في تدفق مستمر في كل يوم وفي كل لحظة ومازلنا نرى كل حين أفكاراً وتصاميم فريدة وجديدة تخرج إلى حيز التنفيذ؛ فمن أين يأتي المصممون بأفكارهم؟ .. ومن هنا يأتي التساؤل الوحيد لهذه الدراسة: ما الذي يدفع الإنسان بشكل عام والمصمم بشكل خاص إلى الابتكار أو الاختراع* أو (الوصول إلى تخيل شكل جديد وتوظيفه لأداء عمل معين).

* هناك مثل معروف يقول: (الحاجة أم الاختراع) بالإضافة لعوامل أخرى سيرد ذكرها إن شاء الله.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مصادر الإلهام الإبداعي في مجال التصميم بشكل عام والتصميم الداخلي خصوصاً، أي من أين يأتي المصممون بأفكارهم (الأشكال الجديدة التي يجسدونها في تصاميمهم).

منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي- الذي يُعد من أقدم المناهج التي عرفها الباحثون والذي يركز على وصف وتحليل مجموعة من التصاميم المنفذة لبعض أشهر المصممين ، فقد قام الباحث بعرضها وتحليلها؛ وذلك في محاولة لفهم وتفسير الأساليب التي سلكها هؤلاء المصممون للوصول لهذه الأفكار أو التصاميم وإخراجها بهذه الصورة، واعتبرها الباحث كأساس لبعض الفروض التي استخدمها لاستخلاص العديد من النتائج.

هذا وقد اختار الباحث في تحليله للعينات التصميمية العمارة بشقيها (التصاميم المعمارية الخارجية والداخلية)، حيث إن التصميم المعماري والداخلي وجهان لعملة واحدة. فعلى مهندس الديكور أن يلتزم الرؤية الزخرفية المنسجمة أصلاً مع التكوين المعماري الذي نفذه المهندس المعماري في البداية؛ لذلك لا يمكن أن يصل الفن المعماري إلى مستواه الإبداعي إلا إذا حصل تعاون وتجاوب بين مهندس الديكور والمهندس المعماري من حيث التصميم والتنفيذ على حدٍ سواء¹. وبعض هذه التصاميم لأشهر المصممين وبعضها للباحث وبعضها مقتبس من تصاميم أخرى.

مقدمة في توليد الأفكار الإبداعية:

إن القدرة على توليد البدائل من أهم المهارات التي ينبغي للمبدع أن يتصف بها، إذ أن كثيراً من الناس يميلون إلى حصر أذهانهم في بديل واحد، وهذا بدوره يؤدي إلى حرمانهم من إيجابيات كثيرة ربما تكون في بدائل أخرى لم يتم التفكير فيها² ويعتقد الباحث أن التفكير الإبداعي يعتمد كثيراً على الثقافة البصرية.

"الثقافة البصرية" (Visual Literacy):

قالت العرب قديماً "كل إناء ينضح بما فيه". وكذلك وفقاً لما يقوله " بارلي Barle" إن الثقافة البصرية تفرض نفسها وبشدة على مجال الفن "ولذلك يهتم الباحثون في مجال الفن بمفهوم الثقافة البصرية

1 _ فارس متري ضاهر، أصول هندسة الديكور، لبنان - بيروت، ص 71.72.

2 _ علي الحمادي، 30 طريقة لتوليد الأفكار الإبداعية، لبنان - بيروت، 1999 م، ص

1؛ وعلينا أن نعرف أولاً ما هي الثقافة البصرية؟!.. قال تعالى: "قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق" 2، وقوله تعالى: "قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين" 3 وقوله تعالى: "قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المجرمين" 4.. فالله سبحانه وتعالى كان دائماً في كل الآيات السابقة وغيرها يأمرنا (بالنظر) والتدبر، وهناك مثل عربي معروف يقول: "النظر أول الخبر" .. و"وفقاً لتعريف "الجمعية الدولية للثقافة البصرية" فإن الثقافة البصرية هي: مجموعة من الكفايات البصرية التي يكتسبها الإنسان بواسطة الرؤية، وفي الوقت نفسه عن طريق دمج وتكامل بعض الخبرات الحسية الأخرى، وتطوير هذه الكفايات يعد من أساسيات التعلم الإنساني، وعندما يتم هذا التطوير؛ فإن الفرد المثقف بصرياً يمكنه تفسير وتمييز الأحداث، والعناصر، والرموز البصرية؛ والتي يقابلها يومياً في بيئته، سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر، ومن خلال الاستخدام المبدع لهذه الكفايات؛ يمكننا أن نتصل بكفاءة مع بعضنا البعض 5.

وعندما يقوم المصمم -أيّاً كان اختصاصه بتصميم أي شيء- إذا أريد تحقيق أقصى درجات الانتفاع منه -لا بد أن يخضع للعديد من الأسس والقوانين التي تمكنه من السير في مجالات تؤدي في النهاية لتحقيق ذلك الانتفاع.. كما أنه أثناء ذلك قد يتعرض للعديد من العوامل التي تؤثر في تصميمه وتتفاعل معه وتتسبب في توجيهه لاتجاه أو آخر في سبيل الوصول للهدف المنشود 6؛ ولمعرفة هذه العوامل لا بد من التعرف أولاً لأساسيات التصميم الداخلي.

أساسيات التصميم الداخلي :

إن مهنة "مهندس الديكور" أو المصمم الداخلي وكذلك المهندس المعماري والصناعي وغيرهم؛ لها من القيم الاجتماعية والإنسانية -الكثير

1 _ فرانسيس دواير، ديفيد مايك مور، الثقافة البصرية والتعلم البصري، مكتبة بيروت، 2007، ص 11.

2 _ القرآن الكريم، الآية (20) من سورة العنكبوت.

3 _ القرآن الكريم، الآية (11) من سورة الأنعام.

4 _ القرآن الكريم، الآية (69) من سورة النمل.

5 _ فرانسيس دواير، ديفيد مايك مور، مرجع سابق، ص IV.

6 _ ابراهيم عبد السلام المخلوفي، أثر الأساليب التصميمية الوافدة على العمارة الداخلية السكنية لمدينة طرابلس في الفترة من (1991-2000) م، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2007 م، ص 35.

،فعمل هؤلاء يخدم الإنسان ويهيئ له الجو والمنشأ ،لذلك يجب عليهم التمتع بروح الخلق والإبداع والإحساس المرهف والدقيق لمجمل الأشياء من حيث أشكالها وحجومها ووظائفها ،وعليهم أيضاً التمتع بالمقدرة على تحليل المواضيع وتفهمها ثم جمعها وصبها بالشكل المناسب¹ ، كما عليهم أيضاً -وبالأخص المصمم الداخلي -الانتباه لألوانها وتكوينها وإمكانية استخدامها بطريقة أخرى .. فعلى سبيل المثال يمكن للمصمم أن يتخذ أحد العناصر الهندسية -كالخط المتموج مثلاً -ويستخدمه كوحدة تصميمية داخلية لمحل تجاري (كما في الشكل رقم 1)، أو يمكنه أن يتخيل استعمال أزرار لوحة المفاتيح لجهاز الحاسوب ككرسي للجلوس ؛ كل ما على المصمم في هذه الحالة فعله هو مراعاة عدة شروط للقيام بهذه المهمة على أحسن وجه وليكون تصميمه جميلاً وناجحاً.

إن من أهم شروط التصميم الرئيسية التي على أي مصمم اتباعها لإنتاج أي عمل هي²

(1) المنفعة: ويقصد بها سهولة الاستعمال والتي تنتج عن دراسة وظيفية بحتة لكل جزء من أجزاء التصميم أو العمل الفني؛ كارتباط الغرف في مبنى سكني مثلاً وتوزيعها وعلاقاتها وأبعادها استناداً إلى أبعاد معتمدة من المقياس الإنساني في الوقوف أو الجلوس أو غير ذلك (كما يبين الشكل رقم 1). فالأرفف و(فترينات) العرض في المحل التجاري المبين بالشكل تعتمد على ذلك.

(2) المتانة: هو أن يكون هذا العمل قوياً وتركيبه سهلاً كتركيب "ديكور" معين مثلاً أو قطعة أثاث معينة، حيث يجب دراسة كل ذلك وفقاً للمواد المستعملة وطريقة استخدامها.

(3) الاقتصاد: وهو مبدأ مهم أيضاً يجب مراعاته في التصميم خاصة عند اختيار مواده وخاماته المختلفة بقدر الإمكان.

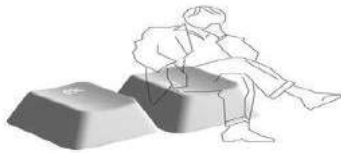
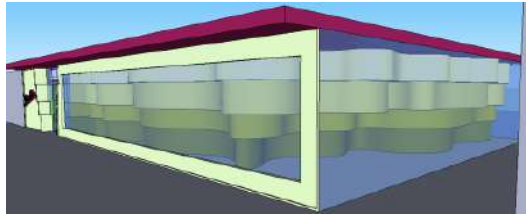
(4) الجمال: وهو من الأصول التصميمية ومن الشروط الأساسية في أي عمل فني .. إن الجمال بتعريفه هو ذلك العمل الفني المتكامل والذي يخلقه الذوق أولاً ؛ وقدرة المصمم على احتواء وفهم متطلباته وقوانينه ثانياً - واللذان يؤديان معاً إلى الإعجاب بهذا العمل.

1_ يونس خنفر، أسس التصميم الداخلي وتنسيق الديكور، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، 1983م، ص 52-53.

2_ المرجع السابق ص 53.

والنقاط السابقة إضافة لما سبقها تقودنا إلى سؤال مهم ! وهو: كيف يفكر المصمم؟! أي ما الذي يدور في ذهن المصمم ليقوم بعملية التصميم؟ أو ما الأفكار التي تراوده ليقوم بإخراج أو إنتاج تصميم ما؟ ومن هذا التساؤل تبرز فرضية الباحث للإجابة عن السؤال السابق وحل هذه المشكلة بمجموعة من النتائج.

الشكل رقم (1) يبين تصميم محل تجاري من الداخل والخارج



فرضية البحث:

يفترض الباحث - من خلال معاناته الشخصية في هذا المجال (أي إكساب الطلاب مهارة إنتاج أفكار جديدة حتى يكونوا مصممين ناجحين) - إن الإجابة عن السؤال السابق تكمن في التطبيق العملي لأساسيات التصميم الداخلي وأهم شروط التصميم الرئيسية؛ وكذلك من تأمله وتوظيفه العملي والفني لكل ما في الطبيعة المحيطة بالإنسان من عناصر ومخلوقات وابتكارات ومقتنيات يومية، سواء أكانت من صنع الله سبحانه وتعالى أم من صنع البشر (وهذا يعتمد على الثقافة البصرية كما عرفتھا الجمعية الدولية للثقافة البصرية)؛ ثم يقوم المصمم - عن طريق الرسومات الأولية (Sketch)- بتجربة استخدام هذه الأشياء مع التصميم الذي يرغب في ابتكاره؛ وذلك من خلال مقارنة شكلها مع الشكل والحجم الذي يتناسب مع استعمالها ما يرغب في تصميمه، ثم يقلب الاحتمالات الأخرى من حيث الشكل وآلية الحركة وكذلك في كل لحظة يقارن ما وصل إليه مع شروط التصميم، حتى يصل إلى مجموعة من

البدائل ويختار فيما بينها ثم يقوم بدراسة الخامة والملمس المناسبين لنفس الاستعمال، وبعدها يختار اللون المناسب، ثم يقوم بإخراج التصميم في شكله النهائي.

إن هذه العملية معقدة جداً من حيث كمية الخيارات المطروحة أمام المصمم، فخيال المصمم الخصب إضافة إلى كثرة الأنواع من المخلوقات والابتكارات وكل ما في الكون، يشكل أمام المصمم عدداً لا حصر له من الاحتمالات التي تؤدي بدورها إلى الكثير جداً من الأفكار والبدايل.

إجراءات البحث:

لقد قام الباحث بمشاهدة ومقارنة العديد من التصميمات المعروفة في مختلف المجالات ويرجح أنها تتطابق مع ما افترضه .. فكما سبق الحديث عن الخط المتموج كأسلوب تصميمي وإمكانية استخدامه كوحدة تصميمية .. يرى إمكانية استخدام الأساليب الآتية¹

(1) الخطوط الانسيابية: يستطيع أي إنسان استخدام الخط الانسيابي في تصميم أي شيء؛ وقد قامت بذلك المصممة المعمارية العراقية المشهورة الراحلة "زها حديد" في الكثير من تصميماتها المعمارية والداخلية وتصاميم اليخوت وغيرها، المعروفة عالمياً، ولنقل أن الخطوط الانسيابية واستخدام اللون الأبيض أصبحا علامة دالة على أسلوبها التصميمي كما في (الصورة رقم 1) التي تبين التصميم الداخلي لغرفة نوم في فندق "Puerta" في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبين تصميم الكتلة الخارجية في مبنى مركز الفنون "PerformingArts" في أبوظبي.



الصورة رقم (1) تبين تصميمان من التصميمات المشهورة للمهندسة زها حديد [16]

1_ يمكن الاستعانة بالملحق رقم (1).

وعند تحليل ما قامت به هذه المصممة نجد أنها لم تفعل المستحيل¹ فقد قامت باستخدام الخطوط والأشكال الانسيابية في التصميم عن طريق توفير القياسات الضرورية للمنتج ودراسة المتانة المطلوبة لها مع دراسة الجدوى الاقتصادية والجمالية وكذلك الوظيفة أو المنفعة المطلوبة (أي أنها قامت بالتأكد من توفر العناصر الأساسية للتصميم) وألبستها الثوب الذي في خيالها.

فإذا قامت الأشكال الانسيابية بتوفير شكل بارز للأعلى من الأرضية أو بارز من جانب الجدار يشبه شكل السرير أو "الكوميدينو" أو خزانة الملابس أو "خزانة التبج" (الزيانة) ويوفر القياسات المناسبة لها ويحقق الوظيفة المرجوة منها، فما المانع في استحداث هذا الشكل الجديد (هذا هو ما قامت به المصممة "زها حديد") إضافة إلى استخدام التقنية الحديثة المتمثلة في الرسم والتصميم ببرامج الحاسوب والتي يشكل مجرد استخدامها عاملاً مساعداً في التصميم كونه يسهل اللعب بالأشكال ودمجها وتحريكها للقيام بالرسومات الأولية التي تقود للتصميم النهائي، إضافة إلى الموهبة ولا أريد أن أقول (القليل من الموهبة والكثير من الرغبة (الميل الشخصي والإرادة) والتدريب). وهذا التحليل يشير إلى أن العمليات المصاحبة لمقدمات العملية التصميمية تتأثر بشكل كبير بمجموعة من العوامل التي تساعد في إنتاج الأفكار التصميمية.

العوامل التي تؤثر في المصمم لإنتاج أفكاره التصميمية (حسب رؤية الباحث):

يتأثر المصمم بعدة عوامل أثناء قيامه بمحاولة الوصول لتصميم ما وهي:

(1) العامل النفسي والفكري: وهو الرغبة والإرادة، أي أن يكون لدى المصمم الميل الطبيعي إضافة إلى الاستعداد الفكري والعقلي للقيام بهذا العمل، ثم يأتي بعد ذلك الحالة النفسية تجاه الخيال (الرغبة والقدرة على التخيل العميق)؛ والتي من دونها لا يستطيع المصمم القيام بتقليب الاحتمالات التركيبية للعناصر التي يستخدمها لاستنتاج الأفكار، والقيام بتخطيط الرسومات الأولية التي تقوده إلى النتائج التصميمية .. وبالتالي لا بد من أن يكون مهياً نفسياً للإبداع الفكري في هذا المجال ، كما أن

1_ ليس هذا جحوداً لتفوق وعبقرية المصممة "زها حديد" ويكفي كونها السبابة في استخدام هذا الأسلوب أو الإبداع والتعمق فيه بهذا المستوى المركب .. وهذا شأن العباقرة؛ حيث تكون أعمالهم غير مرغوبة في البداية وربما تثير اشمئزاز من يراها .. ولكنها تبدأ شيئاً فشيئاً في إقناع من حولها والانتشار تدريجياً.

بعض الأساليب التصميمية التي يطرحها الباحث تحتاج إلى حالة نفسية معينة كالحزن أو الغضب والاستياء .. حتى يستطيع المصمم تخيلها كالفقرة رقم (32) في الملحق رقم 1 (التصميم الخيالي والأشكال الغريبة غير الواقعية - ما وراء الطبيعة) والفقرة رقم (18) من نفس الملحق (الروك أند رول) عند المصممين من غير المسلمين والتي تحتاج إلى طقوس معينة وتتنافى حتى مع شريعتنا السمحاء والعياذ بالله.

(2) العامل المادي: على الرغم من أن إحدى الواجبات الرئيسية للمصمم تكمن في توفير التكاليف، وربما يقاس مدى نجاحه أحياناً بما يوفره من إنفاق .. فإنه لا يخفي علينا أن بعض التصاميم تحتاج إلى ميزانيات كبيرة؛ وهذا يرجع إما لطبيعتها المكلفة أو للوضع المالي لمن يطلبها ويرغب في الإنفاق عليها بسخاء لغرض أو لآخر (كما في الصورة رقم 1) .. فالمشاريع الكبيرة التي تنفذ لحساب الدول أو المؤسسات الضخمة أو كبار رجال الأعمال -على سبيل المثال- غالباً تحتاج الكثير من المال، أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنفذ لعامة الناس فيتدخل العامل المادي لتوجيه التصميم أو المصمم للسير في اتجاه معين لتقليل الإنفاق -خصوصاً إذا كان الغرض منها الربح- وبالتالي فإن لتوفير المال فيها أهمية كبيرة.

(3) العامل الاجتماعي: للشعوب عامة عادات تختلف عن بعضها البعض بحكم انتماءاتها الدينية والثقافية .. إلا أن العادات والتقاليد الاجتماعية قد تنتقل من مكان إلى آخر لسبب من الأسباب؛ فالعوامل المختلفة تؤثر في بعضها البعض بنسب متباينة، والعامل الاجتماعي يتأثر بالعامل السياسي والمادي والمناخي، ونجد كثيراً من الشعوب اضطرت للانتقال من مكان إلى آخر فراراً من الحرب مثلاً أو من الفقر، ومجرد انتقالها لمجتمعها الجديد قد يؤدي لاكتساب بعض العادات من ذلك المجتمع أو نقلها إليه نتيجة التعارف، بل إننا أمرنا بذلك في ديننا الحنيف وهو ما يتجسد في قوله تعالى: "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"¹ .. ومن ذلك أيضاً ما يعرف بالصورة الذهنية الجماعية (Imag) وهي الثقافة الفنية لأغلبية طائفة معينة في منطقة معينة، فهذه الطائفة غالباً ما تكون طموحاتها الفنية والذوقية والمادية أيضاً متقاربة.

1_ الآية (13) من سورة الحجرات.

(4) العامل الإنساني والأيكولوجي: يرتبط التصميم ارتباطاً وثيقاً بسلوك الإنسان. لذلك فإن دراسة الطبيعة الإنسانية (The Nature Human Nature) توفر معلومات مهمة جداً وأساسية يعتمد عليها التصميم، وينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المصمم العامة؛ وإن أفضل وقت لاستخدام هذه المعلومات (المسائل المتعلقة بالسلوك الإنساني) هو مرحلة ما قبل التصميم، أو ما يسمى بمرحلة البرمجة (Programming)، حتى يكون التصميم ملاصقاً وملائماً لحياة الإنسان الذي يصمم لأجله¹.. "فالتعاون مثلاً مجرد اعتبار واحد من عدة اعتبارات لها نفس الأهمية، فتكوين صداقات مع الآخرين يعد أمراً مهماً جداً لأغلب الناس، كذلك الإحساس بالقيمة الذاتية؛ وكلاهما يتأثر مباشرة بالبيئة المحيطة بالإنسان، فلو صمم درج العمارة أو الطرقات الداخلية بطريقة تجبر الناس على التقابل بين الحين والآخر، لربما ود بعضهم بعضاً، ولكن إذا كان تصميم الطرقات أو السلالم لا يساعد على لقاء الناس فلن يتعرفوا على بعض، ولن يعرفوا إن كانوا يودون بعضهم أم لا.. وبالمثل فإن الإحساس بالقيمة الذاتية يتأثر بشكل مباشر بوسائل الراحة التي توفر للإنسان عندما يتعامل مع الآخرين²، ويؤثر المحيط بشكل مباشر في التصميم المعماري خصوصاً؛ فمثلاً "العلاقة بين الإنسان والعمارة علاقة وظيفية يجب النظر لها باهتمام والأخذ في الاعتبار الضوابط المناخية والمحيط على أنها أكثر العوامل تأثيراً بشكل مباشر في خصائص الأحياء³" فمن تكوين الصداقات إلى معرفة طريقنا.. جميعها أمور تهتم الإنسان، لذا فإن المصمم الذي يتجاهل هذه الأمور إنما يتجاهل الإنسان نفسه⁴، ونجد "كثيراً من الناس لا يقبلون ما يعطى لهم من قبل المصمم، بل على العكس نجدهم دائماً يحاولون تعديل أفكار المصمم، سواء في مكاتبهم أو سكنهم أو حتى غرفهم في السكن الجامعي، إلى عناصر أخرى تلائم رغباتهم واحتياجاتهم..؛ وبناءً على ذلك هناك أمران لا بد من توفيرهما:

- 1 _ ك.م.ديسي، FAIA - د. ثوماس لاسويل، الاعتبارات الانسانية في التصميم المعماري، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، 1997، ص 12. 13
- 2 _ المرجع السابق، ص 3.
- 3 _ علي حسن الصغير، التحليل الأيكولوجي لتشكيل الفراغات الداخلية في العمارة الصحراوية، مجلة الأستاذ، العدد الأول، (2009)، ص 75.
- 4 _ الاعتبارات الانسانية في التصميم المعماري، مرجع سابق، ص 4.

أولهما تحصيل المعلومة المفيدة من المعني بالتصميم ، وثانيهما ترجمة هذه المعلومة من مصطلح "العلوم الإنسانية" إلى لغة تصميمية¹

ويؤكد "فيتش" على أهمية عامل المناخ عندما يقول: "أقوى حجة ممكنة لضرورة استخدام المدخل الأيكولوجي في مجال الفنون المعمارية؛ وذلك أن فن العمارة - كالإنسان تماماً- لا يمكن تصوره بمعزل عن البيئة الخارجية"² "فمثلاً نجد أن المسكن الجليدي في مناطق الإسكيمو بشكله الخارجي المتميز، وتشكيل فراغاته الداخلية يوفر المعيشة في مكان مرتفع يتجمع فيه الهواء الساخن للتدفئة بعيداً عن المناخ الثلجي القارس البرودة بالخارج وبأسلوب بسيط .. وفي المقابل نجد المسكن ذو الفناء الداخلي يقوم بتخزين الهواء البارد ليلاً لمواجهة الحرارة الشديدة نهاراً في البيئات ذات المناخ الحار والجاف، بينما يعمل التشكيل لكتلة المسكن الاستوائي على تسهيل حركة الهواء خلاله مما يساعد في التخلص من الرطوبة العالية التي تعمل على زيادة الإحساس بالسخونة"³

(5) العامل الحضاري: إضافة للصورة الذهنية الجماعية التي سبق الحديث عنها في العامل الاجتماعي، فإن المستوى الحضاري من حيث التطور العلمي والازدهار الصناعي له عظيم الأثر في تنفيذ أي تصميم يمكن للمصمم تخيله، بحيث يشعر المصمم بحرية أكثر وهو مطمئن لأن أي تصميم أو حتى مجرد رسم أولي يقوم برسمه فإن من السهل عليه تنفيذه متى وأينما شاء، بينما يبقى المصمم في الأماكن المتخلفة حضارياً مقيداً بضعف الإمكانيات العلمية والصناعية مما يقدر من إبداعه وتطوره.

(2) استخدام الأعضاء البشرية في التصميم:

وإذا نظرنا إلى تصاميم المهندس الإسباني المعروف "سانتياغو كالاترافا" لوجدنا أنه استخدم العين البشرية في استيعاء أحد أشهر تصاميمه (صورة رقم 2) حيث قام المهندس بتصميم مبنى مكون من نصف كرة والذي يكون مع صورته المنعكسة على صفحة المياه كرة كاملة والتي تشكل قزحية العين، أما كاسرات الضوء المستخدمة لتنظيم الإشعاعات الشمسية فقد كونت ما يشبه الجفن والرموش.

1 _ الاعتبارات الانسانية في التصميم المعماري، مرجع سابق، ص 5.

2 _ علي حسن الصغير، مرجع سابق، ص 73.

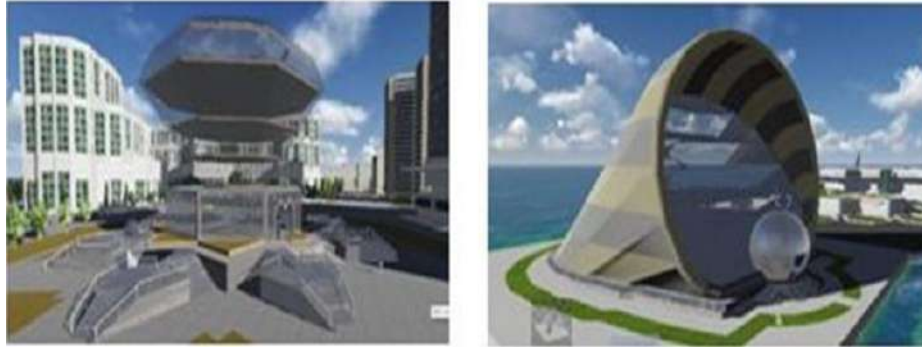
3 _ علي حسن الصغير، المرجع السابق، ص 69.

وإذا حاولنا تحليل ما قام به المهندس "كالترافا" لوجدنا أنه قام بمطابقة مواصفات مباني المتاحف وبالتحديد متاحف العلوم- على الشكل الكروي أو النصف كروي ؛بحيث تتوفر كل المواصفات المطلوبة والقياسات العالمية (Standards) داخل الشكل الكروي دون أن تخرج من هيكل الكرة ،وبذلك يكون قد حقق متطلبات المتاحف داخل الشكل الذي في خياله مع إضافة الكاسرات الشمسية التي تحقق المواصفات العالمية اللازمة للإضاءة والتي بدورها تعطينا شكل الرموش العلوية ،وإذا أضفنا انعكاس الشكل العلوي بكامله على صفحة المياه حصلنا على شكل العين كاملاً ..



3) الدمج أو الخلط بين أسلوبين أو أكثر: يعتمد هذا الأسلوب على دمج عنصرين أو أكثر للحصول على تكوين أو شكل جديد، حيث قام مجموعة من المهندسين وهم "كاس أوسترهاوس" (Kas Oosterhuis) و"ليوننا لينارد" (Lenard Ilona) و"ساندر بير" (Boer Sander) و"جيجز جـوزن" (Joosen Gijs) و"بـيم مارسمان" (Marsman Pim) و"كاس ألبيرز" (Aalbers Cas) و"أليساندرو دي سانتيز" (Santis de Alessandro) سنة 2005 م بتصميم مبنى في مدينة "سالزبورغ" مستوحى من شكل الفراشة وجهاز التحكم في لعبة (Wingman) أو (station Play) كما نسميها حالياً؛ لقد قام هؤلاء المصممون بدمج شكل جناحي الفراشة مع شكل جناحي مقود التحكم في اللعبة ونتج عن ذلك شكل جديد هجين بين المقود والفراشة استخدم كمبنى للشركة المصممة لهذه اللعبة وأنشئ

على مساحة 2500 م² .. أي أن هذا التصميم قائم على دمج شكل أحد المقتنيات اليومية مع شكل إحدى الحشرات، ويعتقد الباحث- بعد الاستعانة بالأفكار المطروحة في الملحق رقم (1)- بإمكانية استخدام هذا الأسلوب لإنتاج عدد لا حصر له من هذه الأفكار.

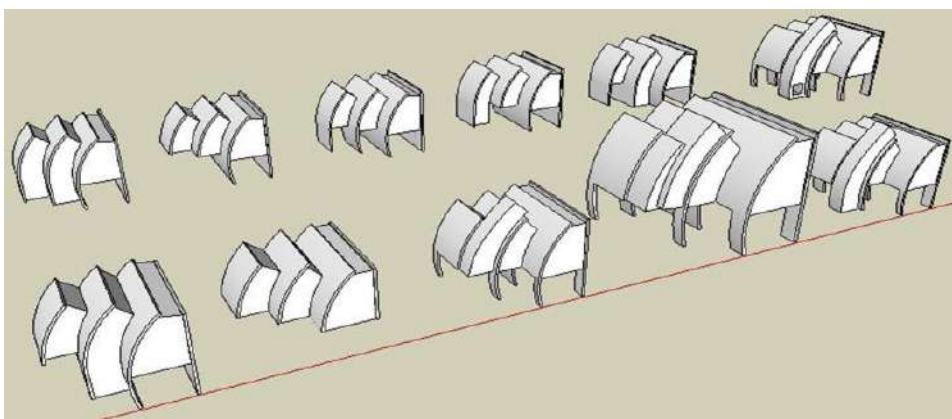


الصورة رقم (4) تبين أسلوب الدمج في الشكلين إلى، الأسفل [من تصميم الباحث] علم، غرار الشكل

(4) شائع عند المصممين وعلى الأخص لدى المبتدئين الذين مازالوا في طور الدراسة أو التدريب الذي يلي الدراسة؛ وهو الاقتباس أو التقليد الجزئي، أي استخدام الأسلوب المعروف لمصمم آخر اعتاد استخدام هذا الأسلوب، فيقال: "إن هذا العمل مقتبس من أسلوب المهندس زها حديد مثلاً" .. أو تقليد عمل موجود فعلاً ومعروف بشهرته كمبنى الأوبرا بمدينة "سيدني" في قارة استراليا .. وهو ما قام بعمله الباحث كما يظهر في الصورة رقم (5)، حيث قام بالاقتباس من مبنى "كاثدرائية جوبيلي" بروما بإيطاليا للمهندس "ريتشارد ميير" (Richard Meier) التي تتكون بالأساس من مجموعة من الأقواس المتجاورة والمتصاعدة في الحجم، حيث استخدم الباحث هنا عنصر الحائط المقوس والمتكرر بعدة طرق لتكوين استراحة صيفية مظلة على البحر..

وإذا حاولنا تحليل ما قام به المصمم- أياً كان- في التصميم السابق نجد أنه استعمل فكرة تكرار الجدران المقوسة المتجاورة ولكن بطريقة مختلفة عن التي استخدمها المصمم الأصلي .. حيث تم استنتاج

مجموعة من الاحتمالات المتقاربة في التكوين (كما في الصورة رقم 5) مع مراعاة المكونات أو الفعاليات التي تتطلبها التصميم الجديد مع الأخذ في الاعتبار المواصفات والقياسات التي تتطلبها طبيعة مثل هذه التصاميم، ثم اختيار الألوان المناسبة أو حسب رغبة المعني بالتصميم وفق خيارات يقدمها له المصمم ويساعده في دراستها .. وبعد ذلك يقوم المصمم بإضافة بعض الكماليات التي تحتاجها مثل هذه المباني كالحدايق والألعاب



لصورة رقم (5) تبين أسلوب الاقتباس في التصميم الأيسر [من تصميم الباحث] على غرار التصميم الأيمن [18]

(5) استخدام العناصر النباتية: لقد استخدم بعض مصممي الأثاث عناصر من الطبيعة؛ فمنهم من استخدم الأوراق النباتية أو الشمار في تصميم بعض قطع الأثاث؛ وتظهر (الصورة رقم 3) استخدام المصمم "لاري فاجان Larry Fagan" والمصممة "كارولين شميترز Schmitz Carolyn" بعض النباتات الشوكية المستخدمة في الزينة أو أوراق وثمار نبات فاكهة التين الشوكي المعروف محلياً بـ "الهندي" في تصميم الكراسي الثلاث الظاهرة في اللقطات الأربع الأولى، أما اللقطة الخامسة فهي للمصممة "آن والش

Walsh Ann" التي استخدمت الفلفل الحلو في تصميمها لهذا الكرسي.

وعند تحليل العناصر الموجودة في مثل هذا النوع من التصميم نجد أنها لا تخرج عن كونها القطع الأساسية المصنوعة منها الكرسي أو قطع الأثاث بشكل عام كالأرجل أو الجلسات أو المساند بالنسبة للظهر أو اليدين..، إلا أنها تأخذ شكل أوراق أو براعم أو سيقان النباتات، ويساعد في تشكيلها الخامات المختلفة كالإسفنج والخشب والمعادن والقماش والجلد وغيرها.. كل حسب الحاجة التي يتطلبها الشكل واللون والملبس مع مراعاة بقية الأسس التصميمية.



الصورة رقم (4) تبين بعض تصاميم الأثاث المستوحاة من العنصر النباتية [14]

6) استخدام الثقافة البصرية كخلفية خيالية: ويتمثل هذا الأسلوب في استخدام كل ما وقعت عليه عين المصمم طيلة حياته من عناصر في البيئة المحيطة به أو البعيدة عنه، سواء أكانت من صنع الله عز وجل أم من صنع الإنسان، من مقتنيات مختلفة يستعملها هو أو غيره..، وكذلك الأساليب التصميمية التي ابتكرها غيره من المصممين.. ولا بد للمبدع أن يكون قادراً على المزج بين المتغيرات وعلى إحداث تواليدات واشتقاقات لونية وشكلية ودلالية جديدة. إنه يكون قادراً على ذلك من خلال إمكاناته الإبداعية التنظيمية للخطوط والألوان ولغير ذلك من القيم التشكيلية، وفي أنساق معرفية جمالية متميزة.¹

والطريقة المثلى للاستفادة من كل هذه الأشياء تكمن في توثيق هذه العناصر والمقتنيات والأساليب التصميمية وتصنيفها في نقاط يرجع إليها المصمم أثناء قيامه ببرمجة التصميم؛ وذلك لمساعدته في تقليب الاحتمالات التي تقوده لاستنتاج الأفكار المتنوعة، كما أن توثيق

1 _ شاكر عبد الحميد، العملية الإبداعية في فن التصوير، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 248.

أساليب غيره من المصممين يساعده في التفكير واستحضار سؤال مهم وهو (كيف فكر ذلك المصمم وما هي الخطوات التي سلكها في سبيل الوصول إلى هذه الفكرة الجميلة أو هذا الشكل البديع؟). وهذه الطريقة تشبه إلى حد كبير طريقة "العصف الذهني" 1 (Storming Brain) التي تقوم على مبدئين أساسيين وهما:

1_ تأجيل الحكم على الأفكار: تكمن أهمية ذلك أنه في صالح بناء وتلقائية الأفكار، فإحساس الفرد بأن أفكاره ستكون موضعاً للنقد منذ ظهورها يكون عاملاً كافياً لإصدار أفكار أخرى، كما يساعد تأجيل الحكم أيضاً على وضوح خصائص الفكرة المطروحة من خلال الحوار الحر غير الناقد الذي يبني على الفكرة أو على جزء منها، أو الذي يهملها إن لم تكن لها قيمة بارزة، مما يساعد على تنوع الأفكار التي يمكن لبعضها أن ينجح مع أنها بدت لصاحبها بعكس ذلك خصوصاً إذا استخدمها أشخاص آخرون كمفتاح لفكرة أخرى أو حل آخر للمشكلة.

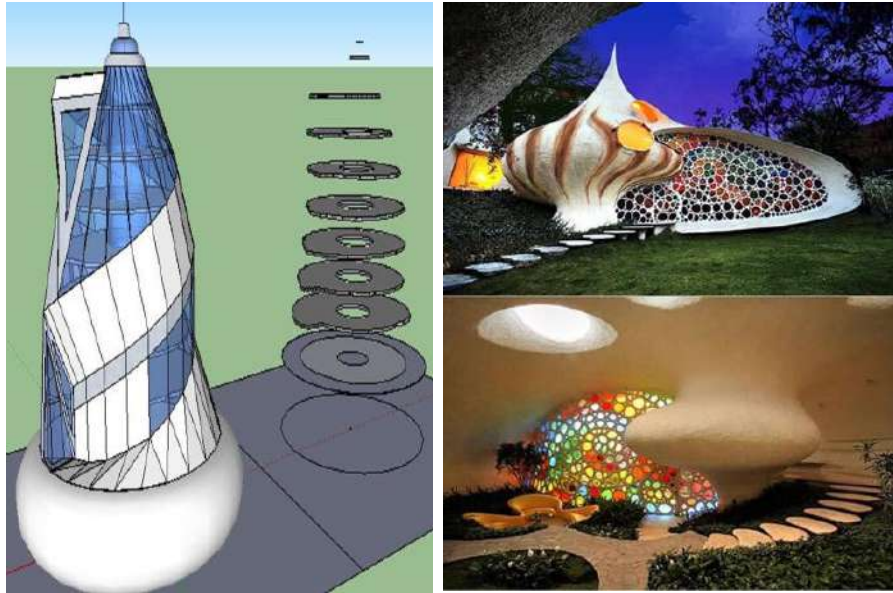
2_ الكم يولد الكيف: ما يهم الباحثين هنا هو كمية الأفكار المطروحة والتي تؤدي إلى تنوعها، وبالتالي إلى جدتها وأصالتها، وهو ما يتيح للمشاركين أفقاً أوسع وبيئة خصبة لتوليد الأفكار الجديدة الأصلية، مما يؤدي في النهاية لإنتاج أفكار ذات نوعية أكفأ وأدق وأكثر تبلوراً، وهو ما لا يمكن التوصل إليه من خلال الأفكار المحدودة.

ويوصلنا هذا الأسلوب إلى أنه من الممكن أن يتوصل أكثر من شخص لنفس الفكرة، إلا أنه لن يكون هناك تطابق كامل بين التصميمات أو الأشكال الناتجة (كما في الصورة رقم 5) والتي تبين تصميمين يعتمدان على نفس العنصر التصميمي وهو الصدفة البحرية والتي قام مصممان مختلفان بتوظيفها في تصميمهما كل حسب طريقته وخياله؛ كما أنه لا يوجد تطابق كامل بين عقل بشري وآخر وقد أكد العلماء ذلك حتى في حالة التوائم المتشابهة.

وتبين لنا الطرق السبعة السابقة التي عرضها الباحث بعضاً من الأساليب التي اختارها عشوائياً والتي قام بتحليلها لإثبات فرضيته. والملحق رقم (1) يبين ما قام الباحث بتصنيفه من مسميات (حسب رؤيته الخاصة) لأساليب تصميمية يعتمد عليها شخصياً أثناء قيامه بأعماله التصميمية وأثناء تدريسه لطلابه.

1 علي الحمادي، 30 طريقة لتوليد الأفكار الإبداعية، مرجع سابق، ص 46، 47.

ويبين الملحق رقم (2) مجموعة من التصاميم المتنوعة التي تعتمد على العديد من الأشكال التي من الممكن أن ترجع إلى هذه الأفكار أو الأساليب، فمنها من اعتمد العناصر الهندسية كالدوائر والخطوط المستقيمة والسداسيات .. ، وهناك ما هو مرتكز بشكل أساسي على الإضاءة المتنوعة، ومنها ما اعتمد على الإنسيابية البسيطة، ومنها ما اعتمد على الألوان بشكل شبه تام، ومنها ما هو قائم على الكتل والمضلعات، أو إظهار تأثير خامات معينة كالخشب مثلاً إضافة لأساليب أخرى كتقليد الحضارات القديمة والعناصر المستخدمة فيها كالفرعانة والحضارة الرومانية وبلاد الرافدين والمها ...



ورغم أن هناك الكثير الكثير من الأفكار والأساليب التصميمية الجديرة بالعرض، كذلك التصور الخاص الذي اقترحه "د. شاكر عبد الحميد" في تصنيفه أو تقسيمه للعملية الإبداعية إلى تسعة عشرة عملية فرعية هي على التوالي: تكوين الإطار واكتسابه، الدافعية الإبداعية، الإحاطة والمراقبة الإبداعية، التقاط الأفكار، الانطباعات، التحضير، الخيال، التركيز، التصورات، التلوين، التكوين، عمليات الغلق أو الإعاقة الذهنية، الاسترخاء، وضوح الأفكار والتصورات، التنفيذ، التقويم، التعديل، السيطرة، والعمليات الاجتماعية. إلا أن المقام هنا لا يتسع لذكرها وعرضها كلها.

الاستنتاجات:

1. من الممكن استخدام كل ما في الطبيعة كوحدة تصميمية سواء أكان من المخلوقات الحية كالإنسان والحيوان والحشرات والنباتات أم من الجمادات كالجبال والسهول والوديان وغيرها ...
2. تقليب الاحتمالات التي قد تنتج من توظيف مكونات الطبيعة -كعناصر تصميم - وإشغال العقل البشري بها معين لا ينضب.
3. يستطيع المصمم توظيف المقتنيات التي يستخدمها الإنسان بشكل يومي في استنباط أفكار لوحات يستخدمها في التصميم.
4. على المصمم أثناء بحثه عن الأفكار التصميمية المحافظة على الثوابت المتعلقة بالقياسات المرتبطة بالإنسان؛ باعتباره هو محور العملية التصميمية، وفيما عدا ذلك يستطيع أن يطلق العنان لخياله كما يشاء.
5. يمكن للمصمم الاستعانة في بحثه عن العناصر التصميمية بثقافته البصرية كخلفية خيالية تساعد في استنباط أفكاره التصميمية.
6. هناك طرق كثيرة لاستichاء الأفكار التصميمية، حيث إن العناصر التصميمية المستمدة من الطبيعة المكتشفة واختراعات الإنسان في تجدد مستمر منذ فجر التصميم وحتى الآن؛ ومن ضمن ذلك: تساعد الثقافة البصرية للمصمم في تخزينه للأفكار أو الأساليب التصميمية وكل ما رآه طوال حياته، ومن ثم تصنيفه في نقاط (كما في الملحق رقم 1) يستعين بها في استنباط أساليب أخرى خاصة به أو عامة يستطيع مصممون آخرون استخدامها.
- من الممكن أن يصادف الاستخدام لنفس الفكرة أو لنفس العنصر التصميمي من أكثر من مصمم؛ ولكن من المستحيل أن تتطابق طريقة استخدامهم لها تمام التطابق.
- من أهم المصادر الإبداعية في مجال التصميم استخدام شروط وأساسيات التصميم والتي تتيح للمصمم استخدام الخطوط بأنواعها ومختلف الأشكال والقواعد الفنية والهندسية والعناصر المنبثقة عنها مع مراعاة القياسات والمواصفات اللازمة.

التوصيات:

1_ يوصي الباحث الجهات المعنية بتوفير جميع الإمكانيات المادية والعملية لتطبيق هذه الأفكار (الأساليب التصميمية) حتى يتسنى للطلاب المعنيين بها تنفيذها داخل المؤسسات المعنية بتدريسها كجزء لا يتجزأ من البرنامج الدراسي العملي.

2_ كما يوصي الباحثين في مجال التفكير الإبداعي والتصميم بمحاولة التطبيق العملي لهذه الدراسة على طلبتهم، لاستخلاص نتائج عملية مجربة والتعرف بشكل موسع على مدى ملائمتها لمستوياتهم الفكرية والفنية.

3_ على الطلبة المتخصصين في هذه المجالات محاولة تطبيق هذه الأساليب؛ لمساعدتهم في التفكير الإبداعي بتخصصات التصميم المختلفة، ولمعرفة مدى ملائمتها لمستويات تفكيرهم.

الملاحق :

ملحق رقم (1)

1. الأشكال الهندسية (المستقيم- المثلث- المربع- الخماسي...): تنوعها - تداخلها - تجزئتها - دمجها - طرحها من بعضها ..
2. الأشكال النباتية : أوراق النبات - الفواكه - الخضار - الفطر ...
3. الأشكال الحيوانية : الطيور - الزواحف - الأسماك - الثدييات - لا فقاريات ...
4. أشكال الحشرات : كمساقط أفقية وتستخدم في المساقط الأفقية لمختلف التصميم ...
5. المقتنيات اليومية : النظارات الطبية والشمسية - الكتب - الأحذية - أدوات المطبخ ...
6. نظام مجموعات الألوان : الألوان الأساسية أو الثانوية - خلط الألوان المحايدة بألوان أساسية أو ثانوية أو ثلاثية - استخدام تدرجاتها ...
7. تراكب الطرز - أو الجمع بينها - أو ما يسمى بالكلاسيكية الجديدة (New Classic)
8. أشكال الأجهزة الإلكترونية القديمة منها والحديثة.
9. عالم البحار بكل مكوناته : السفن - الأشربة - الشباك - المرساة - الأصداق ...
10. أشكال الميكروبات والجراثيم والفيروسات وكافة الكائنات الدقيقة : انحناءاتها - تفرعاتها - ألوانها...

11. الأشكال الانسيابية: الدوائر والمنحنيات وكل ما ينتج من دمجها وتجزئتها...
12. العناصر المعمارية : الحليات المعمارية - أشكال المباني ...
13. شخصيات الرسوم المتحركة.
14. الرسم التاريخي : عمارة الحضارات القديمة.
15. الأدوات الموسيقية.
16. أعضاء جسم الإنسان الداخلية والخارجية.
17. الروك اند رول.
18. نمط قصر علاء الدين.
19. عالم الفضاء (سفن الفضاء - مخلوقات فضائية) - الغواصات - أسلحة
20. تنوع الخامات.
21. تنوع الملامس من الناعم إلى الخشن - ومن السائل إلى الصلب) وغيرها ...
22. المدارس الفنية المعاصرة : مثلاً (الحركة المستقبلية: التي تهتم بتصوير الجسم أثناء حركته).
23. الاستعانة بالتراث (الأنتيك) (Antique).
24. تشويه وتجريد الأشكال للكائنات الحية وغيرها ...
25. أثاث الرسامين الأثاث المشابه للوحات اللونية في الفنون الحديثة.
26. استخدام كافة عناصر رأس التصميم (التضاد والتماثل والانسجام..) في: الألوان- الأشكال- الملامس- الأحجام ...
27. استخدام التدرج : اللون - الشكل - الملمس - الحجم ...
28. الأساليب الكلاسيكية : عصر النهضة كالطراز الفرنسي والإنجليزي والباروك والركوكو وغيرها ...
29. استخدام الزخارف في التكوين : هندسية - نباتية وحيوانية الحقيقية والمجردة (أو كخلفية أو كتكوين)...
30. الفن الإفريقي : الأقنعة - التماثيل - رسومات الكهوف ...
31. الاستمرارية في الشكل (البثق) (extroosion)
32. التصميم الخيالي والأشكال الغريبة والغير واقعية (ما وراء الطبيعة)؟! ...
33. العلامات المميزة للحضارات المختلفة.
34. العلامات المميزة للشركات الكبرى والمؤسسات وغيرها ..

35. التصميم النحتي.
36. البساطة (قمة البساطة)
37. الربط بين الكتل والتكوينات.
38. التموجات (التصميم المتموج).
39. الحالة العصبية؟!
40. التحول من عنصر لآخر (Interactive Blend Element)
(المزج التفاعلي للعناصر).
41. التشكيل بالطين (تفريغ الكتل العجينية وتنعيمها) (مثل
صناعة هياكل السيارات).
42. استخدام برامج الحاسوب في التصميم والتعديل والتلوين
والتشكيل ...
43. عالم الطفل.
44. التصاميم القماشية (تخيل مختلف أنواع الأقمشة وملابسها
وألوانها ...)
45. نظام التقوس البسيط.
46. نظام التداخل الكروي.
47. الخلط أو الدمج بين جميع الطرق السابقة والاحتمالات الناتجة
عنها.

ملحق رقم (2)



[16]



[16]

[1]



[16]



[16]



[16]



[16]



ملحق رقم (3) [14]



المراجع العربية :

1. القرآن الكريم .
2. راسموسن. ستن إيلر، الإحساس بالعمارة، دار قابس للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2008
3. ضاهر. فارس متري، أصول هندسة الديكور، دار القلم، بيروت- لبنان، 1976.
4. الحمادي. علي، 30 طريقة لتوليد الأفكار الإبداعية، ط1، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، 1999.
5. دواير. فرانسيس، مور. ديفيد مايك، الثقافة البصرية والتعلم البصري، مكتبة بيروت، 2007.
6. عبد الحميد. شاكر، العملية الإبداعية في فن التصوير(سلسلة عالم المعرفة)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.
7. خنفر. يونس، أسس التصميم الداخلي وتنسيق الديكور، دار مجدلاوي للنشر، عمان- الأردن، 1983
8. المخلوفاي، ابراهيم عبد السلام، أثر الأساليب التصميمية الوافدة على العمارة الداخلية السكنية لمدينة طرابلس في الفترة من (1991- 2000) م، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2007.
9. ك.م.ديسي، FAIA - لاسويل. ثوماس، الاعتبارات الانسانية في التصميم المعماري، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1997.
10. حسن الصغير.علي، التحليل الأيكولوجي لتشكيل الفراغات الداخلية في العمارة الصحراوية، مجلة الأستاذ، العدد1، نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس، 2009.

المراجع الأجنبية :

1. Joseph De chiara Chiara & Others, Time - Saver Standards For Interior Design & Space Planning, Second Edition, McGraw Hill, New York, 2001.
2. Maureen Mitton, Interior Design Visual Presentation, A Guide to Graphics, Models, and Presentation Techniques, Second Edition, John Wiley & Sons INC, Kanada, 2004.

3. Kas Oosterhuis & Ilona Lenard, ON Logic speed and vision, The Images Publishing, Australia, 2008.
4. 500 Chairs Celebrating Traditional & Innovative Designs, First Edition, Lark Books, New York, 2008.
5. Colors-Architecture_in_detail, Page One Publishing Private Limited, Singapore, 2004.

مواقع الإنترنت

1. 16) WWW.Pinterest.com.
2. 17) WWW.YouTube.com - Architecture Zaha Hadid.
3. 18)
www.fnrtop.com/vb/showthread.php?t%3D658374
&h=0&w=0&tbnid=
4. XIHC8TJ294JahM&zoom=1&tbnh=183&tbnw=275&docid=gUEHgxlPfTvjtM&tbn=isch",
5. 19) www.imagesEEQXQIG3.
6. 20) d4c13bdef0c1551a155a5d9417d3de68.

The designing concept
between the functional requirements
and designer imagination

T. Ibrahim Abdussalam El-Makhloufi

Teaching staff member - assistant lecturer - faculty of
art, design and media

This study addresses the world of designing and all new and unique concepts, and what presented every day in this field . These concepts which is the foundation to promote different products which basically depends beside what contain of several shapes, measurements, colors, and variety of ores and techniques and other factors such as .. cultural, social, and economic factors, and others .. which leads us to an important query which is "the source of these designing concepts" that do not

stop ? .. through this query, and through his work experience in designing field .. the Researcher has proposed his hypothesis, which says that the visual culture is the source of these designing concepts.

He also referred to encouraging our religion to that besides works of mind, in addition to the multiple scientific, and technical principles that represented in the required design components in producing various types of products .

Based on that, the researcher has studied and analyzed group of innovated designs that he was collected . Some of these designs are for the most famous designers. He also used the descriptive method known for such specializations that helped him in innovating some new headlines and names as it were in designing methods which in general will help the designers and specialists to enhance and evoke their imagination to produce more innovations.

Although, he has extracted some results which he believed that will help learners in this field to innovate new designing methods, and reaching new unstoppable designs, and concepts . Moreover, the researcher has recommended on some recommendations that he believes of its importance in reaching the advanced levels in this field.

تقنية البريق المعدني

د. إيمان محمد فـرج

د. نجوى علي عبـود

د. نزهات مفتاح البوعيشي

جامعة طرابلس _ كلية الفنون والإعلام

شعبة الخزف والزجاج

الملخص

الخزف ذو البريق المعدني Ceramic with a metallic luster اكتشاف حديث لموضوع قديم وهو تغطية سطح المنتجات الخزفية المتزججة بطبقة براقلة ملونة، أو عديمة اللون ذات ألوان قزحية ولقد وافق البريق المعدني الذوق الحديث وحاز على شهرة عالمية بين مقتنييه نتيجة لازدياد الطلب على المنتجات الخزفية والحرص من عامة الناس على اقتناء أجمل المشغولات وأرفعها فناً مما أدى ذلك إلى دفع الباحثين في هذا المجال بالاهتمام والحرص على إعطاء المشغولات لمسات جمالية . ومن هذه الاهتمامات - بحوث لتحضير بعض الطلاءات البراقلة سواء كانت ملونة أو شفافة قزحية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء علي تقنية البريق المعدني ومحاولة تحضير طلاءات ذات بريق معدني ملون وشفاف وتطبيقه على مشغولات خزفية مطلية سابقاً وذلك باستخدام الزيوت المذيبة كا(القرنفل -اللافندر-الترينتين) وحرقتها في درجات حرارة مختلفة. والنتائج المتحصل عليها كانت جيدة وجديرة بالمحاولة المستمرة والمتابعة لنحصل علي تقنية ذات قيمة فنية وخصوصاً إن هذا النوع من العمل يحتاج لمهارة وصعب الإتقان إلا علي المختصين أو المستمرين بالبحث والعمل .

المقدمة

يُعد فنُّ الفخار والخزف من أرقى الفنون التي لازمت الحضارات المختلفة منذ أقدم العصور. وهناك مساهمات عديدة من الفئانين المسلمين في فنِّ الخزف، وكيف أنهم توصلوا إلى إنتاج آنية خزفية استعاضوا بها عن أواني الذهب والفضة من حيث الفخامة والجمال باستعمالهم تقنية تسمى البريق المعدني، ولا تزال هذه التقنية لغزاً يحير

الناس برغم ما يتوافر لديهم من علوم وتقنيات ، ويجعل من صناعة الفخار في سياق ذلك مصدراً معتمداً في تحديد عمر الحضارات القديمة. وهو يشيد بمساهمة المسلمين في تطور الحضارات سواء في بلاد ما بين النهرين، أو في الأندلس التي تشكل جنوب إسبانيا اليوم. ليس مصادفة أن يتعلّق الإنسان بهذا الفن ويطوّره⁽¹⁾. فالطين أصلنا الذي نشأنا منه كما في قول الله تعالى (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ) وهو مآبنا الذي نعود إليه كما في قوله تعالى (مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى).⁽²⁾

إنتاج الخزف في العالم الإسلامي كان متفوقاً، وامتاز صناع الخزف بتنوع منتجاتهم في الأشكال وطرق الزخرفة وأساليب الصناعة، وهو ما شجع على استعمال الخزف في صنع بلاطات، ونجوم لكسوة الجدران وفي صنع الأواني والتحف من أكواب وسلطانيات وإبريق وفناجين وغيرها ، وأهم ما امتازت به الأواني الخزفية الإسلامية الفاخرة في هذا المجال " هو البريق المعدني، وقد عثرت الحفريات والتقنيات الأثرية في إيران والعراق مصر وإفريقية (تونس) والأندلس والشام على نماذج من ذلك، ومن المؤكد أن الأواني ذات الزخارف المطلية بالميّناء أو البريق المعدني كانت باهظة الأثمان والتي تصنع إلى الأمراء والسلاطين أو الأثرياء الكبار، وقد استخدمت في زينة هذا النوع من الخزف وزخرفته أساليب كثيرة مقتبسة من الفن الصيني ومن جمالية الخزف العربي، والأشكال النباتية والتكوينات المتناسقة)⁽³⁾.

وتعد أواني الخزف ذي البريق المعدني أول ابتكار أهدته القريحة الإسلامية لتاريخ صناعة الخزف. فبعد مرحلة من تقليد الأساليب الفنية الزخرفية للخزف الساساني والبيزنطي انبعث هذا النوع طفرة واحدة في مدينة سامراء حاضرة العباسيين الجديدة في العراق عند منتصف القرن الثالث الهجري. ومن هذه المدينة انتشرت أواني الخزف ذي البريق المعدني لتعم أرجاء العالم الإسلامي قبل أن تختفي صناعة هذه الأواني فجأة في القرن السابع الهجري . وتتميز المنتجات الخزفية من هذا النوع بأن زخارفها تتخذ هيئة وبريق الذهب. ومن هنا جاءت تسميتها بالخزف ذي البريق المعدني ، أو الغضار المذهب كما كان يطلق عليه في العصور الوسطى⁽⁴⁾.

وكان أول ظهور هذا النوع من الخزف في العصر العباسي، ومما يؤكد نسبته إلى هذا العصر تلك المجموعة الكبيرة من القطع الخزفية ذات البريق المعدني التي عثر عليها في حفريات مدينة " سامراء " وفي

حضريات مدينة الفسطاط ومن القطع التي عشر عليها قطع تالفة نتيجة أخطاء الحرق ، مما يثبت قيام هذه الصناعة في العصر العباسي في مصر ، كما أن هناك قطعاً من هذا النوع عشر عليها في المراكز التي زاولت صناعة الخزف في " إيران " ، مثل مدينة " الري " و " سوسة " و " أفرازياب " (سمرقند الحالية) وعشر أيضاً في حضائر " مدينة الزهراء " في بلاد الأندلس في القرن 10 م على قطع من الخزف العباسي . وأغلب الظن أنها صنعت في مصر أو العراق ثم نقلت إلى هناك ، وفي حائط القبلة في المسجد الجامع بمدينة القيروان توجد بلاطات مربعة ذات بريق معدني وضعت في تركيب هندسي على وجه المحراب وأسلوب هذه الترابيع ينطبق تمام الانطباق على أسلوب طراز سامراء ، بل إن العناصر الزخرفية في التكوين تكاد لا تخرج عن أسلوب سامراء⁽⁵⁾.

البريق المعدني : Metallic Luster :

هو نموذج لتزيين الخزف والزجاج ، يتكون من طبقة رقيقة جداً من المعادن أو أكاسيد المعادن ، تترسب على سطح القطعة متلوناً بألوان مختلفة تغطي طبقة الطلاء الأساسي للمنتج الخزفي . وإن الطلاءات ذات البريق المعدني المطبقة على الخزف تختلف عن تلك المطبقة على الزجاج . فألوان البريق المعدني التي تظهر على الخزف تأتي بسبب تداخل الضوء الساقط والمنعكس على القطعة . أما في الزجاج فتأتي من خلال نفاديه الضوء ، لذا كل العيوب (النقاط أو الحزوز) في الزجاج سوف تكون واضحة .

البريق المعدني يتكون من محاليل وعوالق لراتنجات معدنية (Metallic Resinates) في محاليل تم تصنيعها لتسهيل عملية التطبيق بواسطة الفرشاة أو ماكينة الرش وبعد تطبيقها على القطعة الخزفية تحرق في درجات حرارة مابين (500-800م) فتتكون ظاهرة البريق لحظياً من دون عمليات إضافية ، وهذا البريق كالذي يظهر على اللؤلؤ أو الماس . إن سبب ألوان البريق المعدني هي الطبقة الرقيقة من المعادن أو الأكاسيد المعدنية ولهذا ليس هناك خطورة من انطفاء اللعان بسبب تأكسد المعادن كما في النحاس و الألومنيوم وبقية المعادن المشابهة لهما المستعملة .

بالرغم من أن التزيين بالبريق المعدني يبدو أنه قل الاهتمام به في تزيين القطع السيراميكية الحديثة ، فإن جزءاً من أنواع خاصة من

الأواني المزخرفة والبضائع التذكارية لازالت مستمرة وتُعد رخيصة الثمن مقارنة بالناحية الجمالية.⁽⁶⁾

تقنية البريق المعدني :

إن تقنية البريق المعدني قادرة على تحصيل نتائج مقبولة وباهرة عند الاعتناء بتطبيق الطلاء . كما يمكن الحصول على نتائج مختلفة وذلك (بتعاقب) سمك الطبقة الرقيقة من الطلاء ، وأيضاً ممكن حدوثه بتغيير مكونات وتركيز المحلول ، كذلك يمكن الحصول على سطح ذي بريق لؤلؤي عند التطبيق بالفرشاة في حركات منكسرة . كما يمكن أن يكون الطلاء ثابتاً بقوة وذو مثانة عالية باستخدام عامل ربط مناسب .

أن برنامج حرق الطلاء المعدني لتكوين البريق يتضمن مرحلة الاختزال ومع هذا فليس من الضروري أن يشغل الفرن في جو من عامل مختزل بسبب أن الاختزال سوف يتم محلياً (على القطعة الخزفية) ذاتياً وذلك لأن الطلاء نفسه سوف يجهز لنا ظروف الاختزال الضرورية حول المنطقة المطلية ولهذا فإن الراتنجات المعدنية سوف تختزل إلى معادن وتنتج ظاهرة البريق المعدني .

إن العديد من الطلاءات سوف تنتج بريقاً رائعاً جداً عندما تخرج من الفرن ولكن طلاء المعدن سوف يتآكل أو يبلى بسبب عدم القدرة على مقاومة التآكل بالاحتكاك لفترة طويلة . ولكي يتم الحصول على طبقة معدنية جيدة الالتصاق بالسطح الخزفي المزجج أو الزجاج نستخدم نثرات البزموت حيث إنها تعطي عامل تثبيت وكذلك تُعد مساعد صهر ، بحيث إن الراتنجات المعدنية في درجة حرارة الحرق سوف تحترق وتتصاعد المواد العضوية . يترسب المعدن وينصهر على سطح القطعة الخزفية ويثبت بمساعدة البزموت . إن عملية الحرق يجب أن تتم في درجات حرارة متوسطة وبالعكس فإن مساعد الصهر هذا سوف يحترق ويتصاعد .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحضير طلاءات ذات بريق معدني ملون وشفاف وتطبيقه على مشغولات خزفية مطلية وذلك على النحو الآتي:-

1- استخدام الطريقة الرطبة وتطبيقها على طلاءات (الكوبالت ، النحاس، الفضة)

2- إجراء عمليات حرق في درجات حرارة مختلفة وذلك بتغيير الزيوت المذيبة (القرنفل-اللافندر - التربينتين) .

تحضير البريق المعدني :

قديمًا كان العرب يحضروا البريق المعدني بخلط أحد أملاح المعدن مع الغراء الأصفر الرابط، يطحن خليط البريق ويرش أو يدهن على سطح الطلاء التحتي الأساسي للقطعة الخزفية ، ثم يحرق في جو مختزل باستخدام عامل مختزل مثل كرات العثة أو قطع صغيرة من الخشب بمفردها أو مغموسة في زيت ، ثم يترك الفرن ليبرد تلقائيًا بعدها تستخرج القطع وتغسل لإظهار البريق اللامع ، حيث إن لون البريق يعتمد على الطلاء التحتي الأساسي ومدة الاختزال وتركيبه الطلاء ذو البريق ، لهذه الطريقة مشكلات من أهمها:-

1- احتمالية تفتت وتلف بطانة الفرن بسبب امتصاصها للمركبات المتطايرة من الطلاء .

2- عدم حدوث الاختزال الكامل في بعض الأحيان .

أما في الوقت الحاضر، فإن تحضير البريق المعدني يحتاج إلى خبرة كبيرة وعناية فائقة . حيث إن الطريقة هي عبارة عن تركيب مختلف للراتنجات المعدنية وشم خلطها وإذبتها مع مذيبات عضوية أو عوالق بنسب معينة وذلك لإنتاج مستحضرات سائلة ذات مكونات مختلفة تحمل الصفات المطلوبة للعمل والتطبيق وعندما تستخدم هذه المستحضرات على القطع الخزفية ومن ثم تحرق سوف تنتج التأثيرات المختلفة .

يشترط في البريق المعدني ما يلي :

1- النقاء التام والخلو من الرواسب والتعكير بحيث يكون الطلاء مخلوطاً متجانساً ومتماسكاً.

2- عند تطبيق الطلاء يجب أن تكون سطوح القطع الخزفية نظيفة تماماً من التراب وآثار العرق الناتج من ملامسة الأيدي والأصابع .

3- يجب أن يكون مكان العمل خالياً من الغبار .

4- تطبيق الطلاءات يجب أن يكون بطبقة مناسبة السمك (ليست رقيقة بدرجة لا تنتج البريق الكافي ولا سميكة بحيث يمكن أن تتقشر من على سطح القطعة الخزفية بعد حرقها) .

5- عملية الحرق تكون في درجات حرارة مناسبة بحيث لا تكون منخفضة وبالتالي لا يلتصق الطلاء بصورة كاملة بحيث يمكن إزالة هذا الطلاء ، ولا تكون مرتفعة بحيث تحترق مواد البريق الراتنجية وتتطاير .

المواد والطريقة المستخدمة :

1_ القلفونية : هي عبارة عن إفراز عضوي يحوي المواد الهيدروكربونية من النبات، ولا سيما الأشجار الصنوبرية . التي تكون قيمتها كبيرة في السوق لمكوناتها الكيميائية واستخداماتها، مثل الوردنيش والصمغ، و بوصفها مصدراً مهماً للمواد الخام وللتركيب العضوي وتعد نوعاً من الصمغ العربي الذي يجمع من الأشجار الصمغية . وهي علي شكل صخور تشبه الزجاج في شفافيتها ، (صفراء اللون) بسبب صهرها بعد تجميعها تم تبريدها .

2_ هيدروكسيد الصوديوم (صودا كاوية) (NaOH)

3_ أملاح المعادن ، - كبريتات النحاس المائية $\text{CuSO}_4 \cdot 5\text{H}_2\text{O}$

- نترات النحاس CuNO_3 - نترات الكوبالت $\text{Co}(\text{NO}_3)_2$

- نترات الفضة AgNO_3

4- ماء مقطر

5 - زيوت طيارة (القرنفل - اللافندر - التربينتين)



القلفونية هيدروكسيد الصوديوم بعض الزيوت الطيارة

طريقة التحضير المستخدمة:

أولاً: الطريقة الجافة شكل(1)

- 1_ طحن القلفونية إلى درجات ناعمة .
- 2_ تسخين القلفونية إلى درجة الانصهار.
- 3_ إذابة الملح المعدني (علي صيغة نترات المعادن) في مصهور القلفونية .
- 4_ إضافة زيت اللافندر أو زيت التربينتين أو زيت القرنفل إلى الخليط تدريجياً لضمان الإتحاد الكيميائي مكوناً طلاء البريق المعدني .

ثانياً: الطريقة الرطبة :

الطريقة الرطبة والتي لاقت انتشاراً وعمومية أكثر في القرن التاسع عشر وتتم في الخطوات التالية :

تحضير راتنجانات الصوديوم (Sodium Resinate) أو ما يسمى صابون القلفونية كما في شكل (2) كالآتي :-

- 1_ طحن القلفونية إلى درجات ناعمة .
- 2_ تسخين القلفونية إلى درجة الانصهار.
- 3_ صب محلول الصودا كاوية الساخن علي مصهور القلفونية تدريجياً حتى يتكون الصابون
- 4- إضافة الملح المعدني (علي هيئة كلوريد أو نترات المعدن) إلي صابون القلفونية فينتج سائل غليظ القوام ومن ثم يصبح عجينة ثم يجف فيتحول إلي مسحوق.
- 5- إضافة زيت اللافندر أو زيت القرنفل تدريجياً إلي العجينة أو المسحوق فينتج طلاء البريق المعدني .



شكل (1) شكل (2)

خطوات العمل: استخدام المنهج التطبيقي

أولاً: الطريقة الرطبة

تجهيز صابون القلفونية :-

تم تحضير الصابون من المواد وبالنسب الوزنية كالتالي :

* مسحوق القلفونية 51.8%

* صودا كاوية 6.9%

* ماء مقطر 41.3%

حيث تم تجهيز الصابون بالخطوات التالية :

- * طحن القلفونية يدوياً و غربلتها بدرجة نعومة متجانسة .
- * تسخين القلفونية حتى الانصهار وتتحول إلى سائل .
- * إذابة هيدروكسيد الصوديوم في الماء للحصول على محلول الصودا الكاوية .
- * صب محلول الصودا الكاوية تدريجياً وبالتحريك المستمر على مصهور القلفونية حتى يتكون الصابون .
- * ترشيح الصابون للتأكد من عدم وجود شوائب .
- تحضير عدد من الطلاءات ذات البريق المعدني الملون مثل البريق النحاسي ، البريق الكوبالتي ، و الطلاءات ذات البريق الشفاف مثل بريق الفضة كالتالي :
- تحضير طلاء البريق النحاسي .
- وزن 2.7 جرام من صابون القلفونية وتسخينه على حمام رملي حتى تنصهر .
- وزن 0.8 جرام من كبريتات النحاس المائية ثم إضافته إلى الصابون مع التحريك المستمر، ونغلي المحلول حتى نحصل على عجينة ، ثم يترك ليبرد ويجف في الهواء ويتم بعد ذلك إضافة زيت التربينتين مع التسخين على حمام رملي والتحريك بالعصا الزجاجية جيداً وبعد التبريد يترك المحلول عدة أيام ليركد .
- يرشح المحلول للتخلص من الحبيبات غير الذائبة ويتم تعبئته في زجاجات محكمة الإغلاق .
- تحضير طلاء البريق الكوبالتي :
- تم تحضيره بنفس الطريقة السابقة ولكن تم إضافة زيت اللافندر
- تحضير طلاء البريق الفضي :
- بنفس الطريقة السابقة ولكن بوزن 0.3 جرام من نترات الفضة .
- تحضير طلاء البريق المعدني بالطريقة الجافة :
- تحضير طلاء البريق الكوبالتي :
- يوزن 3.9 جرام من مسحوق القلفونية ويسخن على حمام رملي حتى نحصل على مصهور تم

يضاف 0.6 جرام من نثرات الكوبالت تدريجياً إلى مصهور القلفونية مع التحريك المستمر بالقضيب الزجاجي حتي حدوث فوران. ويغلي المحلول الناتج إلى أن يتحول إلى اللون البني القاتم ثم يضاف 4 مل من زيت القرنفل يتم تصاعد سحابة بيضاء ذات رائحة قوية ، ثم يترك المحلول ليبرد، ونرشحه للتخلص من الحبيبات غير الذائبة ويعبأ الرش في زجاجة محكمة الإغلاق .

تطبيق الطلاء:

إن تطبيق طلاء البريق المعدني على سطوح القطع الخزفية يتطلب عدة شروط أهمها :

- * تنظيف موقع العمل بحيث يكون قريباً من فرن الحرق .
- * تنظيف البلاطات وجميع الأدوات بالماء والصابون ثم الماء المقطر وتركها تجف في الهواء .
- * استخدام فرشاة وكأس خاص بالعمل تجنباً لاختلاط الطلاءات .
- * استخدام كفوف بلاستيكية لغرض عدم لمس المشغولات باليد .
- * عدم رج زجاجة الطلاء واستعمال السائل الرائق فقط ويوضع على القطعة الخزفية بطبقات مناسبة السمك .

عملية الحرق

تم تطبيق طلاءات البريق المعدني المحضرة بالطريقة الجافة على قطع البلاط بنفس الطريقة الرطبة وأجريت عملية الحرق للنماذج الخزفية المطلوبة بطلاء البريق المعدني بدرجات حرارة مختلفة كالآتي (620 م- 670م -750م -770م – 800 -850 م).

النتائج والمناقشة:

بعد عملية حرق العينات في درجات حرارة مختلفة يتم قطع التيار الكهربائي عن الفرن ويترك مغلق ليبرد بصورة طبيعية وتدرجية ثم نستخرج قطع البلاط وتمسح بقطعة قماش لإزالة المواد العالقة والناجمة من احتراق المواد العضوية الداخلة في تركيب الطلاء .

حرق طلاء الطريقة الرطبة :

* عملية الحرق في درجة حرارة 620 م كانت غير جيدة وأن الطلاء غير ناضج بحيث يمكن تطايره أو مسحه بسهولة ، وكان سطح القطعة خشن الملمس . وعند درجة 670 م كانت النتائج جيدة نوعاً ما لنتراث النحاس و التصاق الطلاء جيد ولا يمكن مسحه أو إزالته ، كما أن سطوح المشغولات ناعمة الملمس.

*عملية الحرق في درجة حرارة 750 م كانت النتائج جيدة جداً من ناحية الالتصاق والبريق المعدني.

* عملية الحرق في درجة حرارة 850 م كانت النتائج جيدة نوعاً ما ، بحيث حصلنا على اللون الأخضر الفاتح للطلاء النحاسي مع وجود بقع بيضاء وبتغيير الزيوت المذيبة كانت النتائج مشابهة .
-أما الطلاء الكوبالتي فتحصلنا على اللون البنفسجي الفاتح مع بقع سوداء خفيفة .

-أما الطلاء الفضي فكان اللون بنياً داكناً باستخدام زيت الترينتين .

حرق طلاء الطريقة الرطبة :

كانت نتيجة تطبيق طلاء البريق المحضرة من (طلاء الكوبلت ، طلاء النحاس) بإضافة زيت القرنفل واللافندر كآلاتي:-

عملية الحرق في درجة حرارة 620 م كانت غير جيدة وأن الطلاء غير ناضج بحيث يمكن تطايره أو مسحه بسهولة ، وكان سطح القطعة خشن الملمس.

عملية الحرق في درجة حرارة 670 م كانت النتائج جيدة نوعاً ما لنتراث النحاس و التصاق الطلاء جيد ولا يمكن مسحه أو إزالته ، كما أن سطوح المشغولات ناعمة الملمس .

عملية الحرق في درجة حرارة 750 م كانت النتائج جيدة جداً بالنسبة لطلاء الكوبالت من ناحية الالتصاق والبريق المعدني .

عملية الحرق في درجة حرارة 850 م° تحصلنا على اللون الأخضر الفاتح للطلاء النحاسي مع وجود بقع بيضاء ويتغير الزيت المذيبة كانت النتائج مشابهة . أما الطلاء الكوبالتي فتحصلنا على اللون البنفسجي الفاتح مع بقع سوداء خفيفة . أما الطلاء الفضي فكان اللون بنياً داكناً باستخدام زيت التربنتين .

حرق طلاء الطريقة الجافة :

* عملية الحرق في درجة حرارة 670 م° ، 690 م° النتائج المتحصل عليها كانت جيدة بالنسبة لنثرات الكوبالت من حيث اللون البني، ملتصق جيداً، ناعم الملمس ، ذو بريق جيد أما باقي النثرات ولم نتحصل على نتائج جيدة .

* عملية الحرق في درجة حرارة 770 م° لنثرات الكوبالت مع زيت القرنفل كانت النتائج جيدة جداً من ناحية الالتصاق والبريق المعدني .

* عملية الحرق في درجة حرارة 800 م° لجميع النثرات كانت النتائج جيدة جداً من ناحية الالتصاق والبريق المعدني .

ولقد أجريت بعض التطبيقات علي طلاء البريق المعدني لنثرات الكوبالت بالطريقة الجافة حيث احترقت هذه العينات في درجة 750 م° وكانت كما موضحة في الصورة التالية:-



التوصيات :

إن النتائج المتحصل عليها كانت جيدة وجديرة بالبحث واستمرارية المحاولة للوصول إلى أفضل النتائج ، لأن هذا النوع من العمل يتعامل مع الفن والذوق ، ولهذا أوصي الباحثين بالاستمرارية في التعرف علي هذه التقنية

ومن التوصيات المقترحة:-

- * دراسة تأثير لزوجة وكثافة الطلاء على البريق المعدني .
- * دراسة أفضل الأملاح لكل معدن (الفضة ، النحاس ، البزموت ، الخ).
- * دراسة تأثير البزموت على البريق المعدني عند إضافته كملح منذ البداية مع الملح المعدني .
- * دراسة تأثير إضافة الملح بصفة محلول إلى صابون القلفونية .

المراجع:-

- 1_ القرآن الكريم .
- 2_ أحمد الصاوي ، البريق المعدني والألوان البارزة ابتكار إسلامي في الخزف ، سبتمبر 2008م.
- 3_ ألان كيغرسميث ، الفخاريات ذات البريق المعدني ، التقنية والتراث والإبداع في العالمين الإسلامي والغربي ، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث ، الطبعة الأولى ، 2011.
- 4_ عفيف بهنسي ، الفن الإسلامي ، دار طلاس للدراسات والنشر ، دمشق ، 1986م.
- 5_ علام محمد علام ، علم الخزف التزجيج والزخرفة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1964م.

أثر تطور القدرة الموسيقية على مفهوم الذات لدى الأطفال

د_ رمضان العجيلي ابودريالة

أ_عبدالسلام محمد سالم

جامعة طرابلس _كلية الفنون والإعلام

المقدمة

إن نجاح الإنسان لا يتوقف على نصيبه من القدرة العامة أو الذكاء فحسب، وإنما على ما لديه من مواهب أو قدرات خاصة أو طائفية أخرى يظهر أثرها في مجال نشاطاته العقلية المختلفة، وقد حاول كثير من العاملين في هذا الميدان حصر هذه القدرات وتحديد لها ووضع الاختبارات التي تكشف عنها . (محمود، 1977: 142 – 144).

وإن الذكاء كقدرة عقلية عامة يمكن قياسها عن طريق اختبارات الذكاء، والذكاء ضروري للإنسان ليحقق نجاحاً عاماً في حياته، ولكنه لا يكفي لنجاح الفرد ولا سيما إن كانت أعمالاً تتطلب قدرات عقلية خاصة كالقدرة الموسيقية، والميكانيكية، والرياضية، أو القدرة الفنية، ولكي يحقق نجاحاً في هذه الجوانب لابد أن يكون لديه استعدادات خاصة تمكنه من النجاح.

والاستعداد هو قدرة الفرد ومهارته في مجال معين أو أكثر من المجالات عن طريقه يصل إلى مستوى معين من الكفاية، وهذا الاستعداد يجعل الفرد قادراً على تعلم النشاط العقلي في سهولة ويسر وسرعة وأقل جهد ممكن . (معوض، 1994: 155 – 156).

أولاً - القدرة:

أما القدرة فهي كل ما يستطيع الفرد أدائه في اللحظة الراهنة من أعمال عقلية، أو حركية، والقدرة يمكن أن تكون قابلية طبيعية أي موهبة أو أن تكون مهارة مكتسبة، فالقدرة هي مجموع عنصري الطبيعة والتنشئة، وقد توجد القدرة لدى الفرد بالتدريب، أو دون تدريب مثل: العزف على الآلات الموسيقية، وقد يكون لدى الفرد الاستعداد الموسيقي لكنه ليس لديه قدرة العزف على آلة موسيقية، وفي حالة تدريبه يمكن أن ينتج مقطوعات موسيقية جديدة . (Lavsén, 1992: 20)

وتنظم القدرات العقلية في ثلاث مستويات:

1- القدرات الطائفية الأولية: مثل القدرة اللغوية والقدرة على الطلاقة اللفظية.

2- القدرات الطائفية البسيطة: وهي القدرات التي تنقسم إليها القدرات الطائفية الأولية.

فالقدرية العددية مثلاً يمكن أن تقسم إلى قدرات أبسط منها مثل: القدرة على إدراك العلاقات العددية وتتمثل في إدراك العلاقات الحسابية المحذوفة، والقدرة على إدراك المتعلقات العددية وتتمثل في إدراك الأعداد الناقصة في العمليات العددية، والقدرة على الإضافة العددية وتتمثل في سرعة عمليات الجمع ودقتها.

3- القدرات المركبة: وهي التي تدل على مجموعة القدرات الطائفية الأولية التي يعتمد عليها النشاط العقلي في ميدان تعليمي أو مهني وتتمثل في: القدرة اللغوية، والقدرة الميكانيكية، والقدرة الفنية، والقدرة الموسيقية وغيرها من القدرات . (محمود، 1977: 142 - 144)

ثانياً - الموهبة:

اختلف مفهوم كلمة موهوب من باحث لآخر، فقد استخدمه (تيرمان) للأفراد ذوي الذكاء الرفيع، واستخدمه عدد من الباحثين للأفراد المبتكرين ذوي القدرات الابتكارية العالية، واستخدمه آخرون في بحوثهم على أنه التفوق في قدرات أخرى مثل القدرات الموسيقية والقدرات الفنية (معوض، 1994: 181)

وقد أكد جراند 1994 وجود عدة أشكال للموهبة وهي: الموهبة اللغوية، وموهبة التفكير المنطقي، والموهبة الموسيقية، وموهبة الشخصية.

وعرف قاموس ويبستر الموهبة الموسيقية بأنها استعداد طبيعي موجود في الإنسان، وهي شيء غريزي يحتاج أحياناً لحافز حتى يبدأ بالعمل في الوقت المناسب والتي تكون غالباً إبداعية . (Findlay 1987: 80)

وقد وضع (سوزوكي 1985) مؤسس منهاج (Suzuki) للتربية الموسيقية طريقته على أساس أن القدرة الموسيقية: ليست موهبة فطرية أو موروثية، وإنما قدرة قابلة للنمو والتطور، كما هو الحال عند الأطفال، فهم يطورون قدرتهم على الكلام اهتماماً بلغة أمهاتهم، وقد غير (سوزوكي) النظرة القديمة نحو التربية الموسيقية، والمتمثلة بوجود قلة من الموهوبين يمكن أن يصبحوا موسيقيين متميزين، ويركز فيها على التربية والمران المستمر وليس على ما هو موروث أو فطري، وأدرك أنه كلما كبرنا زادت صعوبة تعلم أشياء فيها بعض التعقيد كتعلم لغة جديدة، أو العزف على

آلة موسيقية جديدة، ولذا فقد طبق أسلوبه ونظريته على طلبة آلة الكمان والذين يبدؤون تدريسهم على هذه الآلة في سن الثالثة غالباً، وتم إخضاعهم لبرنامج تدريبي مستمر قام من خلاله بتعليمهم أساسيات العزف على آلة الكمان، وقد وجد أن ملامح واضحة للقدرة الموسيقية بدأت تتحقق، ومن هنا خلص إلى استنتاجات بأن الانغماس المبكر في جو تعليم الموسيقى يقوي تلك القدرة بالتأكيد.

ويؤكد (مليامز 1997) أن الانغماس المبكر في عالم الموسيقى والتدريب المستمر يؤدي إلى ظهور مواهب وقدرات موسيقية كبيرة جداً، ويؤكد هذا ثلاثة من عظماء الموسيقيين في العالم (بيتهوفن، موزارت، باخ) لأنهم تلقوا دروسهم الأولى في الموسيقى في أعمار مبكرة جداً. ويؤكد كل من (ليليكوست 1990) إننا جميعاً يمكننا أن نمتلك قدرة موسيقية عالية في حال تلقينا التربية الصحيحة والتدريب المناسب. (القضمانى، 2003: 24 - 25)

ثالثاً - القدرة الموسيقية:

من جوانب القدرات العقلية التي لم تحظ باهتمام علماء القياس العقلي يهتمون باختبارات الاستعدادات العامة جانب القدرة الموسيقية، على الرغم من أهمية هذه القدرة في الميادين التطبيقية، فالواقع أنه توجد استخدامات كثيرة لاختبارات الاستعداد الموسيقي ومنها، على سبيل المثال: التوجيه التربوي والمهني، واختيار الأفراد الصالحين للعمل في الفرق الموسيقية وغيرها من المؤسسات الموسيقية، والواقع أن اختبارات سيشور لا تقيس كل جوانب القدرة الموسيقية، وإنما تقتصر على قياس ما يمكن أن نسميه القدرات الموسيقية الأساسية وهي:

تمييز الأصوات، وشدة الصوت، وتذكر الإيقاعات، والزمن، ونوعية الأصوات، وتذكر الألحان. (صادق، 1994: 180).

يوجد لهذه الاختبارات تاريخ طويل من الاستخدام العام في الدول الغربية، فقد ظهرت في صورتها الأصلية عام 1919 في الولايات المتحدة دون أي تعديل لمدة عشرين عاماً، على يد (كارل سيشور) الذي يعد من أبرز الذين اهتموا بدراسة القدرة الموسيقية، وفي عام 1939 عدلت هذه الاختبارات إذ أصبحت المثيرات الصوتية أكثر تحديداً، وحللت مفردات الاختبارات تحليلاً دقيقاً. (معوض، 1994: 166).

جادل بعض علماء النفس أن مقياس (سيشور) ليس مشابهاً تماماً للمهارات التي يتضمنها الإنتاج الموسيقي فهي تقيس أنماطاً معينة من

التميز الحسي، والجوانب الإدراكية التفسيرية للموسيقى، وقد تكون ضرورية للقدرة الموسيقية ولكن غير كافية، ولمقياس سيشور قيمته المهمة في مساعدة الآباء على معرفة ما إذا كان من المحتمل أن يستفيد أبنائهم من التدريب الموسيقي فيما بعد أم لا، فاختبار سيشور صعب الإجراء في حالة الأفراد الذين تقل سنهم عن العاشرة. (جابر، 1977: 233).

وتبعاً للأساس النظري الذي بني عليه سيشور مقياسه، فإن اختبارات الفرعية تقيس استعدادات تعد مستقلة عن القدرة العقلية، في استعدادات ذات طبيعة فسيولوجية تتضح في حوالي سن (15)، كما أنها لا تتأثر بالتدريب فهي مستقلة نسبياً عن بعضها، وأوصى سيشور باستعمال الاختبارات بشكل منفصل وعدم دمجها مع بعضها، وتعد دلالات هذا المقياس موسيقية بشكل أساسي، مع أنها ذات قيمة في اختيار الأشخاص لبعض الوظائف التي يكون للقدرة على التميز السمعي فيها أهمية خاصة، إلا أنه من المشكوك فيه أن يكون لها قيمة توجيهية خارج مجال الموسيقى. (سوداني، 1980).

وخلال النصف الثاني من القرن الماضي ظهرت ثلاث نظريات منظمة للتعرف على الاستعداد الموسيقي، فقد برز (جوردن 1987) في نظريته عن الاستعداد الموسيقي المتطور، ونظرية (جاردنر 1983) التي تنص على أن الذكاء الموسيقي أحد عناصر الذكاء المضاعف، و(كارما 1985) الذي افترض أن نظرية الاستعداد الموسيقي وظفت البناء المعرفي والإدراكي للمادة السمعية. (القضمانى، 2003: 26)

رابعاً - اختبارات القدرة الموسيقية:

نتيجة للجدال المستمر بين علماء النفس فقد ظهرت عدة اختبارات تقيس القدرة الموسيقية ومنها:

1- اختبارات بنتلي:

ظهرت اختبارات _أرنولد بنتلي سنة 1963 بإنجلترا والتي تقيس بمجموعها القدرة الموسيقية، وقد حدد بنتلي القدرة الموسيقية بأربع قدرات، هي: تمييز الأصوات، وتذكر الألحان، وتحليل التالقات، وتذكر الإيقاعات.

وقد أعدت هذه النظرية في صميمها لقياس القدرات الموسيقية عند الأطفال من سن (7) سنوات حتى سن (12) سنة، أي لطلبة المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي، ويمكن تطبيقها على مستويات عمرية أعلى، مع مراعاة معايير هذه الأعمار عند تفسير الدرجات، وهذه الاختبارات تصلح للتطبيق الفردي والجماعي على حد سواء.

وتقيس هذه الاختبارات القدرة على إصدار أحكام أساسية وضرورية في ميدان الموسيقى ودون توافر القدرة على إصدار هذه الأحكام، يمكن القول إن تحسين المهارات الموسيقية يصبح موضع شك كبير، وتستند هذه الاختبارات على الافتراضات الآتية: أن أكثر الصور أولية وبساطة في الموسيقى هي الجملة اللحنية ذات الإطار الإيقاعي المحدد، وإن فهم اللحن يصبح مستحيلاً دون توافر القدرة على استدعاء تفاصيل الأصوات التي يستمع إليها المخصوص، ويعتمد ذلك على القدرة على فهم مكونات اللحن وخاصة الدرجة الصوتية والزمن، وإن التمييز بين الفروق الدقيقة بين النغمات (أقل من نصف بعد موسيقي) يعد قدرة أساسية للغناء والعزف الآلي باستثناء الآلات الثابتة (كالبيانو)، وأنه رغم أن التالفات ليست من المكونات الأساسية للحن، إلا أنها ضرورية للمغني أو العازف عند استماعه لأصوات أخرى (غناء أو آلات) أثناء أدائه، وكلما ازدادت قدرته على هذه الاستماع كان أدائه أدق . (صادق، 1994: 245 - 246).

2- اختبارات وينج للذكاء الموسيقي:

يمثل الأساس النظري لاختبارات وينج للذكاء الموسيقي اتجاهاً في قياس القدرة الموسيقية، ويفضل استخدام المادة الموسيقية كمحتوى لهذه الاختبارات، وتتألف اختبارات وينج في صورتها النهائية من (7) اختبارات تقيس الجوانب الموسيقية الإدراكية والتذوقية، وتقاس الجوانب الإدراكية بثلاثة اختبارات، وهي: تحليل التالفات من خلال تحديد عدد النغمات في تالف واحد، والتغير الصوتي من خلال إدراك التغير في نغمة واحدة في تالف عند إعادته، والتذكر بتحديد التغير في نغمة واحدة في لحن قصير.

وتقاس الجوانب التذوقية بأربعة اختبارات، وهي: الإيقاع باختبار موضع النبر الملائم في جملتين موسيقيتين، والهارموني بالحكم على اختبار الهمزوني الملائم في جملتين متشابهتين من حيث اللحن، وشدة الصوت بالحكم على التغير الصوتي من حيث التدرج في القوة والضعف في جملتين متشابهتين في اللحن، والجمال والعبارات الموسيقية بالحكم على التقسيم الصحيح للجملة الموسيقية إلى عبارات، متضمنة أيضاً العزف المتصل والمتقطع . (صادق، 1994: 273 - 279).

وتعد اختبارات القدرة الموسيقية اختبارات للتقدير أو التقويم فقط، فالشخص لا يطلب منه في الواقع أن يعزف على آلة موسيقية، ولكن

يطلب منه أن يستمع إليها ويحكم على ما يسمعه، إلا أن المهارات التي يتطلبها الإنتاج الموسيقي تتضمن كأساس لها بعض الأحكام المركبة، ومن المحتمل استخدام الأنواع الأخرى من الاختبارات مع الاختبارات التقليدية للحصول على تقدير أحسن للقدرة الموسيقية، فالمهارات الحركية متضمنة في العزف على معظم الآلات الموسيقية مثل البيانو، وقد يستفاد من الاختبارات الحركية في التنبؤ بالتحصيل الموسيقي، ورغم صغر معاملات الارتباط بين اختبارات الذكاء وبين الاختبارات الموسيقية، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الاختبارات عديمة القيمة في التنبؤ بالتحصيل في مناهج الموسيقى وفي المعاهد الخاصة للموسيقى . (جابر، 1977: 224)

أهمية التربية الموسيقية في بناء وتكوين شخصية الطفل:

في محاولة لمعرفة مكانة الموسيقى والغناء وأثرهما على شخصية الفرد، لابد لنا من الرجوع إلى الوراء قليلاً لكي نعرض دور الموسيقى والغناء في حياة الإنسان في كل زمان ومكان، فلو ألقينا نظرة سريعة على أهمية الفن في العصور الماضية واستقرأنا اتجاهاته ومعاييره وشموليته وسيكولوجيته، لوجدنا أن الموسيقى بصفة عامة فن جماعي لا ينعزل عن سائر نواحي الحياة للجماعات البشرية، فهي ظاهرة من ظواهر النشاط الإنساني مارسها الإنسان في جميع أدوار حياته من أبسطها وأكثرها بداءة إلى أرقاها وأكثرها مدنية وتعقيداً، فهي ملازمة لحياة المجتمعات البشرية مع اختلاف الصور والأساليب، وهنا نتساءل عن السرفي ممارسة الإنسان للموسيقى في شتى مراحل تطوره، تلك الممارسة الدائمة إذ لا يمكن أن تطرد ظاهرة موسيقية الإنسان إلا إذا كانت الموسيقى تشبع في نفسه حاجة أساسية يستشعرها في كل أدوار حضارته من البداءة الأولى إلى المدنية الراقية، وتلك هي الحقيقة التي انتهى إليها الباحثون عندما قرروا أن الموسيقى والغناء إنما هما امتداد لرغبة الإنسان الطبيعية للتعبير عن ذاته، فهما يعبران عن عواطف ومشاعر قد لا تستطيع ألفاظ اللغة التعبير عنها . (عياد، 1984: 7).

وقد اكتشفت الحضارات القديمة في مصر واليونان والصين والهند منذ أقدم العصور سحر الموسيقى والغناء بوجه عام، وتأثيرهما البالغ على النفس والجسم واستخدموها في طقوسهم الدينية كأداة للسمو بالنفس إلى درجة الشفافية . (أمين، 1974: 30).

وقد جعل (أفلاطون) للدولة حق الإشراف على الموسيقى لما لها من تأثير في تكوين الشخصية المتزنة المتناسقة، وتنمية ملكة الإبداع والابتكار، و(روسو) الذي يعد من أوائل المربين الذين اهتموا بالبحث في أنواع الموسيقى المناسبة للطفل، فقد نادى بضرورة التعبير الذاتي بالأصوات الموسيقية، وباستخدام أنواع من الغناء الشعبي لما فيه من أصالة، و(فروبل) المربي الألماني نادى بجعل الموسيقى محور تكوين الطفل من المرحلة في حياته التعليمية . (عياد، 1984: 7).

وهكذا نرى أن الموسيقى على مر العصور وحتى يومنا هذا أخذت مكانتها كأداة للتربية ووسيلة مهمة لتقويم النفس، ولا ننسى الحكمة اليونانية القائلة "التربية الرياضية لتربية الجسم، والموسيقى لرياضة الروح"، فليس بالعلوم الطبيعية والرياضية والاجتماعية وحدها تتكامل مقومات شخصية الفرد وثقافته، بل لابد من وجود الإطار الجمالي القادر على التنسيق بين تلك المواد، والمحرك لطاقت الإبداع والابتكار الكامنة في النفوس، والقادر على تنمية المواهب والملكات الذهنية والجسمية والروحية بشكل منسق متكامل . (عياد، 1984: 8)

وتسهم التربية الموسيقية بفروعها المختلفة إسهاماً حيوياً في إيجاد الاتساق والتوازن في شخصية الطفل، وهي تتكون من عدد من المكونات التي يمكن تصنيفها إلى المكونات الجسمية والفعالية والانفعالية والاجتماعية.

وللتعرف على القيمة التربوية للتربية الموسيقية في الحضارة والمدرسة ودور كل منها في بناء وتكوين شخصية الطفل يجب الاهتمام بالموضوعات التالية:

1- الحركة:

وقيمتها التربوية تتمثل في تنمية النواحي الجسمية والعقلية وإيجاد نوع من التوافق بينهما، وتستخدم الموسيقى الحركة في الألعاب الموسيقية والقصص الحركية والإيقاع الحركي، وهذه الأنشطة تنمي في الطفل النواحي الانفعالية والاجتماعية بما توفره من وسائل التعبير الحركي النفسي، كما أن الإيقاع الحركي ينمي الناحية العقلية حيث يكسب الطفل التفكير والتركيز. (الملط، 2001: 15)

كما يساعد الإيقاع الحركي على التوافق بين مختلف الأعضاء المصدرة للاستجابات المتأنية بالأذن والعين والحنجرة والأيدي والأرجل.

وقد ابتدع (دالكروز) طريقة جديدة لتعليم الموسيقى عن طريق الحركة، وفي رأيه أنه عن طريق هذه الحركة الإيقاعية تتوافق حركات الجسم مع الإشارات العصبية الآتية من المخ ويكون عنصر الإيقاع بمثابة التيار المستمر الذي يربط بين المخ والعضلات المصدرة للاستجابة.

كذلك من خلال الموسيقى والحركة، يمكن للطفل المعوق أن يستفيد منها، وذلك بخفض توتره العضلي، وتنمية التآزر الحركي وتهيئة الفرص له لاختزال التوتر الانفعالي والتعبير الابتكاري عن الذات. (خليل، 2001: 39)

2- الاستماع:

يؤدي إلى تدريب حاسة السمع والتمييز بين الأصوات المختلفة، كما يساهم في التنمية العقلية عن طريق تنمية الإدراك الحسي والقدرة على الملاحظة والتركيز والانتباه، كما يساهم الاستماع أيضاً في تنمية النواحي الاجتماعية والوجدانية في الطفل ويساعد أيضاً على التعود على آداب الاستماع. (الملط، 2001: 15)

ويرى (شتاينز) أن هناك علاقة وثيقة بين الإيقاع والموسيقى والجهاز الدوري والتنفسي عند الأطفال، وبين اللحن والجهاز العصبي عنده، وبين الهارموني وجهاز الأيض (الميتابوليزم) عنده. (خليل، 2001: 39)

فمن أصعب الأمور تدريب مستمع المستقبل على أن يتناول العمل الموسيقي بطريقة ناقدة ذكية، ومساعدته على استيعاب تفصيلاته، ويؤكد لنا هذا أهمية الاستماع والتذوق الموسيقي، ويعدده حصيلة الأنشطة الموسيقية المختلفة، والتي تتضمن التعلم الموسيقي المقصود وليس التعلم العرضي، ويمكن أن نعرف التذوق الموسيقي بأنه الحساسية للقيمة الجمالية للموسيقى، ويعتمد على الاستماع إلى الأعمال الموسيقية المختلفة. (صادق وصبري، 1978: 151 – 149).

والفرق كبير بين (الاستمتاع) و(السماع)، فالاستمتاع من وظيفة العقل ويعني السماع مع توافر الهدف، وهذا يتضمن الاستماع إلى الموسيقى للتعرف على جوانبها المختلفة، أما السماع فمن وظيفة الأذن وهو تلقي المثيرات الصوتية أو الموسيقية، دون الاهتمام الصريح بها، فقد نسمع الموسيقى أثناء أداء الأعمال الأخرى، وتؤثر فينا ولكن على نحو غير مباشر، ونستقبل المثيرات الموسيقية عن طريق حاسة السمع، وهذا الاستقبال الحسي طبيعي عند جميع الأفراد مع وجود فروق فردية في مدى حساسية هذا الاستقبال نتيجة لمكونات فسيولوجية الأذن، وقد أوضحت لنا البحوث

التي أجريت في ميدان علم نفس الطفولة أن الموسيقى من أهم الفنون التي يستجيب لها الطفل في فترة مبكرة من حياته ربما تعود إلى مرحلة الرضاعة، ومن الملاحظ أن الاستجابة الإيقاعية أسبق من الاستجابة اللحنية عند الطفل، ولذا يجب أن تتضمن مراحل الاستماع الأولى الموسيقى التي يغلب عليها العنصر الإيقاعي والتي تتميز ببساطة اللحن والمصاحبة الهارمونية . (صادق، وصبري، 1978: 33).

3- الغناء:

يسهم الغناء في نمو الجهاز التنفسي وفي تنمية النواحي الوجدانية بالتعبير عن النفس الذي يؤدي إلى تخفيف التوتر والقلق، كما ينمي الغناء الجماعي عند الطفل مفهوم المشاركة والعمل الجماعي ويعلمه النطق السليم والمعاني الجميلة المتضمنة في النص أو الشعر.

4- العزف:

يساعد العزف بالآلات الموسيقية على تنمية النواحي العقلية عن طريق التنبيه والتركيز للأداء في الوقت المناسب وينمي الإحساس الزمني والذاكرة والقدرة على القراءة عند التدوين الموسيقي، كما يعود على الطاعة والصبر وضبط النفس وإنكار الذات عندما يكون الأداء جماعياً حتى يخرج العمل متكاملًا. (الملط، 2001: 15 – 16)

كما يسهم العزف على الآلات الموسيقية في تحقيق التآزر الحركي، فمنها ما يسهم التدريب على عزفه في تنمية مهارات الأصابع أو الأيدي منفصلة تعد الأيدي متأنية، أو الأيدي والأرجل معاً، كذلك يسهم العزف على آلات النفخ في تنمية الجهاز العضلي بالشفيتين وعضلات الفك، وكذلك يسهم العزف على آلات النفخ النحاسية في النطق الإيقاعي لسان. (خليل، 2001: 38)

5- القراءة الموسيقية (الصلوفيج):

تسهم القراءة الإيقاعية في تنمية الناحية العقلية بدفع الطفل إلى التفكير والتركيز والتخيل حتى يحسن غناء النوتات، كما تعمل على تنمية الذاكرة الإيقاعية واللحنية والسمع الداخلي وتنمية القدرة على الإحساس بالزمن.

6- الابتكار:

وهو من المهارات التي تهتم بها الموسيقى، وله قيمة تربوية كبيرة إذ يسهم في إيجاد شخصية مستقلة متكاملة، والابتكار في

الموسيقى قد يكون ابتكاراً حركياً أو غنائياً أو صولفائياً أو عزفاً، كما قد يكون ابتكاراً فردياً أو جماعياً.

وعلى ذلك فهو يساهم في تنمية شخصية الطفل من النواحي الجسمية والاجتماعية والعقلية والوجدانية. (الملط، 2001: 16)

وقد أثبتت العديد من الدراسات والبحوث في مجال سيكولوجية الموسيقى أن الاستجابة الموسيقية لها شق معرفي كغيرها من الاستجابات من المواد الدراسية الأخرى، ويمكن إيجاز دور التربية الموسيقية في تنمية المنظومات العقلية للتلميذ فيما يلي : (خليل، 2001: 40 - 43)

1- تنمية الإدراك الحسي عن طريق الحكم على عمل موسيقي بال جودة والضعف أو من حيث التشابه والاختلاف أو من حيث البناء الموسيقي أو تحليل عمل موسيقي معين إلى مكوناته الفنية.

2- تنمية القدرة على الملاحظة: كما يتمثل في تنمية مجموعة من المهارات الموسيقية العليا، مثل الحكم على صحة العمل أو حدوث أخطاء معينة فنية، ويساعد ذلك على تنمية تركيز الانتباه وإدراك العلاقات، وتنمية الذاكرة اللحنية والذاكرة الإيقاعية، ومن الأنشطة الهامة التي تسهم في ذلك إسهاماً فعالاً الإيقاع الحركي والتحليل الموسيقي، والنقد.

3- تنمية القدرة على القراءة والكتابة الموسيقية: فالموسيقى لغة لها طريقتها الخاصة في القراءة والكتابة، وتتمثل هذه التنمية في تدريب المتعلمين على قراءة التدوين قراءة لحظية، أما الكتابة الموسيقية فتتطلب درجة كبيرة من المهارات والدقة السمعية والتنظيم وإدراك العلاقات والتخيل خصوصاً إذا كانت الكتابة من الذاكرة أو من دروس الإملاء الموسيقي، سواء أكان ذلك للحن ما أم لإيقاع معين.

4- تنمية الذاكرة السمعية سواء بالعزف من الذاكرة أم بتكرار جمل لحنية أو إيقاعية مرات عديدة تزداد في طولها بازدياد قدرة المتعلم على التكرار الصحيح بعد عدد محدد من المرات.

5- تنمية الإحساس والإدراك الزمني لدى المتعلمين: إن الخاصية الحاسة التي تميز الموسيقى عن غيرها من الفنون خاصة (الزمانية) بينما تتميز الفنون الأخرى جميعاً بخاصية المكانية، وربما لا توجد مادة دراسية في المنهج المدرسي تؤدي إلى ذلك سوى الموسيقى، فالبدء الصحيح والتوقف الصحيح لفترة زمنية محددة يقدره المتعلم تقديراً صحيحاً نتيجة لممارسة الموسيقى، خصوصاً في الجانب الإيقاعي منها.

- 6- تنمية الإحساس للمسي والبصري والتصور الحركي وذلك من خلال العزف الآلي، والقراءة الموسيقية والإيقاع الحركي.
- 7- تنمية القدرة على الإبداع: ويتمثل هذا - في أدنى صورة - في المحادثات الإيقاعية المرتجلة عند الأطفال، وفي أعلى صورة في تأليف عمل موسيقي كامل في صورة مقبولة لمستويات الجودة الفنية، وقد اهتم (كارل أورف) بالإبداع عند الأطفال سواء من الناحية اللفظية أم اللحنية أو الإيقاعية، واعتبر اللعب الوسيلة الأساسية في تعليم الطفل.
- 8- زيادة المعلومات كما تتمثل في إعطاء المتعلم مجموعة من الحقائق عن الموسيقى كعلم له أصول ومبادئ كغيره من العلوم مما يزيد من حصيلة معارفه.
- 9- تحسين تعلم المواد الدراسية الأخرى، حيث يمكن أن تسهم الموسيقى في تسهيل تعلم وتدريس المواد الأخرى تدريساً جيداً مما يؤدي - لو أحسن استغلالها - إلى تحقيق الأهداف الخاصة لهذه المواد والأهداف العامة للتربية، فقد ثبت أن قدرات الطفل على تعلم الحساب يمكن تنميتها باستخدام الغناء الصولفائي النسبي حيث يتعامل الطفل مع علاقات صوتية يمكن التعرف عليها.
- كما أن دراسة الموسيقى تظهر ميلاً لدى الأطفال نحو تكوين المفاهيم بسرعة تحت تأثير المثيرات الصوتية والبصرية والحركية، وعن طريق دراسة الموسيقى يمكن أن يقرأ الأطفال بطلاقة أكثر، لأنه يرى في الجملة صيغة موسيقية مرتبطة، كما أن الغناء باستخدام التدوين الموسيقي ذي الحروف وإشارات اليد والتدوين الصولفائي يؤدي إلى تنمية مهارات القراءة ومهارات تكوين الجمل.

القدرة الموسيقية ومفهوم الذات:

إن مفهوم الذات نتاج للتفاعلات الاجتماعية، وأن هذا المفهوم في حد ذاته ليس شيئاً يمكن ملاحظته ولكن يمكن استنتاجه من سلوك الفرد، وهي تنمو من الخبرة والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين خاصة ذوي الدلالة كالأمهات والآباء، وأنها تنظم دينامي يتغير بالخبرة ويبدو أنها تسعى للتغير واستيعاب المزيد من المعلومات، وأنها جوهرية لقيام الفرد بوظيفته وأن انتظامها يجب أن يتم الحفاظ عليه، فإذا ما هدد هذا التنظيم يشعر الفرد بالقلق ويحاول الدفاع عن نفسه ضد التهديد، فإذا فشل الدفاع يتصاعد الضيق ولا بد أن ينتهي في النهاية إلى التخطيط الكامل لهذا التنظيم، وأنها تحتوي على عدة ذوات أمبريقية كالذوات الجسمانية والذات

الروحية والذات الاجتماعية، وأن هناك حاجة أساسية لتقدير الذات تتصل بكل مظاهر نسق القيم، ويمكن اعتبار تقدير الذات العنصر الإيجابي لمفهوم الذات . (الغزير، 1983، 60، 61)

إن القدرة الموسيقية لا يمكن أن تنفصل بأي حال من الأحوال عن القدرات الأخرى، ولكنها يمكن أن تتطور على حساب نقص في مناطق وقدرات أخرى، فمثلاً مفهوم ذات موسيقي جيد يمكن أن يبنى على حساب قلة في القدرة الرياضية أو الأكاديمية أو الاجتماعية، بغض النظر عن تعريف مفهوم الذات، فإن مفهوم الطالب عن ذاته واعتبار نفسه طالب موسيقي يؤثر على تصرفات الطالب داخل الصف، ودوافعه للاشتراك في نشاطات موسيقية.

وتوجد وفرة في الدلائل التي تشير إلى أن ضعف مفهوم الذات عند كثير من البالغين يعزي إلى طفولة ذات خبرة سلبية في هذا المجال، كالطلب من طفل خفض صوته إذا حاول الغناء أو عدم المشاركة في جوقات مدرسية.

وإن نظرية العزو توضح أن قدرة الطلبة على إدراك حقيقة الأسباب التي تؤدي إلى النجاح أو الفشل تؤثر بشكل مباشر على تصرفاتهم في المستقبل.

والقدرة على التحصيل الموسيقي يمكن أن تعزي إلى أسباب أهمها: القدرة والجهد وصعوبة الفهم والحظ، والقدرة والجهد تعد صفات مميزة داخلية أما الحظ والصعوبة فيعدان عاملان خارجيان وقد لوحظ أن القدرة وصعوبة الواجب يتسمان بالثبات، بينما الجهد المبذول والحظ غير ثابتين.

فمثلاً إذا عزى الطالب النجاح إلى الجهد فإنه سيصمم ويصر على المضي قدماً حتى وإن وجدت بعض التحديات، على عكس ذلك فإنه في حالة عزى الطالب النجاح للحظ فإنه غالباً لن يبذل جهداً كبيراً، وعليه فإنه يوجد معنى عام للقول إن الطلبة الذين يتمتعون بمفهوم عال للذات عن القدرة الموسيقية قادرين على الاستجابة بإصرار وتصميم لصعوبة المهام الموسيقية، في حين أن الطلبة الذين يتمتعون بمفهوم ذات منخفض للذات عن القدرة الموسيقية لديهم يتوقع أن يسلموا أمام نفس المهام الموسيقية السابقة.

وأن مفهوم الذات نحو القدرة الموسيقية يتطور بتطور مراحل العمر لدى الأطفال، فإن التعرض لخبرات موسيقية في سن مبكرة تعمل على

تعميق الأثر في مفهوم الذات الموسيقي لديهم، فقد اتضح أن الوقت المناسب للتأثير بشكل جماعي على مفهوم الذات عن القدرة الموسيقية لديهم هو في مراحل الطفولة المبكرة، وإن المشاهدات العرضية وبعض الدلائل أشارت إلى أن غالبية الأطفال في سنواتهم المبكرة يشاركون بحماسة شديدة في النشاطات الموسيقية، وهذا يعود في جزء منه إلى أن الأطفال يركزون كثيراً على الجهد المبذول وتكرار المحاولة، وأن الأطفال يعتقدون أن المجهود يزيد من القدرة، بينما يميل الطلبة الكبار سناً إلى الاعتقاد بأن الذكاء والموهبة والقدرة هي ميزات ثابتة لا يمكن أن تتغير بتغير الجهد المبذول . (القضمانى، 2003: 29-30).

الخاتمة :

إن الموسيقى تخاطب كيان الفرد المعنوي والنفسي، وبالتالي تعتبر وسيلة لتنشيط القدرات العقلية والانفعالية والجسمية، وأن هناك العديد من المؤشرات للذكاء الموسيقي أهمها ردود الأفعال العاطفية أو الوجدانية تجاه الاستجابة للموسيقى، أو الأمزجة المختلفة تجاه سرعات النغمات أو الترددات الموسيقية، ثقافة مناقشة الموسيقى وتحليلها والإدراك العقلي لها، والتقييم الجمالي للمحتوى الموسيقي واكتشاف الموسيقى الجيدة والعذبة، وتنمية القدرة على الغناء واللعب بالآلات الموسيقية بمفرده أو مع الآخرين، والحساسية نحو الإيقاعات الموسيقية المختلفة أو النغمات أو الترددات المختلفة، وأخيراً لديه إيقاعات غير عادية وقدرة على معاينة طبقات الصوت المختلفة والذبذبات الصوتية المختلفة.

إن التربية الموسيقية تعمل على إثارة مواقف المتعلم العقلية وتنمية الإحساس الجمالي لديه، إلى جانب بناء المعارف الفنية المختلفة والتي تفيده في مهارات الكتابة والقراءة والنطق والربط بين الجمل، إضافة إلى ذلك ترتبط الموسيقى ارتباطاً وثيقاً بالمواد الدراسية المختلفة حيث يكون ارتباطها بالمواد العلمية عن طريق تدريب المتعلم على حساب المسافات بين درجات السلم، والعلاقة بين طول الوتر وغلظه من جهة وبين زيادة ونقصان حدة الصوت والعلاقة بين طول أو قصر عمود الهواء والدرجة الصوتية من جهة أخرى.

النتائج :

- 1- الانغماس المبكر في عالم الموسيقى والتدريب المستمر يؤدي إلى ظهور مواهب وقدرات موسيقية كبيرة جداً ويقوي القدرة الموسيقية.
- 2- إن فهم اللحن يصبح مستحيلاً دون توافر القدرة على استدعاء تفاصيل الأصوات التي يستمع إليها الطفل.
- 3- إن الموسيقى والغناء فن جماعي لا ينعزل عن سائر نواحي الحياة للجماعات البشرية وهما امتداد لرغبة الإنسان الطبيعية للتعبير عن ذاته.
- 4- إن الموسيقى على مر العصور وحتى يومنا هذا أخذت مكانتها كأداة للتربية ووسيلة مهمة لتقويم النفس.
- 5- تسهم التربية الموسيقية بفروعها المختلفة إسهاماً حيوياً في إيجاد الاتساق والتوازن في شخصية الطفل.
- 6- تستخدم الموسيقى الحركة في الألعاب الموسيقية والقصص الحركية والإيقاع الحركي، وهذه الأنشطة تنمي في الطفل النواحي الانفعالية والاجتماعية.
- 7- هناك علاقة وثيقة بين الإيقاع والموسيقى والجهاز الدوري والتنفسي عند الأطفال، وبين اللحن والجهاز العصبي عندهم.
- 8- تعد الموسيقى من أهم الفنون التي يستجيب لها الطفل في فترة مبكرة من حياته.
- 9- يسهم الغناء في نمو الجهاز التنفسي وفي تنمية النواحي الوجدانية بالتعبير عن النفس الذي يؤدي إلى تخفيف التوتر والقلق.
- 10- يسهم العزف على الآلات الموسيقية في تحقيق التأزر الحركي.
- 11- تسهم القراءة الإيقاعية في تنمية الناحية العقلية بدفع الطفل إلى التفكير والتركيز والتخيل حتى يحسن غناء النوتات.
- 12- إن دراسة الموسيقى تظهر ميلاً لدى الأطفال نحو تكوين المفاهيم بسرعة تحت تأثير المثيرات الصوتية والبصرية والحركية.
- 13- القدرة الموسيقية يمكن أن تتطور على حساب نقص في مناطق وقدرات أخرى لدى الفرد.
- 14- إن مفهوم الذات نحو القدرة الموسيقية يتطور بتطور مراحل العمر لدى الأطفال.
- 15- إن التعرض لخبرات موسيقية في سن مبكرة يعمل على تعميق الأثر في مفهوم الذات الموسيقي.

16- إن الوقت المناسب للتأثير بشكل جماعي على مفهوم الذات عن القدرة الموسيقية لدى الفرد هو في مراحل الطفولة المبكرة.

المراجع :

- 1- إبراهيم وجيه محمود، القدرات العقلية خصائصها وكيانها، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1977.
- 2- أمال أحمد صادق، بحوث ودراسات في سيكولوجية الموسيقى والتربية الموسيقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1994.
- 3- أمال أحمد صادق، وعائشة صبري، طرق تعليم الموسيقى، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.
- 4- أمال حسين خليل، دراسات في التربية الموسيقية، منشورات دار الثقافة العلمية، سلسلة المكتبات والمعلومات، الإسكندرية، 2001.
- 5- أميمة أمين، الموسيقى والأغنية في مناهج التعليم العام، بحث منشور، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1974.
- 6- خليل ميخائيل معوض، سيكولوجية النمو الطفولة والمراهقة، ط3، دار الفكر الجامعي، عمان، الأردن، 1994.
- 7- خيري إبراهيم الملط، التربية الموسيقية الشاملة بين رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، مطبعة لبيب، القاهرة، 2001.
- 8- سهير سوداني، تطور القدرة الموسيقية عند الأطفال الأردنيين في المرحلة العمرية ما بين التاسعة والسادسة عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1980.
- 9- عبد الحميد جابر، الذكاء ومقاييسه، ط4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
- 10- عفت محمود عياد، أهمية نشر أغنية الطفل من خلال الوسائل الإعلامية الإذاعة والتلفزيون، دار الفكر العربي، جامعة حلوان، مصر، 1984.
- 11- عمار مسعود القضماني، تطور القدرة الموسيقية لدى الطلبة الفلسطينيين في المدارس الحكومية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2003.
- 12- ناصر الصديق الغزير، مفهوم الذات والتكيف لدى الكفيف، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس، 1983.
- 13- Lavsén, Charles: Nature Verses Nurture, 1992.

الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية قديماً وحديثاً

أ_ مصطفى ازنيم اعظيم الصويعى
جامعة صبراتة _كلية الحقوق زلطن

المقدمة

منذ القرن التاسع عشر توافق الفقه والقضاء على جعل الخطأ هو الركن الأساسي لعمل المسؤولية حتى إن أغلب المؤلفات وضعت في صيغ نزاعية تجمع بين المسؤولية بسبب الخطأ والخطأ الذي يؤدي إلى ترتيبها، ويمكن للمسؤولية أن تترتب حتى من دون خطأ، فقد تبين انعدام التوازن بينهما بحيث يمكن للمسؤولية أن تنفصل عن الخطأ، ولكن الخطأ لا ينفصل عن المسؤولية، فالخطأ نشأ قبل إقرار المسؤولية ولم يتم الربط المنظم بينهما إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وتحت تأثير آليات القانون المدني الفرنسي الذي بين الأدوار التقليدية للخطأ في نظام الحياة الإدارية وفي معاقبة كل التصرفات المنحرفة للإدارة، وتحت تأثير المد الديمقراطي ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان ومطالبة المفكرين بالانتقال من عدم المسؤولية إلى المسؤولية الإدارية. فقد ظلت المسؤولية الإدارية منذ زمن قديم وفي رأى الفقه والقضاء الإداريين تقوم على أساس الخطأ وهو ما اصطلح على تسميتها بالمسؤولية الخطيئة. ثم واجه الخطأ باعتباره أساساً للمسؤولية مؤخراً معارضة. إذ إن الأشخاص الاعتبارية أو مؤسسات الدولة لا يمكن أن تقترب خطأ، فعند ما تؤسس المسؤولية الإدارية على الخطأ فإنه في حقيقة الأمر تؤسس على خطأ الغير باعتبار الإدارة مسؤولة عن أخطاء موظفيها، فوقع تعريف الخطأ بعدة تعريفات مختلفة وذلك لرسم الحد الفاصل بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الإدارية وبعد مناداة مشرعي الثورة الفرنسية الذين خففوا من غلوة قاعدة عدم المسؤولية بعض الشيء حيث قرروا حق الفرد في التعويض العادل حال نزع ملكيته (المادة 17) من إعلان حقوق الإنسان الصادر سنة 1789م، والمادة (24) من إعلان الحقوق الصادر في السنة الثالثة للثورة 1793م والتي اقتضت على أنه لا ضمان للمجتمع ما لم توضع حدود دقيقة للوظائف، وما لم تؤكد (مسؤولية الموظفين).

فعرف الفقه الفرنسي الخطأ بأنه: (الخطأ الذي لا يمكن فصله عن المرفق العام)، وفي تعريفات أخرى للفقهاء الفرنسيين الخطأ هو إخلال بواجب أو التزام قانوني يقع على كاهل الإدارة)، بينما عرفه الفقيه الفرنسي

لا فريير بأن الخطأ المنشئ لمسؤولية الإدارة يتجسم من خلال كل تصرف إيجابي أو سلبي مخالف للقانون أو لمبادئ المرفق العام).

فالخطأ إذاً هو: "التصرف الغير عادي والذي يتجاوز نطاق المعتاد سواء كان التصرف شخص طبيعي أو اعتباري" بينما عرفت المحكمة العليا الليبية بأنه: الانحراف عن السلوك المعتاد للرجل العادي⁽¹⁾.

أذن لم يعد رفض الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية هناك ما يبرره من الناحية النظرية لأن وصف سلوك معين بالخطأ ينبثق من تكيف قانوني وليس من معاينة الواقع، فالتكيف القانوني إنما هو قراءة للواقع لتقريب هذا الأخير من التصنيفات القانونية التي يسهر المشرع بواسطتها على تسيير العلاقات الاجتماعية.

فالمسؤولية الإدارية اليوم تقوم على أساسين قانونيين هما: (الخطأ- والخطر) تبريراً لطلب جبر الضرر عن طريق دعوى التعويض الإداري، ذلك أن دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن خطأ الإدارة تتمتع بالأهمية القانونية، حيث ابتدع القضاء الإداري الفرنسي ومن خلال بواكير أحكامه القواعد العامة في المسؤولية الإدارية، وهي قواعد مستقلة ومغايرة للقواعد الواردة في المسؤولية المدنية، فإذا كانت المسؤولية المدنية تقوم على أساس الخطأ وحده فإن المسؤولية الإدارية تقوم على أساسين قانونيين هما (الخطأ - والخطر).

لذا سوف نقسم هذا المطلب إلى قسمين نتناول في الفرع الأول التحولات التي طرأت على الخطأ كأساس للمسؤولية، وفي الفرع الثاني نتناول أهم نقاط الاختلاف بين المسؤوليتين المدنية والإدارية. وذلك على النحو التالي:-

الفرع الأول : التحولات التي طرأت على الخطأ كأساس للمسؤولية.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف بين المسؤوليتين المدنية والإدارية.

الفرع الأول: التحولات التي طرأت على الخطأ كأساس للمسؤولية :

لقد سادت فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية فترة من الزمن أصبحت بعدها لا تتماشى مع الأفكار الحديثة والتطور الاقتصادي والصناعي، إذ لعب الخطأ كأساس للمسؤولية دوراً هاماً في مرحلة من مراحل تطورها، وفي ظل غياب الأسس البديلة، وعلى وجه التحديد

(1)- طعن مدني، رقم 41 لسنة 30/ ق ، جلسة 6، 1985/5م، مجلة المحكمة العليا، العددان الثالث، والرابع، السنة الثالثة والعشرون، سنة 1987م ، ص80. انظر كذلك الدكتور: عاطف ألبنا : القضاء الإداري، دار الفكر، سنة 1990م ، ص375 وما بعدها .

مسؤولية الإدارة عن خطأ موظفيها، فخطأ الموظف هو خطأ الإدارة لأن الموظف لا يعدو أن يكون مساعدتها وهو ما اصطلح على تسميته (بالخطأ المرفقي)، ويرتب هذا الخطأ ضرراً سواء للعاملين في الإدارة أو المتعاملين معها، ويبرر الضرر القائم على الخطأ طلب المضرور للتعويض .

هذا الأساس التقليدي للمسؤولية هو أساس يلتزم في فكرة الخطأ جوهرها ويستند عليها في تبرير التعويض للمضرور عن الأضرار الناشئة عن ذلك الخطأ، ومع تطور أحكام المسؤولية القائمة على أساس الخطأ ظهر أساس آخر تكميلي أو احتياطي لمسؤولية الإدارة، قائماً على أساس فكرة (المخاطر) بعد تراجع المسؤولية على أساس الخطأ لفائدة المسؤولية الموضوعية التي هي بصدد الانتشار والتي تتجه نحو تأسيس المسؤولية على أساس المخاطر، فهي نظرية ذات استعمالات متعددة ولكنها مرتبطة بأنشطة الإدارة التي تكتسي شيئاً من الخطورة، مما أدى إلى تطور فقه القضاء في هذا المضمار مع تطور التشريع من خلال قوانين خصوصية لم تتردد المحاكم الإدارية في الدول المقارنة من تصحيح أساس مسؤولية الإدارة فيها، وذلك نزولاً على ما تقتضيه سنة التطور واتساع نشاط الدولة في شتى مناحي الحياة علاوة على ما تحفل به حياتنا اليومية من مشاكل وأضرار متكررة وجسيمة تقصر فكرة الخطأ على إشارة المسؤولية والتعويض عنها .

فالخطأ مفهوم قانوني طيع وقادر على التطور والتأقلم ومواكبة أنشطة الإدارة، ويمتاز بمرونة كبيرة على مستوى الإثبات، تلك الخصائص ليست بالأمر السلبي فالغموض من شأنه أن يمنح الخطأ قابلية لا متناهية للتأقلم والتطويع الأمر الذي يمكن القاضي من التحكم فيه حسب رغبته⁽¹⁾ في التوفيق بين مصلحة المضرر من جهة، والحفاظ على الميزانية العامة من جهة أخرى ، فتارة يتوسع في مفهوم الخطأ المرفقي إلى حد استيعابه للخطأ الشخصي وتارة يتمسك بالخطأ المرفقي لا ستبعد

(1)- مبروكة الصيد، مكانة الخطأ في المسؤولية الإدارية، دراسات قانونية، كلية الحقوق، صفاقس، سنة 2006م، ص 54. انظر كذلك : سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري ، مرجع سبق ذكره ، ص 133، وما بعدها
انظر: ماجد الحلو. القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1977م، ص 476. انظر: سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، مرجع سبق ذكره، ص 133 وبعدها.

المسؤولية الموضوعية، والحد من تناميها فحل الخطأ المرفقي محل نظرية المخاطر.

هكذا تلوح لنا نظرة القانون الإداري للخطأ المرفقي نظرة موسعة إذا ما قورنت بنظيرها القانون المدني، هذا التوسع في مفهوم الخطأ المرفقي يعكس تأثراً واضحاً بالحلول التي أرساها القضاء الفرنسي والتي تأثر بها القضاء العربي المقارن من حيث تأسي⁰س المسؤولية الإدارية.

فالخطأ مازال عماد المسؤولية وعميدها من حيث قيامها على أساس الخطأ قديماً وحديثاً، ولأنّ الخطأ مبدأ تجدر في الحضارة الغربية وضارب بأعماقه في القدم وله امتدادات إلى أحكام دوما ثم إلى القانون الفرنسي في المجلة المدنية الفصل 1382 وما يليه، وقد شهد قيام الخطأ في القانون الفرنسي تميّزاً نهائياً بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية المدنية، وافتراقاً بئناً بين الوظيفة العقابية للأولى والوظيفة التعويضية للثانية .

وبذلك يكون الخطأ قائماً على فكرة المسؤولية الذاتية ويقوم على تقدير شخصي للسلوك والتصرف ليجسم رؤية إنسانية حبكتها التيارات الفلسفية والقانونية حتى عصر النهضة، وذلك بوضعها وشائج تجمع بين الحرية والوعي والضمير لدى الإنسان، وأواصر ركزت مبررات الأخذ بالخطأ وتأسيسه على العدالة الحسابية وعلى الأخلاق في جميع أنظمة المسؤولية ، فتبدو قاعدة الخطأ كمؤكد للمسؤولية قاعدة كونية ذات ميزات كثيرة فهي تقوم بدور وقائي يمنع الشخص مسبقاً من إتيان الضرر للغير كما ورد في آيات القرآن الكريم من عدم الاعتداء وإلحاق الضرر بالغير، وبذلك تمكّن المشرع من وضع تدابير لقطع الطريق عن كل سلوك غير عادي متسم بالخطأ بترتيب مسؤولية صاحبه مسبقاً، هذه القواعد لا تشذ في مبدئها عن فكرة الخطأ في الفقه الإسلامي، بالرغم من أن هذا النظام لا يشترط الإدراك دائماً، ويكتفي في اعتبار الخطأ سلوك غير عادي يشذ عن المعتاد، أي إنه يقتصر بما هو غير مباح لترتيب الخطأ، بالرغم من التباين في الأسس الفلسفية لهذا الفقه وللنظرية الفردية، وبذلك تُعدّ نظرية الخطأ هي النظرية المسيطرة في مجال المسؤولية، وفي القضاء المدني أو القضاء الإداري قديماً وحديثاً⁽¹⁾. لذا سوف يقع الطرق إلى التحولات التي طرأت عن هذا الأساس من خلال تقسيم الفرع إلى ثلاثة فقرات وذلك وعلى النحو التالي :

(1)- جابر جاد نصار، تطور فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية، في قضاء مجلس الدولة الفرنسي والمصري، طبعة 1988م ، ص 5.

الفقرة الأولى: القيمة الدستورية للخطأ.

الفقرة الثانية: القبول بتعدد الأسس إلى جانب الخطأ .

الفقرة الثالثة: تأثير التطور الصناعي على الأساس التقليدي.

الفقرة الأولى: القيمة الدستورية للخطأ :

قد تكون نظرية الخطأ شارفت مؤخراً على السقوط لتلك الأسباب المنوه بذكرها سلفاً ولكنها استعادت من الهرم شباباً وعنقواناً لتكون أساساً حديثاً وقديماً للمسؤولية، هذا الانتعاش له إرهاصات عديدة وكثيرة فمنها صيرورة الخطأ ذا قيمة دستورية سواء في النظام الفرنسي أو التونسي أو المصري، وذلك بالتنصيص عليه في الدستور (إن من يضر بالغير يلزم بسبب خطئه جبر الضرر).

ولئن رأى البعض أن القيمة الدستورية ترتبط بالتعويض عن الضرر وليس بالخطأ كأساس للمسؤولية، فإن المجلسين الدستوريين الفرنسي والتونسي قد حققا القيمة الدستورية للخطأ معتبرين أن فصول الالتزامات ذات طابع دستوري مكتملاً بمضمونه ليقحم محتواه ويرتقي به إلى مركز المبدأ العام والركيزة الدستورية⁽¹⁾.

ولكن الأمر لا يقف عند هذا التشريف للمسؤولية في مكانتها ولكنه يعزى إلى التحول النسبي لوظيفة المسؤولية ودورها الوقائي فبعدما كانت في بداية القرن العشرين قد وشكت على الأفول فإن بداية القرن الواحد والعشرين نفخ فيها روحاً جديدة ودما يافعاً، استبدل عيوب الخطأ ونواقصه بدور وظيفي مركزي في المسؤولية ودور تنظيمي للعلاقات الاقتصادية والحريات والحقوق الشخصية، فاكتملت المسؤولية عدة مناطق مستحدثة منها التكنولوجيا الحديثة والإعلامية لترتب المسؤولية عن كل تصرف غير نزيه وغير مباح، دون أن يكون هدفها الأساسي منصباً على مجرد التعويض، ومع هذه الانتعاشة لنظرية الخطأ لم تترع لوحدها من دون منازع على كرسي الأساس التقليدي للمسؤولية، وذلك لوجود حالات عديدة تقوم على المسؤولية الموضوعية وتستند إلى فكرة المخاطر وفكرة التبعية والعدالة والمساواة أمام الأعباء العامة ، وصناديق الضمان الاجتماعي وعلى التأمين من المسؤولية وغيرها.

ونحن نرى التأكيد على الخطأ كأساس للمسؤولية والقبول بتعدد أسس المسؤولية دون الاستغناء عنه، لأن التخلي عنه كأساس للمسؤولية

(1)- سامي الحربي ، شروط المسؤولية المدنية في القانون التونسي والمقارن ، الطبعة الأولى ، سنة 2011، ص 19.

يعتبر اعتداءً على الأخلاق العامة، ولأن المسؤولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقاعدة الأخلاقية، والتي تجد مصدرها في المبادئ العامة للمسؤولية المنصوص عنها في مواد القانون المدني والتي مفادها (الالتزام بالتعويض إذا صدر عمل مخالف لقاعدة قانونية أو القيام بعمل معيب يشكل اعتداء على قواعد الأخلاق، بترك ما يجب فعله أو فعل ما يجب تركه بقصد الضرر، فالخطأ دائماً فعل ملوم من الناحية الأخلاقية .

غير أن التوسع في تعدد أسس المسؤولية، جاء من خلال ترك المجال مفتوحاً لعدم تعريف الخطأ تعريفاً دقيقاً حتى لا تتم محاصرته في نطاق ضيق، الأمر الذي أعطى مفهوماً موسعاً ومرناً للخطأ بتفسير نصوص المسؤولية على نحو ما تفرضه مستجدات ومتطلبات العصر، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات المؤسسة للمسؤولية على غير أساس الخطأ، فالتحول عن الفكرة التقليدية التي تجعل مناط حصول الضرر على التعويض هو إثبات الانحراف في السلوك في جانب المسؤول، وقد تم هذا التحول عن طريق التوسع في مضمون الخطأ في قيام المسؤولية من دون خطأ، وهذا ليس إنكاراً لوجود الخطأ كأساس للمسؤولية وإنما نظرية استثنائية ابتدعها المشرع الفرنسي للتعويض عن بعض المنازعات والأضرار التي غاب فيها إثبات الخطأ وعدم معرفة الفاعل خاصة بعد التطور الصناعي في فرنسا، وعملاً بمبادئ العدالة والمساواة، وبالتالي توفير ضمانة للضرر بتعدد أسس المسؤولية وعدم الارتكاز على الخطأ كأساس وحيد مجارة للتطور الإداري واحتياجات المرفق العام.

الفقرة الثانية: القبول بتعدد الأسس إلى جانب الخطأ:

إن الدور الذي ينبغي للمسؤولية المدنية القيام به أصبح يكتنفه الغموض، فبعد حوادث النقل الجوي والبحري والحوادث النووية والتلوث البيئي والتي خصتها التشريعات الأجنبية بقواعد خاصة بات من الضروري اللجوء إلى مراجعة الأنظمة والتشريعات السابقة، وبعبارة أخرى إعادة النظر في البناء القانوني الحالي كلياً سواء من حيث الطرق الواجبة الاتباع أو حتى في الميدان الذي ينبغي استعمالها فيه، هذا الشعور أدخل المسؤولية المدنية في أزمة حقيقة.

فلما كان إصلاح المسؤولية المدنية أمراً ضرورياً فقهاً وقضاً فإن الانشغال المطروح يكمن فيما إذا كان إصلاح منظومة المسؤولية ينبغي أن يتم تدرجياً بإصدار قوانين أساسية للنشاطات التي لم تعد القواعد العامة للقانون المدني تتماشى معها، أو على العكس ينبغي تجديد هذا

النظام العام بهدف الإبقاء قدر المستطاع على وحدوية النظام التقليدي للمسؤولية، إلا أن التطور الاقتصادي الذي نتج عن الثورة الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر، أدى إلى التشكيك في قدرة هذه القواعد على تحقيق عدالة التعويض عن الأضرار التي تقع على ضحايا المجتمع الصناعي، بسبب حوادث العمل وحوادث المرور، فلقد أدى اختراع الآلة البخارية ومن ثم المصانع الكبرى إلى كثرة الحوادث التي تصيب العمال، كما أن انتشار الطبقات العمالية وتنظيمها في نقابات جعلها قادرة على المطالبة بحماية أكبر ضد مخاطر العمل خاصة بعد انتشار الأفكار الاشتراكية بين العمال وشعورهم بالانتماء إلى طبقة واحدة، فكان لظهور التأمين من المسؤولية وانتشاره بين أصحاب المصانع أهمية كبرى في تطور نظام المسؤولية .

تلك العوامل سواء الصناعية أو الفكرية، أدت إلى توسيع نطاق منظومة المسؤولية وظهور العديد من النظريات إلى جانب نظرية الخطأ منها نظرية التبعية، ونظرية العَرم بالغنم، ونظرية المخاطر ونظرية الضمان الاجتماعي، والتأمين من المسؤولية، وصناديق التضامن، والتعويض الجماعي .

ولهذا يمكن القول بأن المسؤولية المدنية والتي تجعل من الخطأ أساساً لها، تهر الآن بأزمة حقيقية لاسيما في الدول الصناعية الكبرى والتي انتشرت فيها الوظيفة التعويضية للمسؤولية المدنية دون التركيز على الخطأ، مما أدى إلى تصدع نظام المسؤولية بفعل تعدد أسسها.

لقد تبين لنا بأن المسؤولية في معناها العام هي المؤاخذه والتبعية، والمسؤولية المدنية عموماً بمعناها القانوني هي الالتزام بتعويض الضرر الذي سببه إخلال المدين بالتزامه، والمسؤولية التقصيرية هي الإخلال بالتزام فرضه القانون والمسؤولية الإدارية هي التزام بجبر الضرر، ولم يستعمل فقهاء الشريعة الإسلامية كلمة المسؤولية للدلالة على المؤاخذه والمحاسبة ولكنهم استعملوا لفظ الضمان أو التضمين والغرامة والتغريم.⁽¹⁾

(1)- مصطفى الزرقاء، الفعل الضار والضمان فيه، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سنة 1988م، ص26.

كما أن نظرية المسؤولية بمعناها القانوني لم تكن معروفة باسمها ولكنها معروفة بمضمونها التعويضي ويقابلها الضمان في الفقه الإسلامي، والضمان هو: (التزام بتعويض مالي عن الأضرار بالغير)⁽¹⁾ وقد بني القانون المدني في أغلب الدول العربية في المسؤولية المدنية على نظرية الضمان في الشريعة الإسلامية، إذ وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني تقوم المسؤولية على أساس (كل من الحق ضرر بالغير يلزم مرتكبه أو فاعله بضمان الضرر) وذلك بالتعويض المادي عنه، لأن القواعد العامة لمصادر المشروعية تنهى عن الأضرار بالآخرين، سواء أكان النهي صريحاً أم ضمنياً، وكونها تفرض التزاماً على الكافة مقتضاه عدم الإضرار بالآخرين كقاعدة أخلاقية، كما ورد في عديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنهى على عدم الاعتداء والإضرار بالغير. فالفقه الإسلامي يغلب جانب إصلاح الضرر على جانب معاقبة محدثه، وذلك لوضوح الرؤية للحدود الفاصلة بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية، وما بين العقاب والتعويض، إلا أن القضاء لا يغفل البحث عن جميع أركان المسؤولية التقصيرية من ضرر وخطأ وعلاقة سببية بينهما ويثبت هذا الاتجاه في مختلف الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء.

ولأن المسؤولية أو الالتزام بالضمان في الفقه الإسلامي أو القانون المدني، لا يقومان على إلحاق الضرر بالغير بصورة مطلقة، إنما لابد من أن يكون إلحاق الضرر ناتج عن عمل غير مشروع، إذ لا يجب ضمان الشيء إلا إذا توافر معنى التضمين، والتضمين لا يتحقق إلا بوجود ركنين هما (الاعتداء - والضرر) كما هو في القانون المدني بتجاوز الحد بالانحراف عن السلوك المعتاد للرجل العادي، فمعيار الضرر في الشريعة الإسلامية معيار موضوعي وليس شخصي، إذ لو عدنا إلى نصوص القانون المدني الموجبة للتعويض عن المسؤولية التقصيرية في فرنسا أو النظم المقارنة، نجد أن الصيغة الحالية لم تتغير حيث أن المبدأ ثابت وواضح كل ضرر يجب تعويضه فالأركان واضحة، هذه الصيغة أدت إلى إشكاليات عديدة في التطبيق العملي خاصة مع التطور السريع للصناعة والتكنولوجيا وازدياد

(1) - عبد الرزاق السنهوري، نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، العمل غير المشروع، دار النشر للجامعات، مصر، ص 760. انظر كذلك: رهيبة ألرحيلي، نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجزائية في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، دمشق، 1982م، ص 15.

مطالب الأفراد إلى الرفاهية، مما تسبب في حوادث معقدة لا يعرف المخطئ فيها والمتسبب من عدمه وعدم قدرة المضرور على إثبات الخطأ نتيجة اعتناق الإدارة لبرامج التطور الصناعي والتكنولوجيا المعقدة في الإثبات.

الأمر الذي أدى إلى تفادي هذا الخلل أو النقص في القضاء الفرنسي والأخذ ببدايل الخطأ لتغطية العجز، وقد واكبها في ذلك العديد من الأنظمة القضائية العربية، في حين بقى القضاء الإداري الليبي حبيس قواعد القانون المدني، والتي أدت إلى عجز في تغطية كل الأضرار لصعوبة إثبات الخطأ في بعض الحالات، الأمر الذي يتطلب من قضائنا المواكبة وسرعة الاقتداء لتدارك النقص فلاستناد على أساس واحد يعد غير كافٍ نظراً لتعدد الحياة العملية نتيجة تطور التقنية الصناعية مما نتج عنها صعوبة تواجه المضرور في إثبات الخطأ.

الفقرة الثالثة: تأثير التطور الصناعي على الأساس التقليدي للمسؤولية :

لكي يحصل المضرور على تعويض لما لحقه من ضرر، يجب أن تحدد القواعد العامة في المسؤولية كما يحدد الشخص أو الجهة التي تتحمل عبء التعويض على أساس خطئه الثابت أو المفترض، فإذا لم تحدد الجهة أو الشخص ضاع عن المضرور فرصة تعويضه فيتحمّل وحده الضرر، وكذلك الشأن إذا فشل المضرور في إثبات الخطأ أو نسبته إلى جهة محددة أو كان المسؤول معسراً، فالمجتمع لا علاقة له بتعويض الأضرار، ويبقى أمر تعويض الضرر محصوراً ما بين المضرور والمسؤول عن الضرر وهذا ما يعبر عنه بالمسؤولية الفردية قديماً .

فالمسؤولية الفردية كانت تتفق مع ظروف الحياة في بداية القرن التاسع عشر، فكان من السهل تجنب الخطأ وكانت الآثار الضارة محدودة يمكن للمسؤول تحملها وبإمكان المضرور الحصول على تعويض، ولكن مع تطور الحياة وظهور الصناعات العملاقة والتطور السريع للتكنولوجيا، نتيجة تدخل الدولة في شتى المجالات، أدت إلى حصول معاناة للمتضرر من عدم حصوله على التعويض وذلك لأسباب عدة منها

أولاً: وجود إضرار من دون معرفة المسؤول عنها مثل الأضرار البيئية والنووية والصناعية التي تحتاج إلى طرق إثبات معقدة، حتى ينسب الفعل إلى جهة محددة وذلك لصعوبة إثبات الخطأ.

ثانياً: ضخامة الأضرار وعدم التناسب بين الخطأ والمتسبب فيه، من ناحية الذمة المالية للمسؤول عن الضرر، هذه التطورات أدت إلى تحولات كبيرة في المسؤولية المدنية وذلك لكسر السكون الذي كان يكتنف المسؤولية

في اعتمادها على الخطأ كأساس وحيد دون غيره، الأمر الذي يطرح سؤال: ما المراحل والملاح التاريخية التي مرت بها المسؤولية الإدارية؟ تتمثل المراحل والملاح الأساسية للمسؤولية في الطابع التاريخي للتحول من عدم المسؤولية والتي سادت لقرون طويلة إلى قاعدة المسؤولية. فقد بدأت بإقرار المسؤولية الشخصية ولم تلبث طويلاً حتى ظهرت المسؤولية الإدارية إلى جانبها بل بدأت المسؤولية الإدارية في الحلول بدلاً منها في مواجهة المضرور، ثم جاءت فكرة تطور السيادة بإطارها المطلق التي لا تقبل التقييد والرقابة بفعل المتغيرات وأضحت أكثر مرونة، فالدولة ذات سيادة يمكن مساءلتها دون الانتقاص من سيادتها. فالدور الذي قام به المشرع في إقرار المسؤولية بوجود مبادرات على فترات زمنية متفاوتة في فرنسا ومساهمة القضاء الإداري الفرنسي في إرساء دعائمها وتطورها، أدى إلى ارتكاز المسؤولية الإدارية على الخطأ كأساس بالرغم من جذورها المدنية في الأصل إلا أن مجلس الدولة الفرنسي أضفى عليها طابعاً مميزاً مع طبيعة الروابط الإدارية⁽¹⁾.

حيث تم المفارقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، وبذلك شهدت المسؤولية الإدارية تطوراً من حيث الأساس انطلاقاً من الرغبة في تحقيق التوازن لاعتبارات العدالة والمساواة، مما أدى إلى إرساء مسؤولية المخاطر كأساس تكميلي لجانب الأساس العام وهو الخطأ، وشمول تصرفات الإدارة لقاعدة المسؤولية.

إن ارتباط المسؤولية بفكرة الذمة المالية يفترض وجود توازن في المعاملات الاقتصادية بين ذميتين ماليتين الذمة المالية للإدارة والذمة المالية للمضرور والإخلال بهذا التوازن للذمة المالية يؤدي إلى انعقاد المسؤولية، ولا سبيل لاستعادة هذا التوازن بين الذميتين إلا من خلال تعويض الضرر الناجم عنها، فكان لهذا المخاض الذي مرت به المسؤولية الإدارية إنجاب أسس حديثة تتماشى وتواكب تلك التحولات التي شاهدها الدولة بعد تدخلها في شتى المجالات، وتحت تأثير ومطالبة الفقهاء والمفكرين الذين واجهوا عجزاً في الإثبات مما أدى إلى ظهور بدائل أخرى جديدة إلى جانب الأساس التقليدي وهو (الخطأ)، تؤسس المسؤولية فيها من دون خطأ، وعلى أساس العدالة وغيرها.

(1) جابر جاد نصار، تطور فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية، المرجع السابق، ص 7 وما بعدها.

الفرع الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين المسؤوليةين :

تُعَدُّ المسؤولية المدنية والإدارية وجهين لعملية واحدة وهي المسؤولية القانونية، إلا أن عراقية القانون المدني أشر على أحكام المسؤولية الإدارية من زوايا عدة، فمن حيث المفهوم العام فإن المسؤولية المدنية هي "تعويض عن الضرر المترتب عن إخلال بالتزام سابق".

بينما المسؤولية الإدارية هي "التزام الإدارة بتعويض الضرر الناجم عن نشاطها الغير مشروع وهذا مبرر تجدر المسؤولية المدنية".

أما من حيث أركان المسؤولية الإدارية وإطارها العام لا تختلف عنها في مجال المسؤولية المدنية فالخطأ يمثل الأساس العام للمسؤولية الإدارية تأثراً بما استقرت عليه أحكام المسؤولية المدنية، وهذا لا يعني تطبعها بالطابع المدني، فلا ننكر استقلاليتها في استلهاها للأحكام العامة للمسؤولية المدنية ثم يتم تطويعها بما يتلاءم مع الطابع المميز للقانون الإداري، فالخطأ المرتكب يترك تحديده لتقدير القاضي وهو يسترشد بسلطته التقديرية، بما يتخذه الخطأ من صور واضحة وملموسة كما في صور عدم مشروعية القرار الإداري أو في صور الخطأ المرفقي .

فالقضاء الإداري يأخذ بفكرة تدرج الخطأ ويفرق بين مسؤولية الإدارة عندما يصدر التصرف منها على أساس عملها في الظروف الطارئة أو الظروف العادية، فلا تقوم مسؤوليتها كاملة في الحالة الأولى إلا إذا ارتكبت خطأ استثنائياً جسيماً، في حين تقوم المسؤولية في القانون المدني ولو كان الخطأ بسيطاً أو يسيراً،⁰ كما أن القضاء الإداري قضاء متطور يواكب مجريات تطور الإدارة في استحداث نظريات جديدة وبدائل أخرى عن الأساس التقليدي الخطأ، بينما بقيت المسؤولية المدنية حبيسة قواعد جامدة تتطلب ضرورة وجود خطأ لإقامة المسؤولية. لذا سوف يقع تقسم هذا الفرع إلى ثلاث فقرات. وذلك على النحو التالي :

الفقرة الأولى: عدم مسابقة نصوص القانون المدني لتطور نظام المسؤولية.

الفقرة الثانية : التأمين من المسؤولية عامل مؤثر على المسؤولية المدنية.

الفقرة الثالثة : التحول من المسؤولية الفردية إلى التعويض الجماعي.

الفقرة الأولى: عدم مسابقة نصوص القانون المدني لتطور نظام المسؤولية الإدارية :

إن المتتبع لصيغ النصوص القانونية المكرسة للمسؤولية في القانون المدني، سواء في فرنسا أو في الدول العربية يلاحظ بأنه لا شيء

تغير في تلك المواد المؤسسة للمسؤولية ولفترة زمنية طويلة سواء عن الفعل الشخصي أو الإداري، فمثلاً نص المادة (1340) في القانون المدني الفرنسي مازالت إلى حد الآن وبنفس الأركان، وكذلك نص المادة (166) مدني ليبي والتي تقابلها المادة (173) مدني مصري تستند هي الأخرى على نفس الأركان (خطأ - ضرر - وعلاقة سببية بينهما)، وبالتعمق قليلاً تلاحظ أن ذلك الجمود في النصوص لم يساير عجلة التطور الاقتصادي والصناعي الحاصل فاتساع التحولات التي لحقت بالمسؤولية، تارة بنمو التأمين من المسؤولية الذي غير الاقتصاد وأثر في نظامها، وتارة بعمل المحاكم التي استعانت بالسكوت عن الشغرات والغموض في القانون، لتضيف شقوفاً في نظام المسؤولية المدنية، وتارة باعتماد التعويض من دون خطأ، الأمر الذي أدى إلى تدخل المشرع بإصدار بعض التشريعات الخاصة لبعض الأنشطة التي ساهمت في وضع أسس جديدة وبديلة للمسؤولية المرتكزة على أساس الخطأ فالثورة الصناعية زادت في معاناة المسؤولية، حيث عجزت المسؤولية التي تشترط الخطأ كأساس عن ضمان تعويض فعال للأضرار الناجمة عن الحوادث والكوارث التي أفرزتها النهضة الصناعية، وبدأت إفرزات تلك المنافسة إلى ظهور منافس جديد للمسؤولية هو (التأمين من المسؤولية) في مجال تعويض ضحايا الأضرار والكوارث، وهي جملة من المعطيات أثرت كثيراً على احتكار المسؤولية المدنية للتعويض دون غيرها، لا سيما في المجتمعات التي يعرف اقتصادها تطوراً معتبراً وتسمح أنظمتها الديمقراطية بحماية اجتماعية متقدمة ولها نظام تأميني قوي يصل إلى حد تفضيل وتشجيع التأمين المباشر للأضرار⁽¹⁾.

إن نظرية الخطأ أبدت قصوراً من الناحية التطبيقية مشفوعة بقصور نظري، فهي لم تساير غاية المسؤولية المدنية في بعدها التعويضي، لأنّ إشغال كاهل المتضرر بعبء الإثبات انتهى إلى فشل دعواه، فساهمت نظرية الخطأ في فقدان التعويض عن إضرار بالغة. وبقيت منكشمة في أصولها لم ترق إلى مسايرة نمط الإنتاج وما رافقه من تعدد للأضرار والكوارث نتيجة تدخل الدولة واتساع نشاطها مؤخراً في شتى المجالات، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من النظريات والتي تقلل من أهمية الخطأ كأساس للمسؤولية، وبذلك تصدع نظام المسؤولية المدنية أمام التأمين من المسؤولية والضمان الاجتماعي وصندوق التضامن ونظرية المخاطر،

(1)- د: سعيد مقدم، التأمين والمسؤولية المدنية، الطبعة الأولى، دار كليك للنشر،

الجزائر، 2008م، ص 8

ونظرية المساواة أمام الأعباء العامة ومع مرور الوقت لم يعد الرأي العام والمضروور يشاطر تلك الأفكار الداعية للتخلي عن الخطأ كأساس للمسؤولية، فوقوع الحوادث في نظرهم تستلزم التعويض وفقاً لمبادئ العدالة والأنصاف، وبالتالي هم ينظرون من زاوية الضحية وليس المسؤول عن الضرر ومن ثم أصبح المضروور عاجزاً عن إثبات الخطأ وإيجاد المسؤول عنه، وقد ساعدت هذه الوضعية ضحايا الحوادث على تخطي عامل الاستسلام للقضاء والقدر بسهولة، وتهيئة الرأي العام ضد المتسبب وصولاً إلى توسيع أرضية المسؤولية المدنية والانتقال بها من المسؤولية الشخصية إلى المسؤولية الموضوعية في مجال الأضرار الناجمة عن الأشياء، ومن الخطأ في مجال العمل إلى المخاطر، ومن المسؤولية التقصيرية في مجال النقل إلى المسؤولية العقدية . ولكن مع كل ما سبق يبقى السؤال مطروحاً في مدى إمكانية الاستغناء نهائياً عن الخطأ ؟ وهل يمكن الوصول إلى مسؤولية مدنية لا تؤسس على أساس الخطأ ؟

هذا ما سيتم الإجابة عنه لاحقاً. وذلك على النحو التالي :-

الفقرة الثانية: التأمين عامل مؤثر على المسؤولية المدنية:

من الواضح أن المتضرر عندما يعرف أن مسبب الضرر هو مضمون بتأمين، فلا يتردد في أن يحمله المسؤولية ويطلبه بالتعويض عن الأضرار، إذا ما عرف أن المسؤول عن الضرر قد أخذ احتياطه واعتنى بضمان نفسه، ويكون الجزاء المفروض عليه هو الذي يسمح بتنفيذ هذا الضمان لحساب المتضرر، إذن اتساع فكرة التأمين قد أوحى بالثقة للرأي أن كل ضرر يلحق بالآخر يستدعي التعويض.

لم تكن المسؤولية المدنية هي النظام الوحيد للتعويض عن الضرر، فالتأمين على الأشياء كان موجوداً بالرغم من محدوديته كما كان التأمين على الأشخاص من الحوادث يقوم بدور فعال ومزاحم للمسؤولية المدنية ، فالفضل يعود إلى التأمين الذي سمح بالتطور الحديث للمسؤولية كأداة يعتمد عليها القضاء في تطور نظام التعويض، وبالتالي حصل تسابق بين التأمين والمسؤولية، اتضح في النهاية بأن التأمين هو الأكثر تفهماً وتسامحاً ومرونة في مجال التعويض، مقارنة بنظام المسؤولية الذي ظل حبيس أفكار نظرية فردية وشخصية المسؤولية. فيا ترى ما هي مظاهر تأثير التأمين على المسؤولية ؟

أن التطور الحاصل للتأمين قلب التوازن الداخلي للنظام التقليدي للمسؤولية المدنية، فاتحاً الطريق ليكون المبدأ هو الوقاية ثم معالجة

الضرر عن طريق التعويض، في حين كان دور المسؤولية التقليدية هو التعويض الذي عجزت عنه في الكثير من الأحيان بسبب التطور الحاصل في الحوادث ومدى تفضيل المضرور إلى اللجوء لوسائل التأمين التي أثبتت نجاحها، ولم يعد يسمح بإشارة المسؤولية من دون تأمين والضمان الاجتماعي.

فالتأمين لم يظهر كبديل للمسؤولية، إلا في حالة غياب تحديد المسؤول عن الضرر وحماية المضرور فأصبح يتدخل في أوسع مجال للمسؤولية (كما في حوادث المرور، وبعض الصناعات العملاقة).

كما ساهم نظام التأمين في إعطاء منحى حقيقي لمبدأ التعويض الكامل الذي صاغه القانون المدني في مواده المؤسسة للمسؤولية المدنية والذي يرمي بثقله على ثروة الشخص المسؤول⁽¹⁾.

كذلك يرجع الفضل إلى التأمين في شمولية التعويض لما يسمى بالأضرار المعنوية، وما فات المضرور من كسب وما لحقه من ضرر، مما أدى نظام التأمين إلى اندثار ركن الخطأ، وأصبح كل مستثمر مجبراً على التأمين من مسؤوليته، وعند حدوث الضرر لا يبحث عن الخطأ نهائياً بل يدور النقاش حول الضرر والتعويض عنه.

كما ساهم نظام التأمين إلى كثرة دعاوى التعويض أمام المحاكم، واستفادة المضرور بطريقة آلية وسريعة من التعويض، حيث يستطيع الأفراد التأمين من نتائج أخطائهم ليوفروا للمضرور حقه العادل في التعويض، ويشجع المضرور على المطالبة بالتعويض تبعاً لثقتهم من الحصول عليه من المؤمن الذي لا يخشى إعساره.

بهذا فالتأمين من المسؤولية يعتبر نوع من الضمان يوفره التأمين للمضرور، وبذلك ساهم نظام التأمين من المسؤولية في تغيير مفاهيم المسؤولية المدنية الخطيئة وتحولها إلى نظام قانوني يقصد به توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للمضرور.

لكن مع كل هذه المبررات والميزات التي يتميز بها نظام التأمين من المسؤولية، فإن التأمين لا يمكن إحلاله محل المسؤولية، بالرغم من انحصار دورها، فقد استفادت المسؤولية من التطور الحاصل في تغطية

(1) - عبد الرزاق السنهوري، شرح القانون المدني عقود الغرر، منشورات الحلبي، لبنان، (من دون سنة نشر)، ص 1641 و ص 1642.

انظر كذلك: محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الثاني، القاهرة، 1978م، ص 6.

مجموعة من الأخطار تواجدت في العصر الحالي مثل (مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه - والمسؤولية عن الأشياء)، وبالتالي فإن التأثير متبادل بين التأمين والمسؤولية بشتى أنواعه.

فللمسؤولية دور هام في معالجة أخطار يصعب ترتيبها وتحديدها، مثل المسؤولية عن الفسخ في العقود الإدارية، وعن الضرر المعنوي، أو في حالة عدم الوفاء بالعهد، أو في حالة التعسف في استعمال الحق، فإنه في الغالب يتعذر على التأمين تغطية مثل هذه الأخطار.

يتضح مما تقدم أن المسؤولية لا تتعارض مع التأمين من حيث الهدف، فالإبقاء على المسؤولية المدنية يتطلب تحديد مجال التأمين، بالرغم من صعوبة هذا الأمر بسبب التطور السريع والمتفاعل للأخطار الحديثة مثل التلوث البيئي والإشعاع النووي، حيث تسعى الدول الكبرى إلى فرض تأمين إجباري من المسؤولية في عدة مجالات. وهنا لا يستطع أن يدفع المؤمن بوجود التأمين من المسؤولية بل ترك المشرع مجالاً لإمكانية محاسبته على أساس المسؤولية المدنية وتحديدًا في حالات الخطأ العمدى.⁽¹⁾

الفقرة الثالثة : التحول من المسؤولية الفردية إلى مسؤولية التعويض الجماعي:

كان التعويض يمارس وظيفته الإصلاحية من خلال الوظيفة العقابية، نظراً لارتباط المسؤولية قديماً بالمسؤولية العقابية، ثم تطور الأمر لتتجه نحو انفصال تام بين المسؤوليتين الجنائية والمدنية ومع بداية تلاشي ارتباط المسؤولية المدنية بالفكرة الأخلاقية أصبح التعويض يقتصر على الوظيفة الإصلاحية في ظل الشريعة الإسلامية، وفيما انتهى إلية القانون الفرنسي وبعض القوانين العربية مؤخراً.

إن التطور الصناعي وما شاهدته من تزايد الأخطار أدى إلى تغيير موقع المسؤولية المدنية من المسؤولية الأخلاقية، فالتطابق الموجود بينهما كان من شأنه تقييد الالتزام بالتعويض بإثبات الخطأ، وهذا ما لمسناه في القواعد العامة للمسؤولية في القانون المدني وفي أغلب الدول العربية وتحديدًا في نص المادة (166) مدني ليبي، إذ تعتبر قاعدة سلوكيه تهدف إلى مساءلة الشخص عن كل تصرف خاطئ يأتيه ويلحق به ضرراً للغير وذلك بإلزامه بالتعويض.

(1)- انظر تفاصيل تطور المسؤولية المدنية، علي علي سليمان، دراسات في المسؤولية المدنية في القانون المدني الجزائري ، سنة 1994 ، ص 42 وما بعدها.

وبعد مرور فترة من الزمن بدأ يتقلص دور مبدأ المسؤولية من القانون المعاصر والشروع في تطبيق القواعد المؤسسة للمسؤولية والتي كونت نواة القانون المعاصر، فلم يعد ينظر أكثر إلى جهة المسؤول عن الفعل ولكن إلى جهة الضرر الذي يرغب في الحصول على تعويض عن الضرر الذي أصابه، فلا تهم مباركة أو إدانة القاضي للتصرف أو ما إذا كان الخطأ ثابتاً من عدمه.

إن القاعدة في المسؤولية تقوم على فرضية مؤداها أن الضرر بإمكانه إقامة الدليل على الخطأ ولكن في الغالب ما يتعذر على الضرر إثبات الخطأ والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، خصوصاً بعد انتشار استعمال الآلات الخطرة، مما زاد في تعقيد معرفة السبب الحقيقي للحادث وصعوبة إثبات الخطأ.

ولهذا السبب كان التوسع في منظومة المسؤولية لاستيعاب نظم جديدة تؤسس المسؤولية على غير أساس الخطأ، فتطورت المسؤولية عن فعل الأشياء لتصبح مسؤولية بعيدة عن الخطأ، كذلك فإن سياسة التدخل التي تنتهجها الدول أدت إلى تركيز بعض النشاطات في يد الدولة، مما أدى إلى ظهور الخطأ المرفقي وتوسع القضاء فيه أدى إلى تحمّل الدولة أو الإدارة عبء التعويض على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، ولهذا أصبح القانون الحديث ينظر إلى جهة الضحية وليس إلى جهة المسؤول، وبذلك تم إحلال فكرة التعويض محل فكرة المسؤولية.

وبالتالي شاركت عدة حلول للتخفيف من عبء المسؤولية سواء عن طريق التأمين من المسؤولية، أو التوزيع الجماعي للمسؤولية عن طريق صناديق الضمان. لذا سوف نتناولها بشي من التفصيل وعلى النحو التالي :-

أولاً: المخاطر الاجتماعية والتوزيع الجماعي للتعويض :

لقد عجزت المسؤولية الفردية عن تعويض الأضرار ذات المصدر الغير معلوم أو المترتبة عن النشاطات الجماعية أو بفعل أجنبي عن الإنسان، وحتى تلك الناجمة عن عمل مخصص وذلك بوجود نظام فعال خاصة عندما يتجاوز الضرر نسبة معينة، ومع هذا العجز ظهرت تطور للهيكل الجماعية وظهور المذاهب الفلسفية التي تنادي بفكرة التضامن حتى احتلت مكانة هامة فتوجهت الأذهان إلى أن بعض الأخطار لا ينبغي تركها على عاتق الفرد، وبالتالي إضفاء طابع الجماعية عليها توخياً للتخفيف من أثارها، وذلك عملاً بمبدأ (المساواة أمام الأعباء العامة)،

الناجمة عن الكوارث ، كما أن تدخل الدولة مؤخراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أظهر الدور الذي ينبغي للمجموعة الاضطلاع به في مجال حماية المواطنين من الأخطار، من هذا المنطلق ظهرت فكرة (الخطر الاجتماعي)، والتي مفادها أن هناك مخاطر ذات صلة وثيقة بالحياة في الجماعة، لا يمكن أن يتحمل نتائجها شخص بمفرده بل الجماعة هي التي تتحمل عواقب هذه الأخطار مثل حوادث المرور، وحوادث العمل والبطالة وغيرها، ولا تصبح الأخطار اجتماعية إلا إذا أصبح تحمل وزرها من الجميع، بحيث تتوزع هذه النتائج على الجماعة، ولم تظهر فكرة جماعية المخاطر، إلا بعد ما تضاعف عدد الضحايا الذين لم يتمكنوا من مواجهة الأخطار، فأصبحوا يهددون الأمن والسلام في مجتمعاتهم، وأن الدفاع عن هذه المصالح أصبح جماعياً، ومن أهم الأخطار الاجتماعية مخاطر المظاهرات والتجمعات وأعمال العنف إذ تتميز المجتمعات الحديثة بكثرة المطالب، وغالباً ما يتم التعبير عنها من خلال مظاهرات أو اعتصام أو تجمعات شعبية ، وكثيراً ما تسفر عنها أعمال شغب وعنف ترتب أضرار في الأرواح والممتلكات .فما مظاهر التوزيع الجماعي للتعويض ؟

يمكن إجمال تلك المظاهر في الآتي:

ثانياً: التأمين التجاري والتأمينات الاجتماعية.

إن الممارسة العملية للتأمين المباشر للأشخاص أو الأشياء له الأثر الواضح في تكريس تحمل الجماعة للأخطار بواسطة شركات التأمين التي أصبحت منتشرة في أغلب الدول وفق منظومة بموجبها تتحمل بعض الأخطار المؤمن عليها مثل (حوادث المرور والمرض أو تهمد المباني) بحيث يكون للمضطر فرصة الحصول على تعويض بفضل توزيع كلفته بين كافة المعرضين للخطر، لقد عرف هذا النوع من التأمين تطوراً كبيراً مع مرور الزمن لا سيما في حوادث المرور والأمراض التي تصيب العمال في قدراتهم العملية ، ولم تتأخر أغلب التشريعات عن مواكبة هذا التطور، إذ عمل على تقنينه وجعله إلزامياً بل أساساً ومصدراً لنظام التأمينات الاجتماعية، التي ترمي إلى ضمان حد أدنى للمؤمنين من الموارد وتغطية بعض المصاريف في حالة المرض والعجز، وحوادث المرور، وحوادث العمل، والإحالة إلى المعاش.

كما يعد التأمين الوسيلة المثلى لتضامن أفراد المجتمع في مواجهة المخاطر الاجتماعية، ويستند التأمين على تعاون عدد من الأشخاص والاشتراك في تحمل ما يصيبهم من الكوارث حيث يساهمون

في تمويل منظومة التأمين عن طريق الأقساط وينشأ لكل مساهم حق في التعويض عن الأضرار التي تلحق به .

ومن أهم مظاهر جماعية التعويض مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن أعمال تابعيهم، فبالرغم من أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، لم تخرج عن المسؤولية الفردية في الالتزام بالتعويض حيث أن المتبوع عادة كان فرداً من الأفراد، فإن التطور الاجتماعي والصناعي أدى إلى استخدام هذه المسؤولية في استظهار جماعية التعويض، حيث المتبوع عادة ما يكون الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة، فالنشاط الاقتصادي اليوم أصبح يتركز في أيدي شركات كبرى وهي أشخاص اعتبارية لها ذمة مالية مستقلة تحقق للمضروور ضماناً في الحصول على تعويض دون الخشية من الإعسار.

ولذلك ظهرت ما تسمى بالتأمينات الاقتصادية، مجالها عالم التجارة والصناعة وتختص بتأمين أرباب العمل والمؤسسات والصناعيين والحرفيين وأصحاب المهن من الأخطار التي تهدد المؤمن له في ماله كالتأمين على السرقة، والحريق، وهلاك المحصول، وضمان المنتج، فالتأمين من المسؤولية فكرة تقوم على أساس تبادل المساهمة إذ أن مجموع المؤمنين هم الذين يساهمون في تعويض الخسائر، فالتأمين يقوم على فن التضامن وما يصدق على التأمين بوجه عام يصدق على التأمين من المسؤولية .

وبالرغم من قوة ونجاح نظام التأمين الخاص في تغطية بعض الأخطار، وأسلوب توزيع عبء الخطر على مجموع الأفراد إلا أنه لم يكن وحده كفيلاً بمواجهة الأخطار الاجتماعية وذلك للأسباب التالية : -
أ- التأمين الخاص لا يضم إلا عدداً محدوداً من الأشخاص لأنه قائم على الاختيار والحرية

ب- كما يعاب على التأمين افتقاره إلى العدالة لأن حماية المستأمن ترتبط بقدر القسط الذي يؤديه للمؤمن، مما يؤدي إلى انعدام فكرة التضامن نظراً لتفاوت قدرة هؤلاء الأفراد على أداء القسط .

ولهذه العيوب ظهرت الحاجة للتأمينات الاجتماعية التي تعد بحق مظهراً خالصاً لجماعية التعويض، فبعد أن كان الالتزام بتعويض إصابة يقع على عاتق رب العمل لوحده، انتقل الالتزام من الفردية إلى الجماعية، ويجسد هذا الأمر في قانون (الضمان الاجتماعي) من خلال مجموعة من المواد متكاملة، ووفقاً لهذا النظام الخيّر أصبح الالتزام بالتعويض عن

الإصابة يقع على عاتق الكيان الاجتماعي عن طريق ذمة جماعية وهي (منظومة الضمان الاجتماعي) بدلاً من رب العمل تنخرط فيها جميع طوائف المجتمع وهذا التوسع من شأنه أن يؤدي إلى تأكيد أن تعويض الإصابة هو واجب جماعي قبل أن يكون واجباً فردياً.

ثالثاً: التعويض عن طريق صندوق الضمان الاجتماعي.

تتلاشى فكرة الاختيار المعمول بها في (التأمين) بحيث يكون الفرد حراً في إبرام العقد أو الإحجام عنه، ويحل محلها (الإجبار) بحيث يصبح المؤمن عليه وصاحب العمل مجبران على أداء اشتراكات التأمين وترعى الدولة التعويضات، فالتأمين الخاص وظيفته فردية تتعلق بسعي كل فرد على حدة لضمان مستقبله بوسائله الخاصة، أما التأمينات الاجتماعية فوظيفتها درء الخطر الاجتماعي، وبالتالي فالتأمينات الاجتماعية هي (أداة توجيه في يد الدولة لتحقيق النفع العام وليست مجرد أداة مرسله في يد الأفراد لتحقيق منافعهم) .

وبالرغم من تواجد قواعد المسؤولية المدنية وكذلك التأمين التجاري والاجتماعي إلا أن الضحية قد تصطدم بمسؤول معسر وغير مؤمن عليه (أو لا يكون لتأمينه دور بسبب خطأ متعمد أو تجاوز سقف الضمان)، وبالتالي تبقى الضحية من دون تعويض، لذا رأى المشرع حديثاً الأخذ بالحسبان الوضع الخاص ببعض المخاطر، لأنه من الظلم ترك الضحية يتحمل وحده عبء إعسار المسؤول وهكذا اوجد في بعض المجالات الخاصة، أولويات استثنائية ستتيح للمضرور الحصول على تعويض يقع عبؤه على عاتق المجموعة، وتقوم هذه الصناديق مقام المدين بالتعويض حيث تعوض الضحية وتحل محلها في ما تملك من حقوق لمطالبة المسؤول بالتعويض عما لحقه من ضرر (مثل شركة التأمين المحلية عندما تؤمن لدى شركات تأمين أخرى).

ومن أهم الأخطار التي أدت إلى ضرورة اللجوء لصناديق الضمان هي أخطار حوادث المرور والكوارث الصناعية والكوارث الطبيعية التي تلحق الضرر بالأفراد.

وقد كان المشرع الفرنسي سابقاً في إنشاء هذه الصناديق من صناديق حوادث المرور إلى صناديق حديثة لضمان ضحايا الأضرار الجسدية الناجمة عن جرم جزائي، وكذلك صندوق تعويض الحوادث الطبية، والصندوق الوطني لضمان النكبات الزراعية، وصندوق تعويض ضحايا المصابين "السيدا" .

وقد تم اقتباس هذه التجربة في العديد من الدول العربية، حيث تم إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا وذلك بصدور أول قانون للضمان الاجتماعي رقم 53 لسنة 1957م ثم حصلت عليه العديد من التعديلات كان آخرها القانون رقم 13 لسنة 1980م بشأن الضمان الاجتماعي الذي جاء أكثر تطوراً وشمولية في تغطية أغلب الكوارث الطبيعية والصناعية وهو ما نراه بديلاً عن نظرية المخاطر التي استبعتها القضاء الليبي من التطبيق، وقد ساهم صندوق الضمان الاجتماعي في تعويض العديد من المتضررين من الكوارث الطبيعية والألغام التي تركها الاستعمار ناهيك عن الكوارث والفيضانات، بحيث يتحمل الصندوق وحده كل تلك التعويضات مما يجنيه من أموال وتبرعات وما يخصص له من ميزانية الدولة السنوية .

رابعاً: صندوق الضمان الاجتماعي يعتبر بديل عن نظرية المخاطر

من خلال ما تم سرده بشأن جماعية التعويض والمتمثلة في مهام صندوق التضامن الاجتماعي، في جبر الأضرار التي يعجز المضرور عن إثبات الخطأ في جانب شخص ما أو جهة معينة، أو في حالة إفسار المتسبب في الضرر أو في حالة حصول الكوارث الطبيعية، فيكون صندوق التضامن الاجتماعي بديلاً عن ذلك بمد يد العون مساهمة منه في جبر الضرر الذي لحق بالفرد، وقد حقق صندوق التضامن في ليبيا نجاحاً في أسلوب أدائه بتغطية عديد الكوارث الطبيعية مثل حالات انتشار الأوبئة والفيضانات والزلازل، كما ساهم أيضاً في تعويض المتضررين من الألغام التي زرعها الاستعمار بمنطقة طبرق خلال الحرب العالمية الثانية وألحقت أضراراً بالأفراد .

أمّا بشأن التأمين من المسؤولية فقد أولت الدولة اهتماماً بشأن تطوير منظومة التأمين من المسؤولية، وذلك بفرض وثيقة تأمين على الشركات والجهات العامة عند القيام بإعمالها المتعاقد عليها مع الدولة وذلك لتغطية الأضرار التي تنتج عن تلك الأعمال الخاطئة، وبالتالي ساهم نظام التأمين في معالجة العديد من الأضرار التي تصيب الغير بالرغم من تدخل المشرع الليبي أخيراً في تحديد سقف التعويض في حوادث المرور، بعد أن شهدت الأحكام القضائية مبالغة في قيمة التعويض في الآونة الأخيرة، كما ساهم صندوق التضامن والتأمين من المسؤولية في توسيع منظومة التعويض لجبر الأضرار التي تلحق بالأفراد، بتحمل الجميع عبء التعويض من خلال الأقساط التي يدفعونها بالنسبة للتأمين، والموارد

المالية التي يتحصل عليها الصندوق من الميزانية العامة والتبرعات والزكاة ومساهمة الجمعيات الخيرية ويتم تسخيرها لصالح المتضررين من الكوارث سواء كانت طبيعية أو صناعية .

المراجع :

- (1) جابر جاد نصار، تطور فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية، في قضاء مجلس الدولة الفرنسي والمصري، 1988م.
- (2) رهيبة ألرحيلي، نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجزائية في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، دمشق، 1982م.
- (3) سامي الحربي ، شروط المسؤولية المدنية في القانون التونسي والمقارن ، الطبعة الأولى ، 2011م.
- (4) سعيد مقدم، التامين والمسؤولية المدنية، الطبعة الأولى، دار كليك للنشر، الجزائر، 2008م .
- (5) عبد الرزاق السنهوري، نظرية الالتزام ، مصادر الالتزام ، العمل غير المشروع ، دار النشر للجامعات ، مصر.
- (6) عبد الرزاق السنهوري، شرح القانون المدني عقود الغرر، منشورات الحلبي، لبنان، (د_ت).
- (7) علي علي سليمان، دراسات في المسؤولية المدنية في القانون المدني الجزائري ، سنة 1994م.
- (8) ماجد الحلو، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1977م.
- (9) مبروك الصيد، مكانة الخطأ في المسؤولية الإدارية، دراسات قانونية، كلية الحقوق، صفاقس ، 2006م.
- (10) مجلة المحكمة العليا، العددان الثالث، والرابع، السنة الثالثة والعشرون، 1987م .
- (11) عاطف ألبنا ، القضاء الإداري، دار الفكر، 1990م .
- (12) محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الثاني، القاهرة، 1978م.
- (13) مصطفى الزرقاء، الفعل الضار والضمان فيه، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1988م.

مظاهر سمو القواعد الدستورية

د_عبدالفتاح انبيه جمعة
أ_ فتحية محمد دخيل

المقدمة

الإنسان مدني بطبعه تدفعه غريزته إلى أن يعيش مع غيره من الناس، ويستأنس بهم، ويتبادل معهم المنافع، والمصالح، كما يشترك معهم في تحصيل أسباب الراحة والمعيشة، فالمجتمع الطبيعي لا بد فيه من القواعد الأساسية تحفظ للفرد حقوقه وتلزمه بواجباته، فالقانون إذاً يبدو ضرورياً لحفظ كيان المجتمع، ومع تطور أساليب الحياة وظهور الدستور أصبح بمثابة القانون الأعلى للدولة الذي بموجبه تؤسس كافة القوانين الأخرى لأحكامه.

أهمية البحث:

إن الأهمية البالغة التي احتلتها الدساتير في الأنظمة القانونية، تولدت عنها الفكرة القائلة بأن للدستور الصدارة العليا في الهيكل القانوني القائم في الدولة، وهي المكانة التي تجعل من الدستور القانون الأول الذي تستمد منه سائر القوانين في الدولة أصولها.

وهذه المكانة السامية التي تتصف بها القواعد الدستورية قد تستند إلى (معياري شكلي)، نظراً لطبيعة الإجراءات التي يتم بها وضع الدستور وقد تسند إلى (معياري موضوعي)، وذلك بالنظر إلى مضمون هذه القواعد، ولتأكيد سمو هذه القواعد الدستورية نشأ مبدأ مهم، هو (مبدأ الرقابة على دستورية القوانين)، وذلك للحفاظ على سيادة الدستور باعتباره المعبر عن إرادة الأمة؛ فإذا كانت القواعد الدستورية تتميز بالسمو والعلو، فإن هذا السمو يكون بلا معنى، إذا كان بإمكان السلطات العامة انتهاكه دون وجود جزاء يقرر في حالة مخالفة ذلك.

إشكالية البحث:

يشير هذا البحث موضوع الدراسة إشكالية معينة تقودنا إلى طرح هذا التساؤل، وهو كيف اكتسبت هذه القواعد الدستورية هذه المكانة في المجتمعات؟ وهل توجد حماية لهذه القواعد في حالة انتهاكها؟

منهج البحث:

إن المنهج المتبع في هذا البحث هو التحليلي التأصيلي حيث نعالج مفهوم هذا السمو، وأساسه، وطرق حمايته.

خطة البحث:

- المبحث الأول: ماهية سمو القواعد الدستورية.
 - المطلب الأول: مفهوم سمو القواعد الدستورية.
 - المطلب الثاني: سمو القواعد الدستورية وفقاً للمعيارين الشكلي والموضوعي.
 - المبحث الثاني: كفالة احترام القواعد الدستورية.
 - المطلب الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين.
 - المطلب الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين.
- وفيما يلي تفصيل لذلك.

المبحث الأول :

ماهية سمو القواعد الدستورية:

يسلم جميع الفقهاء بسمو القواعد الدستورية وعلوها على كافة القواعد القانونية النافذة في الدولة، ويتطلب هذا السمو خضوع الجميع حكماً ومحكومين لأحكام هذه القواعد الدستورية، وعليه فإن القواعد القانونية ليست جميعها في مرتبة واحدة إذ تختلف قوتها تبعاً لاختلاف تدرجها.

ويقع الدستور أو القاعدة الدستورية على قمة القواعد القانونية، فهو عبارة عن القواعد العليا في الدولة التي تسمو على جميع القواعد القانونية الأخرى، وتجدر الإشارة إلى أن السمو أو العلو الذي تتمتع به القواعد الدستورية يتخذ أكثر من وجه سواء من حيث طبيعة تلك القواعد، أو مضمونها، أو من حيث قالب الذي تتبلور فيه.

ولتوضيح ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: -

المطلب الأول: مفهوم سمو القواعد الدستورية.

المطلب الثاني: سمو القواعد الدستورية وفقاً للمعيار الشكلي والموضوعي.

وفيما يلي تفصيل لذلك.

المطلب الأول :

مفهوم سمو القواعد الدستورية :

نستعرض في هذا المطلب تعريف سمو القواعد الدستورية في الفرع الأول، وأساس هذا السمو في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف سمو القواعد الدستورية :

يقصد بذلك ((أن يكون للدستور أو القواعد الدستورية مكان الصدارة بالنسبة لسائر القوانين في الدولة، ويتعين على جميع السلطات الحاكمة باحترام نصوصه والتزام حدوده، والتصرف في النطاق الذي يرسمه))⁽¹⁾.

وبتعبير آخر هي المكانة الخاصة التي تتمتع بها القواعد الدستورية في النظام القانوني للدولة وعلوها بل وسيادتها على سائر القواعد القانونية الأخرى سواء كانت قوانين عادية أو لوائح⁽²⁾.

وطالما أن الدستور هو مصدر تلك القوانين سواء من حيث وجودها أو شرعيتها، فهو الذي يحدد اختصاص كل سلطة من السلطات العامة التي ينشئها، وعليه فإن هذه السلطات جميعها تخضع للدستور التي أوجدها وحد اختصاصها وبين كيفية تكوينها.

وعليه فإن هذا السمو من أهم المبادئ التي تقوم عليها الدولة القانونية الحديثة ولذلك فهو يرتبط بالدولة الديمقراطية، أما في الدول ذات الحكومات الاستبدادية التي لا تخضع لدستور ولا تتقيد بقانون فمن الصعب الحديث عن السمو أو علوية القواعد الدستورية.

وترجع فكرة سمو القواعد الدستورية في أساسها عند مفكري نظرية العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولكن هذا الأمر لم يترسخ إلا بعد انتصار الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، حيث إن بعض الدساتير تنص على سمو القواعد الدستورية من ذلك ما جاء في المادة الأولى من الدستور التشيكوسلوفاكي لسنة 1920، والمادة الثانية من الدستور الإيطالي لسنة 1947 وكذلك المادة (173) من الدستور السوفيتي لسنة 1977، إضافة إلى دساتير بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، ودساتير دول العالم الثالث، من ذلك دستور جمهورية

1- محمد كامل ليلة، القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، بدون طبعة، 1967م، ص111.

2- منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، 2015م، ص174.

الصومال الصادر في عام 1960، حيث أوجبت المادة (98) منه على ((ضرورة مطابقة القوانين لأحكام الدستور وألزمت جميع الهيئات الحاكمة وجميع الأشخاص التابعين للدولة بالحفاظ على الدستور))، وكذلك ما نصت عليه المادة (3) من دستور السودان الانتقالي لعام 1985، على أن ((تسود أحكام هذا الدستور على جميع قوانينه ويلغى من أحكام هذه القوانين ما يتعارض مع أحكام هذا الدستور بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض)).

وقضت المحكمة الدستورية العليا في مصرفي حكم صادر لها بتاريخ 1994/02/12 بقولها (إن القواعد الدستورية تحتل من القواعد القانونية مكاناً عالياً لأنها تتوسد منها المقام الأعلى كقواعد أمرة)، وهذا يعني أن النص الدستوري يسمو ويتقدم على ما عاده من نصوص قانونية فيجب أن لا تخالف تلك النصوص أي قاعدة دستورية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أساس سمو القواعد الدستورية.

لقد تبين لنا في الفرع الأول ما تحظى به القواعد الدستورية من مكانة عليا بين القوانين جميعها، فهي تأتي على قمة تلك القوانين وتسمو عليهم، وعليه سنبين أساس هذا السمو والعلو الذي تتمتع به القواعد الدستورية وفقاً للآتي: -

أولاً: الأساس التاريخي (القديم) لمبدأ سمو القواعد الدستورية.

في الحقيقة ليس من السهل تحديد الأساس التاريخي لهذا السمو فلقد تعددت واختلفت المذاهب في تبرير سمو القواعد الدستورية وعلوها، كما اختلفت التفسيرات في ذلك، إلا أننا نجد أن هذا السمو للقواعد الدستورية نشأ من فكرة قديمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا عند فلاسفة القانون الطبيعي، فقد تصور الفلاسفة في أوروبا وجود عقد اجتماعي هو أساس السلطة في الدولة وبالنسبة لهم أن الدستور هو بلورة للعقد الاجتماعي الذي يخلق أو ينشئ الدولة، فالدستور هو الذي أنشأ الدولة فيقوم بتنظيمها، وتنظيم ممارسة السلطة فيها⁽²⁾.

1- فارس حامد عبد الكريم، أسباب الطعن بعدم الدستورية، مقال منشور في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.lraaker.dk/index.php?option=com.content&task=view&id=550&Itemid=99>

2- إيناس محمد البهجي، ويوسف المصري، الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، 2013م، ص94.

صفوة القول إن الدستور هو الذي ينشئ ويكوّن السلطات الثلاث في الدولة، فهذه السلطات حين تبأشر مهامها في الدولة إنما تخضع للدستور الذي أنشأها ولا تستطيع الخروج عن أحكامه، وعليه فإن السلطات مدينة بوجودها إلى الدستور باعتباره أنه هو الذي أوجدها فهي سلطات مشتقة من الدستور، وبالتالي خاضعة له ومنذ ذلك الوقت نشأة الفكرة إلى اعتبار أن هناك تدرجاً بين القواعد القانونية في الدولة، وبمقتضاه يعلو الدستور أو القواعد الدستورية على جميع السلطات التي تضع هذه القواعد⁽¹⁾.

لقد تبين لنا مما سبق أن الدستور هو الذي ينشئ الدولة، وذلك طبقاً لنظرية العقد الاجتماعي، ولكن هذا القول يصعب التسليم به خاصة بعدما تعرض الفقهاء لهذه النظرية بالنقد، لأن فكرة العقد الاجتماعي هي فكرة قانونية، ولكن إذا أخذنا بهذا الافتراض فمعنى ذلك أن نشأة الدولة تتم في عالم القانون، إلا أن الحقيقة التاريخية إن نشأة الدولة تتم بعيداً عن عالم القانون حيث تتم في عالم الواقع، لذلك فمن الخطأ إرجاع نشأة الدولة لعلاقة قانونية معينة كالعقد، ولكن من المتصور أنه بعد قيام الدولة أن يتم التنظيم عن طريق الدستور وهذا يأتي في مرحلة لاحقة على نشأة الدولة ولذلك لا يمكن اعتبار أن الدستور هو السابق على نشأة الدولة⁽²⁾.

ثانياً: الأساس الحديث لمبدأ سمو القواعد الدستورية.

لقد تبين لنا مما سبق أنه من الصعب التسليم بأن الدستور هو الذي خلق الدولة وذلك وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي ولذلك لابد من البحث عن سند آخر للفكرة التي تقول بأن الدستور هو الذي يخلق الدولة، حيث يرى الأستاذ "بيردو" حسب مفهومه لخلق الدولة (إن الدولة لا توجد لمجرد فئة من الأفراد تقبض على السلطة، لأن السلطة ليست ملكاً لهذه الفئة تتغير كيفما شاءت، عندها يمكن الحديث عن وجود سلطة فردية، إلا أنه لا يمكن الكلام عن وجود الدولة، فالدولة في نظر الأستاذ "بيردو" لا تظهر إلا إذا تبدل مالك السلطة، أي: إن وجود الدولة لا تظهر إلا إذا انتقلت ملكية السلطة من الأفراد إلى كيان مجرد هو الدولة)، ولكن كيف تتم عملية نقل السلطة من مالكها القدامى إلى الكيان المجرد (الدولة)؟

1- mina_mira، مبدأ سمو الدستور، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: - Biba topic_ibda3.org/t13

2- غازي يوسف زريقي، مبدأ سمو الدستور (دراسة تطبيقية للدستور الأردني)، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة القاهرة، 1990م، ص 7-8.

إن هذه العملية لا تتم إلا بواسطة الدستور الذي يكون قد خلق الدولة في الوقت نفسه، بعد ذلك لا تمارس السلطة إلا وفق قواعد وأصول محددة، وإن عملية تحديد السلطة وتنظيمها لا تتم إلا بناء على الدستور، فعندما يبين الدستور ويحدد طرق ممارسة السلطة، يعني إن السلطة لم تعد امتيازاً أو ملكاً لأحد، أي لم يعد الحكام مالكين للسلطة، وإنما هم وكلاء لممارسة السلطة، إلا أن الدولة ليست لها حقيقة ملموسة، فلا بد من عنصر بشري لممارسة سلطتها، والعنصر البشري هم الحكام الذين أصبحوا كأعضاء للدولة يمارسون السلطة لحساب الدولة، فقرارات هؤلاء الحكام التي يتخذونها لا تنفذ ولا تطاع باعتبارها صادرة عنهم وبصفتهم أشخاصاً يقبضون على السلطة، ولكن تعد قرارات الدولة نفسها، لأن الحكام اتخذوها لحساب الدولة أو أنهم مارسوا السلطة لحساب الدولة عن طريق اتخاذ تلك القرارات، لكن الدولة ليس لها كيان ملموس، وبالتالي لا تستطيع أن تمارس السلطة بنفسها، فلا بد من العنصر البشري للقيام بهذه المهمة والعنصر البشري هم الحكام.

ومن ثم فحسب المفهوم المتقدم ودور الدستور في خلق الدولة، فإن الفكرة تكمن وراء الأساس الحديث لسمو القواعد الدستور هو أن الدستور يخلق الدولة، ولكن هل يمكن التسليم بهذا التصور؟

من الصعب التسليم بهذا التصور، لأن الدولة لا يمكن أن يخلقها الدستور، فلقد تعددت المذاهب التي تبحث في تفسير أصل الدولة ولا يوجد أي مذهب من المذاهب يقول بأن الدستور هو الذي يخلق الدولة، بل إن الدستور لاحق على وجود الدولة⁽¹⁾، فالقواعد التي تنظم ممارسة السلطة تسبق وجود الدستور، لأن الدستور ينظم في الحقيقة السلطة.

المطلب الثاني :

سمو القواعد الدستورية وفقاً للمعيار الشكلي والموضوعي .

اختلف الفقه في تحديد معنى الدستور، أي ما هو دستوري وما هو قانون عادي؟ ودرج بعض الفقهاء إلى الاستناد على المعيار الشكلي في تحديد ما هو دستوري، ودرج البعض الآخر إلى الاستناد على المعيار الموضوعي.

ويترتب على ذلك نتيجة مهمة وهي مدى سمو هذه القواعد وفقاً للمعيارين المذكورين وعليه سنتناول سمو القواعد الدستورية وفقاً للمعيار

1- منذر الشاوي، القانون الدستوري، مطبوعات جامعة بغداد، بدون طبعة، 1980م، ص20.

الشكلي في (الفرع الأول) وسمو القواعد الدستورية وفقاً للمعيار الموضوعي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: سمو القواعد الدستورية وفقاً للمعيار الشكلي:

عرف الفقهاء القانون الدستوري وفقاً للمعيار الشكلي بأنه "مجموعة القواعد التي تضعها هيئة خاصة"، ويختلف تكوينها باختلاف الدساتير، ويتبع في وضعها وتعديلها إجراءات خاصة تختلف عن الإجراءات المتبعة في وضع وتعديل القوانين العادية⁽¹⁾.

والدستور الذي يتحقق له السمو الشكلي هو الدستور الجامد على عكس السمو الموضوعي الذي يتحقق في كافة أنواع الدساتير المرنة منها والجامدة.

إن الحكمة من جمود الدساتير هي وضع الدستور بعيداً عن التغييرات المستمرة وحمايته من تعدي المشرع العادي، وهو أمر لا يتحقق فيما لو كانت إجراءات وضعه وتعديله مشابهة لتلك المتبعة في القوانين العادية، ويترتب على ذلك نتيجة مهمة وهي أن صفة الجمود هي التي تعطي للقواعد الدستورية مركزاً أسمى ووضعاً أعلى بين ما عاها من القواعد القانونية النافذة، فصفة الجمود إذاً تسمو بقدر الدساتير وتجعلها القوانين الأسمى في الدولة⁽²⁾.

ونلاحظ بأن السمو الشكلي يمتد إلى جميع القواعد التي تحتويها الوثيقة الدستورية بغض النظر عن الموضوع الذي تتناوله، إضافة لذلك فإن السمو الشكلي لا يمتد إلى القواعد القانونية الصادرة عن المشرع العادي حتى لو كانت هذه القواعد دستورية من حيث المضمون، أي بأنها تعالج موضوعات ذات طبيعة دستورية.

ومن الجدير بالذكر أنه ليس هناك ارتباط بين جمود الدستور وتدوينه، أو بين مرونته وصفته العرفية، فيمكن أن يكون الدستور جامداً إلا أنه غير مكتوب ومثال ذلك القوانين الأساسية للمملكة الفرنسية قبل ثورة 1789 م فهي كانت عبارة عن قواعد عرفية ومع ذلك لا يمكن تعديلها بنفس الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية.

ولابد من الإشارة إلى أن هذا السمو سواء كان سمو موضوعي أو سمو شكلي، يكون عديم القيمة إذا لم ينظم جزاء قانونياً عند الخروج

1- غازي يوسف الزريقي، المرجع سبق ذكره، ص 17.

2- عبدالله عمر مسعود بالحاج، مظاهر سمو القواعد الدستورية في القانون الليبي (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المرقب، 2009، ص 46.

عليه، فلا بد لكي يتحقق هذا السمو والعلو للدستور وقواعده أن ينظم جزاء قانونياً على خروج المشرع العادي على أحكام الدستور، وهو ما يعرف برقابة دستورية القوانين.

ويترتب على سمو القواعد الدستورية من حيث الموضوع أو الشكل ضرورة التمييز بين القواعد الدستورية والقوانين العادية.

أولاً: التمييز بين القواعد الدستورية والقوانين العادية: -

ظهرت التفرقة بين القوانين الدستورية والقوانين العادية في القرن السابع عشر، حيث أطلق الفقهاء على القوانين الدستورية، القوانين الأساسية لإنها تعبر عن سيادة الأمة.

وأهم الاختلاف بين القوانين الدستورية والقوانين العادية تظهر من ناحية الموضوع، ومن ناحية الشكل.

1- من ناحية الموضوع:

تختلف الموضوعات التي تنظمها القوانين الدستورية عن القوانين العادية باعتبار أن القوانين الدستورية هي التي تبين شكل الدولة، وتحديد السلطات العامة وبيان اختصاصاتها، وعلاقاتها مع بعضها البعض، ومع الأفراد، وضمانات حماية هذه الحقوق والحريات، كما أنها تتضمن الإطار الفكري والفلسفي الذي تعمل في إطاره السلطات العامة كاختيار المنهج الاشتراكي منهجاً اقتصادياً للدولة.

هذا وعلى اختلاف القوانين العادية وذلك باعتبارها تنظم مسائل ذات أهمية عادية أو قليلة الأهمية كالقواعد القانونية المتعلقة بالتعليم أو بالصحة.

2- من ناحية الشكل:

لا يظهر الاختلاف في الشكل بين القواعد الدستورية والقوانين العادية إلا في حالة الدساتير الجامدة باعتبار أن الدساتير تنص عادةً على اتباع إجراءات خاصة في تعديلها أو إلغاؤها، أما الدساتير المرنة فإنه يصعب التمييز فيها بين القواعد الدستورية والقوانين العادية وذلك لأنه تتبع فيها نفس الإجراءات في التعديل والإلغاء.

ثانياً: النتائج المترتبة على التفرقة بين القوانين الدستورية والقوانين العادية: -

يترتب على التمييز بين القوانين الدستورية والقوانين العادية عدة نتائج أهمها: -

1- القوانين الدستورية أكثر ثباتاً من القوانين العادية:

وذلك لطبيعة الإجراءات الخاصة لتعديل وإلغاء قواعدها، والحكمة من ذلك أنه يوفر ضماناً لاستقرار هذه القواعد مدة طويلة نسبياً⁽¹⁾.

2- عدم جواز مخالفة القوانين العادية للقوانين الدستورية:

نظراً لما تتمتع به القواعد الدستورية من سمو وعلوية، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تخالف القوانين العادية القوانين الدستورية، فالسلطة التشريعية هي سلطة ينشئها الدستور ويحدد اختصاصاتها، ويستتبع أنه كل ما يصدر عنها يجب أن يحترم الدستور، وفي حالة مخالفة ذلك تعد القوانين الصادرة عنها باطلة.

3- عدم جواز إلغاء القوانين الدستورية إلا بقوانين دستورية مماثلة:

لا يجوز إلغاء قوانين دستورية إلا بقوانين دستورية مماثلة لها، وطالماً أن القوانين الدستورية تتمتع بالعلو والسمو فيترتب على ذلك أنه لا يجوز إلغاؤها ولا تعديلها إلا بقوانين دستورية مماثلة لها في المكانة والدرجة. وذلك باعتبار أن القانون الأدنى لا يستطيع تعديل أو إلغاء قانون أعلى منه.

الفرع الثاني: سمو القواعد الدستورية وفقاً للمعيار الموضوعي:

يقصد بالمعيار الموضوعي أن تحديد مرتبة القاعدة القانونية وقوتها يكون وفقاً لموضوع هذه القاعدة⁽²⁾، فالقواعد الدستورية تبين وتنظم من ناحية طريقة ممارسة السلطة في الدولة، وهي من ناحية أخرى تبين وتحدد الفلسفة والأساس الأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، ومن هذا المنطلق يجب أن يكون نشاط الحكام وهيئات الدولة المختلفة محكوماً بذلك الأساس في كل ما يصدر منه من قوانين وأنشطة مختلفة، لأن خروج الحكام وهيئات الدولة عن الأساس النظري للقواعد الدستورية يعد هدفاً لسند وجود تلك الهيئات وللأساس القانوني لاختصاصها وبالتالي يعد مساساً بجوهر الدستور وانتهاكاً لسموه الموضوعي.

ويلاحظ بأن سمو الموضوعي لا يقتصر على الدستور الجامد، بل يظهر كذلك في الدستور المرن، ذلك لأن المشرع العادي وإن كان يملك حق تعديل نصوص الدستور المرن بنفس إجراءات تعديل القانون العادي إلا أنه ملزم دائماً باحترام الأساس النظري الذي يقوم عليه الدستور.

1- منصور ميلاد يونس، المرجع سبق ذكره، ص 180.

2- المرجع السابق، ص 181.

وطبقاً للمعيار الموضوعي فإن علو القواعد الدستورية يتحقق نتيجة طبيعة الموضوعات التي يقرها وينظمها الدستور، ولما كانت هذه القواعد تتمثل في المبادئ الأساسية العليا في الدولة التي تتعلق بنظام الحكم كشكل الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها وتنظيم واختصاص السلطات علاوة على حقوق الأفراد وحرياتهم، فإن هذه الموضوعات تتميز في موضوعها بالعلو عن باقي القواعد القانونية الأخرى⁽¹⁾.

وهكذا يتضح بأن السمو الموضوعي للدستور قد أتى من طبيعة الموضوعات ذاتها التي تتسم بالأهمية الرئيسية في المجتمع وبكونها الدعامة الأساسية للنظام القانوني بأكمله، فالقواعد الدستورية تعلق على القواعد القانونية الأخرى سواء أصدرت هذه القواعد في نصوص تشريعية احتواها الدستور، أم كانت مستمدة من غير طريق التشريع كالعرف الذي استقر فاكتمل قوة القوانين الدستورية، ويترتب على السمو الموضوعي للقواعد الدستورية عدة نتائج أهمها:

1- تدعيم مبدأ المشروعية أو سيادة القانون:

ويعني هذا المبدأ خضوع الحكام والمحكومين لقواعد القانون، وسمو القواعد الدستورية يؤدي إلى تدعيم هذه المشروعية بتوسيع نطاقها وتعميقها، فلا تصبح المشروعية وسيادة القانون قاصرة على الخضوع للقانون العادي فقط، وإنما تتسع لتشمل قواعد الدستور، فالقواعد الدستورية تصبح هي أساس ومصدر كل القواعد الأدنى منها، يستوي أن تكون تلك القواعد الأدنى منها القانون العادي أو اللوائح فهذه القواعد الأدنى تصدر على أساس القواعد الدستورية الأعلى منها وفي إطارها.

2- عدم جواز تفويض إحدى السلطات اختصاصاتها من دون نص صريح في الدستور:

إن علو القواعد الدستورية يقتضي أن تمارس كل سلطة من السلطات العامة اختصاصاتها بنفسها، وأنه لا يجوز لها أن تفوض سلطة أخرى في ممارسة بعض اختصاصاتها، إلا إذا سمح الدستور نفسه بذلك التفويض بنص صريح، ذلك أن الاختصاص الذي حدده الدستور لكل سلطة عامة ليس امتيازات شخصية، وإنما وظيفة يحددها الدستور لكل سلطة مراعيًا أهليتها وقدرتها بالنظر لطريقة تكوينها، ثم إن مثل هذا التفويض إذا حدث من دون نص دستوري، فإنه يشكل اختراقاً لمبدأ

1- محمد رفعت عبد الوهاب، إبراهيم عبد العزيز شيجا، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 1998م، ص 503.

الفصل بين السلطات، الذي يعد ضماناً لحسن سير وتنظيم الدولة وضمانه لحماية سيادة القانون وحقوق الأفراد.

وتطبيقاً لعدم جواز التفويض من دون نص، أنه لا يجوز للبرلمان مثلاً تفويض الحكومة أو رئيس الدولة في بعض الاختصاصات التشريعية للبرلمان، إلا بنص يسمح بذلك، وإذا وجد مثل هذا النص يجب أن تحترم هذا التفويض بقيوده التي حددها نص الدستور.

المبحث الثاني :

كفالة احترام القواعد الدستورية .

لا قيمة لقاعدة قانونية إذا لم تحترم، بما في ذلك القاعدة الدستورية باعتبارها القاعدة الأعلى والاسمي في سلم تدرج القواعد القانونية في الدولة، واحترام القاعدة الدستورية يعني عدم جواز مخالفتها من قبل القواعد الأدنى منها مرتبة وخاصة التي تحتويها القوانين العادية، ولتحقيق ذلك وضمان علوية الدستور لابد من إيجاد آلية قانونية يكون الغرض منها التحقق من مطابقة القوانين العادية للدستور. فهذه الآلية هي الرقابة على دستورية القوانين.

وعليه فقد اختلفت تطبيقات الدول في ذلك فبعضها أخذ بالرقابة السياسية على دستورية القوانين والبعض الآخر أخذ بالرقابة القضائية على دستورية القوانين.

وعليه سنتناول الرقابة السياسية على دستورية القوانين في (المطلب الأول) والرقابة القضائية على دستورية القوانين في (المطلب الثاني).

المطلب الأول :

الرقابة السياسية على دستورية القوانين .

نستعرض في هذا المطلب تحديد مفهوم الرقابة السياسية في (الفرع الأول) وتقدير هذه الرقابة السياسية في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الرقابة السياسية

يقصد بالرقابة السياسية على دستورية القوانين، تعني أن يوكل إلى هيئة سياسية، مهمة تولى الرقابة⁽¹⁾، قد تكون السلطة التشريعية، وقد تكون هيئة خاصة مستقلة تختص فحسب بمباشرة هذه الرقابة بعض

1- محمد رفعت عبد الوهاب، إبراهيم عبد العزيز شيا، المرجع سبق ذكره، ص 508-509.

النظر عن كيفية تشكيل هذه الهيئة وعدد أعضائها، فقد يقع تشكيل هذه الهيئة عن طريق التعيين أو الانتخاب أو بالجمع بين الأسلوبين⁽¹⁾.
والجدير بالذكر أن الرقابة السياسية على دستورية القوانين، هي رقابة سابقة لصدور القانون وليست لاحقة عليه، وقد توصف أيضاً بأنها رقابة وقائية ولكن هذا لا يمنع من أن تكون هذه الرقابة لاحقة لصدور القانون وهذا ما كان مطبقاً في ألمانيا الشرقية بموجب دستورها الصادر في 1968/04/18.

وتعد فرنسا من أهم الدول التي يسود فيها هذا الأسلوب من الرقابة، وذلك بسبب الظروف التاريخية التي سادت قبل ثورة 1789 حيث كانت المحاكم القضائية تتمتع بقوة نادرة في مواجهة السلطة التشريعية والتنفيذية، وهذا مما أدى في نهاية الأمر إلى كراهية رجال الثورة لها ونفورهم منها، وذلك بسبب أنها كانت تمثل في ذلك الوقت أحد مظاهر امتيازات الإشراف، ومن ثم فإن رجال الثورة قاموا بتشكيك في قدرة هذه المحاكم في تحقيق العدالة، ومن ثم صدر قانون تنظيم القضاء سنة 1790 حيث نص في مادته (11) منه على منع المحاكم من أن (تشترك على نحو مباشر في ممارسة السلطة التشريعية، أو أن تعرقل قرارات الهيئة التشريعية أو أن توقف نفاذها)، كما نص دستور 1791 في المادة (3) على أن يحظر على المحاكم أن تتدخل في ممارسة السلطة التشريعية أو أن توقف نفاذ القوانين، إضافة إلى ما نصت عليه المادة (127) من قانون العقوبات من تجريم لتدخل القضاء في ممارسة السلطة التشريعية، ووصف هذه الجريمة بالخيانة العظمى، ومنذ ذلك التاريخ لم تتخل فرنسا عن أسلوب الرقابة السياسية، رغم أنها لم تكن هي الأولى في اتباع هذه الرقابة حيث سبقتها في ذلك ولاية بنسلفانيا الأمريكية سنة 1776، وكذلك ولاية نيويورك عام 1777⁽²⁾.

وبالرغم من أن الرقابة السياسية قد تظهر سهلة فأنها تشير بعض الإشكاليات فيما يتعلق بطريقة تشكيل الهيئة السياسية فهي إما إن تُشكل بطريقة التعيين أو عن طريق الانتخاب، فإذا تم تشكيلها بالتعيين فيخشى أن تكون تابعة لمن عينها، وإذا شكلت عن طريق

1- ميلود المهدي، وإبراهيم أبو خزام، الوجيز في القانون الدستوري، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1996م، ص 280.

2- منصور ميلاد يونس، المرجع سبق ذكره، ص 189.

الانتخاب فيخشي أن يسيطر عليها نفس الاتجاهات السياسية التي تسيطر على البرلمان⁽¹⁾.

وقد تأخذ الرقابة السياسية شكل المجلس الدستوري وقد تأخذ شكل الهيئة النيابية، ففيما يتعلق بالمجلس الدستوري فإنه يتشكل من عدد من الأعضاء يحدده القانون وتكون له صفة سياسية وليس قضائية، أما بالنسبة للصورة الثانية (الهيئة النيابية)، فإنها تهدف إلى سيادة المجالس المنتخبة، وقد ظهرت هذه الهيئة في الاتحاد السوفيتي سابقاً.

الفرع الثاني: تقدير الرقابة السياسية على دستورية القوانين:

للرقابة السياسية على دستورية القوانين مزايا وعيوب نذكرها

على التوالي:

أولاً: مزايا الرقابة السياسية على دستورية القوانين:

يشير الفقه إلى أن الرقابة السياسية تتمتع بالمزايا التالية: -

- 1- تتفق الرقابة السياسية مع طبيعة عمل السلطة التشريعية، والتي تتداخل فيها الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات القانونية، ولأن الرقابة على الدستورية هي مسألة قانونية من حيث الموضوع وسياسية من حيث الآثار فإنه من الأفضل أن تباشرها هيئة سياسية.
- 2- الرقابة السياسية هي رقابة وقائية، وذلك لأنها تمنع من صدور القانون المخالف للدستور، وتمنع الجدل حول دستوريته بعد صدوره، وتتفادى خطر تضارب الأحكام القضائية الذي يحدث في حالة الأخذ برقابة الامتناع، مما يضاعف فعالية هذه الرقابة.
- 3- لا تقتصر هذه الرقابة على الجوانب القانونية فحسب، وإنما تمتد لتشمل الجوانب السياسية، وتقدير مدى الآثار المترتبة على الرقابة سواء من حيث دستورية العمل أو من حيث ملائمته⁽²⁾.

ثانياً: عيوب الرقابة السياسية على دستورية القوانين:

يرى غالبية الفقهاء بأن الرقابة القضائية أفضل من الرقابة السياسية لما يشوب الرقابة السياسية من عيوب واضحة أهمها: -

- 1- إن الهيئة السياسية قد تنحاز إلى السلطة التي أسهمت في تكوينها.

1- سامي جمال الدين، القانون الدستوري والشريعة الدستورية، منشأة المعارف- الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2005م، ص 145-146.

2- استشارات قانونية مجانية، بحث قانوني مميز حول الرقابة على دستورية القوانين، 2016/09/11، على الرابط التالي: <http://www.mohamah.net.law>

- 2- إن هذه الرقابة تكون وسيلة رقابية فقط، أي إنها تحرك قبل إصدار القوانين وتوكل إلى أشخاص معينين، ولا يتم هذا التحرك إلا إذا كانت لهم مصلحة في ذلك.
 - 3- عدم توفير الحياد والاستقلال الكافي من طرف هذه الهيئة لأداء وظيفتها.
 - 4- نقص الكفاءة القانونية لأعضاء الهيئة في أداء مهمة الرقابة والتي يستحسن أن تكون ذات طابع قانوني.
 - 5- إعطاء تفسيرات سياسية، فالقوانين لا تحدد وفق مطابقتها للدستور، ولكن تحدد وفق الاختيارات السياسية لأعضاء الهيئة السياسية.
- المطلب الثاني :**

الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

نستعرض في هذا المطلب تحديد مفهوم الرقابة القضائية في (الفرع الأول) وتقدير هذه الرقابة في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الرقابة القضائية على دستورية القوانين

ومعناها أن يتولى القضاء فحص دستورية القوانين الصادرة عن البرلمان، للتحقق من مطابقتها أو مخالفتها لقواعد الدستور⁽¹⁾.

وهذا النوع من الرقابة هو الأكثر شيوعاً لأن أغلب الدول التي تأخذ بفكرة الرقابة على دستورية القوانين تتبنى أسلوب الرقابة القضائية حيث ظهرت الرقابة القضائية على دستورية القوانين أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية بتفسير اختصاصات القضاء وطبيعة عمله في حالة وقوع التعارض بين أحكام الدستور، وهو القانون الأعلى في البلاد وذلك حسب المادة السادسة من نص الدستور، وغيره من الأعمال القانونية الأخرى، وطالما أن الدستور يتمتع بسمو وجمود شكلي حيث إن تعديله يتم وفقاً لإجراءات خاصة، إذ قررت المحكمة العليا هناك امتناع عن تطبيق القوانين المخالفة للدستور لكفالة سموه وجموده.

وترمز الرقابة القضائية إلى صفة الهيئة التي تباشرها، فهذه الرقابة تباشر من قبل هيئات قضائية، سواء كان الجهاز القضائي العادي، أو كان جهازاً خاصاً ينشأ، وتنحصر مهمته في رقابة دستورية القوانين.

وتمتاز هذه الرقابة بأنها قانونية يقوم بها قضاة يتمتعون بكفاءة قانونية وحيدة واستقلال في مواجهة بقية السلطات، كما أن القضاء يحوز على ثقة الأفراد باعتبار أن من مهامه إرجاع الحقوق إلى أصحابها، إضافة

1- سامي جمال الدين، المرجع سبق ذكره، ص 146-147.

إلى ما يقدمه القضاء من حقوق للدفاع وعلانية الجلسات مما يجعل من الرقابة القضائية ضماناً لفرض احترام النصوص الدستورية⁽¹⁾.

وتتنوع طرق الرقابة القضائية في تفصيلاتها من دولة إلى أخرى، تبعاً لما يقرره دستورها، ولظروفها التاريخية والسياسية، وهل تأخذ بنموذج الدولة البسيطة أو الدولة الاتحادية؟

وبشكل عام يعرض الفقه الدستوري المقارن لأسلوبين للرقابة القضائية هما: رقابة الامتناع، ورقابة الإلغاء.

وقبل التطرق إلى الحديث عن هذين الأسلوبين هناك تساؤلاً يطرح في هذا السياق وهو أن مسألة الرقابة على دستورية القوانين هل تشارف في كل أنواع الدساتير أم تقتصر على بعضها؟ وهل من الضروري أن ينص الدستور على الرقابة على دستورية القوانين صراحة أم ليس هناك حاجة إلى ذلك؟

في الحقيقة إن مسألة الرقابة على دستورية القوانين لا تشار إلا في الدول ذات الدساتير الجامدة، أما في الدول ذات الدساتير المرنة فإن هذه المسألة لا تطرح، لأن الدستور يمكن إلغاؤه أو تعديله بنفس الإجراءات المتبعة في إلغاء أو تعديل القوانين العادية وفيما يتعلق بالنص على هذه الرقابة فمن الملاحظ أنها لا توجد في كل الدول، فبعض الدساتير لا تنص صراحة على هذه الرقابة، ونتيجة هذا الصمت هو عدم قبول القاضي في حالات كثيرة القيام بمهمة الرقابة على دستورية القوانين، وبالتالي يكون من السهل خرق الدستور، ومن بين الدساتير العربية التي سكنت عن مسألة الرقابة على دستورية القوانين الدستور التونسي الصادر 1959 بالرغم من نصه في المادة (41) منه على أن رئيس الجمهورية هو الضامن لاحترام الدستور بقولها (رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه واحترام الدستور)، ولكن هذا النص لا يعتبر إقراراً بالرقابة على دستورية القوانين، ولكن هذا الصمت انتهى باعتماد التعديل الدستوري الذي تم بموجبه إضافة باب تاسع للدستور يتعلق بإنشاء مجلس دستوري يكون من مهامه الرقابة على دستورية القوانين وذلك في 1995/11/06 بموجب القانون الدستوري رقم 90 لسنة 1995.

أولاً: رقابة الامتناع:

بمقتضى هذه الرقابة، فللقاضي أن يهمل حكم القانون غير الدستوري، فإذا عرضت عليه قضية، وثم الدفع بعدم دستورية القانون المراد

1- محمد رفعت عبد الوهاب، وإبراهيم عبد العزيز شيحا، المرجع سبق ذكره، ص 522.

تطبيقه على هذه القضية، وإذا ما اقتنع القاضي بجدية الطعن، فيجب عليه أن يتوقف عن نظروقات هذه القضية، وأن يتصدى للفصل أولاً، فيما كان القانون متوافقاً مع الدستور، أو مخالفاً له، فإذا ما تبين للقاضي بأن القانون مخالف للدستور، يجب عليه الامتناع حينئذ عن تطبيق القانون على الواقعة المعروضة عليه، وبما أن هذا النوع من الرقابة لا يمارس إلا من خلال دعوى معروضة، ونزاع بين طرفين، فإذا هذا النوع يندرج ضمن ما يسمى "بالرقابة اللاحقة لدستورية القوانين"⁽¹⁾.

إن رقابة الامتناع هي رقابة ذات حجية قاصرة لا تسري آثارها إلا على النزاع المعروض على المحكمة، فبمجرد الامتناع عن تطبيق هذا القانون فإنه لا يلغى سريانه في مواجهة الآخرين، ولا يقيد هذا الحكم إلا محكمة الموضوع، ولا تسري آثار هذا الحكم على غيرها من المحاكم، كذلك لا يقيد هذا الحكم المحكمة ذاتها التي أصدرته في قضايا أخرى، فيجوز لها العدول عن هذا الحكم، وتطبيق القانون الذي امتنعت عن تطبيقه في وقائع مشابهة.

ثانياً: رقابة الإلغاء: -

تعد هذه الرقابة من أشد أنواع الرقابة على دستورية القوانين، فلا يقتصر الأمر على الامتناع عن تطبيق القانون غير الدستوري، بل يجب على القاضي إلغاء ذلك القانون وإعلان بطلانه، وإنهاء العمل به مطلقاً⁽²⁾. ونظراً لخطورة هذا النوع من الرقابة، فإن القليل من الدول أخذت به، فالدول التي اعتمدته كأسلوب عمل في مسألة الرقابة تحيطه بإجراءات معقدة، وتوفر له العديد من الضمانات، حيث إنها تسند رقابة دستورية القوانين إلى محكمة معينة ولا تمنحه لكل المحاكم.

ورقابة الإلغاء قد تكون رقابة سابقة لصدور القانون، كما أنها قد تكون لاحقة عليه، فقد تكون سابقة لصدور القانون عن طريق الاعتراض على مشروع قانون معروض على المجلس النيابي، أو أن القانون أقره المجلس النيابي، والذي يمارس الطعن بهذا الأسلوب عادة هو رئيس الدولة أو الحكومة، فإذا ما صدر قانون غير دستوري فله أن يطلب إحالته إلى المحكمة المختصة للنظر في دستورية، فإذا رأت هذه المحكمة أن القانون دستوري، فيجب عليها استكمال إجراءات صدوره حتى يصير قانونياً

1- منصور ميلاد يونس، المرجع سبق ذكره، ص 211.

2- ميلود المهدي، وإبراهيم أبو خزام، المرجع سبق ذكره، ص 284.

نافذاً، أما إذا رأت المحكمة عدم دستوريته، وجب على رئيس الدولة عدم التصديق عليه، وعدم إصداره.

أما رقابة الإلغاء اللاحقة، فتعني الطعن في عدم دستورية قانون ما بعد أن يستكمل إجراءاته، ويتم الطعن فيه إما عن طريق دعوى أصلية دون وجود نزاع قائم، يستهدف القانون بحجة عدم دستوريته، كما يمكن أن تكون عن طريق دعوى دفاعية، وذلك عن طريق الدفع بعدم دستورية قانون يراد تطبيقه على واقعة نزاع معروض على المحكمة.

الفرع الثاني: تقدير الرقابة القضائية على دستورية القوانين:

للقابة القضائية على دستورية القوانين مزايا وعيوب نذكرها على التوالي:

أولاً: أهم المزايا التي تتمتع بها الرقابة القضائية على دستورية القوانين: -

1- القضاء يتميز بالحيدة والاستقلال، وهو ما يوفر جدية لبحث دستورية القوانين، أما الرقابة بواسطة هيئة سياسية فهي لا توفر ضمانات الحيدة والاستقلال لأن هذه الهيئة السياسية يكون أعضاؤها غالباً بيد البرلمان أو الحكومة، وبالتالي ستكون خاضعة في قراراتها لتأثيرهما⁽¹⁾.

2- إن الرقابة على دستورية القوانين هي رقابة ذات طبيعة قانونية لأنها تتعلق بمدى مطابقة القانون للدستور باعتبارها القانون الأسمى في الدولة، وهي لا تتعلق بمدى ملائمة القانون للظروف الاجتماعية، ومن ثم يترتب أن يختص بها القضاء.

3- إن القضاء يتبع إجراءات قضائية عادية في نظر الخصومات، تبعث الثقة والاطمئنان لأحكامه، مثل علانية الجلسات، وكفالة حرية الدفاع وتسبيب الأحكام، هذه الضمانات الإجرائية تكفل لرقابة دستورية القوانين موضوعيتها وسلامتها.

ثانياً: عيوب الرقابة القضائية على دستورية القوانين:

عارض جانب من الفقه أغلبه من الفقه الفرنسي الرقابة القضائية على دستورية القوانين، ووجه إليها انتقادات، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: -

1- إن رجال القضاء محافظون بطبيعتهم وبطريقة تفكيرهم مما يجعلهم مجرد أشخاص مطبقين للقواعد القانونية دون الاهتمام بالاعتبارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أحاطت بإصدارها.

1- ميلود المهدي، وإبراهيم أبو خزام، المرجع سبق ذكره، ص 291.

- 2- إن استقلالية القضاء وحيدته أصبحت محل شك بسبب الدور الذي تملكه السلطة التنفيذية في مواجهتهم، وخاصة فيما يتعلق بتعيينهم وعزلهم.
- 3- إن الرقابة القضائية على دستورية القوانين هي في الغالب رقابة لاحقة لصدور القانون، وبالتالي تكون فعاليتها محدودة لأن القوانين المشوبة بعدم الدستورية تستمر فترة في التطبيق دون أن يطعن أحد بعدم دستورتها.
- 4- إن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات، وعليه لا يجوز للقضاء أن يراقب السلطة التشريعية في اختصاصاتها لأن مهمة القضاء هي تطبيق القانون الصادر عن السلطة التشريعية، وليس الحكم على القوانين التي تصدرها.
- 5- إن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تتعارض مع مبدأ سيادة الأمة الذي يقضي بأن البرلمان يباشر السيادة نيابة عن الأمة، ومن أهم مقتضيات السيادة عدم خضوع صاحبها للرقابة، وبالتالي فإن إعطاء القضاء الحق في رقابة أعمال البرلمان خاصة التشريعية منها للتحقيق من دستورتها، فيه تعدٍ على سيادة الأمة وهذا لا يجوز⁽¹⁾.

الخاتمة

من خلال العرض السابق لدراسة موضوع مظاهر سمو القواعد الدستورية كموضوع مهم، بل ويمثل الأساس لبناء دولة القانون، تبين لنا ما تتمتع به القواعد الدستورية من علو وسمو على باقي القواعد القانونية الأخرى، باعتبارها أنها تبين بيان الدولة، وكذلك الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من المكانة التي تتمتع بها القاعدة الدستورية فإنها لا تحظى بأي قيمة إذ لم تقترن بآلية قانونية يكون الغرض منها مطابقة القوانين العادية للدستور.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:-

أولاً: النتائج

- 1- إن صفة السمو والعلو صفة لصيقة بالدستور، ومن دونه يصبح حاله كحال أي قانون آخر، قابل لتدخل أي جهة وفي أي وقت.

1- منصور ميلاد يونس، المرجع سبق ذكره، ص 229-230.

- 2- إن فكرة سمو الموضوعي تتحقق لجميع الدساتير سواء كانت دساتير عرفية أو مكتوبة، مرنة أو جامدة، بعكس سمو الشكلي للدستور فإنه لا يتحقق إلا في حالة الدستور الجامد.
- 3- إن فكرة سمو القواعد الدستورية من أهم المبادئ المسلم بها سواء أنص عليه الدستور أم لم ينص.
- 4- إن الرقابة على دستورية القوانين لا تتحقق إلا في الدساتير الجامدة.

ثانيًا: التوصيات

- 1- ضرورة تطبيق فكرة سمو القاعدة الدستورية تطبيقًا فعليًا وحقيقيًا.
- 2- تفعيل دور الرقابة على دستورية القوانين.
- 3- ضرورة النص صراحة على آلية الرقابة على دستورية القوانين في كل دستور.

المصادر والمراجع :

أولاً: الكتب

- 1- إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، الرقابة على دستورية القوانين "دراسة مقارنة"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة- مصر، ط2، 2013م.
- 2- سامي جمال الدين، القانون الدستوري والشرعية الدستورية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2005م.
- 3- محمد رفعت عبد الوهاب، إبراهيم عبد العزيز شبحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 1998م.
- 4- محمد كامل ليلة، القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، بدون طبعة، 1967م.
- 5- منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، 2013م.
- 6- منذر الشاري، القاهرة الدستوري، مطبوعات جامعة بغداد، بدون طبعة، 1980م.
- 7- ميلود المهذبي، إبراهيم أبو خزام، الوجيز في القانون الدستوري، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1996م.

ثانيًا: الرسائل العلمية

- 1- عبد الله عمر مسعود بالحاج، مظاهر سمو القواعد الدستورية في القانون الليبي (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المرقب، 2009م.
 - 2- غازي يوسف زريقي، مبدأ سمو الدستور (دراسة تطبيقية للدستور الأردني)، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة القاهرة، 1990م.
- ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية
- 1- فارس حامد عبد الكريم، أسباب الطعن بعدم الدستورية، مقال منشور في الموقع الالكتروني على الرابط التالي:-

[http://](http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=550&Itemid=99)

[www.iraker.dk/index.php?option=com_content
&task=view&id=550&Itemid=99](http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=550&Itemid=99)

- 2- Mina.mira مبدأ سمو الدستور، مقال منشور في الموقع الالكتروني:-

[Biba topic_ibd3.org/t13](http://Biba.topic_ibd3.org/t13)

- 3- استشارات قانونية مجانية، بحث قانوني مميز حول الرقابة على دستورية القوانين 2016/09/11 على الرابط التالي:-

<http://www.mohamah.net.law>

نظرة تقويمية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000 – 2010

د_ طارق عبدالله المنقوش

جامعة الزيتونة _ كلية الاقتصاد والتجارة تrehone

ملخص الدراسة :

ليس هناك شك في أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت ذات أهمية كبيرة علي الصعيد العالمي ، وأصبحت أهم الأدوات لتمويل الاستثمار في البلدان النامية ، ولاسيما تلك المتحولة نحو اقتصاد السوق ، وقد تزايد ذلك الاتجاه مع بداية القرن الواحد والعشرين، ليعطي الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة كبيرة لعملية عالمية للتكامل من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل ، فضلا عن الدور الكبير الذي مارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية ومساهمة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها تلك الدول . وفي ضوء ما تعانیه التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في ليبيا من صعوبات كبيرة للوصول إلى الأسواق العالمية ، استوجب ذلك دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها في محاولة إثبات فرضية وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات وذلك باستخدام النماذج القياسية ، وتبين أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً للاستثمارات الأجنبية علي الصادرات الليبية ، حيث بلغ معامل الاستثمار حوالي 49% مما يدل علي استفادة الاقتصاد الليبي من هذه الاستثمارات في زيادة الصادرات ، بعكس الواردات التي لم تحقق أي معنوية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة وهذا ما توكله العلاقة السلبية بين معدل نمو الواردات والاستثمار الأجنبي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر / النمو الاقتصادي / الصادرات / الواردات .

الإطار المفاهيمي للدراسة:

1-1- المقدمة والخلفية النظرية:

ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية منذ بداية الثمانينيات ، وبصفة خاصة في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والسياسية ، وذلك باعتباره محفزاً للنمو الاقتصادي . ويرجع ذلك الي الدور الكبير الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية

اقتصاديات الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات عن طريق تسهيل الدخول إلى الأسواق والاستفادة من الخبرات الإدارية ، وتوليد العوائد المتزايدة في الإنتاج من خلال المؤثرات الخارجية الموجبة ، ولقد أهتمت النماذج النيوكلاسيكية في النمو مثل نموذج (Swan Solow) والنماذج الحديثة مثل نموذج (Romer - Lucas) بتقديم تفسيرات لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي . إذ أوضحت النماذج النيوكلاسيكية أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو محدود في الأجل القصير ، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل . ولكن هذا التأثير كبير في الأجل الطويل وينظر إليه كمحدد داخلي يؤدي إلى إضافات تنتج عن التقدم التكنولوجي أو نمو السكان والعمل ، والتي تعد من العناصر الخارجية . كذلك تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إبان عزمها إجراء تنمية في اقتصادها من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي ، وبصفة خاصة في ظل تواجد فجوتي (الادخار- والاستثمار) و (الصادرات - الواردات) ، وتعد ليبيا إحدى الدول النامية التي عانت من مشكلات اقتصادية كلية تمثلت في التضخم الذي زاد معدلته وعجز في الموازنة العامة . نتج عن ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا الذي تزامن ذلك مع وجود مستويات منخفضة من الاستثمار والادخار . ونتيجة للمشكلات السابقة اتجهت الحكومة الليبية إلى اتخاذ مجموعة الإجراءات تهدف إلى تقليص دور القطاع العام وتحقيق المزيد من المشاركة للقطاع الخاص من خلال تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يساعد على خلق بيئة جديدة للاستثمار من خلال إصدار قوانين تحكم عمل المشروعات الخاصة والعامة ، وكذلك أجرت الدولة مزيداً من التحرير لإجراءات الاستثمار لتقديم العديد من الضمانات والحوافز للمستثمرين وتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتضح مما سبق اختلاف تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل على النمو الاقتصادي في الدول النامية ، نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حده ، وهذا ما يدفعني إلى التساؤل والبحث عن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي في ليبيا ، من خلال البحث في العوامل الكامنة المميزة للاقتصاد الليبي والتي من شأنها تحديد مدى ذلك التأثير (بالسلب أو الإيجاب) وهذا ما يمثل محور هذه الدراسة .

2.1- مشكلة الدراسة :

تتبلور المشكلة الأساسية في موضوع الاستثمار الأجنبي و مدى قدرة الدولة المضيفة للاستثمار علي توفير المستلزمات المطلوبة والامتيازات المشجعة علي استقطاب المستثمرين لاسيما وأن دول العالم عامة والدول النامية علي وجه الخصوص باتت تتسابق في تقديم الامتيازات لتشجيع المستثمرين للقدوم إليها . عليه فإن توفير البيئة الاقتصادية المواتية اضافة إلي تقديم المزايا الضريبية والجمركية والمؤسسية وتحرير التجارة أمر ليس سهلا يمكن بهوجبة أفعاع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة . وليبيا باعتبارها واحدة من الدول النامية تعاني من جملة مشكلات والتي يجب تجاوزها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي لتقويم التجارة الخارجية الليبية ، فهل يكفي صدور تشريع خاص بالاستثمار يتناول الجوانب المطلوبة لاستقطاب المستثمرين أم ينبغي أن يصاحبه مجموعة من الإجراءات التي تصاحب هذا التشريع ويأتي في مقدمتها حسن الادارة والقضاء علي الفساد اضافة إلي توفير المناخ الملائم الذي يسهل ممارسة المستثمر لدوره بحرية وأمان ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة تقديم نظرة لمدي تأثير الاستثمار الأجنبي علي التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات مما يساعد علي تقييم نوعية هذا التأثير (بالإيجاب أو بالسلب) بما يمكن صانع القرار في ليبيا من توجيه سلة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي نحو القطاعات ذات التأثير الأكبر علي التجارة الخارجية في المستقبل وبالشكل الذي يسهم في إحداث دور ريادي له علي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

3.1- أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- التعرف علي واقع الاستثمارات الأجنبية في ليبيا والمعوقات التي تحد من تلك الاستثمارات .

- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية من خلال اختبار تأثيره علي الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي .

4.1- فرضية الدراسة : تقوم الدراسة علي الفرضية التالية .

هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر علي التجارة الخارجية في ليبيا ؟

5.1- أهداف الدراسة :

- التعريف بأهمية الاستثمارات الأجنبية وآثارها المتوقعة على التجارة الخارجية الليبية .

- اختبار مدي صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة .
- 6.1- **منهجية الدراسة :** تعتمد هذه الدراسة علي استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي في تحقيق إهداف الدراسة وذلك بعرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالموضوع واستخدام الأساليب الكمية والقياسية في قياس العلاقات بين المتغيرات ووصف خصائص هذه الظاهرة وأبعادها .
- 7.1- **حدود الدراسة:** تنقسم الدراسة إلى قسمين :
- الحدود المكانية : دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي علي التجارة الخارجية في ليبيا .
- الحدود الزمنية : تم اختيار السنوات (2000-2010) لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي التجارة الخارجية في ليبيا ، والسبب وراء اختيار هذا الفترة انها شهدت المزيد من الاصلاحات في الاقتصاد الليبي .
- 8.1- **الدراسات السابقة :** تم إجراء العديد من الدراسات لاختبار تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ، حيث اختلفت تلك الدراسات فيما بينها من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها ، إذ لوحظ أنه في حين ركزت بعض الدراسات علي قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي قامت دراسات أخرى بقياس العلاقة أخدا في عين الاعتبار تأثيره علي بعض المتغيرات الاخرى مثل التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات ، وفيما يلي بعض هذه الدراسات التي تم تطبيقها والنتائج التي توصلت إليها .
- دراسة تتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي الواردات عام 2014 : وطبقت علي المملكة المغربية ، واتضح من خلالها ارتفاع الميل الاستيرادي للشركات متعددة الجنسيات ، الأمر الذي ادى إلي ضعف الروابط لتلك الشركات ، بالإضافة إلي ظهور تشوهات في السياسة التجارية في المغرب ، ادى إلي وجود تأثير موجب للاستثمار الأجنبي المباشر علي الواردات ، كما أشارت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في زيادة التبعية الاقتصادية .⁽¹⁾

1_ خليل محمد خليل عطية : (2014) ، الاستثمارات الاجنبية والتنمية ، بحث في النظرية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 170، السنة الخامسة والثمانون ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء ، ص ص 146 – 148 .

- أما دراسة قام بها كل من Hoekman and Djankov عام 2013: خاصة بصادرات شرق أوروبا⁽¹⁾ ، كما قام كل من BlondalandChristinsen عام 2013 : باختبار تأثير تدفقات رأس المال الأجنبي علي اقتصاديات الأسواق الصاعدة ووجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر أسهم في زيادة مساهمة التجارة في نمو الناتج ، واختلف تأثيره علي هيكل التجارة الدولية ولكن كان الأثر إيجابيا علي الميزان التجاري .⁽²⁾
- أما دراسة Thomsen عام 2012 : وبالتطبيق علي دول الاسيان فقد أوضحت أن خبرة دول الاسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي علي زيادة صادراتها ، الأمر الذي أدى إلي إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول . إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والصادرات .⁽³⁾
- دراسة قام بها balasubramanyam وآخرون عام 2010 : توضح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي باختلاف استراتيجية التصنيع ، إذ افترضت الدراسة أن كفاءة ذلك الاستثمار في أحداث النمو تختلف باختلاف استراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجعا للصادرات أم إحلالا للواردات ، وتوصلت الدراسة إلي أنه عند التوازن فإن الاستراتيجية الأولى من المحتمل أن يترتب عليها حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدولة المضيفة والعمل علي زيادة صادرات الدولة المضيفة بالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي .⁽⁴⁾

1 _Hoekman, B, and S. Djankov (2013) Intra Industry Trade, Foreign Direct Investment and the Reorientation of Eastern European exports "Policy Research working paper WB, D,C March, P.29

2 _Blondal and christinsen (2013) : The Recent Experience with Capital Flows to Emerging Market Economies paper, No. 211, OECD February P.P,10-11.

3 _Thomsen, (2012) : Southeast Asia: The Role of foreign Direct Investment policies in development working papers on International investment OECD P.P.25-26

4 _Balasubramanyam, V,N, Salisu, M. and. D. Saps ford (2010): Foreign Direct Investment and Growth in EP and Is Countries The Economic Journal Vol, 106, Blackwell Publisher, P.P.92.93.

- دراسة قام بها Firebaugh عام 2005: توصلت إلي أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% ترتب عليها حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.08% في وقت آخر فإن زيادة الإستثمار المحلي بنسبة 1% ترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.23%، كما يرون أنه علي الرغم من التأثير الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو في الأجل القصير، إلا أن هذا التأثير يكون محددًا في الأجل الطويل في ظل وجود مزيد من التحكم والتغلغل للمستثمرين الأجانب في الدول المضيفة.⁽¹⁾

- أوضحت دراسة Richardson عام 2003: إن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا من خلال دوره في زيادة الإنتاجية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، بالإضافة إلي دوره في زيادة الصادرات لتلك الدول.⁽²⁾

1.2 - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وطبيعته.

1.1.2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف Lindert & Pugel الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنه حيازة المستثمرين الأجانب علي نسبة من ملكية المؤسسات في البلد المضيف، بحيث لا تقل عن 10% بما يمكنهم من المشاركة في إدارتها". كما ويعرف Hess & Ross الاستثمار الأجنبي المباشر هو "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة، أو الإضافة إلي رصيد الآلات والمعدات أو شراء الشركات المحلية من قبل غير المقيمين علي ألا تقل نسبة ملكيتهم عن 10% من أصول الشركة"⁽³⁾.

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Rymand Bernard "عن مساهمة مؤسسة أجنبية في اقتصاد آخر، بحيث يتم ذلك من خلال

1_Firebaugh G. (2005), Growth effects of foreign and Domestic Investment, American Journal of Sociology Vol 98. No.1.July, P.P106-110.

2_Richardson, (2003), Globalization and linkages: Macro - Structural Challenges and opportunities OECD working paper No.181, OECD/GD (97) 47, Paris, P.19.

3_ شادي عدنان علي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2009، ص 27.

إنشاء فرع لها في الخارج أو رفع رأسمال شركة محلية من خلال المشاركة، وهو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية رؤوس الأموال من دولة إلي أخرى . كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر علي أنه "عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية أو كلاهما، بهدف إقامة مشروع إنتاجي في الأجل الطويل، ويهدف التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها⁽¹⁾ .

2.1.2 - مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف البنك الدولي مناخ الاستثمار بأنه : مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لمؤسسات يعرفه الاستثمار خفض تكاليف مزاوله الأعمال⁽²⁾ . وعرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه: "مجمّل الأوضاع والظرف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً علي فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي علي حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة ، فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض .⁽³⁾

3.1.2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف اشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد صورها تبعاً لاختلاف الأساس الذي يعتمد عليه تصنيف هذه الاستثمارات، ويمكن التمييز بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشرة كالآتي :- الاستثمارات المشتركة : يحدث هذا النوع من الاستثمارات عندما يشارك رأس المال الأجنبي رأس المال الوطني العام أو الخاص أو مشاركة الاثنين معاً في الوقت نفسه في المشروعات الاستثمارية، ومن ثم يمكن تعريف هذا النوع من الاستثمارات "بأنه أحد أنواع مشروعات الأعمال التي يشارك

1_ جمعة محمد عامر، سياسة الاستثمارات الأجنبية وآثارها علي مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1987م .

2_ مشروع تحليل واصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية ، ناشان اسوسيتس، مصر: دراسة مقارنة لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر، 1999، ص 28.

3 _ رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 1990، ص 370

فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بهدف الاستثمار علي الأجل الطويل ولا تقتصر المشاركة علي الحصص في رأس المال بل تمتد إلي الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية⁽¹⁾ ، والجزير بالذكر أن هذا الشكل من الاستثمارات كان الأكثر قبولا في مرحلة سابقة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية بعد حصولها علي استقلالها وإقرارها لقوانين تمنع تملك المستثمر الأجنبي لـ 100% من أنصبة المشروعات المقامة علي أراضيها ومن ثم اعتبار الشكل أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً بالنسبة للدول النامية بناء علي الاعتقاد بأنها تساعد علي تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في شؤون الدولة وبالتالي الحفاظ علي استقلالها بعيداً عن التبعية للدولة المتقدمة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي فقد وفر هذا الشكل من المشاركة في الاستثمارات إمكانية تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها في هذه البلدان من تأميم ومصادرة إلا أن نسبة هذا النوع من الاستثمارات من إجمالي الاستثمار الأجنبي قد تراجعت.

- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

وهي المشروعات التي تعود ملكيتها بالكامل للمستثمر الأجنبي ويعد أكثر الأشكال تفضيلاً للشركات دولية النشاط لما يمتحه لها من حرية كاملة في الإدارة والتحكم في المشروع دون أي نوع من أنواع التداخلات كما هو الحال في المشروعات المشتركة. وبدورها فإن هذه الاستثمارات تتخذ صوراً عديدة باختلاف استراتيجيات وظروف كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، وتختلف هذه الصور من الاستثمارات من حيث أثارها الاقتصادية. وقد تتم هذه الاستثمارات من خلال قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيف (الاستثمار التأسيسي). أو قد تتم من خلال إعادة شراء مشروعات قائمة وموجودة أصلاً في الدولة المضيف من المستثمر الأجنبي. أو من خلال عمليات الدمج والتملك عبر الحدود التي تقوم بها الشركات دولية النشاط لخلق سوق احتكارية في كافة القطاعات الاستثمارية⁽²⁾.

1_ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة ، المكتبة الجامعية ، القاهرة ، 2007 ، ص 68.

2 _ ايهاب ابراهيم محمد، المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها علي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، القاهرة ، 2011 ، ص 80.

3-1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

3-1-1 وضعية المشروعات الاستثمارية وحجم الاستثمارات المالية : يتم الاعتماد علي موارد حقيقية في تمويل استثمارات الخطة، اي علي مدخرات القطاعات التنظيمية المختلفة، وهو ما يعني استخدام الأرصدة الجارية لحسابات هذه القطاعات المحلية لتمويل الاستثمارات الثابتة⁽¹⁾.
جدول رقم (1): وضع المشروعات الاستثمارية حسب القطاعات خلال الفترة (2000 – 2010)

القطاع	تحت التنفيذ	تحت التأسيس	دخلت التشغيل	الإجمالي العام
الصناعة	70	42	79	191
الصحة	7	4	11	22
السياحة	36	59	63	158
الخدمات	21	22	37	80
الاستثمار العقاري	14	17	1	32
إنتاج زراعي حيواني	9	2	6	17
الإجمالي العام	157	146	197	500

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الهيئة العامة للتعليم والاستثمار، الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية طرابلس 2010.
جدول (2): عدد المشروعات الاستثمارية وحجم الاستثمارات المالية فيها خلال الفترة (2000 – 2010)

المشروعات الاستثمارية	عدد المشروعات	عملة أجنبية دولار*	عملة وطنية (دينار ليبي)**	الإجمالي بالدينار**	العمالة الوطنية	العمالة الأجنبية
دخلت التشغيل	197	1.456.683	1.962.348	3.856.036	21741	2857
تحت التنفيذ	157	9.369.810	9.028.040	21.208.275	29558	13030
تحت التأسيس	146	14.755.364	15.271.879	34.453.853	29339	10779
الإجمالي	500	25.581.858	26.262.267	59.518.165	80638	26666

1_ الهيئة العامة للملك والاستثمار، الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية، طرابلس 2010، ص48.

المصدر السابق نفسه. (*القيمة مقومة لأقرب ألف دينار. ** القيمة مقومة لأقرب ألف دينار ليبي).

ويتضح من خلال الجدولين اعلاه عملية تمويل الاستثمار لكل القطاعات الاقتصادية حيث كان نصيب قطاع الصناعة من هذه المشروعات ما مقداره 191 مشروعاً موزعة علي النحو التالي (70 تحت التنفيذ - 72 تحت التأسيس - 79 دخلت التشغيل) ونسبة 38.2% من حجم المشروعات، وكان نصيب قطاع الصحة ما مقداره 22 مشروعاً ونسبة 4.4% من حجم المشروعات الكلية، يأتي قطاع السياحة بإجمالي عام مقداره 158 مشروعاً ونسبة 31.6% من حجم المشروعات أما المشروعات الخدمية فضفرت بما مقداره 80 مشروعاً ونسبة 1.6%، أما الاستثمار العقاري فحقق ما نسبته 6.4% والإنتاج الزراعي والحيواني فبلغ 19 مشروعاً ونسبة 3.4% من حجم المشروعات الكلية.

أما فيما يخص مساهمة الشركات الأجنبية فقد بلغت ما مقداره 25.6 مليار دولار خلال الفترة (2000 - 2010) أي ما يعادل 33.3 مليار دينار ليبي، بينما كانت مساهمة ليبيا الإجمالية في هذه المشروعات ما قيمته 26.3 مليار دينار ليبي. وكان حجم العمالة الليبية في هذه المشروعات حوالي 80638 عاملاً والعمالة الأجنبية 26666 عاملاً. حيث قسمت العمالة الوطنية علي المشروعات الاستثمارية. فما نسبته 26.96% في المشروعات التي دخلت التشغيل وما نسبته 36.6% في مشروعات تحت التنفيذ وما نسبته 36.4% في مشروعات تحت التأسيس، أما العمالة الأجنبية فوزعت بما نسبته 10.7% لمشروعات دخلت التشغيل ونسبة 48.8% في مشروعات تحت التنفيذ وما نسبته 40.4% في مشروعات تحت التأسيس. إن الظروف الحالية التي يشهدها الاقتصاد الليبي تؤكد أهمية الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير المؤشرات إلي أن المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار هي الإيرادات النفطية الهائلة التي تتحصل عليها ليبيا نتيجة بيع وارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما زاد من حجم الادخار، ومع ذلك تظل معدلات الادخار والاستثمار دون المستوى المنشود الذي يتوافق مع ما هو مستهدف مستقبلاً.

إن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا كان نتيجة لوجود قدرة تمويلية كبيرة وخاصة في القطاعات البترولية بحوالي 38.2% من إجمالي الاستثمارات، لأنه يعد المصدر الأساسي لدعم الاقتصاد القومي مع

الاهتمام في السنوات الاخيرة بقطاع السياحة لما يشكله هذا القطاع من أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية ويتجلى ذلك في عدد المشروعات الاستثمارية التي تحت التأسيس والتي بلغت 59 مشروعاً بإجمالي عمالة قدرت بحوالي 18209 مقارنة مع القطاع الصناعي التي بلغ حجم المشاريع فيه 42 مشروعاً وبعملالة قدرت بحوالي 6714 عاملاً، محاولة من الدولة الليبية اتباع استراتيجية جديدة وأكثر فعالية لخلق توازن يكفل لها دوراً مناسباً في الاستغناء على قطاع النفط كمصدر أساسي ووحيد للتمويل، مع العلم أن ليبيا تملك ميزات نسبية في قطاع السياحة مما استوجب ضرورة تعزيز التوجه نحو هذا القطاع باعتباره يستأثر بنحو 50% من إجمالي القوي العاملة الفعلية في ليبيا، ولتنمية هذا القطاع يجب وضع سياسات عامة ورشيدة تتعلق بالبنية التحتية تتيح للدولة الليبية إمكانية توليد الدخل والمزيد من فرص العمل⁽¹⁾

2.1.3- تطورت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا: بالنظر إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشرة اتجهت بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو زراعية أو خدمية، حيث يمثل حافز الريح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات. ويمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية في ليبيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1.2.1.3- المشروعات الاستثمارية التي دخلت التشغيل: بالنظر إلى الجدول رقم (3) وتحليل عدد المشروعات التي دخلت التشغيل من سنة 2003م إلى غاية 2010م بلغت 197 مشروعاً، حيث حظيت سنة 2009م بأكبر عدد من هذه المشاريع والتي بلغت 50 مشروعاً بتكلفة استثمارية قدرت بحوالي 2.3 مليار تقريباً وكان حجم العمالة الوطنية فيها 9517 عاملاً ليبياً وعمالاً أجنبية بلغت 1219 عاملاً، حيث كانت معظم هذه الاستثمارات متركزة في قطاع الصناعة حيث تمثلت هذه الاستثمارات بالشركة الليبية للإسمنت المساهمة، حيث بلغت التكاليف الاستثمارية فيها 250 مليون تقريباً وكذلك تطوير وتحسين مركب الأمونيا واليوريا بمرسي البريقة عن طريق الشركة الليبية النرويجية للأسمدة (سي في) حيث بلغت التكلفة الاستثمارية فيها مبلغ 585 مليون، إضافة إلى

1_ عبدالله محمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، طرابلس ليبيا، 2007، ص 48.

مشروعات أخرى بلغت 48 مشروعاً تم الاستثمار فيها بتكاليف استثمارية مختلفة وحسب حجم المشروع. أما فيما يخص سنة 2003م فنلاحظ أن عدد المشروعات قليل جداً مقارنة بحجم التكاليف الاستثمارية التي بلغت 256 مليون، حيث استثمر هذا المبلغ في مشروع واحد وهو (فندق كورنثيا - باب افريقيا) بحجم عمالة وطنية بلغت 360 عاملاً بالإضافة إلى 100 عامل أجنبياً.

جدول (3): المشروعات الاستثمارية التي دخلت التشغيل خلال الفترة (2003-2004)

السنوات	عدد المشروعات	التكاليف الاستثمارية *	عمالة وطنية	عمالة أجنبية	إجمالي العمالة
2003	1	256.000	360	100	460
2004	8	84.926	1355	149	1504
2005	19	110.701	1122	212	1334
2006	27	88.068	895	108	1003
2007	19	119.008	633	234	893
2008	31	245.443	1486	360	1846
2009	50	2.284.671	9517	1219	10736
2010	42	667.221	7982	546	8528
الإجمالي	197	3.856.036	23350	2928	26304

المصدر السابق نفسه. (* القيمة مقومة لأقرب الف دينار ليبي).

2.2.1.3- مشروعات تحت التنفيذ: يتضح من الجدول رقم (4): أن عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع الصناعة قد بلغت 70 مشروعاً بمساهمة أجنبية بلغت 3.3 مليار دولار تقريباً وما يعادلها بالدينار الليبي 4.2 مليار دينار تقريباً. ويلاحظ الاهتمام المتزايد بقطاع الخدمات رغم قلة عدد المشروعات التي بلغت 21 مشروعاً بأكبر مساهمة أجنبية ووطنية حيث بلغت علي التوالي 3.4 مليار دولار تقريباً - 5.1 مليار دينار ليبي تقريباً ويعود السبب في ذلك إلى اتجاه الدولة لخلق مصدر بديل لقطاع النفط حتي ولو بشكل جزئي ، مع العلم بأن ليبيا تحظى بالعديد من المقومات السياحية الطبيعية وغير الطبيعية المتمثلة في قربها من أوروبا وتمتعها بساحل يبلغ طوله 1900 كلم، إضافة إلى المعالم السياحية والأثرية التي تجعل منها أرضاً صالحة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. ويتضح أن هناك تذبذباً واختلافاً واضحاً في حجم المشروعات حيث حظي قطاع

الإنتاج الزراعي والحيواني بأقل نسبة مساهمة أجنبية حيث بلغت 17.6 مليون دولار تقريباً من إجمالي المساهمة الأجنبية.

جدول (4) : عدد وحجم المشروعات الاستثمارية التي تحت التنفيذ خلال الفترة (2000 – 2010)

القطاعات	العدد	العملة الأجنبية مقومة بما يعادلها بالدينار الليبي **	عملة وطنية **	الإجمالي بالدينار **	عملة أجنبية *
الصناعة	70	4.195.42	2.042.915	6.238.658	3.227.494
السياحة	36	1.079.838	1.852.562	2.932.401	830.645
الخدمات	21	5.019.691	2.172.120	7.191.811	3.861.301
الاستثمار العقاري	14	1.606.348	2.641.723	4.248.071	1.235.652
الصحة	7	255.862	34.641	290.503	197.216
إنتاج زراعي وحيواني	9	22.751	284.007	306.828	17.501
الإجمالي العام	157	12.180.235	9.028.040	21.208.275	9.369.811

المصدر السابق نفسه. (* القيمة مقومة لأقرب الف دينار. ** القيمة مقومة لأقرب الف دينار ليبي).

جدول (5) : عدد المشروعات الاستثمارية التي تحت التنفيذ خلال الفترة (2004 - 2010)

السنوات	عدد المشروعات	التكاليف الاستثمارية *	عملة وطنية	عملة أجنبية	إجمالي العملة
2004	2	6.994	232	112	344
2005	3	54.526	105	28	132
2006	6	339.187	597	65	662
2007	17	6.615.322	6031	2567	8598
2008	28	1.556.301	3141	280	3421
2009	56	9.363.662	10559	3070	13629
2010	45	3.272.281	8894	6908	15802
الإجمالي	157	21.208.275	29.558	13.030	42588

المصدر السابق نفسه. (* القيمة مقومة لأقرب الف دينار ليبي).
وبتمحيص الجدول رقم (5) نلاحظ أن عدد المشروعات تحت التنفيذ قدرت بحوالي 157 مشروعاً خلال فترة الدراسة ، حيث حظيت سنة 2009 بأكثر

عدد من المشروعات تحت التنفيذ والتي بلغت 56 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 9.4 مليار دينار تقريباً ، وكان حجم العمالة الوطنية فيها 10559 عاملاً ليبيا، وعمالة أجنبية قدرت بحوالي 3070 عاملاً، حيث كانت معظم هذه الاستثمارات تحت التنفيذ متركزة في قطاع الصناعة حيث تم استثمار مبلغ مليارين وخمسمئة مليون دينار ليبي لتشغيل وتطوير مصفاة رأس لانوف (الشركة الليبية الإماراتية لتكرير النفط) ومشروعات أخرى تم الاستثمار فيها حسب أهميتها .

2.2.1.3- المشروعات الاستثمارية تحت التأسيس: يلاحظ تركيز الحكومة الليبية علي المشروعات الاستثمارية في قطاع السياحة وهي تحت التأسيس ، حيث بلغت 59 مشروعاً وبمساهمة اجنبية قدرت بحوالي 4.5 مليار دولار تقريباً بنسبة 40% من حجم المشروعات الاستثمارية ، يليها قطاع الصناعة بنسبة 29% وأقل نسبة كانت 1% لقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني وبأقل مساهمة أجنبية بلغت 2.8 مليون دولار تقريباً. وبالنظر إلي الجدول رقم (6) نلاحظ الاهتمام المتزايد بقطاع السياحة في ليبيا حيث خصصت له 59 مشروعاً استثمارياً بتكلفة استثمارية قدرت بحوالي 12.9 مليار دينار تقريباً واستوعبت من العمالة الليبية عدد 9677 وعمالة أجنبية 6068 داخل هذا المجال، يليها قطاع الصناعة 42 مشروعاً بتكلفة بلغت 3.4 مليار دينار تقريباً، واستوعبت عمالة محلية وأجنبية بلغت 6714 عاملاً أي : ما نسبته 15.7% من إجمالي العمالة ، في الوقت الذي يزداد فيه عدم التركيز والاهتمام بقطاع الزراعة والقطاع الحيواني حيث استحوذ علي مشروعات فقط وبتكلفة استثمارية يسيرة بلغت 47.7 مليون دينار تقريباً ، وعدد عمالة وطنية قدرت بحوالي 420 عاملاً وطنياً وعمالة أجنبية بلغت 521 عاملاً من إجمالي العمالة التي قدرت بحوالي 42582 عامل .

جدول (6): المشروعات الاستثمارية وحجم الاستثمارات التي تحت التأسيس

القطاعات	عدد المشروعات	عملة أجنبية دولار*	الاجمالي بالدينار**	عمالة وطنية	عمالة أجنبية
الاستثمار العقاري	17	3.447.462	7.199.344	3683	1531
الخدمات	22	5.681.871	10.803.439	9393	1141
السياحة	59	4.414.730	12.884.407	9677	6068
الصحة	4	60.560	125.375	595	375
الصناعة	42	1.147.992	3.393.603	5591	1143
إنتاج زراعي حيواني	2	2.746	47.682	420	521
الإجمالي	146	14.755.364	34.453.853	29339	10779

المصدر السابق نفسه. (*القيمة مقومة لأقرب الف دينار. ** القيمة مقومة لأقرب الف دينار ليبي).

ورغم محاولة الحكومة الليبية الاستفادة من مزايا ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة كونه أداة تمويلية مهمة يحتاجها البلد لإعادة البناء والاعمار لبناء التحتية من خلال تذليل الصعوبات أمام المستثمرين ، فإن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات مازالت قائمة في مناخ الاستثمار في ليبيا من أهمها انخفاض جودة البنية التحتية الأساسية مقارنة بالمستويات العالمية وصعوبة تخصيص الأراضي للمشروعات وندرة العمالة الماهرة ومركزية المراقبة ولا مركزية الأداء ومشكلة التقاضي لحل النزاعات وضعف كفاءة خدمات المرافق وارتفاع تكلفتها وضعف شفافية المعلومات في السوق المحلية وعدم الثقة في السياسات والقرارات الاقتصادية وكذلك ضعف القاعدة التكنولوجية المحلية الذاتية في ليبيا.

1-4 قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في ليبيا:

تركز معظم الدراسات الاقتصادية في مجال تناول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية ومن ثم على النمو الاقتصادي وتأثيره على الصادرات فقط دون الواردات . وتوصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات من هنا تعد الصادرات من وجهة نظرهم إحدى القنوات التي يحدث من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة بشرط أن يكون مصحوباً بحزمة من الإجراءات تسهم في زيادة الصادرات مثل التكنولوجيا

والعمالة الماهرة مع قدرة الشركات على النفاذ إلى أسواق العالم الخارجي بسهولة وهناك قناة أخرى يحدث من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على النمو الاقتصادي تتمثل في الواردات، إذ يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات من خلال: (أ) قيامه بسد فجوة السوق المحلي في الدولة المضيفة. (ب) قيام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر باستيراد بعض مستلزمات الإنتاج من منتجات وسيطة أو سلع استثمارية، وبالنظر إلى تجارة ليبيا الخارجية خلال الفترة 2000-2010م والموضحة بالجدول رقم (7) التي تمثل دراسة للصادرات والواردات كلا على حدة كما يلي:

1-1-4 الصادرات : لقد أدى اكتشاف النفط في ليبيا إلى انكماش في صادرات السلع الزراعية والصناعية والحيوانية، وينعكس التركيز السلعي للصادرات على سلعة واحدة وهي النفط الخام مما جعل الصادرات الإجمالية تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط والكميات المصدرة منه، حيث إن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال في هيكله الاقتصادي، وأن المتتبع لإحصائيات التجارة الخارجية الليبية يلاحظ من الوهلة الأولى أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال قطاعه الخارجي بسبب عدم تنوع صادراته نتيجة هيمنة صادرات النفط الخام على كامل الصادرات تقريباً إذ بلغت حوالي 95% من إجمالي الصادرات الليبية (1)، ويلاحظ أنه في عام 2000م بلغت قيمة الصادرات الليبية حوالي 10.7 مليون دينار تقريباً لتتخفض في سنة 2001م بمعدل نمو سالب قدر بحوالي 9.6% وسجلت ما قيمته 9.7 مليون دينار تقريباً، ويلاحظ أن معظم سنوات الدراسة قد سجلت معدلات نمو موجبة ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاعات قياسية في أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع عائدات النفط للدولة الليبية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا لتصل خلال عام 2010م إلى حوالي 500 مشروعاً بمختلف القطاعات الاقتصادية وبتكلفة إجمالية مقدارها 59.6 مليار دينار ليبي تقريباً واستوعبت هذه المشروعات حوالي 80.638 عاملاً ليبيا و 26.666 عاملاً أجنبياً .

1-2 الواردات : فيما يخص الواردات الليبية خلال الفترة الزمنية فقد شهدت سلسلة من الارتفاعات حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2010م قدرت بحوالي 6.3 مليون دينار تقريباً محققة نسبة زيادة قدرها 6%

1_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسين، طرابلس، مارس، 2010، ص66.

وذلك عند مقارنتها بعام 2009م التي بلغت قيمة الواردات 6 مليون دينار تقريبا ويعود السبب في الزيادة الملحوظة في قيمة الواردات إلى تعديل وتوحيد سعر الصرف منذ عام 2002م كأحد سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجت في تلك الفترة مع رفع القيود المفروضة على الواردات بإلغاء تكلفة الواردات بالدينار الليبي وإلغاء العمل بنظام الموازنات الاستيرادية، وعليه زادت الواردات نتيجة زيادة الإنفاق العام والاستمرار سياسة تحرير التجارة والعمل بقانون الاستثمار الأجنبي وشروطه والتركيز على الأنشطة الإنتاجية .⁽¹⁾

جدول رقم (7) تطور الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (2010-2000)

السنو ت	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	الصادرات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	الواردات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	التجارة من الناتج المحلي الإجمالي
2000	27363.7	10655.9	4990.6	15646.5	39	18	57
2001	33290.2	9631.9	5589.0	15220.9	29	7	46
2002	33163.7	8957.6	5848.02	15816.3	30	18	48
2003	37423.4	14806.6	3180.8	17987.4	40	8	48
2004	39678.8	14538.5	5821.3	20359.8	37	15	52
2005	44087.2	14706.3	5780.1	20486.4	33	13	46
2006	46583.6	15002.6	5483.5	20486.1	32	12	44
2007	48897.98	16239.4	5286.9	21526.3	33	11	44
2008	50225.1	17296.9	5733.7	23030.6	34	12	46
2009	49854.2	18122.2	5944.7	24066.9	36	12	48
2010	51922.13	18453.3	6295.38	24749.1	36	12	48

المصدر: الكتاب الإحصائي، النشرة الاقتصادية، إعداد مختلفة، تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ليبيا، معدلات النمو من أعداد الباحث .

يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي ويعكس هذا الوضع درجة الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي ومحدودية الطاقات الإنتاجية المحلية التي لا تغطي الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات مما جعل متوسط درجة الانكشاف حوالي

1_ طارق عبدالله المنقوش ، رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغربي في الأسواق العالمية ، المكتبة المصرية 2015، ص 118 .

49% ويعد هذا دليل واضح على الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ومن هنا سوف يتم قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي كما يلي :

3-1-4 اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الليبية:

من خلال العرض الخاص بالدراسات التطبيقية التي أجريت لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لهذه الاستثمارات، وقد أمكن تبرير ذلك باستفادة ليبيا من حزمة التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بما تنطوي عليه من أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج وأحداث الأساليب في التسويق الخارجي للمنتجات، من هذا المنطلق سوف يتم التعرض في هذه النقطة إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$X = b_0 + b_1 \text{ FDI } t-1 + b_2 \text{ I } t-1 + b_3 \text{ X } t-1 +$$

U_t

حيث إن قيمة X تشير إلى القيمة الحقيقية للصادرات الليبية بأسعار عام 2000 $\text{FDI } t-i$ عبارة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة. $\text{I } t-1$ تشير إلى الاستثمار المحلي الإجمالي. $\text{X } t-1$ عبارة عن الصادرات. U_t تشير إلى معامل الخطأ في المعادلة. كما تشير كل من b_0 , b_1 , b_2 , b_3 إلى المقدار الثابت ومعاملات المتغيرات المستقلة بالترتيب في المعادلة . وعند قياس المعادلة أعلاه خلال الفترة (2000-2010) تم التوصل إلى النتائج التالية (**)

$$X = 1148.6 + 0.49 \text{ FDI } t-1 + 0.13 \text{ I } t-1 + 0.99 \text{ X } t-1$$

$$(-0.938) \quad (1.386) \quad *** \quad (1.309) \quad (7.967) \quad ** *$$

$$R^2 = 0.87 \quad F = 40.89 \quad D.W. = 1.571$$

بالنظر إلى نتائج قياس معادلة الصادرات، اتضح أن قيمة R^2 بلغت حوالي 87% مما يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر هذه النسبة في التغيرات التي حدثت في الصادرات الليبية خلال الفترة، وقد أظهرت النتائج

* يتم الحصول على القيمة الحقيقية للصادرات من خلال استخدام الرقم القياسي لأسعار الصادرات وفقاً لعام 2000م وهو العام الذي يمثل بداية فترة القياس وذلك وفقاً لبيانات وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ** تم القياس اعتماد علي بيانات الهيئة العامة للتعليم والاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية) . *** عند مستوى معنوية 1% ، **** عند مستوى معنوية 10% ،

وجود تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات السابقة على الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل الاستثمار الأجنبي حوالي 0.49 ويدل هذا على استفادة الاقتصاد الليبي ولو بشكل بسيط من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات، إذ أن كل مليون من تدفقات الاستثمار الأجنبي تكون مصحوبة بصادرات مقدارها 490 ألف دينار ليبي خلال الفترة. ونلاحظ كذلك عدم معنوية الاستثمار المحلي في التأثير على الصادرات وذلك بالرغم من الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار المحلي، ولعل النتيجة السابقة تؤكد أن الاستثمار المحلي في ليبيا يهدف بالمقام الأول إلى إشباع حاجات السوق المحلي دون التركيز على هدف التصدير لعدم قدرته على المنافسة وقلة الإنتاج المحلي ومن هنا يظهر التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الليبية وما لذلك من تأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

4-1-4 اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الليبية:

تشمل الواردات الليبية جميع السلع التي تم استيرادها والإفراج عنها، كما تشمل السلع التي تم سحبها من مخازن الإيداع بالدائرة الجمركية من أجل استخدامها في السوق المحلي (1) وعلي ضوء ما سبق، سوف يتم قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الليبية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Log } M = b_0 + b_1 \text{ Log } \text{FDI} + b_2 \text{ Log } Y + b_3 \text{ Log } O + U_t m$$

حيث إن : M تشير إلى القيمة الحقيقية للواردات بأسعار عام 2000م.
 FDI عبارة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. Y تشير إلى درجة الانفتاح على العالم الخارجي. $U_t m$ عبارة عن معامل الخطأ في المعادلة، وتشير كل من b_0 ، b_1 ، b_2 ، b_3 إلى المقدار الثابت ومرونة الواردات لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي بالترتيب في المعادلة وعند قياس المعادلة السابقة خلال الفترة توصلنا إلى ما يلي.

1 عبدالله شامية، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية (1970-1996) مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية، خريف، 2000، ص 52.

جدول رقم (8) نتائج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الليبية خلال فترات زمنية مختلفة

الفترة الزمنية	المتغير الثابت	المتغيرات المستقلة			R2	F test	D.W
		Log FDL	Log Y	Log O			
2010-2000	-0.41 (-1.359)	0.01 (-1.36)	0.96 21.708)* (	0.88 (4.348)*	0.98	353.24	1.536
2005-2000	-1.62 (-0.694)	0.09 (0.65)	1.04 (5.583)*	0.89 2.191)** (	0.87	11.44	1.578
2010-2006	-2.89 (-2.865)	-0.12 2.38)** (-	1.28 (9.495)*	1.18 (3.967)*	0.98	168.39	1.595

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قيمة الواردات الليبية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة . (ملاحظة : الأرقام بين الاقواس تمثل اختبار t . * عند مستوى معنوية 1% ** عند مستوى معنوية 5%).

توضح النتائج المبينة في الجدول السابق عدم معنوية معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على معدل نمو الواردات خلال الفترة 2010-2000، ولهذا تم تقسيم فترة الدراسة إلى الفترتين (2005-2000) و(2010-2006) وذلك لمعرفة مدى اختلاف التأثير خلال الفترتين ، وبعد القياس لوحظ عدم معنوية التأثير خلال الفترة (2005-2000) أما خلال الفترة (2010-2006) فقد اتضح وجود علاقة سالبة بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الواردات ، حيث كانت العلاقة معنوية إحصائياً مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال فترة الدراسة أسهمت في تخفيض الواردات ، كما أظهرت نتائج القياس وجود تأثير موجب لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو درجة الانفتاح على معدل نمو الواردات وذلك خلال الفترات المختلفة للقياس . وقد ظهر التأثير السالب لمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الواردات فقط خلال الفترة (2010-2000) وهي الفترة التي شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا وبالتالي أمكن الاستفادة منه في تخفيض الواردات خلال الفترة . ويؤثر إيجابياً على الميزان التجاري لليبيا ومن ثم علي ميزان المدفوعات وبالتالي إيجابياً على النمو الاقتصادي .

4-1-5 اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:
سوف يتم في هذه الجزئية اختبار مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر
على النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال قياس المعادلة التالية:

$$\text{Log } Y = a_0 + a_1 \text{ Log } Kd + a_2 \text{ Log } Kfdi + a_3 \text{ Log } L + U_t$$

حيث إن Y تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، a_0
مقدار ثابت في المعادلة

Kd تشير إلى رصيد الاستثمار المحلي الإجمالي ، $Kfdi$ تمثل رصد
الاستثمار الأجنبي المباشر

L تشير إلى رصيد قوة العمل ، U_t معامل الخطأ في المعادلة. كما تمثل
 $a_1 - a_2 - a_3$ مرونة الناتج بالنسبة لكل من رصيد رأس المال
المحلي ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد قوة العمل ، وعند قياس
المعادلة السابقة خلال الفترتين (2000-2005) و(2006-2010) كانت
النتائج كالآتي:

جدول رقم (9) نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو
الاقتصادي في ليبيا

المقدار الثابت a_0	المتغيرات المستقلة			R2	F test	D. W	الفترة الزمنية
	Log Kd	Log Kfdi	Log L				
-3.868 (-2.929) ()	0.99 6.642)* ()	0.10 (0.329)	1.3 1.250) ()	0.9 8	147.6 5	2.11	-2000 2005
7.46 5.758)* ()	1.58 (5.76)*	0.83)** (2.007	-8.2 2.671) (-)	0.9 8	190.8 7	2.23	-2006 2010

المصدر: من إعداد الباحث وباعتماد علي قيم الصادرات والواردات للتقرير
الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة . (ملاحظة : الأرقام بين الأقواس
تمثل اختبار t . * عند مستوى معنوية 1% . ** عند مستوى معنوية
5%) .

تشير نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول رقم (10) إلى عدم ووضوح
تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة
الأولى (2000-2005) على الرغم من الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار
الأجنبي المباشر، على العكس من ذلك كان تأثير الاستثمار الأجنبي خلال
الفترة الثانية (2006-2010) إيجابياً، حيث كانت العلاقة بين

المتغيرين معنوية إحصائياً، ويمكن تبرير ذلك بأنه في الفترة الثانية كان هناك تشجيع للصادرات من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا بشكل أكبر من الفترة الأولى مما أدى إلى زيادة معدلات النمو الموجب حسب بيانات الجدول رقم (8).

1-5 خلاصة الدراسة :

تعد ليبيا من الدول العربية التي تطمح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ولذلك اتخذت العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرحلة مهمة في الإصلاح المالي والاقتصادي وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار وعرض المزيد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي والعربي محاولة منها لتحفيز النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، وخاصة بعد النتائج التي تم التوصل إليها عند اختيار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي، حيث لوحظ عند ظهور نتائج النماذج القياسية وجود علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات والنمو الاقتصادي بدرجات متفاوتة على السلع والخدمات خلال فترة الدراسة مما يثبت فرضية الدراسة، وبهذا يوصي الباحث بما يلي.

- 1- تحقيق الاستقرار الكلي وتوفير المناخ الاستثماري الجيد.
- 2- إعادة تنسيق الاقتصاد الليبي من اقتصاد متقلب يهيمن عليه قطاع النفط إلى اقتصاد أكثر استقراراً من خلال العمل على توفير بيئة استثمارية خصبة تعمل على استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وعدم تقييد المستثمر الأجنبي بلوائح أو قيود تحد من حريته.
- 3- العمل على تطوير قطاع الصادرات من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية وتطويرها ودعمها بخبرات وتكنولوجيا حديثة.
- 4- العمل على تخفيض حجم الاستيراد من السلع الاستهلاكية من خلال تشجيع الصناعات المحلية ودعمها لسد الطلب المحلي والبعد عن استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات.
- 5- وجود علاقة سالبة بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الواردات ، حيث كانت العلاقة معنوية إحصائياً مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال فترة الدراسة أسهمت في تخفيض الواردات .

- 6- أظهرت نتائج القياس وجود تأثير موجب لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو درجة الانفتاح على معدل نمو الواردات وذلك خلال الفترات المختلفة للقياس
- 7- يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول في منح علاوات للاستثمار تمثل نسبة من نفقات المشروع شاملة رأس المال العامل .
- 8- عدم ووضوح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى (2000-2005) على الرغم من الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، على العكس من ذلك كان تأثير الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الثانية (2006-2010) إيجابياً،
- 9- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الدراسة علي حجم الصادرات الليبية وهذا يعني وجود استفادة للاقتصاد الليبي من الاستثمارات الأجنبية بمعامل وصل إلي 0.49% في ظل غياب الاستثمار المحلي الذي لا يرقى إلي مستوى التنافسية الدولية .
- 10- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات محل الاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية من قبل الوكالات الدولية المختصة .
- 11- خلق قاعدة بيانات فعلية شاملة عن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين القطاعات الاقتصادية ، حيث أبرزت الدراسة إلي أن ليبيا تعاني من مشكلة عدم توافر قاعدة بيانات فعلية وانما تقريبية .

1.6- المراجع :

- 1-6-1 - المراجع العربية:
- 1- إيهاب إبراهيم محمد، المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، القاهرة ، 2011 ، ص 27.
- 2- باهر محمد عتلم ، منال محمد متولي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، ورقة عمل مقدمة إلى قسم الاقتصاد حول تحديات النمو والتنمية في البلاد العربية، جامعة القاهرة، 1999، ص 23.
- 3- جمعة محمد عامر، سياسة الاستثمارات الأجنبية وآثارها علي مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1987م .

- 4- جيفري ماكس، نمو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر، ترجمة: سمير كريم، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003م، ص10.
- 5- خليل محمد خليل عطية : (2014) ، الاستثمارات الأجنبية والتنمية ، بحث في النظرية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 170، السنة الخامسة والثمانون ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء ، ص 146 - 148 .
- 6- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة ، المكتبة الجامعية ، القاهرة ، 2007 ، ص370.
- 7- رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 1990، ص68.
- 8- شادي عدنان علي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2009، ص80.
- 9- طارق عبدالله المنقوش ، رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغربي في الأسواق العالمية ، المكتبة المصرية ، 2015 ، ص118 .
- 10- عبدالله شامية، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية (1970- 1996) ، مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية، خريف، 2000، ص 52.
- 11- عبدالله محمد شامية ، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مجلة التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط ، طرابلس ليبيا، 2007، ص11.
- 12- عبدالهادي أحمد حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة التخطيط والتنمية، طرابلس، معهد التخطيط، المجلد الثاني ، العدد الأول، سبتمبر، 2008، ص 85.
- 13- مشروع تحليل واصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية ، ناشان اسوسيتس، مصر: دراسة مقارنة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، 1999، ص28.
- 14- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسين، طرابلس، مارس، 2010، ص66.
- 15- هاني صلاح سرالدين، عقد نقل التكنولوجيا في ظل أحكام قانون التجارة الجديد، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، 2007 ، ص56.

16- الهيئة العامة للملك والاستثمار، الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية، طرابلس، 2010، ص48

1-6-1 المراجع الأجنبية :

17- Balasubramanyam, V,N, Salisu, M. and. D. Sapsford (2010): Foreign Direct Investment and Growth in EP and Is Countries The Economic Journal Vol, 106, Blackwell Publisher, P.P.92.93.

18- Blondal and christinsen (2013) : The Recent Experience with Capital Flows to Emerging Market Economies paper, No. 211, OECD February P.P,10-11.

19- Demetriades, p (1998): Financial Markets and Economic Development working paper No 27, the Egyptian center for Economic studies June, P.2.

20- Firebaugh G. (2005), Growth effects of foreign and Domestic Investment, American Journal of Sociology Vol 98. No.1.July, P.P106-110.

21- Hoekman, B, and S. Djankov (2013) Intra Industry Trade, Foreign Direct Investment and the Reorientation of Eastern European exports "Policy Research working paper WB, D,C March, P.29.

22- IMF (2007): Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: I. Carning what works, Economic Issues No, 23, washimqton D.C. USA. P.3.

23- Richardson, .(2003), Globalization and linkages: Macro Structural Challenges and opportunities OECD working paper No.181, OECD/GD (97) 47, Paris, P.19.

24- Thomsen, (2012) : Southeast Asia: The Role of foreign Direct Investment policies in development working papers on International investment OECD P.P.25-26.

25- Unknown (with no data), <http://bized-ac-uk/virtual/economy/policy/ouleomes/qdp/p.1>